الانثروبولوجيا الاقتصادية

النظرية - المنهج - التطبيق

دكتور فوزي عبد الرحمن

مدرس الانثروبولوجيا بجامعتى عين شمس وقطر

١٩٩٢

مطبعة الفجر الجديد

٤٤ ش الكبارى ـــ منشية ناصر

تليفون ٩١٠٧٢٩

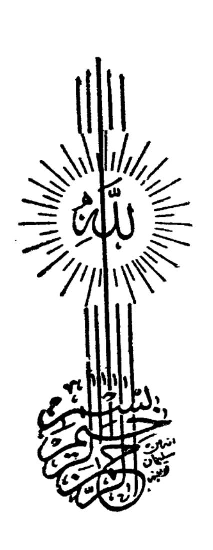
الانثروبولوجيا الاقتصادية

النظرية - المنهج - التطبيق

دكتور فوزي عبد الرحمن

مدرس الانثروبولوجيا بجامعتي عين شمس وقطر

١٩٩٢


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

شهدت العقـــود الأخيرة من القرن الحـــالى تقـــدما ملموسا فى الانثروبولوجيا كمدخل منهجى وكعلم لدراسة الانسان ، وانعكس ذلك التقدم فى تطور وسائل البحث فيه ، وفى تنوع مجالات الاهتمام • وفى هذا الصدد تطرقت الانثروبولوجيا بفروعها الى بحث ودراسة الكثير من المشكلات التى تتعلق بالانسان سواء فى مجـــال الصحة أو السياسة أو التعليم أو التنمية الاجتماعية أو التحضر أو الثقافة أو الاقتصاد ، ويتسق ذلك الاتساع فى نطاق البحث ومسئولية الباحثين فى هذا العلم نحو التصدى لقضايا الانسان المعاصر والمجتمع بعد أن ظلت حبيسة لسنوات طويلة فى أسر الاهتمام بالمجتمعات التقليدية ، وقد أقرن ذلك نشأتها ومسماها ومجال اهتماماتها بهذه المجتمعات •

وجدير بالذكر أن الكثير من الفروع الحديثة للانثروبولوجيا لم تنشأ من فراغ ، ولكن نشأت فى اطار جهـــود علماء الانثروبولوجيا وسعيهم الدائم نحو اعادة طرح الكثير من الأفكار والمسلمات فى مجـــال علوم الانسان والمجتمع والتى كانت قد صيغت فى اطر اجتماعية متباينة ، ومن ثم تعثرت أو بالأحرى ظلت قاصرة على فهم النماذج الاجتماعية المتباينة فى شتى أرجاء العالم ، وتحقق لهم تصحيح الكثير من هـــذه المسلمات وتعديل الكثير منها وتطويرها •

فالانثروبولوجيين يتخذون من الواقع مجالا للبحث والدراسة وهو الأمر الذى قد لا يتاح لكثير من الباحثين فى العلوم التى تهتم بالانسان ، ومن ثم تحقق لهؤلاء الباحثون فى مجال الانثروبولوجيا الكشف عن الكثير

من المشكلات التى طالما أرقت الانسان والمجتمع ، وتبلورت اسهاماتهم فى مجالات شتى ، كمجالات التغيير والتنمية ، وبشكل خاص عندما ضاقت السبل أمام الجهود الرسـمية بالمجتمعات النامية ، وتعثرت المحاولات الرامية الى احداث التغيير بهذه المجتمعات •

ولم يتخلف الباحثين فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية عن دورهم فى القاء الضوء على النظم الاقتصـادية وتحليلها وفهم ما يصيبها من اختلالات ، وذلك من خلال الالتقاء مع علم الاقتصـاد ، وبشكل خاص الروافد الفكرية المتطورة فى مجال التحليل الاقتصادى ، كما التقت أيضا مع أفكار رواد الاقتصاد السياسى ، ومثلت هذه الروافد المعرفية نطاقا مشتركا للبحث مع اختلاف فى منظـور التناول لمشكلات الاقتصـاد فى مجتمعات العالم الثالث ، وفى طرق البحث ، الا أن ثمرة الحوار الدائم والمستمر بين هذه العلوم قد أسهم فى خدمة المجتمع وأثرى العلم من جانب آخر ، وكشف فى غضون ذلك عن المتغـيرات الاجتماعية والثقافية التى تشكل الانساق الاقتصادية وتوجه حركتها ، كما تطرق بحث الانثروبولوجيا الاقتصادية الى التغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، وما ترتب على ذلك من انهيار للدور الانتاجى التقليدى للأبنية الصغيرة بالمجتمعات المختلفة ، وغير ذلك من الموضوعات كتأثير التكنولوجيا على الاقتصاد ، بالاضافة الى مشكلات اقتصـادية وثقافية أخرى كاسلوب حساب اسهامات بعض الفئات فى الدخل القومى فى قطاعات انتاجية غير رسمية ، كعمل النساء والأطفال فى الأنشطة الزراعية ، وهـو ما يحاول هذا الكتاب تناوله من خلال دراسة تقسيم العمل بالريف المصرى كنموذج لهذه الدراسات ، والمشكلات المنهجية التى تواجه عمليات القياس لهذا النوع من الاقتصاد والذى خضـع لمؤثرات محلية ثقافية وعالمية لتعيد تشكيله وصياغته ، وتفقده الكثير من خصائصه • بالاضـافة الى بعض الأجزاء الأخرى التى وردت فى هذا الكتاب حول النظرية واسهامات بعض .

الرواد ومجـال الاهتمـام فى هـذا الفرع من الانثروبولوجيـا وهـو الانثروبولوجيا الاقتصادية •

وآمل أن يجد القارىء فى هذا الجهد المتواضع بعض الأفكار التى تسـاعد على فهم ذلك الفـرع الحـديث النشـأة نسـبيا من فروع الانثروبولوجيا •

والله الموفق

فوزى عبد الرحمن

الفصل الأول

الانثروبولوجيا الاقتصادية

- ظروف النشأة •
- الاسهامات المبكرة والبدايات النظرية •
- مالينوفسكى ورؤى متعددة للاقتصاد من خلال الكولا •
- ريموند فيرث ومنظور أكثر اتساعا لمفهوم الاقتصاد البدائى •
- ملامح الكلاسيكية الجديدة فى اسهامات ريموند فيرث •
- مارسيل موس والأشكال البدائية للتعاقد أو الهدايا الملزمة •
- جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمحور للتبادل بالمفهوم الواسع فى الاقتصاد •

الانثروبولوجيا الاقتصادية

ظروف النشأة وبعض الاسهامات المبكرة

كما كتب للانثروبولوجيا كعلم أن يولد على أيدى الرواد الأوائل من خلال الجهود الحقلية المبكرة فى المجتمعات التقليدية ، فان الأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة للانثروبولوجيا الاقتصادية كفرع حديث النشأة نسبيا ، حيث يعكس ميلاد ذلك العلم مفهوما أكثر اتساعا فى تناول الانثروبولوجيا للموضوعات التى تتعلق بالانسان وذلك بعد أن ظلت حبيسة لعشرات السنين فى موضوعات بعينها ، وتكاد ظروف مولد ذلك الفرع من الانثروبولوجيا — يقترب الى حد كبير من ظروف ميلاد العلم الأم (الانثروبولوجيا) حيث ظهر كمحصلة لاهتمام علماء الانثروبولوجيا بالنظم الاقتصادية بالمجتمعات التقليدية ، ومحاولة ايجاد صيغة ملائمة لتفسير الظواهر الاقتصادية بهذه المجتمعات فى اطار الفكر الاقتصادى وذلك من قبل علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا ، ويرجع الفضل فى تحديد مسمى هذا الفرع الى المؤرخ الاقتصادى « جراس » فى مقاله الذى أعتبر نواة لذلك ، والذى نشر بعنوان الانثروبولوجيا والاقتصاد ، حيث حدد فيه نطاق الاهتمام لهذا الفرع ، أو حدد فيه مهمة الانثروبولوجيا الاقتصادية بأنها الجمع بين الدراسات الانثروبولوجية والاقتصادية التى تناولت بالاهتمام طرق كسب العيش عند الشعوب التقليدية .

وعن ميلاد ذلك الفرع يؤكد « ريموند فيرث » أنه منذ حوالى العقد الرابع من القرن الحالى بدأ الاهتمام يتزايد بهذا الفرع من الانثروبولوجيا، حيث برزت معالجات متنوعة أسهمت فى ظهوره ، ومنها بشكل خاص كتابات « فيلهم كوبر » و « كارل بوتشر » و « فون فالترهلوزن »

و « ريتشارد ثورنفالد » فى محاولته النظرية التى اعتمد فيها على معطيات النظرية الاقتصادية والتى طورتها مدرسة التحليل الاقتصادى فى ألمانيا حول الاقتصاد فى المجتمعات التقليدية •

وكذلك اسهامات آرمسترنج والممثلة فى تطبيق بعض المفاهيم الاقتصادية ــ منها بشكل خاص مفهوم المنفعة ــ على النقود فى جزيرة روسيل عام ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ •

كما يذكر فى هذا الصدد جهود « ريموند فيرث » فى مجال دراسته لاقتصاد ببعض المجتمعات التقليدية ، وكتابات « جود فيلو » و « هير سكوفيس » عام ١٩٤٠ والتى تضمنت كتابا بعنوان الانثروبولوجيا الاقتصادية سنة ١٩٥٢ ، وهو كتاب كان قد نشر بعنوان :

الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية

The economic life of primative people

ويلى ذلك اسهامات أخرى قام بها سيريل بيشلو عام ١٩٦٥ عن عمليات التبادل التقليدية والسوق الحديثة ، واسهامات «ماننج ناش » عام ١٩٦٦ عن النظام الاقتصادى بالمجتمعات الريفية[1] •

كما سبق هذه الجهود بعض الأعمال المبكرة للرواد الأوائل والتى كان لها أثر كبير فى لفت الأنظار الى طبيعة الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية، وكما كان لها أثر هام فى بلورة هذا الفرع من الانثروبولوجيا ويمكن تحديد هذه الجهود فيما يلى :

١ ــ مالينوفسكى ورؤى متعددة للموقف الاقتصادى من خلال الكولا كنظام اقتصادى •

٢ ــ ريموند فيرث ومنظور أكثر اتساعا لمفهوم الاقتصاد التقليدى •

---

(١) عبد الله الغانم : النظرية فى علم الانسان الاقتصادى ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ ، ص٢٠ •

٣ — مارسيل موسى والأشكال البدائية للتعاقد أو الهدايا الملزمة .

٤ — جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمحور لنظام التبادل بالمفهوم الواسع فى الاقتصاد .

١ — مالينوفسكى ورؤى متعددة للاقتصاد من خلال الكولا كنظام اقتصادى

أتاحت الخبرات الميدانية لمالينوفسكى أن يقدم تحليلا شاملا وعميقا للأنساق الاقتصادية ، وأن يعقد المقارنات بين الظواهر الاقتصادية لعديد من المجتمعات البدائية ، كما قدم فى دراسته التى نشرها عام ١٩٢٢ فى كتابه « الارجونوتس » أو « بحارة غرب المحيط الجسورون » Argonatus of the Western Pacific صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التى تنشأ بين مجموعة من القبائل التى تسكن غينيا الجديدة ، فنجده يضمن مقدمة هذا الكتاب ذلك الاتجاه الذى يأخذ بمبدأ التكامل فى دراسة النظم الاجتماعية . فالمبدأ العام من ذلك المنظور هو أن النظم تتشابك وتتداخل بحيث يتعذر دراسة جانب اجتماعى معين دون الأخذ فى الاعتبار علاقة ذلك بالأنساق المختلفة فى البناء الاجتماعى . ولقد انعكس ذلك بالفعل على منهجه فى دراسة الكولا كنظام للتبادل التجارى بين القبائل ، عندما نجده يهتم بالتنظيم الاجتماعى والسحر والأساطير والفولكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعده على فهم موضوع الدراسة »[1] .

ويبدو أهمية ذلك المنظور المنهجى الذى استخدمه مالينوفسكى فى دراسته للأنساق الاقتصادية لهذه الجماعات البدائية ، وبشكل خاص

---

(١) انظر : محمد الجوهرى وآخرون : تنمية العالم الثالث ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص : ٣٧ .

للكولا لدى سكان جزر ميلانيزيا بين قبائل التروبياند ، فمن خلال هـذه الدراسة الرائدة كشف النقاب عن تعقد هذه الأبنية ، واختلاطها بالعديد من الطقوس والممارسات التى يمكن أن تبعدها عن نطاقها الاقتصادى البحت • وبشكل خاص اذا استخدم فى تشخيصها ذلك المنطق المجرد الذى ينهجه رواد الاقتصاد عند تحديدهم لطبيعة العوامل الاقتصادية •

ولعل ذلك ما دعا مالينوفسكي الى نقد التراث الغربى وما تضمنه من مقولات اقتصادية حول العديد من القضايا المتعلقة بالحوافز والانتاج ، ويؤكد وجهة نظره بتحليله لنظام الكولا لدى سـكان جزر ميلانيزيا • ويتلخص هذا النظام فى انه يقوم أساسا على تبادل بعض السلع المعينة التى لا تتمتع بأية قيمة تجارية أو اقتصادية بالمفهوم الاقتصادى الحديث، ولكنها ذ ت قيمة اجتماعية وشعائرية عالية تضفى على من يمتلكها مكانة سامية فى المجتمع ، وتتألف هذه السلع من عقود طويلة من الأصـداف الحمراء وأساور من الأصداف البيضاء • ويتضمن نسق التبادل وجود اتفاقات شفوية تقليدية متوارثة منذ أجيال بعيدة بين سكان جزر التروبياند ينظم تبادل هذه السلع ، بحيث تنتقل هذه العقود فى اتجاه معين لا يتغير حول محيط الدائرة التى تنتظم فيها هذه الجزر ، بينما تنتقل الأساور فى الاتجاه الآخر[1] •

---

(١) انظر :

— Malinowski, B. «Argonatus of the Western Pacific», London : Kegan Paul, 1950, pp. 83-85.

وانظر ايضا :

— احمد ابوزيد : البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، الانساق ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ط ٣ ، ١٩٧٩ ، ص ص : ٢٥٣ ، ٢٥٧ •

— فاروق محمد العادلى : الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سابق

ويدعم مالينوفسكى اعتراضاته حول مزاعم النظرية الاقتصـادية وصدقها فى المجتمعات البدائية من خلال تساؤلاته التى يطرحها حول موقف الإنسان البدائى من هذه الممارسات الاقتصادية وتتلخص هذه التساؤلات فيما يلى :

— اذا كان كل شىء يتوفر بكثرة فى مجتمع التروبرياند فما الحكمة اذن من هذه العمليات والمبادلات خاصة ان أفراد المجتمع يتبادلون نفس الأشياء بعينها طوال الوقت ؟ •

— ما هو المحك الأساسى للنشاط الاقتصادى مادام كل رجل من التروبرياند يستطيع الحصول على ما يريد ؟ وما قيمة هذه الأشياء فى حياة هؤلاء الناس اليومية ؟ •

ويخرج من هذه التساؤلات بما أسماه بالعوامل الاجتماعية كالمكانة والمركز الاجتماعى وحسن السمعة التى يرتبط تحققها فى التروبرياند بهذه الممارسات التى يتضمنها نظام الكولا • كما أن الهدايا التى يتم منحها لا تحدث بشكل عشوائى ، ولكنها تتم لمقابلة التزامات محددة ، وتعبيرا عن بعض علاقات متماثلة كالقرابة والمصاهرة مثلا • ويؤكد مالينوفسكى أن هذه الممارسات تبدو مزيجا من الاقتصاد والعوامل الاجتماعية والدينية، وتتم فى شكل شعائرى ولا يكتشف الملاحظ منها ما يشير الى مفهوم الربح والكسب أو النفع الشخصى •

(*)

— رالف بيلر ، وهارى هويجر : مقـدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى ، والسيد الحسينى ، ط ١ ، مرجع سابق ، ص ص : ٤٣٦ — ٤٣٨ •

ب— على ليلة : البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ص : ١٥٤ — ١٦١ •

ورغم صدق هذه الحقائق الحقلية التى قدمها مالينوفسكى وأكد فيها انتفاء صفة « الانسان الاقتصادى » بالمجتمعات البدائية من خلال دراسة الكولا ، الا أن التحليل المتأنى من شأنه أن يفصح بين هـذه الطقوس والشعائر عن مضامين اقتصادية فى عديد من المجتمعات البدائية كتلك التى تقوم فيها الهدايا كمقابل للخدمات التى يؤديها السحرة لانبات الأرض أو لاستنزال المطر ، والتى تنطوى على رغبة الانسان البدائى فى زيادة انتاجية أرضه ، وكذلك تقديم الهدايا للمعالج مقابل الطقوس العلاجيـة لتبرئة المرضى من آلامهم • وتعد هذه الهدايا كالأجر الذى يدفع للطبيب فى المجتمع الحديث مقابل فحص المريض والتشخيص والعلاج ، وهى فى نظام الكولا تبدو فى التبادل الذى يتم فى المناطق المتباينة من الجزر ، حيث يقدم الصيادون منتجات البحر للزراع ، ويقوم الزراع برد هذه الهدايا من المحاصيل • واذا كانت هذه العمليات التبادلية تتم فى اطار طقوس وشعائر فان ذلك لا ينكر ان لها وظيفة اقتصادية بين سكان هذه الجزر المتنوعة الانتاج ، اذ يتحقق من خلال التبادل نوع من التكامل بين هذه المناطق •

واذا كانت العمليات الاقتصادية الخالصة لم يفصح عنها فى نظام الكولا فهناك قبائل أخرى تظهر فيها مثل هذه العمليات بشكل واضح كتلك التى درسها « هيرسكوفيتس » ومنها قبائل التودا Toda والباجنـدا Baganda قبل الاتصال بالأوربيين ، ويكشف فيها عن عمليات للتبادل التجارى المادى البحت ، كما انها لم تخل من الطقوس الشعائرية والعناصر الاجتماعية التى تكاد تميز الاقتصاد البدائى بشكل عام »[1] •

---

(١) أحمد ابو زيد : البنـاء الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص . ٢٥٨ — ٢٥٩ .

٢ ــ ريموند فيرث ومنظور أكثر اتساعا لمفهوم الاقتصاد البدائى

تباين منظور كل من مالينوفسكى وريموند فيرث حول امكانية استخدام مبادىء النظرية الاقتصادية فى تحليل الأبنية الاقتصادية للمجتمعات البدائية ، فبينما أمد الأول التراث الانثروبولوجى برؤيته البنائية من خلال الكولا كنظام للتبادل الاقتصادى والاجتماعى والطقوس بثراء أبعاده المختلفة وتشابكها وتعقدها ، فاذا بريموند فيرث يدلى بدلوه فى هذه القضية مؤكدا « امكانية استخدام المبادىء الأساسية لعلم الاقتصاد باعتبارها تنطبق انطباقا عاما »[١] مع الكثير من الأنساق الاقتصادية بالمجتمعات البدائية •

وتجاوز موقف فيرث التحليل النظرى ليتخذ من الواقع محكا عمليا لاختبار مبادىء النظرية الاقتصادية ، ويستفيد استفادة فعالة من هذه المبادىء فى تصميم أساليب وأدوات للدراسة الحقلية فى دراسته للنسق الاقتصادى لصيادى الملايو • وتوصل فيرث من خلال استخدامه لهذه الأدوات الى تحليلات مفصلة حول مدى وعى أفراد هذا المجتمع بالمفاهيم الاقتصادية ، كالعمل ورأس المال ، وكيفية حساب العائد النسبى من ناحية والنفقات الرأسمالية من ناحية أخرى • كما تأكد له من خلال هذه الدراسة الميدانية الرائدة ان هؤلاء الصيادين على وعى تام بمحددات استخدام الوقت والجهد والمال • وتبدى ذلك من خلال استخدام توقيتات العمل المناسبة للصيد ، ونوع الشباك المستخدمة ، والقوارب ، وطاقم

---

(١) رالف بيلز ، هارى هويجر : مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤١٤ •

الصيد المناسب وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الكسب[١] • وغير ذلك من العوامل التى تتشكل وفقا لاعتبارات اجتماعية بين تنظيمات الصيادين، كرغبة الفرد فى العمل بمفرده أو قبوله المشاركة فى نشاط جماعى ، وتأثير الروابط بين الأقارب والأصدقاء فى انجاز عمليات الصيد • ولكى يؤكد ريموند فيرث وجهة نظره بأن الانسان البدائى لا يجهل تماما الاقتصاد ، بل ان هناك عمليات تؤدى بوعى تام ورشد تهدف الى تحقيق الكسب ، نجده يستخدم العديد من أساليب القياس الاقتصادية المتطورة لقيـاس وتحليل النشاط الاقتصادى لدى صيادى الملايو ، ومن هذه الأساليب أسلوب قياس عنصر الوقت فى عمليات الصيد الغاطس

The use of time in lift-net fishing

وكذلك تقييم ناتج الصيد مقاسا بعنصر الزمن أو الوقت ، وأسلوب توزيع هذا الناتج • كما نجده يحدد العوامل المتنوعة التى يفقد فيها الوقت ليخرج فى النهاية بحساب اقتصادى للانتاج اليومى على مدار الشهور التى يتم فيها الصيد[٢] •

وفى تحليل ريموند فيرث لعمليات الصيد يلقى الضوء على تنظيمات العمل وهى قضايا تتدرج ضمن اطار الادارة والسلوك ، حيث يناقش دور رئيس جماعة الصيد ، وكفاءته فى انجاز العمل اليومى لجماعة الصيد • ويلقى الضوء على متطلبات ذلك الدور ومنها المهارة العالية وحسن القيادة ، وغير ذلك من الجوانب التى تتحدد بشكل منظم فى هذا المجتمع ، كتدبير رأس المال المطلوب لعمليات الصيد ، وتوزيع عائد الصيد ، والقيـام بعمليات الاحـلال فى الأصول الرأسـمالية لأدوات العمـل كالقوارب والشباك[٣] •

---

(١) Firth, Rymond : «Malay Fishermen : Their peasant economy», London, Archon Books, 1966, p. 88.

(٢) Ibid., pp. 94-95.

(٣) Ibid., p. 100.

ولم تكن تلك فحسب اسهامات فيرث فى القاء الضوء على امكانيـــة استخدام مفاهيم الاقتصاد على بعض المجتمعات المتخلفة ، بل هنـــاك اسهامات أخرى تبلورت من خلال الدراسات الحقلية المتنوعة التى أجراها حول المجتمعات البدائية • ومن هذه الاســـهامات تلك التى يستخلصها ا•د• فاروق العادلى ومنها :

١ — أن القيمة الاقتصادية فى عديد من المجتمعات البدائية نسبية ، حيث انها تعتمد أساسا على تحقيق اشباعات لدى هـــذه المجتمعات قد لا تتشابه مع مجتمعات أخرى • وبهذا المضمون نجد ان بعض الأشياء التى تبدو عينية بمنظور السوق بالمفهوم الاقتصادى الواسع ليس لها نفس القيمة لدى الانسان البدائى ، اذن فقيمة الأشياء تتحدد وفقا لوظيفتها داخل الاطار الثقافى الذى ينظم هذه العلاقات التبادلية ، لا طبقا لاعتبارات السوق بمفاهيمها المختلفة •

٢ — ان القيمة فى بعض المجتمعات البدائية تبدو ذاتية تحددها أبعاد ثقافية واجتماعية بجانب الأبعاد الاقتصادية التى تتحدد وفقا لاحتياجات الانسان البدائى ، بمعنى ان الشىء يصبح ذا قيمة اذا أمكن استبداله بشىء آخر أو أشياء تؤدى وظيفة فى حياته اليومية •

٣ — ان المجتمعات التى درسها ريموند فيرث (التيكوبيا — صيادو الملايو — قبائل الماورى) تكاد تعرف جميعها أشكالا للحياة الاقتصادية ، وثمة اختلافات توجد فى تلك الحياة حول بعض المفاهيم كالأرباح والأقراض وكيفية حسابها من جماعة الى أخرى •

٤ — لا تعرف المجتمعات البدائيـــة النقود بالشـــكل الذى تعرفه المجتمعات ذات النظام الاقتصادى الحديث ، ومن ثم يختلف مفهوم الثمن بين المجتمعات البدائية والحديثة ، باعتبار ان الثمن والقيمة أمران متلازمان بالنسبة للاقتصاديات الحديثة ، بينما يختلف هـــذا المفهوم مع علاقات التبادل وما تتضمنه من طقوس وممارسات وهدايا بالمجتمع البدائى •

ملامح الكلاسيكية الجديدة فى اسهامات ريموند فيرث فى الانثروبولوجيا الاقتصادية :

كما ذكرنا من قبل فقد تجاوز ريموند فيرث الحوار ليتخذ من الواقع مجالا لتطبيق مبادىء النظرية الاقتصادية على المجتمعات غير الصناعية فبالاضافة الى جهوده الرائدة لدى صيادى الملايو نجده يتناول بالتصنيف خصائص المجتمعات من المنظور الاقتصادى ، كما نجده أيضا يحدد مفهوم الاقتصاد بأنه يتمثل فى عمليات توزيع الموارد المتاحة النادرة بين الحاجات الانسانية الممكن تحقيقها مع الأخـذ فى الاعتبار وجود بدائل فى كل من المجالين •

عندئذ يصبح الاقتصاد من منظور ريموند فيرث مهما كان تعريفه يتناول أو يتضمن ملامح الاختيار الانسانى ، ويتناول نتائج القرارات ، هذه القرارات تعكس علاقات شخصية واجتماعية الى جانب الاقتصادية •

ويستخلص فيرث بعض النقاط التى يحدد من خلالها مجال الاقتصاد فى كافة المجتمعات الانسانية فيما يلى :

١ — أن العلاقات الاقتصادية والخيارات المتضمنة فيها منظمة فى أى مجتمع أى أنها تكون نظاما مهما كانت هذه العلاقات •

٢ — أن علاقات التبادل تعتبر علاقات أسـاسية فى كل المجتمعات البشرية ويتفق فى ذلك مع مالينوفسكى •

٣ — على الرغم من أن كل المجتمعات لها خصائصها المتفردة الا أنه من الضرورى أن يتبنى العلماء تصنيفا بسيطا يحدد طبيعة الخصـائص الاقتصادية للمجتمعات الانسانية ، لتشكل نقطة للالتقاء والحوار فيما بينهم ، ومن ثم يمكن تقسيم المجتمعات وفقا لخصائصها وطبيعة النظم الاقتصادية فيها الى مجتمعات بدائية ، وقروية وصناعية[1] •

---

(١) انظر : Frankenberg, R., «One Anthropologist's view, in Rymond Firth (ed). : Thems in economic Anthroppology, London, Tovislock. pp. 47-51.

ويحدد خصائص كل نمط من هذه الأنماط كما يلي :

(أ) المجتمعات البدائية :

ويرى ريموند فيرث ان هذا المصطلح نسبى ، وينطبق بصورة أكبر على النظام الاجتماعى والاقتصادى ، ويصعب تحديد صياغة دقيقة لتوصيف هذا النظام ، ويصف فيرث المجتمعات فى هذا المستوى بأنها ذات تكنولوجيا بسيطة ، وقدر قليل أو محدود من الابتكار ، وغالبا ما يكون هدف النشاط الاقتصادى وسعى الجماعة من خلاله الى تحقيق اتباعات أساسية ، ويصعب من خلال ذلك المسعى أن يتحقق تراكما فى الأصول الرأسمالية بالمعنى الدقيق • كما يتصف بعدم التمايز فى الأدوار الاقتصادية للأفراد فيه وتقسيم محدود للعمل فى مجال الانتاج والتنظيم والادارة ، ويفتقر الى المؤسسات التسويقية ، ويعتمد على وسائط محدودة للتبادل ويرفض فيرث مصطلح مجتمعات الاقتصاد المعيشى
Subsistence economy

لانه يرى أن هذا المصطلح لا يعبر بدقة عن ظروف هذه المجتمعات ، كما انها لا تنتج أو لا يقتصر النشاط الاقتصادى فيها على انتاج متطلبات المعيشة فيها ، بل قد تتجاوزه لانتاج بعض الأشياء الأخرى •

(ب) الاقتصاد القروى :

لقد أصبح ما أسماه ريموند فيرث بالاقتصاديات الريفية من الأمور الشائعة فى العالم الحديث ، كما حظى هذا المسمى باهتمام الاقتصاديين والانثروبولوجيين بصورة متزايدة ، باعتبـاره نظاما متميزا يتكون من منتجين صغار بأدوات وأساليب انتاجية بسيطة نسبيا ، كمـا يعتمدون أساسا على ما ينتجون بأنفسهم لتوفير وسائل معيشتهم ، ويتميز هذا التنظيم الانتاجى الصغير والقائم على اسـتخدام الموارد الأولية بنظم خاصة وطرق متميزة لتراكم رأس المال والتسويق والتوزيع •

ويعتبر ريموند فيرث أن الاقتصاد القروى يتحدد بنمط من العلاقات الاجتماعية التى تميزه عن الاقتصاديات الأخرى ، وليس بنمط للانتاج

التكنولوجى ، وتتسع دائرة التحليل فى منظور ريموند فيرث عندما نجده يتجه الى القــول بأنه « بامكاننا الحــديث عن المزارعين القرويين وعن الصيادين القرويين والحرفين القرويين والتجار أيضا ، اذا كانوا يمثلون جزءا من النظام الاجتماعى ، كما يرى أيضا انه بالامكان ملاحظة النظام الاقتصادى بالمجتمعات الريفية منعكسا فى أنواع عديدة من العلاقات التى تعتبر عناصر اقتصادية تعتمد على المكانة الاجتماعية ، وفى العلاقات بين الأفراد فى مجال النشاط الاقتصادى وبشكل خاص عندما يقدم العمــل باعتباره جزء من الاطار الاجتماعى ، ولا يعبر عن قيمــة شخصية لمن يؤديه ، وبهذا المضمون يخضع عائده للموقف الاجتماعى ككل لا للموقف الاقتصادى ، كما تتحول الوسائل الاقتصادية فى هذا السياق الى غايات اجتماعية •

(د) المجتمع الصناعى :

ففى هذا المجتمع يصبح الفرد طاقة منظمة للعمليات الانتاجية ، كما تتوارى الخصائص الاجتماعية التى كانت تشكل سياقا يستوعب الكثير من الخصائص الاقتصادية ، لكى تصبح الخصــائص الاقتصادية أكثر وضوحا فى العلاقات ، كما يتحدد وضع الفرد بناء على مقدار اسهاماته فى النشاط الاقتصــادى بغض النظر عن مكانته الشخصية أو الاجتماعية والتى تتحدد هى الأخرى من خلال النظام الاقتصادى •

ومن رأى فيرث أن دور الباحث فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية يتمثل فى تطبيق المفاهيم التى يستخدمها الاقتصاديون فى المجتمع الصناعى على المجتمع البدائى والقروى ، بالاضافة الى مهمة أخرى تمتد الى داخل المجتمع الصناعى وهى دراسة الدور الاقتصادى للفرد فى موقف معين مقابل دوره الاجتماعى ، وفى مقابل نظام الجماعات التى ينتمى اليها •

٣ — مارسيل موس والأشكال البدائية للتعاقد أو الهـدايا الملزمة

درس مارسيل موس نظام الهدايا الملزمة بين قبائل « الكيوكتيل » الذين يقطنون الجزء الشمالى الغربى من أمريكا الشمالية • ولقد وجد موس أن هناك أنواع من التبادل تتم بين الأفراد فى عدد من المجتمعات المختلفة أو فى مجتمع واحد يصاحبها ممارسة بعض الطقوس والشعائر ، أطلق عليها التبادل الطقوسى Ceremonial Exchange وتتلخص وجهة نظره حول هذا النوع من التبادل فى ان الهدايا بهذا المجتمع تشتمل على نوع من الزام الذى يحدد سلوك الشخص المهدى اليه تجاه هـذا الموقف ، والذى بمقتضاه يلتزم برد هذه الهدية ، ويصبح الامتناع عن القيام بهذا السلوك من شأنه أن يزعزع المركز الاجتماعى للشخص وكذلك تهتز مكانته وهيبته ، ومن ثم أسماه مارسيل موس الهدايا الملزمة اذ تبدو فى شكلها كنوع من التعاقد الاجتماعى ينظم عمليات التبادل فى كثير من جوانب الحياة الاقتصادية فى سياق طقوسى واجتماعى وثقافى •

ولقد صاغ مارسيل موس هذا المفهوم من خـلال ما توفر له من معلومات اثنوجرافية متنوعة عن مجموعة من المجتمعات البدائية ، ويؤكد ان هذه الأشكال أو النماذج الاقتصادية تبدو مغايرة تماما عما يسـمى بالاقتصاد الطبيعى ، اذ لاحظ تلاشى عمليات التبادل السوقى بمفهومه المعاصر ، كما تعرف هذه الجماعات أنواعا من التعاقد تنتفى فيها العلاقات الفردية ليحل محلها العشائر والقبائل والأسر • كما أن التبادل ليس بالقطع لثروات أو منقولات أو عقارات أو أشياء نافعة اقتصاديا ، بل هو تبادل لولائم وطقوس ومجاملات وخدمات عسكرية ورقص وحفلات • ولا تعكس هذه الأشياء مفهوم السوق ، كما انها تتم بشكل ارادى على الرغم من انها ملزمة قد يعاقب عليها بحرب خاصة أو عامة »[١] •

---

(١) انظر : مارسـيل موس : علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، بحث فى الهبات والهدايا الملزمة ، ترجمة محمد طلعت عيسى ، ط ١ ، ١٩٧١ ، بدون ناشر ، ص ص ٢٦ — ٢٧ .

وتبدو شمولية التحليل وعمق الرؤية فى تحليل موس لعمليات التبادل لدى قبائل الكيوكتيل عندما يتناولها فى اطارها النفسى والاجتماعى فى تفاعل مع الطبيعة ، مؤكدا ان علم دراسة الانسان أو الانثروبولوجيا تعد أقدر العلوم على فهم هذه الجوانب متكاملة فى الانسان ، ولقد انعكس ذلك فى تحليله البوتلاتش أو الهدايا الملزمة فى تلك الجماعات البدائية وما يرتبط بها من مفاهيم ومعتقدات وطقوس تحيط بعمليات التبادل أو التهادى ، ومنها قدسية الشىء المعطى من خلال الروح الخفية التى تكمن فيه وتحركه وتربطه بصاحبه الأول • وتعكس هذه المعتقدات مركبا من القيم الطقوسية التى تحيط بعمليات التبادل ، وتجعل من المحرك لها عوامل غير مدركة لتحقيق استمرارية هذه العلاقات من جانب • ومن جانب آخر تعمل على حفظ حقوق أطراف العلاقة فى الأخذ والرد ، وبذلك فانها تحقق الاستقرار وتدعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة • « يضاف الى ذلك ما يتعلق بمفهوم الهدايا والقربان التى تعطى للأفراد لارضاء الآلهة ومن ثم فقد يتم هذا القربان فى شكل اتلاف للشىء أو القائه فى البحر أو حرقه كثمن للحصول على الأمان والسلام واتقاء غضب الآلهة » ورغم ابتعاد هذه الممارسات التبادلية فى ذلك الاطار الطقوسى الذى يبعدها فى أهدافها ومضمونها عن المفهوم الاقتصادى المجرد ، الا اننا نجد مارسيل موس يؤكد ان هذه العمليات لا تخلو تماما من أبعادها الاقتصادية، اذ انها تتم فى مناسبات الولادة والختان والمرض وبلوغ الفتاة والطقوس الجنائزية »[1] وهى مواقف تحتاج الى تضافر بين جهود أفراد القبيلة لدعم أفرادها فى هذه المناسبات • ولقد حاول مارسيل موس وضع أسس نظرية تفسر الأشكال البدائية للتعاقد عندما نجده ينتهى الى بعض الحقائق حول نظام السوق الذى يرى انها موجودة بالفعل فى بعض هذه الممارسات البدائية الا انها بسبب تغلغلها واختلاطها بالأنساق الأخرى يصعب

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥ .

تصنيفها باعتبارها أنساقا اقتصادية ، رغم اتساقها مع الحاجات الاقتصادية بمفهومها لدى الانسان البدائى • وفى ختام دراسته حول الهبة يذكر تلك العبارة : انه فى مواقع متعددة ظهر لنا الى أى حد كان هذا الإقتصاد الخاص بتبادل الهبة بعيدا عن الدخول فى اطار الاقتصاد الطبيعى أو المذهب النفعى ، فكل هذه الظواهر ذات الدلالة فى الحياة الاقتصادية لدى هؤلاء الأقوام كانت تستند على فكرة ارضاء الأرواح ، ولهذا فاننا نضيف ملاحظاتنا الى ملاحظات مالينوفسكى الذى خصص عملا كاملا لكى تتخطى المذاهب الجارية دائرة الاقتصاد البدائى •

ويؤكد وجهة نظره بأن مفهوم القيمة فى هذه المجتمعات له سلطان كبير ، رغم ان كارل بوتشر K. Boutcher قد رأى ذلك ولكنه قلل من أهميته ، وبالرغم من ذلك فانها تمارس بصورة غير مثمرة يصاحبها نوع هائل من البذخ ومظاهر الثراء وأنواع متعددة من النقود التى تستخدم فى المبادلة ومع ذلك فان هذا الاقتصاد العظيم مازال مليئا بعناصر دينية تغلف الأنشطة الاقتصادية بكثير من الشعائر والطقوس المركبة[1] •

٤ — جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمحور لنظام التبادل بالمفهوم الواسع فى الاقتصاد

ثم يتخذ الحوار منظورا آخر حول جدوى استخدام المفاهيم الاقتصادية التى تضمنها الفكر الاقتصادى حول تفسير النظم الاقتصادية بالمجتمعات البدائية • وتبنى ذلك الحوار جورج دالتون G. Dalton وكارل بولانى وبول بوهانون ويطلق عليهم رواد النوعية الاقتصادية **Substantive approach**

فنجد دالتون يذهب الى أن النظرية الاقتصادية سواء فى أسلوب معالجتها للقضايا الاقتصادية أو فى مقولاتها الفكرية قد صيغت فى اطار متميز تماما عن ذلك الذى توجد عليه المجتمعات البدائية • ويوجز أهم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٣ — ٢١٤ •

خصائص ذلك الاطار فى حركة التصنيع وتطور نظام السوق والتبادل من خلال ذلك النظام باعتباره واحدا من أهم المبادىء الهامة فى بناء النظرية الاقتصادية ، ويحمل ذلك النسق التبادلى الحديث فى طياته التسليم بأن الأشياء يمكن أن تباع وتشترى • ومن ثم فالسوق بمفهومه الواسع يعد مجالا للتفاعل فى بناء الفكر الاقتصادى ، كما أن الشخص لن يستطيع العيش الا اذا أنتج شيئا له قيمة يمكن بيعه فى اطار مفهوم السوق بدءا من المجهود الانسانى وانتهاء بالأشياء المادية الأخرى ، وبتلك الأفكار التى يسوقها رواد هذا الاتجاه الفكرى يصبح بالامكان تبادل كل عناصر الانتاج ومكوناته من الموارد الطبيعية المختلفة أو العمل ، وفى هذا السياق الاقتصادى المعاصر للقيمة يبرز مفهوم السعر الذى يعتبر مرادفا للقيمة أو مقرونا بها ، فمشكلة السعر تعد من أهم المشكلات المميزة لاقتصاديات السوق الذى يقوم عليه الاقتصاد الحديث ، كما أن هذه المبادىء تمثل خطا فاصلا وأساسا فى الاختلاف بين أنماط الاقتصاد فى كل من المجتمعات الحديثة والبدائية التى تتحدد قيمة الأشياء فيها وفقا لنسبتها لأفرادها ، ونظم التبادل تتم فى معظمها خارج نطاق السـوق ، ولا تعرف مفهوما محددا للثمن ، بينما فى الاقتصاد الحديث نجد دورا حرا للعرض والطلب على أساسه تتحدد القيمة وتمارس تأثيرات لقوى الانتاج والاستهلاك •

وبهذا التحليل المحدد لمفهوم السوق من المنظور الاقتصادى تخرج المجتمعات البدائية التى لا تتم فيها العمليات الاقتصادية فى اطار السوق ولكنها تتم فى ضوء العديد من المبادىء المختلفة عن مبادىء السوق ، وبهذا التحديد القاطع يؤكد هؤلاء الرواد وجهة نظرهم فى « أن اقتصاد المجتمعات البدائية موجه لاحتياجات الاعاشة ومن ثم فهو يختلف عن اقتصاد السوق• وتحكمه المقايضـة واعادة التوزيع وهى مبادىء تتضمن تبـادل السلع والخدمات تبادلا نوعيا أو طبقا للقيم التقليدية حينما تتناول عملية المقايضة

سلعا غير متشابهة • وينتهى أصحاب هذا الاتجاه الى أن الاختلاف كبير بين كل من الاقتصاد الحديث والبدائى[1] •

ولقد تعرض هذا الاتجاه للنقد الشديد من جانب سكوت كوك Cook الذى أوضح ان أصحاب اتجاه النوعية الاقتصادية قد منحوا اقتصاد الاعاشة صورة مثالية رومانسية فى حين ربطوا الاقتصاد الموجه نحو السوق بعيوب ونقائص اجتماعية مختلفة ، ولقد ذهب كوك الى انه لما كان أصحاب اتجاه النوعية الاقتصادية وأصحاب النظرية الاقتصادية الصورية قد تجاهلوا — الى حد كبير — وجهات نظر بعضهم فيما بينهم (بدلا من الدخول) فى مناقشة وجدل ، فان كلا منهم كان يتحدث عن موضوعات مختلفة •

ويعترض دالتون على ذلك التعميم الذى وقع فيه أصحاب الاتجاه الصورى عندما قاموا بتطبيق مقولات النظرية الاقتصادية فى بعض الأعمال الميدانية وما توصلوا اليه من نتائج حول امكانية استخدام هذه المفهومات فى دراسة البوتلاتش والكولا والمهر وتحليلها والنظر اليها باعتبارها نوعا من الاستثمار ، وذلك كما فعل البعض مثل ارمسترنج عام ١٩٢٤ عندما اعتبر القطع الصدفية بجزيرة روسيل هى بمثابة نقود بالمفهوم الحديث تدفع أو تنفق فى شراء بعض الأشياء من السوق ويوجهه فى ذلك تأثره بمفهوم تماثل النظم الاقتصادية فى كافة المجتمعات سواء البدائية أو الحديثة[2] •

---

(١) رالف بيلر ، وهارى هويجر ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٥—٤١٦ .

(٢) Dalton, George : «Theoretical Issues in Economic Anthropology» in : «Current Anthropology»- Vol. 10 No. 1, 1969, p. 85.

الفصـــل الثانى

النظم الاقتصادية من منظورين مختلفين
(علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد)

- الحوار بين علمـــاء الانثروبولوجيا والاقتصـــاد حول الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية •
- جوانب خلافيـــة •
- مظاهر للالتقـــاء الفكرى بين علمـــاء الانثروبولوجيـــا والاقتصاد •
- الاتجاه التطورى واعادة بنـــاء التاريخ الاقتصـــادى للنظم •
- ملامح للتطورية الحديثة •
- الاتجاه المادى والشكلى •

الفصـــل الثانى

النظم الاقتصادية من منظورين مختلفين

(علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد)

الحوار بين علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاقتصـــاد حول الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية :

(أ) جوانب خلافية :

شغل موضوع الاقتصاد التقليدى ــ والخصـــائص المميزة له ــ أذهان علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد على حد سواء ، فالتباين الذى أظهرته الدراسات الحقلية المبكرة من قبل علماء الانثروبولوجيا ، والفروق الجوهرية الواضحة بين ذلك النمط الاقتصادى والأنماط الحديثـــة أثار العديد من التساؤلات ، حاول علماء الانثروبولوجيا من خلال الاجابة عليها صياغة نظرية تفسر موقف الأنماط الاقتصـــادية التقليدية من النظرية الاقتصادية ، الا أن هذا الأمر ظل محفوفا بالكثير من الصعوبات ، فغياب الاطار المؤسس بهذه المجتمعات ، وعدم وجود نظم محددة للأسعار أو وسيط للتبادل يتم على أساسه تقدير قيمة المبادلات ، ووجود صياغات فريدة يمتزج فيها الاقتصاد بالعوامل الاجتماعية والثقافية قد أسهمت فى تعقد البحث فى هذا الموضوع ، كما أخرجت النظم الاقتصادية فى كثير من هذه المجتمعات من حيز الاقتصاد بالمنظور المعاصر وأبعدته من دائرة التحليل الاقتصادى .

ومن الملاحظ أن ظروف نشأة الانثروبولوجيا كعلم ، وشمولية البحث فيها ، وتناول النظم الاجتماعية باعتبارها أنساق فى تفاعل وتكامل قد ساعد على احتواء هذه الاشكاليات النظرية لا فى مجال الاقتصاد فحسب بل وأيضا فى كثير من المجالات الأخرى كما هو بالنسبة لطبيعـــة النظم السياسية والقانونية ، والتى مثلت فى مراحل لاحقة مجالا لالتقاء علماء هذه الفروع المعرفية مع علماء الانثروبولوجيا .

فقد أولى الرواد الأوائل اهتمامهم بدراسة النظم الاجتماعية من منظور بنائي وظيفي ، وأسهم ذلك الى حد كبير فى فهم الأنساق الفرعية بهذه المجتمعات باعتبارها تؤدى بعض الأدوار ذات الصلة الوثيقة بالجوانب الأخرى ، والتى قد تبعدها من حيث الشكل من حيز اهتمام العلوم التى تناولت هذه النظم بالدراسة بشكل منفصل •

وفى هذا السياق فهم الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية كنسق يؤدى الكثير من الأدوار التى اختلطت بأنماط السلوك الثقافى ، وظهرت التفسيرات المقبولة من المنظور الوظيفي من قبل علماء الانثروبولوجيا •

ثم تعرضت المجتمعات التقليدية لمؤثرات متنوعة من قبل العالم المتقدم من خلال عمليات الغزو الثقافى والاتصال ، وأصبحت أسواقا لدوله وتجاوزت عزلتها الاقتصادية ، واختلطت فى نظمها الاقتصادية ملامح من النظم التقليدية مع النظم الحديثة للاقتصاد ، وفى غضون ذلك تعرضت النظم الاقتصادية للمعالجة النظرية فى محاولات من قبل علماء الاقتصاد لفهم وتحليل هذه النظم التقليدية ، وحدث ذلك بالفعل فى ضوء التوجهات الأقتصادية الحديثة •

بيد أن المحاولات التى بذلت للاستعانة بالمبادىء الاقتصادية كما صيغت فى فكر بعض الرواد قد تعثرت فى فهم طبيعة الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية ، وهو أمر طبيعى ومتوقع فى ضوء الغايات التى يسعى اليها النظام الاقتصادى فى النمطين من المجتمعات (الغربية والتقليدية) •

وينبغى الاشارة الى أن الرؤى الاقتصادية قد أكدت فعاليتها فى تفسير الواقع الاقتصادى فى مجتمعات النشأة ، ويعكس ذلك قدر من الاتساق الذى افتقد عند محاولات تعميمه على كافة النماذج الاقتصادية ، وأثار هذا الأمر المناقشات بين الباحثين فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية ، كما أعيد مراجعة بعض الأفكار التى ظلت توجه الفكر الاقتصادي الكلاسيكى والتي منها أن أهداف النشاط الاقتصادى واحدة

فى كافة المجتمعات مهما اختلفت ، ومنها أن طبيعة الانسان فى سعيه الاقتصادى واحدة ، وانعكس ذلك الاطلاق فى تعريفهم لنطاق اهتمام علم الاقتصاد .. بأنه الكشف عن القوانين الطبيعية التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والتى يمكن تطبيقها دون استثناء على جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان .

وثمة تساؤلات تفرض نفسها على الباحث فى مجال دراسة الاقتصاد والانثروبولوجيا يمكن أن تسهم فى حسم هذه القضية منها :

ــ ما هو مجال النشاط البشرى الذى يشكل مجال النشاط الاقتصادى .

ــ ما هى الأهداف التى يسعى الاقتصاد الى تحقيقها .

وهناك اتفاق عام بين علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية أن النظرة الانثروبولوجية تعوق وصفهم وتحليلهم لاقتصاد معين بدون ايضاح العلاقات بينه وبين العناصر غير الإقتصادية فى نسق اجتماعى محدد فى الوقت ذاته[1] . وتعكس هذه التوجهات فهمهم الوظيفى للظواهر الاقتصادية ، وتلك رؤية افتقدت فى التحليل الاقتصادى الكلاسيكى ، والذى انطوت الآراء فيه على بعض ملامح التعسف عند تحديد العلاقة بين النشاط الاقتصادى والانسان والبيئة والتى تمثل ركنا هاما فى تحقيق التفاعل بين هذه العوامل ، كما انعكست فى تحديد غاية النشاط الاقتصادى واعتباره تحقيق أعلى ربح ممكن ، وانه يخضع لمجموعة من القوانين التى تحدد مسار السوق كالعرض والطلب .

ويبرر ريموند فيرث هذا الموقف الخلافى بين علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاقتصاد حول طبيعة الاقتصاد التقليدى بما أسماه التباين بين النظم الاقتصادية التى صاغ فيها علماء الاقتصاد فكرهم والتى تميز

---

(١) فاروق محمد العادلى ، الانثروبولوجيا الاقتصادية ، قضايا نظرية ونماذج واقعية ، ط ١ ، القاهرة مطابع سجل العرب ص : ٧٩ .

بالطبيعة المجردة والاطار المؤسس والشركات ذات المسئولية المحدودة والتجارة الدولية ، وهى فى مجمعها مظاهر تمثل تناقضا ملحوظا لأنظمة اقتصاديات الكفاف التى تفتقد الى العمومية بدورها ، وتلاشى أشكال السوق ، وندرة النقود ، لذلك مثلت النظم الاقتصادية الأولى محورا لاهتمام الاقتصاديين والنظم الثانية مجالا لاهتمام علماء الانثروبولوجيا ، كما أسهم ذلك التباين فى ابعاد الصور البسيطة والتقليدية للاقتصاد من دائرة اهتمام الاقتصاديين[1] •

وثمة تفسير آخر لعوامل حدوث الفجوة بين مفاهيم علم الاقتصاد والنماذج الاقتصادية التقليدية ، مردها أن علماء الاقتصاد لا يذهبون الى أرض الواقع لتسجيل الملاحظات الدقيقة حول الظواهر الاقتصادية فى غير مجتمعاتهم ، اذ ليس لديهم ما يقابل العمل الميدانى ، كما أن حيز البحث لا يدخل فيه السلوك الانسانى أو النظام الاجتماعى • ولكنه ينصب فى المقام الأول على محددات اقتصاديات السوق الصناعية على المستوى المتسع ، ولا تمثل ظواهر الواقع أهمية كبيرة فى لتحليل •

ولقد أسهم هذا الحوار بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد فى ظهور قناعة بينهما بضرورة وجود نظرية مناسبة تقدم رؤية أكثر اتساعا وشمولا لتستوعب فى التحليل والتفسير ذلك الاختلاف بين الأنماط الاقتصادية المختلفة •

(ب) مظاهر للالتقاء الفكرى بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد :

لقد تحاورت مدارس فكرية متنوعة فى مجال الاقتصاد حول الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية ، وحاولت بعض هذه المدارس اعادة الاقتصاد الى سياقه الاجتماعى وذلك من خلال تصحيح الكثير من المفاهيم التى اختزلت فى اطار مفاهيم علم الاقتصاد ، وبات مؤكدا أن الظواهر الاقتصادية

---

(1) Firth, R. : Themes in Economic Anthropology Ibid ; pp. 47-51.

ليست ظواهر عامة أو مطلقة فى كل زمان ومكان ، ويذكر فى هذا الصدد الجهود المبكرة لرواد مدرسة الاقتصاد الوطنى من الألمان مثل « كارل بوتشر » ، « وليست » ، وذلك عندما حاولا فى تحليلاتهم ربط الاقتصاد بالجوانب الاجتماعية والثقافية ، وكذلك الجهود التى بذلها رواد مدرسة الاقتصاد الاجتماعى على يد سيسموندى وشارل جيد ، وترجع أهمية هذه الجهود المبكرة انها تزامنت مع الجهود التى بذلها رواد الانثروبولوجيا ، ومن ثم فقد ساعدت على تكوين فهم عام فى مجال الدراسات الاقتصادية ، مؤدى هذا الفهم أن التفاعل قائم ومستمر بين الظواهر الاقتصادية تتشكل وفق سياق اجتماعى وثقافى يؤثر فيها ويوجهها ، ومن ثم فيصبح التباين فى الأنساق الاقتصادية والظواهر المتعلقة بها من الأمور الحتمية وبشكل متسق وظروف كل جماعة من الجماعات ، كما أتاحت هذه الآراء الفرصة لاعادة مناقشة بعض الأفكار التى أطلقت التعميمات حول الطبيعة المشتركة للانسان فى كل مكان وحول الأهداف المطلقة للنظم الاقتصادية والنشاط الاقتصادى فى كل مجتمع ، والتى كانت قد صيغت فى اطار الفكر الاقتصادى الكلاسيكى •

ويبدو أن تشابك الموضوع المتعلق بموقف الاقتصاد التقليدى واختلاف منظور التناول بين علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا لهذا الموضوع وطبيعة المنهج فى كل من العلمين هو الذى أحدث تلك الفجوة بين علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا • ولقد أثمرت الجهود المختلفة التى سبق ذكرها اقتراب ما بين وجهتى النظر الانثروبولوجية والاقتصادية واعتبرت كتابات « كارل ماركس » محصلة لهذا الاقتراب ، ولكن يذكر بعض الباحثين مثل « فرانكنبرج »[1] انه بعد كتابات ماركس قام مارشال وأتباعه من علماء الاقتصاد بترك الجوانب الاجتماعية المصاحبة للعمليات الاقتصادية ،

---

(1) **Frankenberg, Ronald : One Anthropoligist's view, in Rymond Firth (ed) Thems in Economic Anthropology, London Touvistock, 1967, p. 49.**

الا أن أزمة الكساد الاقتصادى التى حدثت فى الثلاثينيات ، وظهور الفكر الكنزى أفصح عن أهمية رؤية الظواهر الاقتصــادية وتحليلها فى اطار هيكلها الاجتماعى كالدخل وتوزيعه ودور الدولة » ، واستمر التقارب بين الفكر الاقتصادى والعوامل الاجتماعية لسنوات عديدة بعد أزمة الكساد الاقتصادى ، وأفسح علماء الاقتصاد المجال لكثير من الأفكار التى صاغها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ، ويبدو أن الالتقاء لم يستمر طويلا اذ ما لبث أن انصرف علماء الاقتصاد الى دراســة الجوانب الشــكلية أو التمويلية واغفلت مرة أخرى الجوانب الاجتماعية التى تؤثر فى الاقتصاد ، ويتطلب الفهم الواعى من قبل علماء لانثروبولوجيا فهما أعمق لمبادىء علم الاقتصاد ونظرياته ومناهجه البحثية ، وكذلك فهما مشابها من قبل علماء الاقتصاد للدراسات الانثروبولوجية التى هى أكثر التصاقا بالواقع •

ولقد ظل الاقتراب وئيدا من قبل علماء الانثروبولوجيا نحو ادراك المجال التحليلى للاقتصاد كنشاط انسانى وانعكس ذلك بشكل واضح فى تأخر ظهور ذلك الفرع من الانثروبولوجيا وهو الانثروبولوجيا الاقتصادية من جانب ، ومن جانب آخر فى عدم وجود نظرية متكاملة وملائمة تجمع بين رؤى علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد وتفسر الكثير من الظــواهر المتعلقة بالنظم الاقتصادية • ويرجع جورج دالتون عوامل تأخر ظهــور النظرية فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية الى ما يلى :

١ ــ صعوبة موضوع الانثروبولوجيا الاقتصادية ، وانشغال العلماء الأوائل بدراسة الأنساق الاجتماعية ومنها القرابة والنســق السياسى والدينى ، كما لم يفرد العلماء الأوائل حيزا خاصا فى دراساتهم للنسق الاقتصادى ، بل تناولوه ضمن باقى الأنساق الأخرى أو فى سياقها ، ويؤكد جورج دالتــون ذلك القصــور الذى تعــانى منــه النظرية فى الانثروبولوجيا الاقتصادية من خلال قوله أن قلة من الانثروبولوجيين هم الذين قدموا اســهاماتهم النظرية فى هــذا الفرع المعرفى ومنهم « بول بوهانون » ، « وموريس جودلير » ، « وهير سكوفيتس » ، « ومانتج

تاش » ، « ومارشال سالينز » ، « وريتشارد ساليزبرى » ، بالاضافة الى الجهود المبكرة « لمالينوفسكى » وريموند فيرث .

٢ — أن اهتمام علماء الاقتصاد انصب على دراسة حالة المجتمعات الغربية ، والاقتصاد الرأسمالى ، وحول هذا النموذج صيغت الكثير من المبادىء النظرية ، ولم تتسع هـذه الرؤى لمناقشة أنمـاط أخرى من الاقتصاد ، وذلك من خلال توجه مؤداه أن طبيعة الانسان واحدة ، وأن الانسان اقتصادى بطبعه فى كافة النظم الاجتماعية ، كما أن أهـداف النشاط الاقتصادى واحدة ، وفى هذا السياق سقط من حيز اهتمامهم فى بحث الاقتصاد فى كثير من المجتمعات غـير الصناعية ، وشكلت هـذه التوجهات جانب كبير من البحث فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية ، واتخذ بعض العلماء من هذه التوجهات اطارا نظريا وتحليليا عند تناولهم للنظم الاقتصادية بالدراسة والتحليل ، دون محاولة صياغة اطر نظرية تتلاءم وطبيعة هذه النظم المختلفة فى وظيفتها وتكوينها .

بيد أنه قد أصبح من الملائم الآن بعد أن تبلورت الكثير من الأفكار فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية أن يعيد العلماء طرح الكثـير من المسلمات التى ظلت سائدة فى علم الاقتصاد ، ومنها على سبيل المثال تلك الأفكار التى ترتكز أساسا على فكرة التمركز السلالى أو التمايز العرقى ، ويذكر « موريس جودلير » فى هذا الصدد أن بعض الأفكار كالعقلانية الاقتصـادية Economic Rationality ظلت مركـز للتفـكير الاقتصادى منذ الفيزوقراط أو الطبيعيين ، وكان هدف بحوث الاقتصاد ومحورها عند علماء الغرب هو التفسير العلمى لبنـاء ووظائف نسـقين تاريخيين مختلفين ، يتمثل الأول فى الاقتصاد التجارى الذى ينتمى الى أصل أوربى ، والثانى فى الاقتصاديات التى تمثل حالة ما قبل التصنيع ولا تنتمى الى أصل أوربى كما حرصوا على ايجاد المبررات التى توضح تفوق النسق الاقتصادى الأول على النسق الثانى من الناحية الايدولوجية، ووصف الأول بالعقلانية والرشد والثانى باللاعقلانية وبفقدانه لمقومات

النظم الاقتصادية ، بالرغم من نسبية هذه الخصائص فى كل اقتصاد على حدة ، ومن ثم فالأمر يتطلب فحص كل حالة على حدة والتأكد من صدق هذه المزاعم كما يرى « موريس جودلير »[1] •

ولا يعنى ما سبق ذكره حول قصور الاتجاهات النظرية فى الانثروبولوجيا الاقتصادية انعدامها تماما ، ولكن يمكن لدارس هذا الفرع من الانثروبولوجيا أن يتلمس ملامح للالتقاء الفكرى والمنهجى بين الانثروبولوجيا العلم الأم واستخدام لبعض المداخل البحثية فيه عند تناول الموضوعات الاقتصادية وعلى الجانب الآخر يتمثل ذلك الالتقاء فى الاستفادة من نظريات الاقتصاد ، وبشكل خاص الاقتصاد الكلاسيكى الجديد ، وظهر ذلك الالتقاء فى كثير من الموضوعات التى أدلتها الانثروبولوجيا الاقتصادية بالاهتمام فى الآونة الأخيرة •

وفيما يلى نتناول بعض الاتجاهات النظرية لهذا الفرع من الانثروبولوجيا :

١ — الاتجاه التطورى واعادة بناء التاريخ الاقتصادى للنظم :

احتل الاتجاه التطورى فى البحث حيزا كبيرا من جهود العلماء والباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية ، بالرغم من أن هذا الاتجاه هو انعكاس لجهود رواد العلوم البيولوجية ، الا انه ما لبث أن وجه الكثير من الأفكار على ساحة العلوم الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والانثروبولوجيا ، وبالرغم من أن « تشارلز داروين » قد قدم نظريته فى اطار مبادىء علم الطبيعة والاحياء والتشريح ، الا أن أفكار التطورية قد لاقت قبولا واستحسانا لدى علماء الفروع المعرفية الأخرى وتبادر الى أذهانهم انه بالامكان تطبيق فكر « داروين » عن التطور على المجتمعات وعلى النظم الاجتماعية والاقتصادية •

---

(١) انظر : فاروق محمد العادلى فى الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٣٨ — ٣٩ .

وكمحصلة لذلك التأثير المتبادل بين الفكر البيولوجى والاجتماعى اعتقد بعض العلماء أن المجتمعات الانسانية تتغير هى الأخرى وفق منظومة محددة وقانون ثابت للتطور يقوم على التقدم من مرحلة دنيا الى مرحلة أخرى أرقى منها ، حتى تصل فى النهاية الى قمة الحضارة الانسانية ، والتى كانت متمثلة حينذاك فى نموذج المجتمع الأوربى كما يمثل التقدم فى نظرهم ثمرة التكامل فى الأدوات المادية والتعقيد فى العلاقات خلال المراحل التطورية وأصبح معيار التقدم عندهم يتمثل جليا فى التطور العلمى والتكنولوجى والاقتصادى •

ولسنا هنا بصدد عرض ذلك الاتجاه أو الانتقادات التى وجهت اليه كاتجاه فكرى ، ولكن ما نود تحديده هو أن ذلك الاتجاه قد لاقى قبولا عند بعض علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية عند محاولتهم تفسير الحياة الاقتصادية فى المجتمعات البسيطة أو المجتمعات ذات الاقتصاد التقليدى ، حيث يرى رواد هذا الاتجاه أن النظم الاقتصادية هى الأخرى قد مرت بمراحل مختلفة من الأدنى الى الأرقى وبشكل خطى يبدأ من مرحلة الصيد مارا بمرحلة الزراعة البدائية ثم الزراعة المتقدمة ثم مرحلة الصناعة ، وأفاض العلماء فى وصف الخصائص الاقتصادية لكل مرحلة من هذه المراحل •

كما يؤكد رواد هذا الاتجاه فى صورته العامة على أن تطور النظم الاقتصادية من الأشكال الأبسط الى الأشكال الاكثر تعقيدا يرتبط بتغير جوهرى فى خصائص هذه النظم ، وفى نوعية النشاط الاقتصادى الذى تؤديه الجماعات •

وتأسيسا على ما سلف فان التنظيمات الاقتصادية قد مرت بمراحل مختلفة اختلفت فيها نماذج الحياة الاقتصادية ، واتفق بعض العلماء فى هذا الاتجاه على أن الحياة قد بدأت بنشاط الصيد وتطورت الى نشاط الصناعة ، حيث اتسمت هذه المرحلة الأخيرة بالانتاج الاقتصادى الواسع وبالتجارة كنشاط مرتبط بالصناعة ، وعرفت المجتمعات الأسواق بمفهومها

الواسع ، كما عرفت التعاقدات التجارية الضخمة ، ونشـأت فى غضون هذه المرحلة المؤسسات الكبيرة •

وتعكس هذه الأفكار من قبل العلماء الذين يتبنونها محاولة لفهم الحاضر من خلال اعادة تركيب الماضى وصولا الى ما انتهت اليه النظم الاقتصادية من تطور •

كما يتلمس القارىء أيضا وجود رافد تطورى آخر يتمثل فى أفكار الاقتصادى الألمانى « كارل بوتشر » والذى نجده يتناول فكرة التطور فى النظم الاقتصادية من خلال تحليل العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى اطار وحدات النظام الاجتماعى ، وانتهى الى أن التطور الاقتصادى للنظم قد مر بمراحل متعددة منها :

١ ــ مرحلة الاقتصاد العائلى :

وتتميز هذه المرحلة بالانتاج للاستهلاك الذاتى كما أن الوحـدات الاجتماعية الصغيرة كالعائلة أو الجماعة القرابية مثلت مسرحا للنشـاط الاقتصادى ، كما لم تعرف هذه المرحلة فائضا من الانتاج يسمح بالتبادل أو التسويق ، بل كانت تركز هذه الوحدات على الانتاج من أجل سـد احتياجاتها المعيشية ، كما تميزت بتكنولوجيا بسيطة تتسق وأهداف الانتاج ومجالاته ، ومن خلال التطور فى هذه المرحلة الاقتصادية ظهرت المرحلة التالية والتى عرفت بمرحلة الاقتصاد المدنى ، ولا يعنى ذلك التطور تلاشى كافة مظاهر المرحلة الأولى ، بل على العكس من ذلك حيث توجد ظاهرة الازدواجية فى كثير من النظم الاقتصادية والتى تشهد تعايشا بين ملامح الاقتصاد التى تمثل مرحلة الاقتصاد العائلى بالاضافة الى المراحل التالية •

٢ ــ مرحلة الاقتصاد المدنى :

وتختلف عن المرحلة السـابقة حيث تظهر فيهـا بعض التنظيمات الاقتصادية المحدودة النطاق ، وكذلك يظهر التخصص والتقسيم المحدود للعمل ، ويتجاوز الانتاج فيها حدود سد احتياجات الجماعة الأوليـة ،

ويتحقق من خلالها فائض للانتاج يسمح بظهور ظاهرة التبادل التجارى والأسواق والتى تعد مسرحا للتبادل الاقتصادى •

٣ ـ مرحلة الاقتصاد الأهلى :

ولقد اقترنت هذه المرحلة الاقتصادية بتطـور النظم السياسية فى أوربا والتحول من الاقطاع الزراعى الى الاستثمارات الرأسمالية الصناعية واقترنت أيضا بظهور الكثير من الأفكار الاقتصادية كفكرتى الميزة النسبية والميزة المطلقـة التى قال بهما آدم سميث ، ومؤدى هذه الأفـكار أن تتخصص منطقة محددة من العالم فى انتـاج منتج معين لتوفر الشروط الطبيعية والاقتصادية التى تساعد على ذلك ، كما تميزت هـذه المرحلة بالتكتلات الاقتصادية والتنظيمات المعقدة •

ملامح للتطورية الحديثة فى آراء ليسلى هوايت وجوليان ستيوارت :

حاول « ليسلى هوايت » اعادة طرح فكرة المراحل التطورية للنظم والمجتمعات تلك الفكرة التى قال بها لويس مورجان ، الا أننا نجد هوايت يقرن حدوث التطور فى هذه المراحل بقوة دافعة تحركها وهى التكنولوجيا والطاقة المستخدمة بالمجتمع ، فقد كانت الجماعات البدائية الأقل تطورا تستفيد بالقوة البشرية فقط والتى تتسق وأهداف النظم الاقتصادية فى هذه المجتمعات والانتاج فيها ، ثم حدث التقدم التكنولوجى واستفادت البشرية منها وتغيرت النظم الاقتصادية والاجتماعية كمحصلة لذلك •

ولقد كانت نظرية هوايت حول التطور أكثر شمولا فى رؤيتها لهذه الظاهرة وفى تفسيرها لتطور النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال اهتمامه بوجود نمط عام من التطور دون التركيز على حالة بعينها تفسر ذلك ، وكان يفترض أن التاريخ سيكتشف أن المجتمعات قد سلكت طرقا متوازية فى تطورها لان أوجه التشابه فى تطور النظم قد أحدثتها قوى متشابهة •

ولقد وجد كل من جوليان ستيوارت وليسلى هوايت أرضية مشتركة فى بعض جوانب نظرية التطور ، وحظيت هذه الأرضية بقبول لدى كثير

من العلماء ، وتمثلت هذه الأرضـية فى ذلك الافتراض الذى يذهب بأن تطور المجتمع يتصف بنمو الوحدات الاجتماعية من حيث الحجم والنطاق ويتصف بالتقدم من الكيانات الاجتماعية البسيطة الى المعقدة ، أى من التجانس الى التباين وهى نفسها الأفكار التى ظهرت مبكرا فى أعمـال اميل دوركايم وهربرت سبنسر •

ولم يخلو هذا الاتجاه الفكرى من النقد ، وذلك بسبب وجود تباين بين الكثير من المجتمعات وفى نظمها الاقتصادية ، ولم يقدم علماء هـذا الاتجاه الفكرى تفسيرا مقنعا لعوامل انتقال النظم من حالة الى حالة ، بل أرجعوها الى ما يسمى بالحتمية ، وبذلك فقد اقتصرت جهودهم التحليلية على وصف أشكال التغير دون البحث فى عوامله •

يضاف الى ذلك أن الأفكار التطورية قد افتقدت الى البراهين العملية المستمدة من الواقع وبذلك فقد استمدت شواهدها من البيانات الاثنوجرافية حول حالات خاصة من المجتمعات •

الاتجاه المادى والاتجاه الشكلى فى الانثروبولوجيا الاقتصادية :

وخلال الأعوام التى تلت منتصف القرن الحالى برزت اسـهامات علماء الانثروبولوجيا فى دراسة الاقتصاد بالمجتمعات غير الصناعية ، فحتى ذلك الوقت كان موضوع الحوار حول امكانية استخدام مقولات الفـكر الاقتصادى فى فهم الاقتصاد بهذه المجتمعات مازال معلقا ولم يكتب فيه فصل الختام بعد ، وكمحصلة لهذا الحوار وتلك المناقشات انقسم العلماء على أثر ذلك الى رأيين شكلا اتجاهين فكريين أسهما بشكل مباشر فى اثراء موضوع الانثروبولوجيا الاقتصادية •

الاتجاه الأول :

وهو الاتجاه المـادى الذى يرى رواده من العلمـاء أن استخدام النظريات الاقتصادية المستخدمة فى دراسة المجتمعات الرأسمالية لتحليل النظم الاقتصادية بالمجتمعات التى لا يوجد بها سوق كالمجتمعات التقليدية يعد تشويها خطيرا للواقع ، مماثلا لما يمكن أن يحدث اذا ما طبقنا فكرة

المسيحية على الأديان البدائية لتحليل وفهم هذه الأديان ، وتبنى وجهة النظر هذه العديد من العلماء منهم كارل بولانى
وجورج دالتون George Dalton وتلاميذهما •

الاتجاه الثانى :

وهو الاتجاه الشكلى والذى كان من أبرز رواده ريموند فيرث ، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العمل التحليلى الرئيسى الذى يقوم به عالم الانثروبولوجيا الاقتصادى هو التعقب المنظم لكل ما تتضمنه عملية الاقتصاد فى مواقف زمنية ومكانية مختلفة كما يستخدمون مفاهيم علم الاقتصاد الكلاسيكى الدقيقة من الناحية المنطقية والمتنوعة من الناحية القياسية كلما كانت مناسبة ، وان هدفهم من هذا هو تحقيق فهم أكثر دقة واكتمالا لتنوع وتعقيد الأداء الاجتماعى الظاهر ••• معنى ذلك أنهم يأخذون من النظريات الاقتصادية ما يمكن تطبيقه من معايير على كل المجتمعات كالندرة والوفرة والزيادة ولا يرون غضاضة فى ذلك[1] •

وقد لاقت كل من وجهتى النظر قبولا واستحسانا لدى بعض العلماء ورفضا من جانب البعض الآخر ، ففى هذا الصدد نجد فرانك نايت Knight فى حوار شهير (وهو عالم اقتصاد) يذهب الى أن دراسة المجتمعات الصغيرة والنظم الاقتصادية فيها لا ترتبط سوى ارتباطا ضئيلا بالاقتصاد ، هذا اذا كان هناك ارتباط بينهما أصلا •

على حين نجد ملفيل هيرسكوفيتس Herskovits يذهب الى انه برغم ما تمثله النظرية الاقتصادية الصورية من فائدة ضئيلة بالنسبة للانثروبولوجى ، الا أن الدراسات الانثروبولوجية تلقى قدرا من الشكوك حول عمومية هذه النظرية ، وان كان قد اعترف بعد ذلك بأن المشكلة تكمن

---

(١) فاروق محمد العادلى : الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ص : ٤٠ — ٤١ .

فى أن معظم الانثروبولوجيين ليسوا على دراية كافية بالنظرية الاقتصادية على النحو الذى يمكنهم من الاستفادة منها بطريقة سليمة[١] ٠

وكما ذكرنا فان هذا الحوار قد أثرى الاقتصاد والانثروبولوجيا وأتاح لفرصة لتفهم وجهات النظر بين العلماء من الجانبين وصفه الدكتور فاروق العادلى بقوله بأن الاتجاه الرئيسى فى علم الانثروبولوجيا الاقتصادى الحديث يتسم برغبة فى التعاون المتزايد بين علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا ورغم أن الاجابة مازالت معلقة وموضوع الحوار لم يحسم بعد حسما قاطعا وينتظر اضافة اسهامات جديدة ، الا أن هذا الحوار قد حقق قدرا من التراكم المعرفى كان العلم فى حاجة اليه للاجابة على المشكلات التطبيقية التى واجهت تنمية المجتمعات المتخلفة والتى ظلت تتحدد برامجها وفقا للنموذج الغربى باعتباره نموذجا مطلقا وعاما وصالحا لكل زمان ومكان وفقا للتصور الاقتصادى الكلاسيكى وما ينطوى عليه ذلك الفكر من أفكار وتحيزات أيدولوجية ، الا أن هذه البرامج قد تعثرت ومنيت بالاخفاق فى ضوء ذلك التصور المحدود ، وأعيد طرح التساؤل الذى مؤداه هل يرجع الفشل لعدم مواءمة النماذج الاقتصادية الغربية لحالة الكثير من البلدان النامية ، أم أن هناك مبررات أخرى يجب البحث عنها فى داخل النظم الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان ٠

ولم يقتصر أهمية الحوار على تلك الاسهامات التطبيقية فحسب ، بل نجده قد نبه الأذهان الى الافتقار الى نظرية مناسبة على ما يقول « جورج دالتون » تقدم رؤية أكثر اتساعا وشمولا لتستوعب فى التحليل والتغير ذلك التباين فى أنماط الاقتصاد بالمجتمعات البسيطة ، ورغم مشقة هذا الأمر الا أننا نجد عالما مثل « لوكلير Le Cler » يرى أن ذلك ممكن الحدوث ، فالنظرية الاقتصادية الحالية قد لا تكون كافية لانها

---

(١) رالف بيلز وهارى هويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٦ ، ص ٤١٤ ٠

تستند استنادا كليا الى حالة خاصة من المجتمعات وهى حالة الاقتصاد الصناعى الغربى ، وأنه يجب البرهنة على أن الاقتصاديات غير الغربية تمثل حالات خاصة يمكن انضواؤها تحت النظريات القائمة ، أو أن يستعان بتلك فى اقامة أو توسيع نظريات عامة •

ومن جهة أخرى فان وظيفة الانثروبولوجيا الاقتصادية هى تقديم وصف لهذه الحالات الخاصة ومحاولة ربطها بالنظرية الاقتصادية ، كما أصبح واضحا ان استخدام بعض مقولات الفكر الاقتصادى الكلاسيكى بعموميتها فى مجتمعات العالم الثالث قد أدى الى خلق العديد من المشكلات كتلك التى حدثت فى كثير من المفاهيم المتصلة بالعمل ، وتقسم العمل بين الذكور والاناث ، والتعطل •

الفصــل الثالث

مجال الاهتمام للانثروبولوجيا الاقتصادية

- مفهوم النظام الاقتصادى ٠
- الانتــاج ٠
- تنظيم العمــل ٠
- تقسيم العمــل ٠
- التبــادل ٠
- مفهوم العقلانيــة
- النــدرة ٠
- الثروة والتراكم ٠
- النقود والقيمة ٠

الفصـــل الثالث

مجال اهتمام الانثروبولوجيا الاقتصادية

تقـــديم :

مهما اختلفت النظم الاقتصـــادية أو تنوعت أهدافها فانها تتضمن العديد من العمليات التى تشكل محوراً أساسيا للنظام الاقتصادى ، ومنها عمليات الانتاج والاستهلاك وتنظيم العمل وتقسيم العمل والتبادل •

وسوف نناقش فى هذا الفصل بعض هذه العمليات فى الجزء الأول منه ومنها :

- مفهوم النظام الاقتصادى •
- الانتـــاج •
- تنظيم العمل •
- تقسيم العمل •
- التبـــادل •

ثم يناقش الجزء الثانى بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الأبعـــاد الثقافية ومنها :

- مفهوم العقلانية •
- النـــدرة •
- الثروة والتراكم •
- النقود والقيمة •

١ ــ النظام الاقتصادى :

النظام الاقتصادى هو ذلك الجزء من النظام الاجتماعى والثقافى والذى يهتم بانتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات فى مجتمع معين ، والعمليات الاقتصادية تشكل مجالا لاهتمام علم الاقتصاد ، وبشكل خاص عندما ينحصر ذلك الاهتمام فى دراسة الأدوات المستخدمة فى انتاج السلع

بالاضافة الى السلع ذاتها ، أو عنـدما يكون الاهتمام بعلاقة الأفراد بالأشياء المادية من خلال عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وعلى الجانب الآخر فان النظم الاقتصادية ، حيث تصبح مهمتهم فهم العلاقة بين الاقتصاد كنظام اجتماعى وبين النظم الاجتماعية الأخرى ، فالنظم الاجتماعية تشكل الغايات الاقتصادية التى يسعى اليها الأفراد ، كمـا تحدد الوسائل التى من خلالها تتحقق هذه الغايات •

يضاف الى ذلك ما يحدث من تفاعل مستمر بين النظم الاجتماعية والنظام الاقتصادى ، كالأسرة والنظام السياسى ، كما تبدو انعكاسات وتأثير هذه النظم على النظام الاقتصادى فى أنماط الانتاج ، وعمليات التوزيع والاستهلاك ، والآثار المترتبة على هذه العمليات فى تشكيل الحياة الاجتماعية وتحديد طبيعة البنية الاجتماعية فى مجتمع ما •

وتأسيسا على ما سلف يصعب تحليل النظم الاقتصادية فى معزل عن باقى النظم الأخرى ، وبشكل خاص فى المجتمعات ذات الاقتصـاد التقليدى ، والتى تتجسد فيها المعـايير الثقافيـة والاجتماعية فى كافة العمليات الانتاجية والاقتصادية •

ولقد اهتم علماء الانثروبولوجيا الاقتصـادية بدراسة النشـاط الاقتصادى فى كثير من أعمالهم الاثنوجرافية المبكرة والتحليلية ، والملاحظ أن آراءهم النظرية العامة فى هذا الصدد قد تم صياغتها فى اطار عمليات التوزيع والتبادل ، وتمثل أعمال مالينوفسكى ، وثورنفالد ، وريموند فيرث نموذجا لهذه الأعمال ، ويبـدو من قراءة التراث الانثروبولوجى لهؤلاء العلماء والذى أسهم فى نشأة الانثروبولوجيا الاقتصادية أن هناك توجهات فكرية ونظرية تمثل قياس مشتركا فى فكرهم ، مؤداها أن عمليات وعلاقات التبادل تعتبر أساسا فى الاقتصاد فى المجتمعات الانسانية بينما لا ينطبق ذلك على عمليات الانتاج وعلاقات الانتاج ، ويتجاوز هذا المضمون أعمال هؤلاء الرواد لنجده فى أعمال « كارل بولانى » الذى يحدد نطاق اهتمام الاقتصاد فى التبادل واعادة التوزيع وتبادل السوق •

وهناك من المنظرين الاقتصاديين مثل « كينيث بولدنج » من يعتبرون أن عمليات التبادل وليس الانتاج هى العمليات الرئيسية فى أى نسق اقتصادى ، ولقد اقتربت هذه الرؤية الى حد كبير من مفهوم علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية حول مفهوم الاقتصاد وضرورة تناوله خارج اطار العمليات الاقتصادية البحتة ، لتجعل منه مجالا لدراسة التبادل باعتباره يتضمن أنماط للسلوك الاجتماعى الى جانب العمليات الاقتصادية، وفى هذا السياق اهتم علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية بالأساليب التى تتبعها المجتمعات غير الصناعية فى وسائل كسب العيش ، واقتضى ذلك التفرقة بين نوعين من المجتمعات وفقا لخصائص النظم الاقتصادية فيها :

١ — النظم الاقتصادية الحديثة وهى التى ينطبق عليها الكثير من الأسس النظرية ، للنظرية الاقتصادية •

٢ — النظم الاقتصادية التقليدية وهى تلك النظم التى يصعب دراسة النظم الاقتصادية فيها حسب الأسس النظرية للفكر الاقتصادى الحديث •

ويمكن تحديد خصائص النظم الاقتصادية الحديثة والتقليدية فيما يلى :

النظم الاقتصادية التقليدية	النظم الاقتصادية الحـديثه
١ ـ يهدف الانتاج الى سد احتياجات اساسية بالمجتمع	١ ـ يهدف الانتاج الى سد احتياجات وتحقيق فايض يمكن توزيعه فى اطار السوق وتحقيق تراكم راسمالى .
٢ ـ بساطة التكنولوجيا المستحدثة فى الانتاج	٢ ـ تعقد التكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج .
٣ ـ تقسيم العمل يتم على اساس السن والنوع	٣ ـ تقسيم العمل يتم على اساس المهارة الفنية والقـدرة على أداء ادوار معنيه
٤ ـ بساطة التنوع فى مجال الانتاج	٤ ـ تنوع النشـاط ما بين الصناعة والتجـارة والزراعة وغيرها من الأنشطة .
٥ ـ انعدام السوق بمعناه الواسع	٥ ـ وجود السوق بمعناه الاقتصادى لمكان للتبادل .

٢ ـ الانتاج Production

ينبغى على أفراد المجتمع أن يحصلوا على الموارد الأساسية ، أو أن تتوفر لهم هذه الموارد لكى يتمكنوا من الاستمرار فى عملية الانتاج ، ولكل مجتمع قواعده ونظمه التى تتعلق باستغلال هذه الموارد وبشكل خاص الطبيعى منها ، بالاضافة الى العمل ، فحسب طبيعة هذا الانتاج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تحركه ، يكون كم الانتاج وكيفه ، والعائد الاجتماعى من ورائه ، وأسلوب تقسيم العمل الشائع •

فالمجتمعات الحديثة تتطلب تنظيما تكنولوجيا معقدا ، ويترتب على ذلك قدرا أكبر من العمليات التى تترتب على ذلك فى مجال الانتاج ، كما يصبح لكل فرد مكان داخل قوة العمل ، واذا كانت أهداف الانتاج فى التنظيمات الاقتصادية الحديثة هو تحقيق غايات اقتصادية تعكس طموحات مادية الى جانب تحقيق الكثير من الاشباعات ، فان الأمر بالمجتمعات ذات التنظيمات الاقتصادية البسيطة يصبح مختلفا تماما من حيث الوسائل والأدوات وطريقة تنظيم عمليات الانتاج ، وان كانت الغاية تقترب من تلك التى بالمجتمع الحديث ، حيث يسعى الأفراد الى تحقيق اشباعات أساسية ، وبهذا المفهوم يمكن القول أن هناك تناسب بين الأغراض التى يسعى اليها الانتاج والتكنولوجيا والوسائل المستخدمة فى تحقيق هذه الأغراض ، كما يعكس الانتاج فى كافة المجتمعات ملامح التفكير الاقتصادى ، بمعنى أن الانسان يصبح مسعاه رشيدا فى كل الأحوال التى يحاول فيها أن يحقق قدرا من الأشياء لسد اشباعاته ، ويبدو أن صياغة مفهوم الانتاج فى الفكر الاقتصادى المبكر هى التى وضعت أسس التمايز فى مفهوم الانتاج بين أنماط المجتمعات المختلفة ، ذلك التمايز الذى حصر العمليات الاقتصادية فى مجموعة من المفاهيم المحددة ، والتى أخرجت الانتاج بالمجتمعات ذات الاقتصاد التقليدى من دائرة التحليل الاقتصادى، ولقد انعكست ملامح ذلك التفكير فى آراء آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد عندما نجده يربط بين التفكير الاقتصادى وكل

أنواع النشاط التى تثمر أشياء أو تنتج أشياء يمكن أن تباع وتشترى ، ويبعد هذا التحديد الكثير من الأنشطة التى توجد بالمجتمعات التقليدية ، وبشكل خاص تلك التى تؤدى النشاط لسد اشباعات أساسية خارج نطاق السوق بعملياته المعقدة ، والمرتبطة أساسا بعمليات الانتاج فى المجتمع الحديث أو بمعنى آخر فقد لا نجد لدى الانســان فى بعض المجتمعات التقليدية من خلال النشاط الذى يبذله وغايات هذا النشاط — قد لا نجد ما يمكن أن يبيعه فى السوق ، وحتى اذا ما تبقى بعض الفائض فان توزيعه يرتبط بعدة اعتبارات اجتماعية وثقافية تحقق تراكما فى المكانة ، وقيمة اجتماعية لا قيمة سوقية أو اقتصادية •

وقد طور « ديفيد ريكاردو » الفكرة التى قال بها آدم سميث حول قيمة الأشياء التى يحققها الانتاج عندما نجده يدخل بعض المتغيرات فى صياغته لمفهوم القيمة ، ومنها مقياس الوقت الذى يبذل فى انتاج السلعة ، والقيمة النسبية لها فى ظروف تاريخية واجتماعية معينة ، وقد أتاح ذلك الفرصة أمام بعض علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية لتوسيع دائرة التحليل عند دراستهم لبعض النظم الاقتصادية غــير الغربية وذلك كما فعــل « سالسبورى » عندما توصل الى أن الزمن هو مقياس للتكلفة عند بعض الجماعات التقليدية ، وكما فعل « موريس جودلير » فى قياس زمن العمل وعلاقة ذلك بقيمة الملح كســلعة وكعملة فى الوقت ذاته بين جمــاعات « الباروبا Baruya » فى غينيا الجديدة ، حيث لاحظ جودلير أن أساس القيمة التبادلية التى ارتبطت بالملح لدى هذه الجماعات مردها ذلك الجهد الشاق الذى يبذل فى استخراجه وتجهيزه ، ومن ثم يمكن القول بأن الملح هو صورة بدائية للنقود لدى هذه الجماعات ، وبشكل خاص لأنه يعتبر الأســاس الذى يتم من خلاله تبادل كافة السلع من[1] هذه الجماعات •

---

(١) انظر : **Maurice Godlier : op. cit., pp. 250-253.**

ومن الملاحظ أن البحث فى مجال الانتاج شكل مجالا خلافيا بين علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية ، وبشكل خاص هؤلاء الذين تبنوا بعض المفاهيم التى صيغت فى اطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ورأوا امكانية تطبيقها فى المجتمعات التقليدية أو بالأحرى فى كافة المجتمعات ، ويرى « ميسو » أن هذا الفهم ينطوى على صيغة أيدولوجية واضحة فى النظرية الاقتصادية بصفة عامة ، وقد انتقلت الى الانثروبولوجيا الاقتصــادية بصفة خاصة ، بحيث جعلت من الأفكار التى استخدمت فى تحليل الاقتصاد الرأسمالى هى نفسها التى يمكن استخدامها فى أى كيان اقتصادى آخر كما يرى « ميسو » أن أفكارا مثل الندرة والعرض والطلب يجب أن توضح فى اطار سؤال أساسى ، وهو ندرة لمن وكذلك العرض والطلب لمن[1] ؟ .

٢ — تنظيم العمل :

يتطلب أداء العمل الى قدر من التنظيم والذى يختلف هــو الآخر حسب طبيعة المجتمع والنظام الاقتصادى ، وظروف الانتاج ، والهدف منه والوسائل التكنولوجية المتاحة ، ووفقا لذلك قد يتطلب تنظيم العمل الى درجة عالية من التخصص تتسق والطبيعة المؤسسية وسوق العمــل وسعر الفائدة ، والشركات ذات المسئولية المحدودة ، والتجارة الدولية ، والبنوك والائتمان ، وتمثل هذه الخصائص الاقتصادية تناقضا ملحوظا مع أنظمة اقتصاديات الكفاف والتى تفتقد الى الكثير من هذه التنظيمات التى تتعلق بالعمل ، وتصبح فى المقابل وحدة الانتاج هى الجماعة القرابية أو الأسرة الممتدة ، باعتبارها مسرحا للنشاط الاقتصادى ، وفى حدودها الاقليمية والاجتماعية يتم توزيع وتبادل عائد النشــاط الاقتصادى . عندئذ يتضمن التنظيم الخاص بالعمل فى ظروف الانتاج هــذه علاقات متداخلة تحمل سمات الجماعة وتعكس الكثير من خصائص البناء الاجتماعى لها ، حيث يختلط التنظيم الاقتصادى للعمل بالكثير من العوامل الاجتماعية

---

(١) Meillasoux; From Reproduction to Production, Approach to Economic Anthropology; Economics and Society Vol. 6.

والثقافية والدينية ، كما يكاد يغيب من التنظيم مفهوم السوق بشكله المعاصر والذى يعرف العلاقات التعاقدية للتبادل والتوزيع ، ويصبح العمل وتنظيم الانتاج والأدوار التى يؤديها الأفراد عمليات تتم فى اطار التنظيم الاجتماعى لا الاقتصادى ، أى ان العمل لا يصبح وظيفة ولكنه دور من الأدوار يستمد معناه وعائده من عضوية الفرد فى جماعة اجتماعية مثل الأسرة أو الجماعة القرابية ، كما يصبح العمل فى هذه الظروف هو مضمون اجتماعى ، فلا يباع ولا يشترى فى السوق •

وينبغى ألا يفهم من ذلك أن المجتمعات ذات النظم الاقتصادية التقليدية تنعدم فيها كافة أشكال تنظيم العمل ، بل على العكس من ذلك فقد كشفت الدراسات الانثروبولوجية عن ملامح لتنظيم العمل تتسق والأدوار والأهداف من العمل ، حيث تشترك فى العمل مجموعة كبيرة من الأفراد كما هو الحال فى عمليات صيد الجاموس البرى لدى هنود السهول حيث يتطلب ذلك العمل حشر لطاقات متنوعة من اناث القبيلة وذكورها القادرين جسميا ، وما أن يتم تحديد موقع قطيع الصيد حتى تبدأ جماعة الصيد فى نصب الشراك بشكل حذر ومنظم ويعكس فهما واعيا للأدوار حتى لا يؤدى ذلك الى تشتيت القطيع المراد صيده ، ومن الملاحظ أن صيد الجاموس فى هذه الجماعات يتطلب درجة عالية من التنسيق والتنظيم بين جماعة الصيد والتى يقودها أحد الأفراد من ذوى الخبرة والمهارة ، وتكون مهمته تجهيز الفريق وتوزيع الأدوار لضمان نجاح عملية الصيد[1] •

٤ — تقسيم العمل :

— تعد ظاهرة تقسيم العمل ظاهرة عامة فى المجتمعات الانسانية ويختلف ذلك التقسيم وفقا لاعتبارات عديدة أهمها شكل النظام الاقتصادى السائد بالمجتمع وطبيعته ، وبشكل عام يمكن القول أن كافة المجتمعات

---

(١) انظر : رالف بيلز وهارى هويجر فى : الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى . ص : ١٧٤ .

تعرف شكلا أو أكثر من أشكال تقسيم العمل ، والذى يرتبط بالقدرات البيولوجية باعتبارها محددا هاما يمكن من خلاله تفسير اختلاف الأدوار ، ويتجاوز التحليل الانثروبولوجى لهذه الظاهرة الجوانب البيولوجية ليقدم تفسيرات متنوعة حول مستوى التعقيد الاجتماعى والاعتبارات الثقافية التى تتحكم فى تشكيل هذه الظاهرة ، كما يأخذ فى الاعتبار بعض الابعاد الاقتصادية للمجتمع ، واستراتيجية الحصول على الحاجات الأساسية أو تحققها بين جماعة ما من الجماعات ، ففى المجتمعات التى يتم فيهـا الصيد بواسطة فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد ، يلاحظ أن دور الرجل هو التخصص فى صيد الحيوانات الكبيرة ، وفى المقابل تجمع المرأه الطعام من المنطقة المحيطة بالمسكن ، ثم نجد درجة أعلى من التباين فى التقسيم النوعى للعمل فى مجتمعات الزراعة ، حيث تصنيع هذه المجتمعات بعض المعايير الثقافية لبعض الادوار التى تتعلق بالذكور وأخرى للاناث فى اطار متغيرات متنوعة ، حيث تقرن هذه المعايير مابين المكانه والدور وطبيعة العمل من حيث مشقته البدنية وبين من يؤديه ، ومن ثم تصبح الادوار الشاقة من صميم عمل الذكور ، والأعمال البسيطة من حيث الجهد والعائد يؤديها الاناث والأطفال ، كتنظيف الأرض من الحشائش ، ونقل الثمار من الحدائق والمحاصيل من الحقل وغير ذلك من الأعباء ، كادارة شئون الحياة بالمنزل ورعاية الأطفال .

واذا ظهر صيد للأسماك فى المياه العميقة بمجتمعات الزراعة فان هذه الأنشطة يؤديها الذكور .

ثم يأخذ تقسيم العمل شكلا آخر فى المجتمعات ذات التكنولوجيا المعقده اذ يتطلب تقسيم العمل مهارات فنية تتناسب والادوار المهنية والتخصصات الانتاجية ، كما يصـبح التقسيم واضحا للادوار المهنية والتخصصات ، حيث يصبح من الملائم أن يتم تحليل الوظائف الى مهارات سلوكية وفنية ، ويشغلها أفراد لهم قدرات معينة تتسق وهذه المهارات ،

وفى هذا السياق تنحسر أو تتلاشى المؤثرات الثقافية التى تصبغ الادوار بالمجتمعات الزراعية ، أو الاعتبارات الاجتماعية الأخرى التى تجعل من الجماعة وحدة انتاجية يسهم كل فرد فيها بدور ولو محدود •

واذا كان تقسيم العمل فى أشكاله البسيطة لا يترتب عليه الكثير من الآثار الاجتماعية ، فعلى العكس من ذلك يترتب عليه الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمجتمعات المتقدمة ، وقد أشار الى هذه التأثيرات المفكر الاجتماعى اميل دوركايم فى دراسته الرائده حول هذه الموضوع والتى صدرت فى مؤلف له بعنوان :

The Division of Labour in Society

وكذلك تناول هذا الموضوع أيضا المفكر الاقتصادى آدم سميث فى كتابه •

Wealth of Nation

وسوف نفرد لهذا الموضوع خيرا من هذا الكتاب باعتباره موضوعا لاهتمام علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية وذلك فى فصول لاحقه •

٥ ــ التبادل : Reciprocity

شغل موضوع التبادل جزءا كبيرا من اهتمام علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية ، واعتبره البعض محورا هاما للنشاط الاقتصادى وليس الانتاج ، ومن ثم فقد ظهرت أهميته فى تحليل النظم الاقتصادية للمجتمعات التقليدية ، بينما ظل هذا المدخل يشكل خلافا فى الرأى بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد فعلماء الاقتصاد يعتبرون أن التبادل لايشكل الا أحد العمليات الاقتصادية أو هو حلقه فى حلقات النشاط الاقتصادى ، بينما نجد أن بعض علماء الانثروبولوجيا وبشكل خاص رواد الاتجاه الشكلى فى الانثروبولوجيا الاقتصادية يعتبرون أن التبادل والعمليات المرتبطة به هى محور النشاط الاقتصادى ومن ثم يجب أن يكون التركيز عليه بفهم الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية ، والتبادل يشير الى العمليات المختلفة التى تتحرك فى غضونها السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات،

على سبيل المثال بين المنتج والمستهلك والمشترى والبائع[1] واذا كان هذا التحديد يحمل فى طياته ملامح التبادل فى المجتمعات الحديثة ، فان هناك مجتمعات يتصف الاقتصاد بأنه اقتصاد تقليدى تعـيد توزيع وتبادل المتوفر من المواد الغذائية على أفراد الجماعة ممن لا يملكون مثل هذه الوفره ، وتؤكد الدراسات الانثروبولوجية أن بعض الجماعات لا تعرف أى شكل للتبادل التجارى ، حيث يأكل أفراد الجماعة أطعمه متشابهة ، ويستهلكون أشياء أخرى متشابهة تماما تتوفر فى بيئاتهم ، ومن ثم فلا ملامح للثروة ، ولا وجود للسوق كوسيط للتبادل التجارى ، وعلى الجانب الآخر فهناك فى بعض هذه المجتمعات أيضا وجود محدود للتبادل يتمثل فى أشكال متنوعة كما هو فى التبادل الطقوس والهبات ، فمن خلال هذه الأشكال التبادلية يتحقق تداول السلع داخل جماعة معينة ، وكانما تؤدى هذه الطقوس التبادلية دور اقتصادى هام يشبه الى حد كبير ذلك الدور الذى يحققه التبادل فى النظم الاقتصادية الحديثة حيث يتم من خلال ذلك اعادة توزيع السلع داخل الجماعة الواحده ، وقد يتجاوز التبادل حدود الجماعة الواحده بهدف الحصول على بعض الحاجات التى تفتقدها الجماعة ، ويكون ذلك بين جماعة أخرى مجاورة مكانيا فى أغلب الأحيان •

ومن الملاحظ أن تحليل مثل هذه الأشكال من التبادل تتجاوز فى طبيعتها الجانب الاقتصادى البحت ، حيث تهدف بالاضافة الى ذلك — الى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كتدعيم المكانة وتحقيق التراكم الاجتماعى ، ولعل ذلك هو مادعا علماء الاقتصاد الى اخراج هذا النوع من التبادل من دائرة النظم لاقتصادية بالمفهوم المعاصر ، والذى يتحدد فيه التبادل بأنه نقل للسلع التى تنبع قيمتها الأساسية من أهميتها فى اشباع الحاجات التى تشكل متطلبات للحياة اليومية لدى مجتمع ما من المجتمعات •

---

(١) انظر : فاروق محمد العادلى ، الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

ويقسم بعض العلماء أشكال التبادل فى بعض الجماعات ذات الاقتصاد التقليدى الى الأشكال التالية :

١ — هبات بحته •

٢ — مدفوعات اعتيادية ، والتى يعاد دفعها بصورة غير منتظمة •

٣ — مدفوعات مقابل خدمات •

٤ — هبات معادة فى صورة متساوية اقتصاديا •

٥ — تبادل سلع مادية مقابل امتيازات وأتعاب وأشياء غير مادية •

٦ — تجارة بسيطة وبها خصائص التجارة البحتة[1] •

ويعكس هـذا التقسيم للتبادل تداخـل مابين القيم الاجتماعية والاقتصادية التى تختلط فى عمليات التبادل ، وان كان التحليل المتأنى يوضح أن القيم المتضمنه فى أشـكال التبادل غير الاقتصادية هى قيم المكانه ، فى حين أن التجارة تهتم أساسا بنقل السلع التى تنبع قيمتها من منفعتها فى اشباع متطلبات الحياة اليومية •

كما يتضمن التبادل فى كثير من المجتمعات التقليدية مجموعة كاملة من العلاقات الطقوسية والقواعد الأخلاقية ، يدخل فيها علاقات المكانة والقرابة والصـداقة ، بينما تتم المبـادلات التجارية وفقا لتعاقـدات واتفاقات •

وهنـاك تقسيم آخر لاشكال التبادل فى المجتمعات التقليدية الى الأشكال التالية :

١ — التبادل العام :

حيث يشير هذا النوع من التبادل الى الصفقات التى يعتقد أنها تتم لمنفعة الغير ، على أساس تقـديم المساعدة ، اذا كان هناك مقابل من

---

(1) M. Herskovits; Economic Anthropology, A study in Economic Anthropology, New York, Alfred A. Knopf.- p. 181.

المساعدة الممكنة والضرورية ، ويتمثل ذلك النوع بشكل واضح فى الهبات البحته وهناك بعض التعبيرات الاثنوجرافيه التى تصيغ مسمى هــذا النوع من التبادل مثل « المشاركة » و « والضيافة » و « الهبة المجانية » و « والمساعدة والكرم » ، وغــير ذلك من الأسماء التى يطلقها علماء الانثروبولوجيا لتحدد طبيعة هــذا النوع من التبادل ، مثل « واجبات القرابة » ، وواجبات الزعامة .

ويعكس تحليل هذا النوع من التبادل الكثير من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتى يتقلص أمامها معنى التبادل بالمفهوم التجارى أو المادى فى الأشكال الحديثه للاقتصاد .

٢ ــ التبادل المتوازن :

ويشير الى المبادلة المباشرة فى حالة التوازن الدقيقة ، وتتم عن طريق تقــديم شىء متوازن مع الشىء الأول ، ويكون ذلك دون تأخر فى رد المقابل ، وينسحب على هذا النوع من التبادل تبادل الهبات والمدفوعات حيث يكاد يقترب فى طقوسة والالتزامات المتعلقة به من التبادل بالمفهوم الأقتصادى الحديث ، حيث تستخدم فيه بعض أشكال النقود البدائية ، كما يعكس بعض المصالح التى تتعلق بأطراف التبادل ، بالاضافة الى أن هذا النوع من التبادل يتصف بالتوازن بين شقيه المادى والاجتماعى .

٣ ــ التبادل السلبى :

ويمثل هذا النوع من التبادل فى محاولة الحصول على أشياء عن طريق المساومة أو المقايضة ، وبهذا نجد مزيدا من الاقتراب من التبادل الاقتصادى بمفهومه الحديث ، حيث يحاول أطراف هذه العلاقة تنظيم منفعته على حساب الآخر .

٦ ــ بعض المفاهيم الاقتصادية :

١ ــ مفهوم الرشادة أو العقلانية Rationality

من العلماء الذين ساهموا فى بحث موضوع العقلانية « موريس

جودلير ، ولقد أسهم جودلير بالقاء الضوء على فكرة العقلانية باعتبارها فكرة غير متأصلة فى نسق اقتصادى معين ، كما لا تعمل فى قطاع اقتصادى لمجتمع ما ، وينتهى الى أنه من الصعب اعتبار الاقتصاد الرأسمالى يعمل فى اطار ذلك المبـدأ ، وبشكل يفوق غيره من الأشـكال الاقتصادية الأخرى[1] .

وفى هذا الصدد أوضحت جهود علماء الانثروبولوجيا أن الناس فى كافة المجتمعات ، مهما تقدمت نظمها الاقتصادية ، أو كانت على حالتها من البساطة يختارون على أساس غايات ووسائل رشيدة ، مع الوضع فى اعتبـارهم تحقيق حاجاتهم المـادية ، وان كان الأمر يختلف ما بين المجتمعات ذات النظم الاقتصـادية المؤسسية وغـيرها من المجتمعات التقليدية فى الغايات التى يسعى اليها الأفراد ، حيث يصبح هدف السعى الاقتصادى فى النوع الأول من المجتمعات تحقيق درجة عالية من الطموح المادى الذى يخلقه النظام الاقتصادى ويدعمه النظام الاجتماعى ، بينما يصبح الطموح المادى فى النمط الثانى من المجتمعات هو تحقيق الاكتفاء من الحاجات الأساسية ، كالطعام والملبس وغير ذلك من الحاجات التى تحافظ على استمرار أفراد الجماعة وبقائها دون فناء ، وبهذا المضمون ينبغى أن يكون تحليل كل من النوعين من الاقتصاد فى سياق الأهداف العامة التى تشكل مسعى للافراد فى مجتمع ما ، معنى ذلك أن العقلانية كسلوك تصبح مشكلة ثقافيـة أساسا كمـا ذهب بعض العلماء أى أنها تتعلق بامكانية تكيف المجتمع عن طريق ثقافته ، وليست مشكلة سلوكية كما صاغها رواد الاقتصاد الكلاسيكى فى تحليلاتهم باعتبارها تمثل مسعى عاما ومطلقا للنشاط الاقتصادى ، كما تتضمن على محاولة بلوغ الانسان الى تحقيق الحد الأقصى من الغايات ، اذ أن تحقيق الحد الأدنى من الحاجات الأساسية والتى تحفظ بقـاء المجتمع تصبح غاية بالمجتمعات

---

(١) انظر : فاروق محمد العادلى : الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

البسيطة ، وليس الحد الأقصى ، ولعل هو ما دعا بعض الرواد فى مجال الاقتصاد الى القول بأن هـذا النوع من المجتمعات يفتقد الى مفهوم العقلانية أو الرشادة فى مسعاه الاقتصادى •

بيد أن هـذا القول يحتاج الى مراجعة ، اذ أن الأفراد فى كافـة المجتمعات يتصف سلوكهم الاقتصادى بالعقلانية والرشادة ، وذلك على أساس المصلحة الذاتية ، ويحدد الاطار الثقافى ونمط الاقتصاد بالمجتمع أشكال الرشاده هذه ، وتصبح مهمة الباحث فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية أن يلقى الضوء أو أن يوضح من خلال الدراسات المقارنه بين نماذج من الاقتصاد أن جوهر الرشادة واحد ، وشكلها مختلف من مجتمع الى آخر ٠

٧ — الندرة فى مجتمعات متباينه الخصائص :

يعتبر مفهوم الندرة من المفاهيم الاقتصادية المحورية ، ويفترض التحليل الاقتصادى لهذا المفهوم ، وجود ندرة فى الموارد قياسـا الى الحاجات والمطالب والتطلعات اللامحدودة للافراد والمجتمعات ، ويعبر المفهوم عن الفجوة المستمرة ما بين المتاح من الموارد المستغلة والرغبات الانسانية التى لا حدود لها ، حيث تتعدد هذه الرغبات لدرجة تصبح لا نهائية فى سياق اجتماعى واقتصادى يعمل على خلق هذه التطلعات ، وينطبق ذلك بشـكل واضح على الأفراد فى المجتمعات الحديثة حيث تتشكل تطلعاتهم من خلال المؤثرات المختلفة ، وتمثل الندرة ، أو تلعب دورا هاما فى اختفاء القيمة على بعض الأشياء ، ويضطر الأفراد فى هذه المجتمعات الى ترتيب احتياجاتهم التى لاتتوازن دائما مع مواردهم فى سلم للتفضيل يختارون بينها ، معنى ذلك أن هناك عوامل تؤثر فى الندرة فى أى مجتمع من المجتمعات منها :

(ا) الدوافع الاقتصادية وطبيعة النشاط الاقتصادى •

(ب) تطلعات الأفراد وطموحاتهم وكيف تتحدد فى اطار اجتماعى وثقافى معين ، والجهد المبذول من هؤلاء الأفراد •

(جـ) العوامل البيئية وتأثيرها فى تحديد قيمة الأشياء •

ويتساءل بعض العلماء أمثال « مارشال ساهلينز » عما اذا كانت الندرة كمفهوم لها أصدائها فى مجتمعات الصـيد والجمع والالتقاط ، تلك المجتمعات التى يطلق عليها بعض العلماء «مجتمعات الوفرة الطبيعية»

Original Affluent Societies

لا لأنها مجتمعات غنيه ولكن لمحدودية التطلعات الاقتصادية بين أفرادها قياسا الى الحاجات التى تتيحها الطبيعة التى يعيشون فيها • ويضرب مثالا لذلك ما يحـدث فى بعض الجماعات التقليدية كجمـاعة « الهادزا **Hadga** » فى تنزانيا ، والذين يعيشون فى منطقة تتمتع بوفرة الطعام الحيوانى والنباتى ، حيث يقضى الرجل معظم وقته فى المغامرة دون محاولة استغلال وقت الفراغ لتحقيق قدر من التراكم الذى قد لا يكون مفيدا فى مثل هذه الجماعات •

ولقد تناول كلود ليفى ستراوس بالدراسة ما أسماه الندرةالاجتماعية وهو بعيد وتناول التبادل الاجتماعى حين ذهب الى أن تلك الأشياء التى يتضمنها التبادل الاجتماعى تتميز بندرة اجتماعية ، وهذه الندرة يحددها المجتمع ولا علاقة لها بدرجة توافرها ، فقد وجد الأشياء بوفرة فىالمجتمع ولكن يصيغ ذلك المجتمع مجموعة من القواعد التى تمنع تملكها • وينفى « ستراوس » صفة الندرة الاقتصادية فى كثير من الأحوال بالمجتمعات التقليدية[١] •

واذا كان مفهوم الندرة الاقتصادية يشكل علاقة الأفراد بالتطلعات التى خلقها الاطار الاجتماعى فى المجتمعات الحديثة ، فاننا نجد أن هناك بعض الجماعات لا يظهر فى علاقاتها الاقتصادية ملامح لمفهوم الندرة أو تأثيراته ، فقـد أوضـحت الدراسـات الانثروبولوجيه أن مجتمع

---

(١) عبد الله عبد الغنى غانم ، النظرية فى علم الانسان الاقتصادى ، دراسة للاتجاهات النظرية فى الانثروبولوجيا الاقتصادية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ ص ١١٨ ، ١١٩ .

« البوشمان » بجنوب أفريقيا يكون سعى الأفراد الأساسى فيه الهدف منه الحصول على الطعام ، فاذا ما تحقق هذا الهدف فنجد أن الفرد لا يستأثر بعائد هذا السعى وحده من الصيد ، ويتوقع أفراد الجماعة التى ينتمى اليها الفرد أن ينالوا جزء من صيده ، ويترتب على ذلك أن يوزع الطعام على أفراد الجماعة بأثرها ، ومن خلال هذا السلوك يمكن أن يحصل الفرد الذى لا يعمل على نصيب من الصيد أيضا •

وكذلك الأمر لدى هنود السهول الذين يستخدمون الخيول فى صيد الجاموس ، فاذا لم يمتلك بعض الأفراد هذه الخيول ، فلا يعانون من نقص أو ندرة فى الطعام حيث يقدم لهم نصيب ممن يمتلكون هذه الخيول ، وبذلك فلا ينسحب على هذه الجماعات مفهوم الندرة بشكل مطلق كما تحدد فى الفكر الاقتصادى ، حيث تكون استجابة هذه الجماعات للندرة مختلف عما هو لدى الانسان فى المجتمعات المتقدمة أو الحديثه •

٨ — الثروة والتراكم الاقتصادى فى المجتمعات التقليدية :

اذا كانت الثروة وتحقيق التراكم الاقتصادى أو الرأسمالى هو غاية يسعى اليه الانتاج فى المجتمعات الحديثه ، وذلك من خلال تنظيم محكم لعمليات الانتاج ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة ، وتقسيم محور للعمل والادوار بهدف الوصول الى أعلى كفاءة فى الانتاج ، الا أن الأمر يختلف فى مجتمعات الاعاشة أو ذات الاقتصاد التقليدى ، حيث لا يتوفر فيها ذلك القدر من التنظيم أو تقسيم العمل بصورته التى توجد بالمجتمعات الحديثة ، حيث يصبح هدف الانتاج فيها هو سد احتياجات أساسية فى المقام الأول كتوفير الطعام والملبس ، ويصعب القول بأنه نظم الانتاج فى المجتمعات البسيطة بامكانها أن تحقق فائضا من الثروة أو التراكم ، أو أن النظام الاقتصادى فى هذه المجتمعات يعرف تخطيطا دقيقا للعمليات الانتاجية بشكل موجه ، وتفصح جهود علماء الانثروبولوجيا فى بعض المجتمعات عن صورة واضحة لفقدان التراكم فى الثروة وانعدام الملكية ؛ ففى بعض جماعات الاسكيمو يقسم الطعام الذى هو أساس تسعى اليه

هذه الجماعات ، ويكون التقسيم طبقا لقواعد معقدة ، ويقوم الشخص الراشد بصناعة الأدوات التى تستخدم فى الحصول على حاجاته ويحتفظ بملكيتها ، كما يتم تخزين الطعام فى مخابىء ويكون لأى فرد من أبناء الجماعة الحق فى استخدامها اذا ما دعت الحاجة الى ذلك ولا توجد وسيلة لتراكم الممتلكات •

وقد تأخذ الثروة فى بعض المجتمعات البسيطة شكل السلع المادية أو صورة حقوق تترتب على أداء بعض الأغانى ، أو أداء طقوس خاصة ، أو أن تقاس الثروة بامتلاك بعض الادوات التى تستخدم فى أداء الطقوس ، ولذلك فهذا النوع من التملك لا يحقق تراكما لصاحبه ، كما تتخذ وسائل توزيع الثروة المتراكمه شكل الاحتفالات الطقوسية التى تتبعثر فيها الثروة فى بعض المجتمعات ، ويصبح لمعظم الأفراد نصيب من هذه الطقوس وذلك من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادى والاجتماعى داخل الجماعة ، وفى ضوء ذلك يمكن القول أن مفهوم الثروة يكاد يكون غير واضح المعالم فى كثير من المجتمعات البسيطة ، أما مفهوم رأس المال فيعتبر مفهوما أكثر اتساعا فى التحليل حيث يتمثل فى أدوات الانتاج • وبشكل عام فان الثروة والتراكم ورأس المال يصبح وجودها فى هذه المجتمعات غير واضح لمحدودية أهداف النشاط الاقتصادى واقتصاره على سد احتياجات أساسية •

٩ — النقود والقيمة :

نشأت الحاجة الى النقود فى اطار التنوع الهائل فى الانتاج بالنسبة للمجتمعات الحديثة ، وانتقال هذه المجتمعات من مرحلة الانتاج لسد الحاجات الأساسية الى مرحلة الانتاج المتسع النطاق ، ويرى بعض العلماء أن ظهور النقود قد ارتبط بالنمو الاقتصادى للمجتمعات وانتاج فائض من السلع ثم تبادله فى اطار عمليات السوق ، ففى غضون ذلك نشأت الحاجة الى وسائط فعالة وسهلة الاستخدام يمكن استخدامها فى

التبادل وفى تحديد قيمة السلع ، فالصعوبات التى كانت تواجه نظام التبادل من خلال المقايضة متعددة منها :

١ — ضرورة وجود اتفاق مزدوج للحاجات بين أطراف التبادل •

٢ — لابد من ايجاد معدل للاستبدال يكون مقبول من الطرفين وهو أمر قــد لا يتحقق حتى من خلال السلع الحاكمه التى كانت تستخدم كوسيط للتبادل من خلال المقايضة •

٣ — صعوبة استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة أو أخرى غالية •

وكمحصله لذلك ظهرت النقود باعتبارها وسيلة أكثر ملاءمة للقياس ومعيارا أكثر دقة فى تحديد القيمة ، ويرى بعض العلماء أن النقود قــد سبقتها أشكال أخرى عرفت بوسائط التبادل الاقتصادى غير النقدى ، اذ تضمنت تلك الوسائط استخداما لبعض السلع ذات القبول فى مكان ما وزمان ما ، فعلى سبيل المثال استخدمت مجتمعات الرعى الأغنام ، والمجتمعات الزراعية بعض الحبوب ، ومجتمعات أخرى استخدمت أدوات الزينة من الحديد والبرونز والفضة والذهب حيث اعتبرت هذه المجتمعات هذه الأشياء أساس لقياس قيمة الأشياء الأخرى ومعيارا للقيمة •

وعندما ظهرت النقود استأثرت بهذا الدور أو أصبحت مقياســا للتبادل ومستودعا للقيمة فى النظم الاقتصادية الحديثة لما لها من مزايا يصعب توفرها فى السلع المستخدمة فى النظم التقليدية بالنسبة لعمليات التبادل والمقايضة ، فالسلع يصعب الاحتفاظ بها لمدة طويلة ، كما قــد تتعرض للتلف ، أو يصعب نقلها ، وهذه المشاكل غير موجودة بالنســبة لاستخدام النقود •

وقد لاحظ علماء الانثروبولوجيا أن هناك مجتمعات مازالت تستخدم وسائط للتبادل من السلع حتى الوقت الحاضر ، وذلك فى ظل نظم الانتاج التقليدية السائدة فيها ، والتى لا تحقق من الانتاج فائض للتبادل بشكل متسع ، ولا يعنى ذلك أن هــذه المجتمعات لا تعرف القيمــة بمفهومها الاقتصادى الحديث بل على العكس من ذلك فقد عرفت معظم المجتمعات

التقليدية والبسيطة العديد من الطرق لتحديد قيمة السلع المتداولة فى التبادل والذى كانت عملياته تحدث فى نطاق محدود مع جماعات مجاورة، فالقيمة فى هذه المجتمعات ليست مطلقة، ولذلك فقد لاحظ علماء الانثروبولوجيا أن الأشياء التى تدخل فى عمليات التبادل غير متوازنة فى قيمتها ، ولكنها تعبر عن احتياج حقيقى لمن يحصل عليها ، ولعل هذا هو ما دعا بعض العلماء مثل كارل بوتشر Karl Bucher الى القول بأن الانسان فى بعض المجتمعات البسيطة يكاد لا يعرف مفهوم القيمة أو لا يدركه ، ربما لأنه لا يعرف محددات واضحة لها كالنقود بالمفهوم الحديث ، أو لأنه كثيرا ما يتخلى عن أشياء ذات قيمة — اذا ما طبق عليها ذلك المفهوم بشكل مطلق — فى مقابل بعض الأشياء التى لا قيمة لها بالنسبة له ، الا أن هذا الرأى يحتاج الى مراجعة ، اذ أن معظم المجتمعات قد عرفت مقاييس لتقدير قيمة الأشياء وبأشكال مختلفة ، يدخل فيها اعتبارات متنوعة تتسق وظروف الجماعة واحتياجاتها وغير ذلك من القيم الثقافية المتعلقة بتملك الأشياء واقتنائها •

ويتأكد ذلك فى رأى « ريموند فيرث » عندما يذهب الى أن القيمة نسبية عند كثير من المجتمعات البسيطة ، حيث تتم المقايضة فى أشياء تحتاجها بعض هذه الجماعات فى مقابل أشياء أخرى متاحة ، ومن الخطأ القول بأنها أشياء عديمة القيمة ، فقيمتها تكمن فى أهميتها بالنسبة لهذه الجماعات كما تكمن فى احتياجهم لها ، فقد تمثل حاجة استهلاكية للجماعة، أو تعبر عن مكانة اجتماعية متميزة لمن يقتنيها ، وفى هذا السياق الاجتماعى لهذه العمليات الاقتصادية تكاد تتلاشى الكثير من المفاهيم كالندرة وكثافة الطلب ومفهوم الثمن تلك المفاهيم التى تكون أكثر وضوحا فى اطار السوق الحديثه •

كما لاحظ بعض العلماء ملامح للقيمة فى بعض المجتمعات البسيطة تكاد تقترب من الأسس الحديثه فى الاقتصاد والتى أقام عليها « آدم سميث » تحديده لذلك المفهوم ، ويوضح ذلك « موريس جودلير » فى

دراسته لدورة السلع عند قبائل « الباروبا » فى غينيا الجديده ، حيث لاحظ أن الملح من هذه الجماعات يتميز بقيمة استعمالته عالية ، ولذلك فقد اكتسب قيمة تبادلية ، بسبب الجهد الذى يبذل فى استخراجه واعداده، يضاف الى ذلك مايمثله الملح فى حياة هذه الجماعات من أهمية لدخوله فى الطقوس والشعائر ، وارتباطه ببعض القيم الاجتماعية ، وجدير بالذكر أن أحد محددات القيمة لدىآدم سميث هو مقدار الجهد المبذول فيها ، يضاف الى ذلك محـدد آخر وهو القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة ، ولذلك لاحظ « جودلير » أن الملح اعتبر سلعة حاكمة ووسيط للتبادل بين هذه الجماعات يتم من خلاله استبدل الأشياء •

١٠ — الانثروبولوجيا الاقتصادية وموضوعات الاهتمام المعاصرة :

ظل الاهتمام الأساسى للانثروبولوجيا الاقتصادية منصبا فى البحث فى النظم الاقتصادية ذات التكنولوجيا البسيطة ، وأساليب عمل هــذه النظم أو البحث فى كيفية ادارة الأفراد لشئونهم الاقتصادية ، والمبادىء الاقتصادية التى تحكم وتنظم العمليات الاقتصادية بالمجتمعات التقليدية وغير ذلك من العمليات كالانتاج وتنظيم العمل وتقسيم العمل والتبادل ، وجدير بالذكر أن علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية قد حاولوا فى بداية نشأة هذا الفرع البحث عن صياغة عامة أو الى تقديم رؤية نظرية تفسر هذه العمليات الاقتصادية فى ضوء مقولات الفكر الاقتصادى الحديث ، ومن الواضح أن هذه المحاولات قد شغلت علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا واستنفذت جهدهم لسنوات طويلة خلال هذا القرن ، ويبدو أن أطراف الحوار قد أدركوا صعوبة ذلك الموضوع ، وصعوبة التحليلات النظرية المرتبطه به ، وان كان لهذا الحوار الكثير من الايجابيات التى تحققت على صعيد المعرفة ، والتى منها ميلاد ذلك لفرع الذى يعرف بالانثروبولوجيا الاقتصادية وغير ذلك كتفهم وجهات النظر بين الانثروبولوجيا والاقتصاد وتحقق الالتقاء بينهما •

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الحالى تطورا فى مجال اهتمام الانثروبولوجيا الاقتصادية لنجدها تهتم برصد الواقع الاقتصادي للعالم الثالث والتحولات التى تعيشها بلدانه ، وأشكال الغزو التكنولوجى وعوامله ، والآثار المترتبة عليه فى أصغر وحدات البناء الاجتماعى وتحليل عمليات التفاعل بين المستويات الاجتماعية المختلفة — وحـدة المعيشه القرية — المدينة ، وانعـكاس ذلك فى الأدوار الاقتصادية التى يؤديها الأفراد ، وفى تقسيم العمل ، وفى الاستهلاك ، والعوامل التى تؤدى الى تقويض دعائم الأبنية الاقتصادية التقليدية ، والملاحظ أن هذه الاهتمامات هى ثمرة التقاء الانثروبولوجيا كما سبق أن أسلفنا مع بعض الروافـد الفكرية ، وكذلك تأثرها بالاتجاهات الفكرية المختلفة للاقتصاد الكلاسيكى ورواد أفكار التبعية وعلماء الاجتماع والاحصاء .

كما أهتم بعض علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية بالمجتمعات الحديثة والنظم الاقتصادية فيها مثل فردريك بارث وغيره من العلماء الذين قدموا تحليلات اقتصادية للمجتمعات الحديثة .

يضـاف الى ذلك أهمية دراسات الانثروبولوجيا الاقتصادية فى المجالات التطبيقية واسهامها فى الكشف عن الكثير من المتغيرات الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والتى تؤثر فيها وتوجـه حركتها بالاضافة الى عوامل أخرى خارجية ، فالمخطط الاقتصادى قد لايدرك هذه الأبعاد ، أو لايتسع مجال بحثه للتطرق الى هذه القضايا بالرغم من أهميتها بالنسبة للتخطيط ، وهذا الاهتمام من قبل الانثروبولوجيا الاقتصادية هو أيضا اهتمام حديث .

ويصف « ريموند فيرت » مجالات الاهتمام المعاصرة للانثروبولوجيا الاقتصادية فى قولة « أن هناك مجموعة من المشاكل التى تواجه علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد تتعلق فى المقام الأول بالتغيرات الاقتصادية العـالمية ، وانتقال السلع والخدمات الاستهلاكية من المجتمع الصناعى الى متناول الناس فى أبعد المناطق من العالم وأقلها نموا ، ويصبح الأفراد

فى هذه المجتمعات فى حاجة الى اعادة تخطيط سريع لمواردهم ، وبشكل خاص موارد العمل اذا كانوا سيحاولون تحقيق المستويات الاستهلاكية التى سيتطلعون اليها • كما يرى أن النظم الاقتصادية التقليدية تتغير بسرعة ، الا أن هذه التغيرات ليست دائما فعالة فى تحقيق مطالب الأفراد فى هذه النظم » • وكمحصله لذلك تظهر مجموعة من المشاكل التى يتعلق بامكانية اعادة التخطيط للنظم الاقتصادية الحالية لاستيعاب التناقضات التى سوف تشوهها ، والسيطرة على الموارد وتوجيه الاختيارات الاقتصادية ، وهناك أمثلة كثيرة على امكانية تحقيق ذلك فى التاريخ الحديث لبعض مجتمعات آسيا وأفريقيا والتى قدمت من خلال برامجها التخطيطية مجموعة من البدائل التى احتوت عمليات الغزو العالمى ، وتصبح مهمته الانثروبولوجيا الاقتصادية فى هذا الصدد هو تحليل العمليات المتضمنه فى النماذج الناجحة لأحداث التغير للاستفادة منها فى مجتمعات أخرى تحتاج الى ذلك • وينبغى أن ندرك أن هذه مهمة شاقة وتمثل تحديا أمام الانثروبولوجيا الاقتصادية وغيرها من العلوم التى تهتم بقضايا التنمية والتخطيط •

---

(1) Firth, Roymond; Themes in Economic Anthropology op. cit., p. 24.

الفصـــل الرابـــع

تقســيم العمل بين الأنثروبولوجيــا وعلم الاقتصاد

تحليــل نظرى

أولا : لمحة تاريخية .

ثانيا : تقسيم العمل كوسيلة لزيادة الانتاج عند آدم سميث .

ثالثا : تقســـيم العمل كمحـــور للصراع الاجتماعى عند كارل ماركس .

رابعا : تقسيم العمل فى الفكر الدوركيمى .

خامسا : الماركسية والتبعيـــة والانتقاء حول قضية تقســـيم العمل فى التحليـــل الأنثروبولوجى المعاصر .

الفصــل الرابع

تقسيم العمل بين الانثروبولوجيا وعلم الاقتصاد

(تحليل نظرى)

أولا : لمحة تاريخية :

عرفت البشرية فى عصورها المبكرة أنواعا من تقسيم العمل بين أفراد الجماعة الواحدة تتسق وأهداف هذه الجماعة من الجهد المبذول والذى كان محوره تحقيق اشباعات أساسية ، تتمثل فى الحصول على الطعام من خــلال عمليات الجمع والالتقاط والصيد •وكان الدافع الأســاسى للجماعات البشرية فى تلك البدايات المبكرة هو اتقاء شر المجاعات ، ومن ثم كان سعيها غايته توفير الغذاء ، ولم يكن هناك تنوعا فى الأنشطة تتعدد فيه الأهداف والادوار • وفى هذا السياق يصعب القول بأن تلك المرحلة قد عرفت تقسيما حقيقيا للعمل • وقد كتب « ريموندفيرث » فى وصفه تقسيم العمــل لدى سكان جزر تيكوبيا ان كل رجل من رجال هذه الجزر مزارع وصياد ونجار ، وكل امرأة تعزق الأرض وتصطاد من صخور البحر وتصنع الملابس من لحاء الشجر وتضفر الحصر »[1] •

وفى هــذه المرحلة من تاريخ البشرية عاش الانسان صراعا مــع الطبيعة ، وتفاعل بشكل جماعى لحفظ وجوده من خلال التعاون بين أفراد القبيلة الواحدة • وبدت الحياة وكأنها حوار مستمر مع الطبيعة للحصول على الموارد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة التى يعيش الفرد فيها ، ولم تكن الادوار تؤدى بشكل محدد ، ولكنها كانت تؤدى بشــكل متكامل لمواجهة متطلبات الحياة ، ويمكن اعتبار هذا الشكل من التعاون صورة بدائية لتقسيم العمل ، اذ أن التقسيم الحقيقى للعمل رهين بتحقيق مستوى

(1) Mandel, Ernest : «Marxist economic theory», Vol. 1, London : Merlin Press, 1986, pp. 25-26.

معين من تطور القوى الانتاجية والتكنولوجيا المستخدمة فى الحصول على الموارد ومعالجتها والطاقة المتاحة لتحقيق الانتاج ، ونمط الاحتياجات الانسانية ، ووجود متخصصين متنوعين يؤدون أعمالا لا يقوم بها نظراؤهم فى النوع والعمر »[١] .

ولا يعنى ما سبق ذكره أن الحياة فى بدايتها المبكرة قد انعدمت فيها كافة مظاهر تقسيم العمل ، بل على العكس فقد عرفت فى نشاطها اليومى وجود هذا المفهوم حيث : « كان يضطلع كل من الجنسين بالأعمال التى تتفق وقدراتهما البيولوجية ، فينصرف الرجال الى القنص لاحتياج ذلك الى قدرات بدنيـة قد لا تتوفر لدى النساء ، بينما تلتقط النساء الثمار وتقوم باصطيـاد بعض الحيوانات الصغيرة غـير المؤذية . ومع تقدم البشرية بعض الشىء عرفت بعض الجماعات مزيدا من التخصص وتقسيم العمل ، كأن تهتم النساء بمعظم العمليات التى تتم بالقرب من المسكن أو فى داخله كالغزل والنسيج وصناعة القدور ، أما الرجال فتبلورت مهمتهم فى الأعمال التى تحتاج الى التحرك بعيدا عن محيط المسكن والتى تحتاج الى بعض الخصائص البدنية التى قد لا تتوفر فى النساء »[٢] .

---

(١) انظر : محمد دويدار : مبادىء الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص ص : ١٨ — ١٩ .

وانظر ايضا : صلاح منسى ، القرية والمدينة ، دراسة بنائية تاريخية ، مكتبة نهضة الشرق ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص : ١٦ .

— رالف بيلز وهارى هويجر : مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، مرجع سابق ، صص : ٤١٩ — ٤٢١ .

(٢) Robert, Frank : «Cultural Anthropology Hnadbook; A Basic Introduction» New York : McGraw-Hill Book Company, 1982- pp. 30-40.

وانظر ايضـا : محمود عودة : اسس علم الاجتماع ، دار النهضـة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١٤٧ .

إذن فاتســاع نطاق وجود ظاهرة تقسيم العمل قد اقتــرن بظهور الاختراعات والاكتشافات والتى مثلت فنــونا فى مجال وسائل الانتاج • ومن خلال هذه الوسائل المتطورة استطاع الانسان أن يحقق فائضا أو بالأحرى مخزونا من الغذاء يسمح له بأن يؤدى أدوارا أخرى ، ويوجه نشاطه الذهنى والبدنى الى مجالات متنوعة تتجاوز حدود توفير الغذاء كحاجة أساسية باعتبارها غاية كانت تسعى اليها المجتمعات البدائيــة • ويقودنا ذلك الى أن نفرق بين الأنشطة الاقتصادية التى يبذلها الأفراد فى المجتمعات الانسانية الحديثة أو المجتمعات التى تضم تكوينات أكثر تعقيدا وبين تلك التى تتسم بالبســاطة ، اذ أنها فى النــوع الأول من المجتمعات تهدف الى تحقيق دوافع مادية كالربح والكسب وتتم فى سياق مؤسسى ولذلك فانها بتحقق ظاهرة تقســيم العمل فيها بدرجة واضحة تتفق وطبيعة أهداف النشاط الاقتصادى ودرجة تعقده •

أما النوع الثانى من المجتمعات والتى تتميز ببساطة وسائل الانتاج كمايتباين الهدف من النشاط الاقتصادى عنه فى النوع الأول من المجتمعات ليصبح محور اهتمامه منصبا على تحقيق الاحتياجات الأساسية المعيشية• عندئذ لاتبدو ملامح ظاهرة تقسيم العمل بشكل واضح •

ولقد أولت الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية ظاهرة تقسيم العمل اهتماما ملموسا وذلك فى سياق اختلف باختلاف كل فرع من فروع هذه التخصصات • بيد أن القاسم المشــترك الذى يشكل نقطة الالتقاء بين هذه الفروع المعرفية يكاد ينطلق من حقيقة هامة مؤداها أن الانسان بمفرده بلغت قدراته وبساطة حياته فى مجتمع من المجتمعات لا يمكنه القيام بكافة الأعمال التى يحتاجها ، اذن فلابد من نوع ما من توزيع الأعمال وتقسيمها بين أفراد المجتمع •

وعلى الرغم من هــذا الالتقاء فى تلك الجزئيــة التى تشكل مقولة طبيعية من منظور هذه الروافد الفكرية ، الا أن هنــاك اختلافا جوهريا

يتبدى وفقا لتباين الاطر النظرية التى شكلت مفهوم الظاهرة فى كل فرع من فروع هذه العلوم • فالفكر الاقتصادى قد اهتم بقضية تقسيم العمل فى سياق الاهتمام بتفسير المؤثرات التاريخية الناجمة عن كثافة تقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية التى اتجهت نحو لنمو ، وما نتج عن ذلك من تغير فى بنائها الاجتماعى والاقتصادى • وتمثل الاهتمام بهذه الظاهرة داخل النطاق الفكرى عند البحث فى الكفاية الاقتصادية والانتاجية وعوامل تحققهما • وتجاوز البحث فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى ، هذا النطاق ليلقى الضوء على مفهوم تقسيم العمل بين القرية والمدينة ، ثم التقسيم الدولى للعمل ، وتمثل آراء آدم سميث فى كتاب ثروة الأمم Wealth of Nations والتى سنتعرض لها بعد قليل نموذجا لهذا التناول الاقتصادى لمفهوم تقسيم العمل •

أما الفكر السوسيولوجى فقد جاء اهتمامه بهذه الظاهرة فى ثنايا اهتمامه بالبحث فى جوهر النظام الاجتماعى والعوامل التى تؤدى الى استقراره أو تغييره ، ومحاولة تفسيرمظاهر التضامن والصراع والتفاعلات الاجتماعية المؤدية الى ذلك ودور تقسيم العمل كظاهرة محورية فى هذه العمليات •

وتعتبر دراسة اميل دوركايم والتى نشرت بعنوان تقسيم العمل فى المجتمع The division of labour in society نموذجا لهذا أما ما كتبه كارل ماركس فى كتابه رأس المال فيمثل وجهة نظر مغايرة لتحليل الكلاسيكى لدى آدم سميث ودوركايم (مع اختلافهما) حول الآثار التى يحدثها تقسيم العمل فى المجتمع ، فقد انطلق تحليل ماركس من مبادىء مخالفة لكليهما ، ووضع الظاهرة فى سياقها الاجتماعى فانتهى بالتالى الى نتائج مغايرة لهما •

أما الفكر الأنثروبولوجى فجاء اهتمامه بظاهرة تقسيم العمل فى سياق أكثر تحديدا واقترابا من المفهوم بمعناه المباشر فى الواقع

الاجتماعى ، وان كان التناول الأنثروبولوجى لم يتم فى سياق لبحث القضية فى ذاتها بل جاء فى اطار البحث عن الدور والمكانة والعلاقة بين الذكور والاناث وعوامل تبعية المرأة للرجل ، واتخاذ القرار والتغير الديموجرافى وحجم مشاركة كل من الجنسين فى النشاط الاقتصادى ، والمؤثرات الثقافية لتبعية المرأة للرجل • وتلك رؤية تتسق الى حد كبير والموقف المنهجى لهذا الفرع المعرفى الذى يتناول الظاهرة بالدراسة — أى ظاهرة — من خلال فحص الوحدات الاجتماعية المحدودة كالاسرة والمجتمعات المحلية للكشف عن تأثير المؤثرات العامة عليها دون انتزاعها من سياقها الاجتماعى الذى يشكلها • ولقد شهدت دوائر البحث محليا وعالميا نشاطا وتركيزا على هذه المفاهيم بهدف القاء الضوء على بعض الأدوار الاقتصادية التى تؤديها المرأة بصفة خاصة فى مجتمعات العالم الثالث ، وتشكل اسهامات فعلية فى الدخل القومى وتغفلها الحسابات القومية والمسوح الاقتصادية لأسباب متنوعة •

ويحاول الاتجاه الأنثروبولوجى بالقائه الضوء على هذه الأدوار اعادة التوازن المفقود بين الرجل والمرأة بمجتمعات العالم الثالث ، ولفت نظر الحكومات وصناع السياسة ومتخذى القرارات والمخططين الى أهمية دور المرأة وتهيئة المناخ لها ولاسهاماتها الاقتصادية •

وفيما يلى تحليل لهذه الاسهامات الفكرية :

ثانيا : تقسيم العمل لزيادة الانتاج عند آدم سميث :

صاغ آدم سميث آراءه حول تقسيم العمل فى انجلترا عام ١٧٧٦ ولقد اقترنت هذه الآونة فى أوربا بتحولات اجتماعية واقتصادية أحدثتها الثورة الصناعية وما صاحب ذلك من مخترعات ومكتشفات علمية أودت بوسائل الانتاج التقليدية وغيرت أنماط الانتاج واستحدثت وسائل تكنولوجية أكثر تطورا • كما تميزت هذه الفترة بالتجسيد الحى لملامح الرأسمالية الصناعية بمؤسساتها الكبيرة ، وبعد ان كانت التجارة تمثل

محور النشاط الاقتصـــادى ، أصبحت تعمل لخدمة الصناعة • وتطلعت الدول الأوربية الى مناطق متفرقة من العالم لتصريف منتجاتها وبحثا عن مصادر للمواد الأولية لتشغيل مصانعها • وفى هذا الســياق كتب آدم سميث مؤلفه حول « ثروة الأمم » • وجاءت آراؤه انعكاسا للواقع الذى شهدته أوربا آنذاك ، ولا غضاضة فى ذلك فالتفاعل والتأثير قائم ومستمر بين الفكر والواقــع ، ومن ثم جاءت أفكار سميث دفاعا عن مصـــالح الرأسمالية من خلال ما نادى به من مبادىء الحرية الاقتصادية ، ووجد الرأسماليون الصناعيون فى آراء آدم سميث ما يبرر طموحاتهم المادية • ولذا فقــد لاقت رواجا وانتشارا فى المجتمعات الأوربيــة ، وليس ذلك فحسب بل وجد فيهــا أصحاب رؤوس الأموال مبــرئا لهم من تلك الاتهامات التى وجهت اليهم من المفكرين الســابقين على آدم سميث ، عندما اتهم سعيهم للربح والثراء بالأنانية التى يجب الحد منها « وبهذه الآراء والتى من أهمها ترك الحرية الاقتصادية دون تدخل الدولة فان سميث قد قدم تعبيرا نظريا فى آرائه وفكره عن المصالح الجوهرية لطبقة رجال الأعمال الذين رأوا بدورهم أن الفرصــة أصبحت مواتية أمامهم للانطلاق التجارى والصناعى »[1] •

وفى غضون ذلك سعى أرباب المصانع الى البحث عن كل ما من شأنه أن يزيد من معدل الانتاج سواء من خلال الاستعانة بأحدث الوسائل التى تحققت فى ثنايا منجزات الثورة الصناعية أو من خلال تقسيم العمليــات الانتاجية الى عمليــات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال تكون مهمتهم هى القيام بها واتقانها • وكمحصلة لهذه الأهداف ظهر التخصص فى قطاع الصناعات وأدى ذلك الى التقســيم الداخلى للعمل أو التقسيم المصنعى للعمل والذى أدى بدوره الى زيادة انتاجية الوحدة الصناعية •

---

(١) محمد دويدار ، مبادىء الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص ص : ١٠١ — ١٠٢ •

وتحمل العامل وطأة هذا التقسيم الذى أورثه الغربة والعزلة وأصبح أسيرا لدور محدود تبددت فيه قدراته الابداعية(١) •

ولم يكن تفسيم العمل من خلال تجزئة العمليات الانتاجية بهدف الكفاءة الانتاجية هو منتهى سعى أرباب المصانع فى أوربا فحسب ، بل تبع ذلك تباين فى الناتج الاجتماعى والاقتصادى الذى أثمرت عنه الجهود المبذولة ، وأصبح التقسيم اللامتوازن فى ناتج العمل الاقتصادى مؤديا لحدوث تقسيمات اجتماعية فى بنية المجتمع •

وتأتى مناقشة قضية تقسيم العمل من المنظور الاقتصادى فى فكر آدم سميث فى ثنايا بحثه فى مفهوم القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع المنتج ، اذ أن موضوع القيمة من الموضوعات التى شغلت الفكر الاقتصادى آنذاك ، ويظهر ذلك فى فكر آدم سميث من خلال العبارة التالية :

« ان الانسان غنى أو فقير طبقا لمقدار الأشياء النافعة التى يستطيع الحصول عليها عندما يحدث تقسيم العمل ، فالعمل الذى يقوم به الفرد لا يستطيع أن يزوده الا بالقليل من الأشياء ، وتصبح قوته متوقفة على مقدار ما يتحكم فيه • ويستخلص سميث من هذا أن العمل هو المقياس الحقيقى لما لجمع السلع من قيمة قابلة للتبادل »(٢) •

كما اعتبر آدم سميث أن تقسيم العمل يعد نتاجا طبيعيا للاستعدادات الكامنة فى النفس البشرية التى تذخر بالمواهب والملكات الفطرية التى تزكى بدورها وجوده وغير ذلك من الخصائص التى هى جزء من تكوين الانسان — أى انسان فى أى مكان — ويضع فى مقدمة هذه الخصائص

---

(١) انظر : اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة راشد البراوى ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٤ •

(٢) Smith, Adam : «Wealth of Nations», Edwin Cannan (ed), Vol. 1, London : University Paperbacks, p. 30.

ميله الى التبــادل حيث يعتبر ذلك دافعا رئيســيا كامنا وراء السلوك الانسانى والذى يعمق بدوره ظاهرة تقسيم العمل • بل ونجده يذهب الى أكثر من ذلك عندما يقرن بين تقســيم العمل وبين التبادل اقترانا شرطيا وذلك من خلال افتراضه بأن التبادل لا يمكن أن يوجد فى مجتمع ما بغير تقسيم العمل • » بيد أن هذا الافتراض ليس صحيحا من الناحية الواقعية اذ أن ظاهرة تقســيم العمل قد توجد حيث لا يعرف الأفراد التبــادل بمفهومه الاقتصادى فكثيرا ما يحدث فى بعض المجتمعات التى تسود فيها أنماط بدائية من الحيــاة الاقتصادية أو توجد مظاهر تقسيم العمل دون وجود ملموس لعمليات التبــادل السوقى أو الاقتصــادى كما هو فى المجتمع الغربى »[1] •

وينتقد بعض الاقتصاديين ذلك الربط الذى افترضه سميث بين الميل الى التبادل الذى اعتبره دافعا كامنا داخل الانسان وبين ظاهرة تقسيم العمل والذى يصبح بهذه الصياغة سمة عامة يشترك فيها النوع البشرى فى كافة المجتمعات • اذ يرون أن ذلك تعميم خاطىء منشأه اعتبار آدم سميث أن الخصائص المميزة للمجتمع الأوربى التى صيغت فيه مبادىء الفكر الاقتصــادى هى خصائص عامة ، ومن ثم فهى صــالحة لكافة المجتمعات والعصور ، بصرف النظر عن الاختلافات فى طبيعتها ونظمها الاقتصادية والدوافع التى تسعى اليها تلك النظم[2] •

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

— اريك رول فى : تاريخ الفكر الاقتصادى ، مرجع سابق • ص ص ١٤٨ — ١٤٩ •

— السـيد محمد بدوى : الاجتماع الاقتصادى والنظم الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص : ٤١٩ •

(٢) محمد دويدار ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ •

وواضح ان آدم سميث كان على وعى بالآثار السلبيــة التى سوف تحدث كمحصلة لتقسيم العمل المصنعى إلا أنه آثر أن يلقى الضوء على الجانب الايجابى منه فحسب دون محاولة الخوض فى مناقشة هذه القضية عندما نجده يذكر العبارة التالية :

« أن العمــل هو أول ثمن دفع مقابل جميــع الأشياء ولكن بمجرد تقسيم العمل لم يعد منتج العمل الذى يقوم به الانسان هو المحدد للثروة، ولكن يحددها مقدار العمل الذى يؤديه الآخرون ، والذى يمكن لصاحب العمل أن يتحكم فيه »(١) .

وعلى الرغم من ذلك لم يخض سميث فى مناقشــة موضوع فائض القيمة الذى يبدو من العبارة الســابقة وعيه التام به وبأنه أحد النتائج الهامة التى ترتبت أو ولدت كمحصلة لتقسيم العمل داخل المصنع . الا أن تأثير الفكر المثالى كان واضحا فى آراء سميث عندما نجده يبتعد عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى ويجعل من تقسيم العمل « عاملا هاما فى رخاء المجتمع لما يحققه من ثراء ينعكس على أدنى الطبقات ، ويصبح لدى كل عامل قدر كبير من المنتج أو من العمل وقيمته من خلال انتاج كل فرد لما يزيد عن حاجته بحيث يصــبح قادرا على مبادلة كميات كبــيرة من عمله بكميات أخــرى مماثلة من منتجات الآخرين فى اطار من التبــادل النقدى » .

ويذكر لويس كوزر Lewis Coser فى هذا الصــدد أنه برغم الانتقادات التى وجهت الى آدم سميث فى رؤيته لتقسيم العمل الا أنه قد حاول أن يقترب من التطورات الثورية فى النظام الانتاجى وفى الخصائص العامة للحياة الاجتماعية من خلال تركيزه على الآثار الايجابية للتقسيم الجديد للعمل ، بالاضافة الى الاهتمام ببعض الآثار السلبية والتى نجدها

---

(١) Smith, Adam : Op. cit., p. 30.

فى تساؤلاته عما سيؤول اليــه حال أفراد المجتمع الذين سيعتادون على أداء نفس العمل المحدد من المهام البسيطة طوال حياتهم وهل سيؤدى ذلك الى تدهور قواهم الفكرية وهل ســيظل لدى هؤلاء احساس بالصــالح العام للمجتمع[١] •

وبهذه الآراء التى صاغها آدم سميث حول تقسيم العمل والتأثيرات التى تحدثها هذه الظاهرة نجده قد أغفل العديد من الأبعاد حول الآثار الحقيقية التى حدثت حول تراكم فائض القيمة فى أيدى أصحاب رؤوس الأموال الصناعية ، ولذلك فان آدم سميث قد جعل من اطار المصنع بوتقة لانصهار التفاعلات حول موضــوع تقسيم العمل ولم يتجاوز بذلك تلك الحدود ليلقى الضوء على تأثيراتها الاجتماعية وهى القضية التى أولاها كارل ماركس قدرا أكبر من التحليل والاهتمام • وبذلك يمكن القول ان تحليل آدم سميث انصب على الاهتمام بالعــوامل المؤدية الى الثروة وزيادتها والقيمة التى تنتج من خلال العمل ودور تقسيم العمل فى زيادة الانتاجية داخل المصنع •

ثم يتخذ البحث فى ظاهرة تقسيم العمل بعدا أكثر اتساعا فى فكر الرواد الكلاسيكيين فى المجال الاقتصادى (آدم سميث وديفيد ريكاردو) عندما نجدهما يصيغا فكرهما حول النفقات النسبية والنفقات المطلقة فى انتاج الغلات الزراعية أو المنتجات الصناعية والتى عرفت فى الاقتصــاد الكلاسيكى بالمزايا النسبية والمطلقة[٢] والتى أعطت لرقعة جغرافية معينة

---

(1) Coser, Lewis : «The Introduction of Division of Labour Society : Emile Durkheim», London; Macmillan, 1984, pp. xi - xii.

(٢) صــاغ آدم سميث آراءه حول النفقات المطلقة كرد فعل لمذهب التجاريين الذين ذهبوا الى تقييد حركة التجارة ، بينما رأى سميث ان حرية

بعض الخصائص فى انتاج غلة معينة أو تصنيع منتج معين فى ضوء بعض المتغيرات المادية والفيزيقية ، وفى نفس الوقت لا تحبذ انتاجها فى مناطق أخرى لعدم توفر مثل هذه الخصائص ، وفى ثنايا هذه الآراء ولدت فكرة التقسيم الدولى للعمل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ولقد شكلت هذه الآراء اطارا فكريا وجه حركة التجارة الدولية ابان القرنين ١٧ ، ١٨ ، وامتد تأثيرها لفترات تجاوزت تلك الحقبـــة الزمنية ، كما حملت بذور السيطرة والاستغلال من العالم المتقدم للعالم الثالث ، التى ما تزال دوله

=

التجـــارة للدولة تحقق الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لانها توسع حجم السوق ، واكد ذلك بقوله « انه اذا كان بمقدور بلد أجنبى ان يمدنا بسلعة ارخص مما لو انتجناها نحن لنشتريها منه ببعض انتاجنا الصناعى ، ثم ظهرت بعد ذلك فكرة النفقات النسبية لديفيد ريكاردو حيث اضاف فيها بعدين جديدين هما اهمية نفقة الانتاج لسلعة واحدة فى بلدين والنسبية فى انتاج سلعتين داخل بلد واحد . وبعد ذلك ظهرت نظرية نسب العناصر (هكشر — اولين) وفيها اوضحا أن سبب اختلاف النفقات النسبية ذاته يرجع الى الوفرة او الندرة النسبية للعناصر التى تدخل فى صناعة المنتجات المختلفة وانتهيا الى أن البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية فى عنصر معين للانتاج سيصدر الى البلد التى لاتتميز بهذه الميزة ، وذهبا الى ان التقسيم الدولى للعمل يضيق الفروق بين الدول فى مستوى الدخول . ثم جاء بعد ذلك ليندر Staphan Linder الذى اهتم بتحليل الواقع الفعلى وانعكاسات الشكل القائم الذى صاغه السابقون عليه بشأن التجارة الدولية على الدول المختلفة ، وانتهى الى ان هذا الشكل يؤدى الى زيادة تخلف الدول المختلفة وزيادة تقدم الدول المتقدمة .

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

جوده عبد الخالق : فى الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء ، ط ٣ ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ ، الفصل الثانى والثالث والرابع .

تعانى من هذه السيطرة ، وكما ان التقسيم الذى تم فى اطار هذه الأفكار مازال ممثلا فى خريطة التقسيم الدولى للعمل باعتبار دول العالم الثالث سوق لتصريف المنتجات أو لانتاج المواد الأوليـة اللازمة للصناعات الأوربية فحسب ، « وبشكل عام يمكن القـول بأن ذلك التقسيم بشكله الراهن قد جعل الهيكل الإقتصادى للدول الاستعمارية والمرتكز على سيادة أو غلبة الصناعة التحويلية ، يقابله الهيكل الاقتصادى للتخلف ، والذى يتميز فى المحل الأول بغياب الصناعة التحويلية والحضور المسيطر لقطاع الانتاج الأولى الزراعى والمعدنى »[1] .

ثم أعيد طرح فكرة تقسيم العمل الدولى بشكل معاصر على يد رواد التبعية عند محاولتهم البحث فى عوامل التخلف فى العديد من أبنية العالم الثالث وربطها بالتبعية الكامنة فى جذور هذه الأبنية لنظام تقسيم العمل الدولى للعمل ، والعلاقات التاريخية بين النظام الرأسمالى العالمى والتى أدت الى استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التى تقع خارج نطاقه واستنزاف هذه المجتمعات بشكل يزيد من تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول الرأسمالية المتقدمة كما هو فى أعمال فرنك والرشتاين وسمير أمين[2] .

ثالثا ــ تقسيم العمل كمحور الصراع الاجتماعى عند كارل ماركس :

ما كادت تمضى سنوات قليلة حول الصياغة المتقابلة للآثار التى يمكن أن يحدثها تقسيم العمل بالمجتمع عند آدم سميث ــ الا وعلت الأصوات مصوبة سهام النقد ومتهمة اياه « بالخلط ما بين المجتمـع باعتباره أداة لانتاج السلع والمجتمع باعتباره أساسا أخلاقيا للانسان »[3] .

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى : العلاقة بين الاستقطاب الدولى الغربى وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث ، رسلة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص : ٣٩٩ .

(٢) أحمد زايد : البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوه القديمة والجديدة ، ط ١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ص : ١٧٠ — ١٧٣ .

(٣) Çoser, Lewis, Op. cit., p. xii.

وشكل الحوار الماركسي موقفا خلافيا مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي طرحه سميث ، والذي قدم رؤيتـه لتقسيم العمل باعتباره تفاعلا اقتصاديا لا تتجاوز مؤثراته النطاق الفيزيقي للمصنع • فنجد كارل ماركس ينتقد تلك النظرة الجزئية والتي تبدو لحظية في تصوراتها لظاهرة تزخر بتفاعلات عميقة وجوهرية تحدث تأثيراتها فى بنية المجتمع • كما ان تناولها بهذا الاختزال من جانب ذلك الاتجاه الفكري قـد أفقـدها الكثير من أبعادها •

وهذا ما أدركه ماركس عند تحليله لظاهرة تقسيم العمل ، اذ نجده يتجاوز فى تحليله تلك الأبعاد لينفذ جوهرها من خلال رؤيته لبنية الوحدة المنتجة باعتبارها بوتقة تنصهر فيها التفاعلات ويتشـكل فيها جزء من الحوار حول ظاهرة تقسيم العمل ، وهى مؤثرات يتم صياغتها فى سياق اجتماعى واقتصادى أكثر عمومية • ويتناول بالتحليل تأثير هذه التفاعلات الاقتصادية على النظام الاجتماعى من منظور أكثر اتساعا ملقيا الضوء على ما ينشأ من صراع داخلى كمحصلة لتقسيم العمل الاجتماعى • كما لم يقبل ماركس ذلك التصـور المثالى الذى قدمه آدم سميث حول المزايا الاقتصادية المرتبطة بتقسيم العمل والرخاء الذى سوف ينتشر فى المجتمع مع جرائه ومفهوم القيمة الذى يتخلق فى غضونه ، وطرح فى مواجهة ذلك مفهوم فائض القيمـة ومسئولية هـذا الفائض عن تكوين طبقـة من البرجوازيين تشكل تفاوتا اجتماعيا فجا يحدث الاختلال فى بنية المجتمع لاستئثارها بمزايا تقسيم العمل • ويجعل هذا الاختلال أساسا لتباين المصالح وتعارضها وممهدا للصراع ، الذى يقوض دعائم النظام الاجتماعى المختل ، لا كمحقق للاستقرار الذى تصوره آدم سميث •

وفى سياق البحث فى جوهر النظام الاجتماعى وعوامل تغيره يقـدم كارل ماركس رؤيته لقضية تقسيم العمل داخل المصنع باعتباره وحـدة انتاجية تستلزم قدرا من التنظيم الصارم والتخصص ، ويلعب فيها الأفراد أدوارا محددة داخل العملية الانتاجية قد تستمر مدى الحياة ، وما يترتب

على ذلك من آثار نفسية قد تلحق بالانسان داخل ذلك البناء الاجتماعى كالاغتراب والعزلة ، وعلى الرغم من اتفاق ماركس مع آدم سميث فى ان الانتاجية قد زادت بشكل ولضح فى ظل تقسيم العمل ونمط الانتـاج الجديد ، الا أن ماركس يرى أن ذلك قد تم على حساب ارتفاع التكلفة الانسانية فى ضوء شروط الانتاج التى تزيد من بؤس العامل وشقائه فقد أصبح مرتبطا بعجلة الانتاج فى المصنع الحديث وبالتالى فهو ضحية هذا التقسيم الجديد للعمل الذى لا يتمتع بمزاياه[1] .

كما يربط ماركس بين آليات تقسيم العمل داخل المصنع وبين التقسيم الاجتماعى للعمـل والذى يقسمه الى مجالات أكثر اتسـاعا كالزراعة والصناعة ، ويطلق عليه فى ذلك النطاق المتسع مفهوم التقسيم العـام للعمل ، وهو يقابل ذلك التقسيم الخاص الذى يتضمن مجالات انتاجية أكثر تحديدا ، ثم يلى ذلك التقسيم الفردى للعمل ، وهو الذى يتم داخل الوحدات الانتاجية . ثم تتسـع الرؤية الماركسية لتقسيم العمل عنـد تحديدها لذلك التقسيم الذى يحدث من خلال عمليات التبادل بين مجالات مختلفة وتجعل من انفصال القرية عن المدينة أساسا لتقسيم العمل المتطور حيث يذهب ماركس فى هذا الصدد الى « ان مجمل التاريخ الاقتصادى للمجتمع يتلخص فى التمارض فى الدور الانتاجى الذى تلعبه كل من القرية والمدينة »[2] .

---

(١) ماركس وانجلر ، البيان الشيوعى ، ص ص : ٣٦ — ٣٨ .

— على ليله : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ص : ٢٩٥ — ٢٩٧ .

— محمود عوده : اسس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص : ١٠٤ .

(٢) كارل ماركس : راس المال ، نقد الاقتصاد السياسى ، المجلد الاول ، الكتاب الاول ، ترجمة فهدكم نقش ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٥ ، ص : ٥٠٦ .

وفى ظل علاقات تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية يفترض تحليل كارل ماركس ممارسة الرأسماليين لسلطاتهم المطلقة على الأفراد الذين يمثلون حلقات محدودة فى العمليات الانتاجية ، ومن ثم فهى علاقة غير متوازنة تتيح للطرف الأول — وهو الأقوى والذى يمتلك وسائل الانتاج — استنزاف غائد الجهد وفائضه من العمال • بينما فى التقسيم الاجتماعى للعمل فان المواجهة تكون بين المنتجين الذى يتسم الحوار بينهم بالمزاحمة التى تصل الى حد الصراع من أجل تحقيق المصالح ، وبقدر وعى أصحاب المصانع بأهمية تقسيم العمل داخل الوحدات الانتاجية ، وضرورة استمرارية الفرد بقيامه داخل هذا التنظيم الانتاجى بجزئية محدودة يتقنها ويبلغ قمة المهارة فيها لتحقيق أعلى ربح ممكن ، بقدر رفضهم لمبدأ تقسيم ذلك الناتج اجتماعيا بشكل متوازن على من يبذلون هذا الجهد ، أو بشكل يعود على المجتمع الذى يحيون على أرضه ، ولذلك فكثيرا ما يتحول الصراع بين المنتجين الى اتحاد فى مواجهة أية دعوة لتقسيم فائض القيمة بشكل يبدو عادلا للمجتمع وشركاء الانتاج •

وينتهى التحليل الماركسى لقضية تقسيم العمل التى تتم فى المجتمع الصناعى فى ظل هذه الشروط الرأسمالية المجحفة والتى يتحمل وزرها العامل ويجنى ثمارها صاحب رأس المال الى حتمية الصراع الذى يكون نتاجا طبيعيا لذلك التعارض فى مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة • اذن فتناقضات الواقع التى هى محصلة لتقسيم العمل داخل المصنع وخارجه وما يحدث من تراكم لفائض القيمة تحمل بذور الصراع الاجتماعى • فالعلاقات غير المتوازنة أو غير المتكافئة بين الطبقات التى تشكلت وفق التصور الماركسى فى المجتمعات الرأسمالية تصبح معولا لتعويض دعائم النظام ، لا مبررا أو دافعا لاستقرار النظـام بتناقضاته وفقا لتقسيم العمل كما طرحه آدم سميث واميل دوركايم الذى سنتناوله بعد قليل •

ويقارن ماركس بين تقسيم العمـل فى المجتمعات المتقدمة وتقسيم العمل فى بعض الأشكال الانتاجية المبكرة كالمشاعات الهنـدية الصغيرة

والتى عرفت تقسيما مغايراً للعمل فى شكله وطبيعته عن ذلك الذى يحدث فى المجتمعات الصناعية اذ أن النظام الانتاجى وأشكال الملكية فى هـذه المشاعات تسعى لتحقيق احتياجات الأفراد من الاستهلاك ، وتتم زراعة الأرض فيها بصورة مشتركة ويوزع الناتج بين الأعضاء فى حين تعمل كل أسرة ببعض الحرف المنزلية بشكل مستقل ، وفى هذا الاطار الاجتماعى الذى يتصف ببساطة آليات الانتاج وبساطة تقسيم العمل الذى يسعى فى المقام الأول لخدمة احتياجات الجماعة التى تقطن المشـاعة ويحقق الاكتفاء الذاتى لهم ، ففى اطار ذلك نجد ثباتا للنظام الاجتماعى وتحوله ببطء شديد • وعلى العكس من ذلك فان تقسيم العمـل فى المجتمعات الصناعية يؤدى أو بالأحرى يقود الى الصراع ومن ثم يصبح المجتمع الصناعى أكثر عرضة للتغير من خلال القـوى العاملة التى تولدت بين تناقضاته الاجتماعية •

رابعا ـ تقسيم العمل فى الفكر الدوركايمى :

امتد الحوار حول الآراء التى طرحها آدم سميث عن تقسيم العمل ليطوى سنوات القرن التاسع عشر ، ورغم طول هذه الفترة الا أن الاطار العام الذى وجه المناقشات حول هذا الموضوع لم يتجاوز تحليل المفكرين لرؤية آدم سميث المتفائلة حول تقسيم العمل ، وما توقعه للمجتمع فى ضوء تحقيق هذه الظاهرة ـ فى مجال الصناعة ـ من حالة الرخاء التى سوف تعم أرجائه ، ودفع المفكرون الى هذا الحوار ما ظهر من آثار سلبية أفصح عنها فى غضون اتساع نطـاق الصناعة بالمجتمعات الأوربية ، واستحوذ للحوار الماركسى على نصيب أكبر فى توجيه سهام النقد من خلال الرؤى التى قدمها ماركس حول مفهوم فائض القيمة وغير ذلك من المفاهيم التى ولدت فى ظل تقسيم العمل كالعزلة والاغتراب حيث وجهت فى البناء

الاقتصادى الرأسمالى مناخا ملائما للنمو ، كما أنها محصلة طبيعية لذلك التقسيم الواسع للعمل الصناعى ، وهى قضايا لم يوليها آدم سميث عناية أو لم يتوقعها كآثار سلبية يمكن أن تنشأ فى ظل هذه الظروف • وغير ذلك من القضايا حول تقسيم العمل الاجتماعى وما ترتب عليه من تكوينات اجتماعية طبقية •

وفى عام ١٨٩٣ نشر دوركايم دراسته حول تقسيم العمل • ورغم أن عنوان الدراسة يبدو امتدادا للفكر الاقتصـــادى ، الا أن الدراسة هى دراسة اجتماعية فى المقام الأول ، يناقش فيها دوركايم عوامل تماســك النظام الاجتماعى ، وتكامله والأســباب المؤدية الى انهياره ، ويخرج بثنائيته بين نوعين من المجتمعات المجتمع الانقسامى Segmental والمجتمع المتباين Differentiated • ووصـــف الأول بالتجانس لضعف تقسيم العمل لدرجة كبيرة بحيث نجده فى هذه النماذج المجتمعية مقصورا على التقسيم وفقا للجنس والسن • وقرر ان هذا المجتمع ينقسم الى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية ، فالقرابة اذن هى أحد العوامل التى تسهم فى تكامله ، وان هناك تضامنا آليا يتحقق فى هذا النوع من المجتمعات ، وتبدو معالمه فى ضعف مستوى التخصيص والأدوات ، والانخراط فى سياق الجماعة[1] • كما يعتمد التضامن الآلى على التماثل بين أعضاء المجتمع[2] • وعلى الجانب الآخر فهناك المجتمع المتباين الذى

---

(١) انظر : محمد الجوهرى وآخرون فى : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

وانظر ايضا فى هذا الصدد :

Semlser, ꟾ. Neil : «The Sociology of Economic Life», New Delhi; Prentice-Hall of India, 1965, pp. 14-15.

(٢) نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، ط ٨ ، القاهرة ، دار المعارف ، ص ١٧٢ .

يشبه المجتمع الصناعى الى حد كبير والذى ينطوى على درجة عالية من التخصص فى الأدوات ، ويسوده نوع من التضامن أطلق عليه دوركايم التضامن العضوى •

وأقرن دوركايم وجود النوع الأول من التماسك بتلك المجتمعات التى تتصف بالاحساس القوى والعام بالضمير الجمعى ، فأى فعل مخالف يعد فعلا مضادا لكل أفراد المجتمع ، وفى مثل هذه المجتمعات توقع الجزاءات بطريقة آلية • أما فى النوع الثانى من المجتمعات فالأمر يصبح مختلفا ، اذ نجد ان أفراد هذه المجتمعات يختلفون فى كثير من النواحى مثل الخبرات التى يمرون بها وتنشئتهم الاجتماعية وتدريبهم أو بعبارة أخرى مختلفون نظرا لتقسيم العمل فيما بينهم • ويرى أن التماسك العضوى فى مثل هذا المجتمع يصاحب التقسيم المعقد للعمل الذى تتصف به هذه المجتمعات الصناعية ، فالتماسك فيها لا ينشأ عن التشابه بين الناس ولكنه على العكس من ذلك ينشأ نتيجة للاعتماد المتبادل بينهم »[1] •

ولقد كان دوركايم مهتما بالشروط التى تحافظ على الوضع الاجتماعى عندما نجد فكره يربط أعضاء المجتمع ، حيث يذكر فى هذا الصدد فى مقدمة كتابه عن تقسيم العمل « تتمثل نقطة البداية فى دراستنا حول العلاقة بين الشخصية الفردية والتضامن الاجتماعى وكيف يتحقق للفرد مزيداً من الاستقلالية والذاتية فى ضوء الارتباط بالمجتمع ، ويرى أن تفسير هذا التناقض كامن فى التضامن الاجتماعى الذى ظهر كمحصلة لتزايد تقسيم العمل »[2] •

---

(١) انظر : سمير نعيم فى : النظرية فى علم الاجتماع ، القـاهرة ، دار الوادى للنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ٩٨ — ٩٩ •

(٢) Durkheim, Emile : «The Division of Labour in Society» London : Macmillan Education, 1984, p. xxx.

وتعارضت وجهة نظر دوركايم مع هربرت سبنسر حول العوامل المؤدية الى التضامن الاجتماعى فى النموذجين من المجتمعات الذى طرحهما فى ثنائيته فبينما رأى سبنسر ان الصلات والتعاقدات الحرة قد أخذت مكانها تدريجيا محل التضامن والتنظيمات وشكلت أساسا تجتمع حوله المجتمعات الحديثة ، نجد دوركايم يرى أن التعاقدات والصلات الفردية لا يمكنها أن تصنع أساسا للتضامن الاجتماعى ، كما يسجل فكر دوركايم خلافا آخر مع « تونيز » حول وجود التضامن الاجتماعى فى المجتمعات المتمايزة نسبيا فقط والتى لم تطغ عليها الفردية بشكل أسهم فى تآكل بنائها الاجتماعى • فعلى العكس من ذلك يرى دوركايم أن المجتمعات الصناعية تعرف ذلك بشكل من التضامن العضوى حيث يسودها التعاون من خلال تقسيم للعمل يعتمد على اختلاف الأفراد فى التخصصات والمهن[1] •

وثمة خلافا آخر بين رواد الوضعية والتحليل الماركسى حول موضوع تقسيم العمل « فبينما تتبلور وجهة النظر الأولى فى انه تبادل بين الأفراد الواقعين ، اذ ان كلا منهم ينتج سلعا كاملة لسوق المستهلك ، وبذلك فرؤيتهم لتقسيم العمل تتميز بانها رؤية من الخارج • على خلاف ذلك يدرك كارل ماركس تقسيم العمل كظاهرة من الداخل أى من خلال تحليل البناء الداخلى للوحدة المنتجة ، حيث يدرك أن هناك صراعا داخليا للمصالح داخل الوحدة الانسانية للنسق فى المشروع الرأسمالى وهو الصراع الذى يمتد من داخل الوحدة الى خارجها ليصبح صراعا طبيعيا يتضمن عددا من علاقات القوة بين الطبقات[2] •

كما ينظر ماركس الى تقسيم العمل نظرة طبقية حيث تحتكر احدى الطبقات حرفة الأيديولوجيا والانتاج العقلى ، ومن ثم تحاول فرض

---

(1) Coser, Lewis, Op. cit., p. xv.

(٢) على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

افكارها على الطبقات الأخرى لتبرير استغلالها لها • ومن ثم فتقسيم العمل لدى ماركس ذو طبيعة تجزيئية يهيء للطبقات الدخول فى صراع مع بعضها البعض ، الا ان دوركايم يتصور نظاما لتقسيم العمل يمتلك البشر فى اطاره ميلا طبيعيا لأداء الوظائف المتـاحة ، ومن ثم فمجتمعه الملائم هو ذلك المجتمع الذى يقع فى اطاره التفاوت الذى يستند الى تفاوت القدرات الطبيعية »[١] •

ويبدو ان دوركايم كان على علم بالآثار السلبية التى يمكن أن يحدثها تقسيم العمل • ويتبدى ذلك عندما نجده يناقش الأشكال غير السوية فى تقسيم العمل التي يرجعها الى فساد التنظيم فى ظروف اتســاع نطاق الوحدات الانتاجية والصناعية واستخدام الآلات ، واتساع الأسواق ، اذ انها جميعا عوامل قد أجهدت العامل وفككت الروابط والعلاقات بين العامل وذويه بعد أن كان العامل يعيش مع معلمه تحت سقف واحد فى ظل نظام الطوائف • اذن فهذه العوامل السلبية هى نتائج ضــارة لتقسيم العمل وتحتاج الى الاهتمام بها ومعرفة الظروف التى أوجدتها ، وهى ليست كنتائج لتقسيم العمل فى ذاته ، بل هى عوامل لا تحــدث الا فى الظروف الاستثنائية أو الشاذة[٢] •

ومن هنا لاحظ دوركايم وجود شكلين شاذين من أشــكال تقسيم العمل وهما :

الأول : تقسيم العمل الانومى •

والثانى : تقسيم العمل الاضطرارى •

ويقصد بالشكل الأول حالة الافراط فى التخصص الذى يؤدى بالفرد الى الاحساس بالعزلة فى تخصصه وهو على وجه التحديد تلك الحالة التى

---

(١) المرجع السابق ، ص ص : ٤٥١ — ٤٥٢ .

(٢) الســيد محمد بدوى ، علم الاجتماع والنظم الاقتصــادية ، مرجع سابق ، ص ص : ٤٣٥ — ٤٣٦ .

تشهد فصلا كاملا بين رأس المال والعمل ولقد اقترح دوركايم علاجا لهذا الشكل من خلال تدعيم الروابط المهنية والاتحادات والاجراءات النظامية •

أما الشكل الشاذ الثانى لتقسيم العمل فهى الحالة التى لا يكون فيها الأفراد أحرارا فى اختيارهم لمهنهم والتى يضطرون بمقتضاها الى الالتحاق بها • ولقد اعتبر دوركايم ان التفاوت الذى ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية والوظائف المفروضة عليهم من ناحيــة أخرى يعد مصدرا أساسيا من مصادر الصراع الطبقى ، وطالب بضرورة التخلص من هذين الشكلين الشاذين من أشكال تقسيم العمل[١] •

خامسا — الماركسية والتبعية والالتقاء حول قضية تقسيم العمل فى التحليل الانثروبولوجى المعاصر :

ابتداء تجدر الاشارة الى أننا فى هــذا الجزء سنقتصر على تناول القضايا المتعلقة بتقسيم العمل للاستفادة منها فى دراستنا ، دون الخوض فى تحليل الأسس العامة لهذين الاتجاهين الفكريين (التبعية والماركسية) •

— بعض الآثار الناجمة عن تقسيم العمل الدولى :

ثار الجدل بين الباحثين حول الآثار التى نتجت عن تقسيم العمل الدولى ، وما ترتب على العلاقة التاريخية بين الدول الرأســمالية وبين مجتمعات العالم الثالث ، وكيف انخرطت الثانية فى فلك الأولى ، لتحقق تراكما اقتصاديا لها على حساب موازدها المتاحة •

ولقد قدم العديد من الباحثين[٢] شواهد تاريخية متعددة حول الدور الذى لعبه تقسيم العمل فى اطار هذه العلاقة بمجتمعات العالم الثالث ،

---

(١) بوتومور : تمهيــد فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليــق وتقديم محمد الجوهرى وزملاؤه ، القــاهرة ، دار المعارف ، ط ٦ ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٨٧ — ١٨٨ •

(٢) انظر : أحمد زايد : البناء الســياسى فى الريف المصرى ، مرجع سابق •

وكيف أسهمت تلك العلاقة فى تنمية التخلف بهذه البلدان واستنزاف الفائض منها ودخولها فى علاقة تبعية أصبح الفكاك منها صعبا حتى بعد استقلال هذه الدول سياسيا •

وتباينت وجهات النظر حول الآثار الناجمة عن تقسيم العمل ، وتخلف دول العالم الثالث كمحصلة لذلك ، وهل يعزى تخلفها بالفعل الى تلك العلاقة التاريخية اللامتكافئة ، أم أن هناك عوامل بنائية تاريخية تكمن داخل هذه الدول هى التى أدت الى ذلك[1] وفيما يلى نتناول بعض هذه الآثار :

١ ـــ تناقضات التخلف كمحصلة لتقسيم العمل الدولى :

يكشف التحليل التاريخى لنمط العلاقات الاقتصادية التى انتجت وصيغت فى غضون الثورة الصناعية الغربيـــة ، وما أعقبها من حركات للاستعمار لبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية عن نظم اقتصـــادية واجتماعية فى هذه البلدان يمكن وصفها بالتخلف وتضمنت بنية التخلف على قطاع انتاجى يتسم بالانتـــاج التقليـــدى ذات السمات الكفافية (الانتاج للاستهلاك الذاتى على المستوى العائلى والفردى والمحلى)[2] • ولقد أرجع رواد التبعية هذا التخلف الى تلك السيطرة التى صيغ فى اطارها نمط العلاقات الانتاجية ، حيث خضعت الدول المتخلفة لمتطلبات الدول المسيطرة فى ميدان التراكم الإقتصادى وترتب على ذلك أن ساهمت دول العالم الثالث فى تحقيق ذلك التراكم لما عرف بدول المركز على حساب دول المحيط التى دارت فى فلك الأولى لتلبى احتياجاتها الانتاجية من المواد الأولية ، التى يتم تصنيعها فى الأولى لتحقق فائضا اقتصاديا ، وتنوعت

---

(١) انظر : السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، دراســـة تاريخية بنائية ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٤ .

(٢) إنظر : محمد عبد الشفيع عيسى ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٩ .

أشكال الاستنزاف عبر السنوات المتعاقبة للثورة الصناعية ، لتأخذ مظاهر متباينة ، كان تصبح دول المحيط سوقا مهيئا لتصريف منتجات دول المركز ، أو مصدرا للعمالة الرخيصة لدول المحيط لانتاج السلع ، أو سوقا لاستقبال الصادرات من الانتاج الرأسمالى ، وفى هذا الصدد يرى « باران وفرانك » ان عملية التراكم التاريخية التى حققت تنميـــة رأسمالية متقـــدمة فى اقتصاديات دول المركز قد أدت هى نفسها الى تأخر التنمية داخل الدول التى أصبحت الآن ذات اقتصاديات هامشية تابعة[1] • وكمحصلة لذلك التقسيم الدولى للعمل وقعت معظم بلدان العالم الثالث فريسة فى شرك الدول الرأســـمالية ، وانتهى الأمر بهــا الى ذلك الاختــلال فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية ، حيث قسم العالم الى مناطق للنفوذ الاقتصادى حرصت فيها الدول المتقدمة على اعادة انتاج التخلف باعتباره شرطا أساسيا لضمان استمرار هذه العلاقة[2] كما خلقت هذه العلاقة اللامتكافئة تشوهات فى الأبنية الاجتماعية والاقتصادية لدول العــالم الثالث مازالت ماثلة تعكس تأثير ذلك التراكم التاريخى الذى تشكل فى

---

(١) انظر : ريتشارد انكر ، مرجع سابق ، ص : ١٣٠ .

وانظر ايضا حول هذا الموضوع :

Frank, Andre G. : Development, Accumulation and under-development. New York; Monthly Review Press, 1979, p. 70.

(٢) انظر : صالح محمد صالح : الاقطاع والراسمالية الزراعية فى مصر من عهد محمد على الى عهد عبـــد الناصر ، بيروت ط ١ ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ ، ص ص : ١١ — ١٢ .

— سعيد الخضرى : اقتصـــاديات التخلف والتطوير ، القاهرة ، مكتبة الجلاء ، ١٩٨٥ ، ص ١١٩ وما بعدها .

وحول عوامل تخلف دول العالم الثالث يمكن الرجوع الى مناقشة هذه القضية لدى د. السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

اطار التقسيم الدولى للعمل ، فكثير ما نجد تناقضا اقتصاديا واجتماعيا داخل اطار الاقليم الواحد أو بين الاقليم والسوق العالمى ، منها على سبيل المثال انخراط اقليم معين فى انتــاج بعض المحاصــيل الزراعية كالقطن والسكر والكاكاو والمطاط ليتم تصديره للخارج ، ولا يوظف منه الا النذر اليسير للانتاج المحلى بالداخل ، كما يصعب اقامة عمليات صناعية عليه كمادة أولية لضعف القطاع الصناعى وتبعيته وخضوعه لذلك الدور المحدود الخاص بانتاج المواد الأولية وفقا لذلك التقسيم ، معنى ذلك أن تناقضات التخلف فى هذه المجتمعات قد وقفت عثرة فى سبيل الاستفادة من امكانياتها الانتاجية فى الداخل ، بحيث لا يستغل الا جزء محدود من الانتاج لخدمة الاستهلاك المباشر ويستنزف الجانب الأكبر فى تغذية المراكز الصناعية خارج حدود الاقليم المنتج • ومن الآثار التى تنشأ كمحصلة لتلك العلاقة كانعكاس فى داخل البلدان المتخلفة ارتفاع نسبة العمالة الزراعيــة فى القطاع الزراعى بالبلدان التى تؤدى هذا الدور مقاسا الى تلك البــلاد الصناعية ، ويؤكد ذلك ما تعكسه الاحصاءات حول نسبة العمالة الزراعية فى قارتى افريقيا وآسيا ، اذ تبلغ فى الأولى ٧٥ ٪ وفى الثانية ٧٣ ٪ ، فى الوقت الذى لم تتجاوز ١٣ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية[١] وغير ذلك من المعالم التى باتت من خصائص النظم الاقتصادية كانفصال اقليم معين داخل مجتمع ما عن الأهداف القومية — والتى غالبــا ما لا تكون واضحة — لينخرط فى انتاج بعض المحاصيل النقدية ويدخل فى علاقات اقتصادية رأسمالية تتجاوز حدود الدولة التى هو جزء منها بصرف النظر عن احتياجات المجتمع ، « ويتجسد ذلك التشوه أو التناقض عمليا فى تلك العلاقات التى تصاغ فى القرية والمدينة حيث تستنزف الثانية الفائض الاجتماعى والاقتصادى من الأولى ، وتصبح كل زيادة للانتاج الزراعى

---

(١) انظر : حمدية زهران فى : التنمية الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ص : ٢٣٨ وما بعدها .

لا تحدث لذاتها وانما تتم فى شكل فائض زراعى تجرى تعبئته من أجل خدمة الانتاج الصناعى والمدينة وسكانها ، وفى هذه العلاقة تكمن الوظيفة التى يفترض أن يؤديها الريف كمزرعة لانتاج المواد الأولية وبشكل خاص ما يتعلق منها بالغذاء كالقمح والخضروات »[١] •

وفى هذا الصدد يرى د٠محمد دويدار[٢] ان دول العالم الثالث فى ظل هذه التبعية تفقد السيطرة على شروط تجدد انتاجها الذاتى ، من خلال عملية التكوين التاريخى للتخلف ، حيث تنتقل فى غضون هذه الحالة الى مجتمعات تعتمد على الخارج فى اشباع حاجاتها الأساسية أو الضرورية اذ أن الاندماج الذى يحدث بين نمطين غير متكافئين من الاقتصاد ، يحول الاقتصاد التابع الى اقتصاد سلعى ، كما يغير من فنون الانتاج وعلاقاته وأنماطه السائدة على نحو يدفع بالاقتصاد التابع الى أن يساهم فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى مساهمة تفقده الحدود الدنيا التى تحقق شروط تجدد انتاجه الذاتى •

ولقد تجاوز التطيل لدى بعض الباحثين ـ وبشكل خاص الانثروبولوجيين منهم اطار العلاقة بين الأبنية السياسية لدول التخلف ، لالقاء الضوء على الآثار السلبية التى أحدثها تقسيم العمل اللامتكافىء على الوحدات الصغرى داخل الأبنية الاجتماعية بمجتمعات العالم الثالث ، وبشكل خاص فى الانتاج والاستهلاك التى تغيرت أنماطها ، حيث عملت آليات تقسيم العمل فى الدول الرأسمالية على انتزاع الوحدات المكونة لهذه الأبنية من سياقها القومى ، لتلعب دورا انتاجيا واستهلاكيا يخدم النظام الرأسمالى ، ويزيد من تبعية دول العالم الثالث •

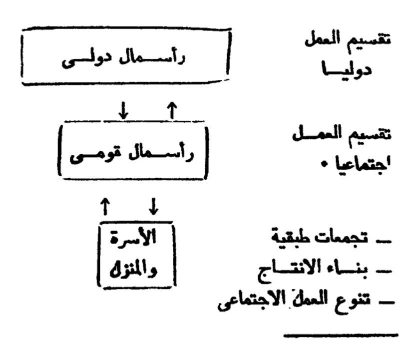
---

(١) محمد دويدار فى : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ص : ٣٧٢ — ٣٧٩ •

(٢) انظر : محمد دويدار فى : من التبعية والتخلف الى الاستراتيجية الممكنة ، حوار بمجلة «الوحدة» ، العدد ٤٥ ، السنة الرابعة ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٤٦ •

التفاعل بين المؤثرات المحلية والخارجيـــة فى تشكيل ظاهرة تقسيم العمل :

يقتضى التحليل فى ضوء ذلك العامل تناول ظاهرة تقسيم العمل من خلال فهم أعمق للبناء الاجتماعى الذى يضم وحدات اجتماعية صغرى ، ولا يتحقق هذا الفهم دون القاء الضوء على السياق التاريخى الذى تشكلت فى غضونه علاقة هذا المجتمع بالرأسمالية العالمية ، بافتراض مؤداه ان كافة مجتمعات العالم الثالث قد خضعت فى لحظة تاريخية معينة لمتطلبات الدول المسيطرة فى ميدان التراكم الرأســمالى الدولى ، وانعكس ذلك بأشكال متنوعة على طبيعة العلاقات الاجتماعية ، وفى تكوين الجماعات الطبقية ، ودور هذه التكوينات فى عمليــات اندماج الاقتصــاد المحلى بالاقتصاد الدولى ، وأثر كل ذلك على تقسيم العمل فى الوعاء المحــدود النطاق وهو الأسرة ، ويعبر الشكل التالى عن التفاعل بين هذه المستويات فى اطار تقسيم العمل[1] :



---

(١) جين هامفرش ومجدا لنياليون ، مرجع سابق ، ص : ١٢٩ .

٢ — علاقات الانتاج الرأسمالية بالمجتمع الريفى :

أدى دخول أشكال الانتاج الرأسمالى الى المجتمعات الريفية بالعالم الثالث الى اعادة صياغة الأدوار داخل اطار الوحدة المعيسية ، وانعكس ذلك بدوره على علاقات الذكور والاناث ، وأدوار كل منهم واسهاماته الاقتصادية • اذ تقضى حاجة التراكم الرأسمالى الى العمــالة الريفية لانخفاض أجورها ، والتى تكون فى معظمها من الذكور الذين يتركون العمل الزراعى سعيا وراء العمل المأجور ، خارج مجال الأنشطة الزراعية • وفى هذا السياق يقل المعروض من قوة العمل ، ويترتب على ذلك دخول الاناث والأطفال فى قوة العمل الزراعى[١] •

كما يترتب على انتشار أنماط الانتاج الرأسمالى فى الريف الحاجة الى استخدام التكنولوجيا فى العمليات الزراعية ، ويترتب عليها تهميش أدوار بعض الفئات الاجتماعية ، اذ أن التكنولوجيا تعمل على ايجاد فرص دافعة للعمل غالبا ما تكون من نصيب الذكور ، بسبب المحاذير الثقافيــة التى تقف عثرة فى سبيل استخدام الاناث لهذه المعدات من جانب ومن جانب آخر لاستئثار الذكور بتشغيلها • وكمحصلة لذلك تظل أدوار الاناث والأطفال منصبة على الأعمال اليدوية المجهدة ذات القيمة المحــدودة ، والتى تتعلق بالانتاج للاســتهلاك الذاتى • وبشــكل عام فان التحليل الانثروبولوجى الماركسى يرى أن تشغيل الاناث والأطفال فى الزراعة يتصل اتصالا وثيقا بالفقر ، وعدم مقدرة الأسرة على امتلاك وســائل الانتاج ، وهما عاملان أساسيان يساعدان على الحد من القيود الاجتماعية

---

(١) Young, Kate : «Modes of appropriation and the sexual division of labour : a case study from Oaxaca, Mexico», In Annette Kuhn and Ann Marie Whole (eds) ; «Femiism and materialism, Women and Modes of Production», London : Routledge and Kegan Paul, 1977, p. 126.

والثقافية التى تفرض على أداء الأنشطة الاقتصـادية • واستنادا الى ما سلف فان البعد الطبقى يعد بعدا مؤثرا فى تحديد شكل تقسيم العمل بالمجتمع الريفى ، والذى تحدده ملكية وسائل الانتاج ومقدرة الأسرة على شراء قوة العمل ومكانة الأسرة بين أسر القرية ، والعلاقة بين الذكور والاناث •

وتتسع دائرة التحليل عندما يتم تناول هذه المحددات فى سياق أكثر عمومية ، والآثار التى ترتبت على دخول رأس المال النقدى كموجه للتغير للبناء الاقتصادى بالريف ، وما ترتب عليه من اختلال فى القيم والعلاقات الاقتصادية بمجتمعات العالم الثالث ، اذ تم فى سياقه تداول السلع بناء على طلبها مهما كان أساس هذا الطلب • وقـد تكون المنتجات المتبادلة فائضة عن الحاجات المباشرة لمنتجين مستقلين ، أو أنتجت خصيصا لهذا الغرض • وفى هذا الاطار الرأسمالى يتحول الانتاج الى انتاج من أجل القيمة التبادلية ، أو الى انتاج سلعى ، ويترتب عليه توسيع دائرة التجارة لا الانتاج • وبذلك فان نمط الانتاج السائد يشكل مؤثرا هاما فى تقسيم العمل •

ولقد أثمرت جهود الانثروبولوجيين فى دراسة قضية تقسيم العمل ببعض مجتمعات العالم الثالث اثارة العديد من القضايا التى تتطلب القاء المزيد من الضوء عليها • ومن هذه القضايا :

— هل هناك علاقة بين خضوع المرأة أو وقوعها فى علاقة تبعية مع الذكور — وبين تنظيم الانتاج وتخصيص دورها فى العمل المنزلى ، لانتاج قيم الاستخدام غير المحسوبة القيمة أو غير مدفوعة الأجر — وهل تتم هذه التنحية بشكل مقصود ليتولى الذكور الأنشطة ذات العائد الاقتصادى ، وتوجه جهود الاناث لانتاج حاجات الاستهلاك[1] •

---

(1) Scanzoni- John and Greer : «Sex Roles, Family and Society, The seventies and beyond» in : «Jornal of marriage and family». Vol. 42, No. 4, 1980, pp. 744-795.

ـ واذا كان ذلك واقعا حقيقيا ، فهل ينطـوى ذلك على نوع من القهر الذى تمارسه بعض الفئات على الفئات الأخرى ، ونموذجا لذلك العلاقة بين الذكور والاناث فى مجتمعات العالم الثالث .

ـ هل صنف العالم المتقدم أنشطة الاناث فيه على اعتبار ان مهامهن الطبيعية هى البيت ومهام الذكور هى العمل خارج البيت ؟ .

بالاضافة الى ان هذه الجهود البحثية[1] قد قدمت فى سياق بحث موضوع تقسيم العمل مجموعة من القضايا العامة التى تحتاج الى اختبار امبيريقى والتى استفدنا منها فى دراستنا هذه ومنها :

١ ـ ان تقسيم العمل حسب النوع فى الأنشطة الانتاجية لا يتحدد بيولوجيا ولا اجتماعيا أو ثقافيا بل يتحدد اقتصاديا .

٢ ـ أن تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لظروف الانتاج المادية المتغيرة ، ومن ثم يتغير على مدى الزمان وباختلاف المكان .

٣ ـ ان عملية تبرير تقسيم العمل حسب النوع باعتباره متغـيرا اقتصاديا تتأثر بالطبقة الاجتماعية ، وتتغير حسب العلاقات الاجتماعية للانتاج .

٤ ـ يبدو ان تقسيم العمـل حسب النـوع يستجيب لاحتياجات الطبقات المسيطرة وذلك لتوليد فائض العمل ، كما يستجيب بصفة خاصة لمتطلبات التراكم الرأسمالى .

٥ ـ ان تقسيم العمل حسب النوع داخـل الأسرة ليس آليا ولا تطوعيا وتلقائيا لكنه متغلغل فى نسق القيم السائد الذى يتفاعل بطريقة مركبة مع التغيرات التى تطرأ على المؤشرات الاقتصادية .

ويبدو فى ذلك الطرح لهذه القضايا تأثر الفكر الانثروبولوجى بالفكر الاقتصادى من جانب تأثره بالتراث الماركسى من جانب آخر ، وتوظيف

---

(١) انظر فى هذا الصدد : جين هامفرش ومجلد الينالبون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٥١ ـ ١٥٢ .

هذه الروافد الفكرية فى تناول موضوع تقسيم العمل فى ضوء مجموعة من المتغيرات التى تشكل هذه الظاهرة فى بلدان العالم الثالث • فمن خلال الالتقاء بين هذه التخصصات يحاول رواد الاتجاه الانثروبولوجى كشف النقاب عن طبقة تقسيم العمل والأدوار واسهامات الأفراد وعوامل تبعية الاناث للذكور فى مجتمعات العالم الثالث رغم اضطلاعهن بالعديد من الأدوات والأنشطة وهل هناك علاقة بين الجنس أو النوع كمقولة طبيعية فى تحديد هذه العلاقة ، وفى أصغر وحدات البناء الاجتماعى وهى الأسرة •

ويلاحظ من هذا الاهتمام بقضية المرأة فى العالم الثالث انها قضية تؤرق الباحثين فى العالم المتقدم • ويدعونا ذلك الى التساؤل حول الدوافع الكامنة وراء هذا الاهتمام ، هل يحاول الباحثون فى العالم المتقدم انقاذ المرأة فى العالم الثالث مما يسمى باستبداد الرجل — وان صح ذلك — فهل يمكن اصلاح معالم التخلف فى أبنية مجتمعات العالم الثالث من خلال التركيز على جزء محدود من البناء الاجتماعى الذى يصيبه التشوه ، ومحاولة تحقيق التوازن فيه دون باقى الأجزاء •

حقا انه لا يمكننا أن ننكر أن وزر التخلف تتحمله بعض الفئات الاجتماعية أكثر من غيرها، ولكن بشكل عام يجب أن تتجاوز الانثروبولوجيا اطار البحث فى جزئيات تفرضها التوجهات الأيديولوجية ، لتنتقل الى البحث فى عوامل تخلف الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث باعتباره اطارا أشمل للبحث ، وقضية محورية تفرعت منها هذه القضايا ، حتى تصبح الانثروبولوجيا بمنآى عن الشبهات التى اقترنت بنشأتها فى البدايات المبكرة عندما اتهمت بخدمة قضايا استعمارية(١) •

---

(1) Asad, Tala : «Anthropology : The Colonil Encounter», London : Ithaca Press, 1975, pp. 16-19.

ولا نعنى بذلك رفضـا لهـذا الاهتمـام الذى أولته البحـوث الانثروبولوجية فى السنوات الأخيرة بقضية المرأة بالعالم الثالث بقـدر ما ندعوا الى الاهتمام بمشكلات العالم الثالث الاقتصادية والاجتماعية فى سياق ظروف العالم الثالث والتى تتطلب فهما أعمق وأشمل ، من منظور باحثيه لا من منظور باحثى العالم المتقدم •

سادسا : نحو صياغة اطار تصورى لدراسة تقسيم العمل الزراعى بالريف المصرى :

جرى بنا ونحن نناقش قضية تقسيم العمل فى مجال الزراعة بالريف المصرى ان نستعيد من التراث النظرى الذى تحقق للانثروبولوجيا فى هذا الصدد ، والذى هو محطة للالتقاء بين الفكر الاقتصادى والسوسيولوجى والانثروبولوجى كما سبق أن ذكرنا ، وتكاد هـذه الاتجاهات الفكرية تجمع على أهمية تناول الموضوع دون انتزاعه من مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شكلت الكثير من التفاعلات ، كما يقتضى ذلك التناول الوعى بالجوانب التى أسهمت فى تشكيل الظاهرة والتى تراكمت تباعا عبر المراحل التاريخية والمعاصرة لتصنيع نمط الاقتصاد بالمجتمع الذى يمثل نطاقا متسعا للدراسة ، ثم التنقيب عن مؤثرات هذه العوامل داخل الأبنية الاجتماعية المحدودة لهذا المجتمع الكبير كالبحث عن هذه المؤثرات فى مجتمع محلى باعتباره جزء من المجتمع الأكبر والذى يمثل نطاق اهتمام الدراسة الانثروبولوجية • ورغم أن هذا التراث هو محطة لجهود متراكمة بذلها الباحثون فى مناطق مختلفة من مجتمعات العـالم الثالث ، الا أنها ذات أهمية بالغة لما قدمته من فروض علمية أمكن اختبارها فى العديد من هذه المجتمعات كما أسهمت فى القاء الضوء على موضوع تقسيم العمل فيها • ويتبلور فى سياق هذه الجهود تأثير الابعاد المختلفة التى تعد مسئولة عن صياغة هـذه الظاهرة ، والتى منها نمط التراكم الاقتصادى ، والفروق الاقليمية داخل الاقتصادى القومى فى المجتمع

الواحد وشــكل ادماج الاقتصاديات المحلية فى السوق العالمى ونظام توزيع الملكيات الزراعية ، وأدوات الانتاج ، وعلاقات الانتاج ، كما نبهت هذه الجهود الى أهمية اتساع نطاق التحليل عند تناول هذه الظاهرة ليلقى الضوء على مدى تكامل الانتاج بالمجتمع المحلى الذى تجرى فيه الدراسة مع السوق القومى وعلاقة ذلك بالسوق المحلى ، وظروف الانتاج المتغيرة ، والتحول فى اقتصاد المجتمع من الانتاج المعيشى الى انتاج الســوق • وبصرف النظر عن التوجهات الايديولوجية التى صيغت فى سياقها هذه الآراء ، وتم اختبارها فى بعض مجتمعات العالم الثالث الا أن مقتضيات الدراسة والبحث تجعلنا لانجــد غضاضة فى اختبارها فى الواقع المصرى من منطلق علمى ، اذ قد يؤكدها الواقع الامبيريقى أو يرفضها أو يتحقق فيه جزء منها ولا يتحقق الجزء الآخر • ويبقى أن خاصية التباين بين المجتمعات والملابسات التى شكلت هذه المتغيرات قد تفصح عن ترجيح لبعض العوامل أكثر من البعض الآخر ، وهنا تبدو أهمية الفهم الانثروبولوجى الذى يتناول الواقع كما هو محاولا الكشف عن تأثير بعض هذه الأبعاد السابقة على وحدة المعيشة باعتبارها مرآة صادقة تعكس هذه التفاعلات وشكل نمط العلاقات بين أفرادها وتحدد طبيعة الأدوار وتؤثر فى شكل تقسيم العمل بين أفرادها •

٢ — بعض المؤثرات التاريخية بالمجتمع المصرى :

واتساقا مع الطرح السابق وكمحاولة لفهم ظاهرة تقسيم العمل فى الريف المصرى كمجتمع زراعى ، فان ذلك يتطلب منا قدر من التنقيب عن بعض المؤثرات التاريخية التى أسهمت فى تشــكيل ظاهرة تقسيم العمل ، فالريف المصرى ظل الانتاج الزراعى فيه عبــر سنوات طويلة يعتمد على محصول القطن ، وقد كان يستهلك جزء محدود منه فى الانتاج المحلى ويصدر الباقى الى مصانع انجلترا • ولقد تباينت أشكال العلاقة بين الدولة والفلاح منذ حكم محمد على حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، فمن

الثابت تاريخيا أن السلطة المركزية أو من يمثلها كانت تصادر معظم انتاج الفلاح وتترك له ما يكفيه لبقائه على قيد الحياة ، ثم توالت القوانين التى أعادت صياغة العلاقة بين الفلاح والأرض ، وكان آخرها هو قانون الاصلاح الزراعى وتحديد نطاق الملكية واعادة توزيع الأرض • وكمحصلة لذلك اتسع نطاق الحائزين بعد أن ظلت مساحات كبيرة من الملكية الزراعية تتمركز فى يد مجموعة قليلة من الأفراد ، والجدول التالى يوضح خريطة الملكية قبل صدور قوانين ١٩٥٢[١] •

---

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لمصر من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ، يونيو ١٩٧١ ، ص ٦٠

جدول رقم (١)

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من خمسة أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٪ ٢ر٩٤	٪ ٤ر٣٥
٥ — أقل من ٢٠	١٣٦	١١٦٤	٪ ٥ر٤	٪ ٥ر١٩
٢٠ — أقل من ١٠٠	٢٨	١٠٨٤	٪ ١	٪ ١ر١٨
١٠٠ فأكثر	٥	١٦١٤	٪ ٢ر٠	٪ ٢٧

كما يوضح الجدول التالى شكل الملكية بعد صدور القوانين التى كان آخرها قانون ١٩٦٩ لسنة ١٩٧٧[١] :

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لمصر ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ٥٧ .

جــدول رقم (٢)

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة	ملاحظات
اقل من ٥ افدنة	٣٠٣٣	٣٨٧٦	٩٥٪	٥٣٪	
٢٠ — ١٠٠	١٣٨	١١٨٨	٤ ٪	٤ر٢١٪	
٥ — اقل من ٢٠	٣١	١٤٧١	١ ٪	٦ر٣٦٪	

كما أدت الزيادة المضطردة لسكان مصر والتى لم يقابلها زيادة فى الأرض المنزرعة وكذلك غيبة التنمية الشاملة التى كان من الممكن أن تستوعب هذه الزيادة ، وغير ذلك من العوامل كضعف التصنيع الريفى فى استيعاب فائض العمالة الزراعية ، أدت هذه العوامل مجتمعة وغيرها الى حدوث خلل فى التوازن الذى ظل قائما بين الانسان والأرض فى الريف المصرى ، فقد كان سكان مصر فى عام ١٨٠٠ ٥ مليون نسمة زادوا الى ١٠ مليون سنة ١٩٠٠ ، ثم الى ٤٢ مليونا فى عام ١٩٨٠ ، أما الأرض فقد زادت من ٥ مليون فدان الى ٧ مليون فدان خلال الفترة ذاتها[١] ، ولقد أدى ذلك الضغط السكانى المتزايد الى ازدياد عدد الفقراء من الفلاحين والمعدمين ، وكان رد الفعل الأول والمبكر هو الهجرة الى المناطق الحضرية، ثم اتجهت موجات الهجرة فى العقدين الأخيرين من القرن الحالى الى بلاد النمط[٢] عندما أتيح لها ذلك لتترك الكثير من الآثار على شتى جوانب الحياة فى الريف المصرى ، وبشكل خاص فى أنماط الأنتاج والاستهلاك ، والتى لم تكن نتيجة مباشرة للهجرة فى ذاتها ، ولكنها جاءت كمحصلة لاستجابة الريف المصرى لطابع الانتاج الرأسمالى الذى وجد فيه أفراد المجتمع الريفى محققا لطموحهم الذى تشكل فى اطار التطلعات الجديدة التى وفدت الى القرية ، وفى هذا السياق أصبحت القرية تنتج للسوق متجاوزة بذلك الاحتياجات الأساسية لأفرادها ، أو بالأحرى تنتج

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧٠ ، ص ٣٣ — ٣٦ .

(٢) انظر : سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

وانظر ايضا : نادر فرجانى : الهجرة الى بلاد النفط ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧ — ٤٩ .

مالاتستهلك وتستهلك ما تنتج ، لتصبح عبء على المجتمع الكبير ، كما تنوعت الأنشـطة الاقتصادية لتشهد القرية المصرية أنشطة اقتصادية رأسمالية قد تكون منفصلة عن الانتاج الزراعى الريفى بشكله التقليدى الذى ظلت القرية تضطلع به عبر قرون سابقه ، وتفرغ لهذه الأنشطة الجـديدة أفراد من المجتمع الريفى ، مما خلق أزمة فى العمل المطلوب لفلاحة الأرض ، ومن هـذه الأنشطة تربية النحل والدواجن ومواش التسمين ، وهى فى مجملها أنشطة تعمل على التوسع فى استخدام أدوات للانتاج تختلف عن تلك التى كانت تستخدم فى النشاط الزراعى عن قبل هذا التغلغل الرأسمالى[1] .

وينصب الاهتمام فى دراستنا هذه فى الكشف عن أبعاد ظاهرة تقسيم العمل فى النشاط الزراعى وسط هذه المؤثرات التاريخية والمعاصرة ، ووفقا للفهم الانثروبولوجى ، فان الأمر يتطلب فحص تأثير هذه الأبعاد فى أصغر وحدات البناء الاجتماعى ، ومن ثم اتخذت وحدات المعيشـة كاطـار للتحليل ، دون انتزاعها من سياقها الاقتصادى والاجتماعى ، وهو القرية باعتبارها وعاء أكثر اتساعا تنصهر فيها التفاعلات التى تحدث بالمجتمع المصرى ، اذن فمنهجية التحليل تقتضى التناول فى مستويات متباينة لتصوب الى الظاهرة فى ابعادها المتشابكة ، ولتكشف الغموض الذى ضلل وسائل القياس التى تستخدمها المسوح والاحصاءات الرسمية بهدف وضع أسس موضوعية يتم التصنيف على أسـاسها ، وتصحيح الاخطاء الشـائعة حول البيانات المتعلقة ببعض الفئات الاجتماعية فى التعدادات الرسمية .

وفى هـذا الصدد تقودنا المناقشات السابقة ، والتوجهات الفكرية باسهاماتها المتنوعة فى دراسة قضية تقسيم العمل ، والأهداف التى تسعى

---

(١) انظر : محمد دويدار : الاتجاه الريعى فى الاقتصـاد المصرى من ١٩٥٠ — ١٩٨٠ ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ — ٦٥ .

اليها دراستنا فى نطاق العمل الزراعى بالريف المصرى الى صياغة التساؤلات التالية :

١ — هل تغيرت علاقات تقسيم العمل بين الأفراد فى اطار وحدة المعيشة بالقرية ، فى ظل نمط الانتاج المتغير ، بحيث يمكن القول أن تقسيم العمل يستجيب لظروف الانتاج المتغيرة ؟

٢ — الى أى مدى تؤثر التكنولوجيا بوسائلها المختلفة فى العمل والبيت ، فى تقسيم العمل بين الذكور والاناث ؟

٣ — ماهى المؤثرات التى أحدثتها الهجرة ، والتعليم فى تغيير خريطة تقسيم العمل بالقرية بين الذكور والاناث والأطفال ، بحيث يمكن القول أن تقسيم العمل يتحدد وفق محددات اقتصادية ، لا محددات بيولوجيا أو اجتماعية وثقافية ؟

٤ — هل هناك علاقة بين المستوى الطبقى للاسرة ، ومن تقسيم العمل بين الذكور والاناث ، وهل تتضمن الأنشطة الاقتصادية فى ضوء هذا البعد على بعض المحاذير والضوابط فى أدائها ، وهل تأثرت هذه الضوابط فى ضوء التغيرات التى تمر بها القرية ؟

٥ — هل هناك علاقة بين خضوع المرأة ، أو وقوعها فى علاقة تبعية مع الذكور ، وبين تخصيص دورها فى العمل المنزلى وانتاج قيم الاستخدام غير المحسوبة ، أو التى لايدفع عنها أجر ؟

٦ — كيف لعبت الأبعاد السابقة ، ومعها الأبعاد الثقافية دورا فى تزييف واقع الظاهرة أمام المسوح الاحصائية ، ووسائل القياس الكمى ؟

٧ — هل يمكن للانثروبولوجيا الاقتصادية بوسائلها المنهجية المتنوعة ، كالملاحظة ومعايشة مجتمع البحث ، واستخدام الوقت ، وقوائم حصر النشاط ، خلال تفاعلها مع مناهج العلوم الأخرى ، كالاقتصاد ، والاحصاء ، والاجتماع ، أن تسهم فى وضع محددات متطورة لتصانيف وقياس جهود الأفراد بالمجتمع الزراعى بخصائصه الاقتصادية والثقافية المتنوعة ، لتصحح بذلك الكثير من المفاهيم الشائعة حول العمل والتعطل فى ذلك القطاع الانتاجى الهام .

الفصـــل الخامس

نماذج من الدراسات الأنثروبولوجية التى تناولت موضوع تقسيم العمل

أولا : مينا أشاريا وبيانات استخدام الوقت وقياس مستوى المعيشة فى قرى نيبال •

ثانيا : جين هامفرسن ومجد الينالبون فى التحليل الطبقى الطبقى والتاريخى لدراسة المرأة والتغير الاقتصادى

ثالثا : علياء شكرى وآخرون فى المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة •

رابعا : كيت يونج وأشكال الملــكية وتقسيم العمل على أساس النوع فى مجتمع أوكساكا بالمكسيك •

الفصـــل الخامس

نماذج من الدراسات الأنثروبولوجية التى تناولت
موضوع تقسيم العمل

مقـــدمة :

كشف مسح التراث النظرى المعاصر لقضية تقسيم العمل عن خطين فكريين للتناول يتمثل الأول فى جهود رواد التحليل الاقتصادى الجديد ، وذلك من خلال ماقدموه من دراسات نظرية حول العناصر المؤثرة عـــلى الأدوار التى يؤديها أفراد الوحدة المعيشية وبخاصة المرأة • وتضمن هذا الرافد العديد من الدراسات التى تركز على تحديد كميات الانتاج المنزلى من خلال استخدام أسلوب تخصيص الوقت ، واسهامات كل فرد من أفراد وحدة المعيشة ، وتقدير القيمة السوقية للانتاج المنزلى باستخدام مفهوم تكلفة الفرصة •

وحاولت هذه الجهود القاء الضوء على الاقتصاد المنزلى باعتباره قطاعا انتاجيا مغفلا لعدم وقوعه فى نطاق الأنشطة مدفوعة الأجر من جانب ولصعوبة تسويقها من جانب آخر ، ومن ثم فهو يمثل مشكلة فى أسلوب حسابه ضمن مكونات الدخـــل القومى • ويعكس ذلك المنظور التحليـــلى ذو المســـحة الاقتصادية تطبيقا لمبـــادىء الاقتصاد الجزئى الكلاسيكى على قطاع من القطاعات التى أسقطت من حيز التقدير بسبب صعوبات منهجية تكتنفة من أهمها صعوبة تحليلة وحسابه • ويبرز فى هذا الجهد توظيفا مزدوجا للاتجاهات المنهجية المختلفة التى التقت لحسم هذه المشكلة أو لحسم قضايا قياس هذه الأنشطة غير المنظورة ، ومن هذه الاتجاهات الاحصاء والانثروبولوجيا والاقتصاد فى محاولة لتحقيق

تكامل منهجى باستخدام المدخل متعدد التخصصات لمعالجة القضية •
وقد ولد هذا الاتجاه فى غضون الحوار الذى دار بين الرواد الأوائل من الانثروبولوجيين فى وقت سابق وبين الاقتصاديين حـول الاقتصـاد بالمجتمعات المتخلفة ، حيث بات واضحا للاقتصاديين أن الانثروبولوجيا يمكن أن تسهم فى حل مشكلة قياس الأنشطة الاقتصادية •

أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى تلك الدراسات الانثروبولوجيةالاقتصادية التى تبنت منظورا راديكاليا فى بحث موضوع تقسيم العمل • وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الاهتمام لم يأت منفصلا أو مستقلا بذاته ، بل جاء فى سياق ابراز دور المرأة الاقتصادى وعوامل تبعية المرأة للرجل ودور المرأة فى انتاج الضروريات الأساسية والخدمية ، والانجاب وعلاقة ذلك بتقسيم العمل حسب الجنس ، والآثار المترتبة عليه • وتنتهج معظم هذه الدراسات نهجا ماديا تاريخيا فى التحليل يتسق والاطار الفكرى لهذا الاتجاه وذلك من خلال تحليل علاقات الانتاج فى مجتمعات العالم الثالث عبر مراحل زمنية معينة ، وكيفية حدوث تحولات فى هذه العلاقات أدى الى انخـراط الأبنية الاقتصادية التقليـدية فى علاقات انتاجية رأسمالية ، تأثرت خلالها بعلاقات تقسيم العمل الدولى ، ثم تحليل وضع المرأة فى هذه المجتمعات فى ضوء المتغيرات السابق ذكرها ، وموقف تقسيم العمل وفقا لبعض المقولات كالجنس والطبقة وغير ذلك •

وأيا كانت نقاط الخلاف بين الاتجاهين فما يهمنا هو ذلك النطاق المشترك بينهما والذى يتبلور فى مسعى كل منهما لالقاء الضوء على تقسيم العـمل بين الذكور والاناث والاسهامات الاقتصادية لبعض الفـئات الاجتماعية والدور الذى تلعبه هذه الاسهامات فى نظم الاقتصاد المعيشى بمجتمعات العالم الثالث ، سواء تلك التى تبذل فى البيت أو الحقل من الاناث والأطفال ، والتى تغفلها الاحصاءات القومية لصعوبة حسابها رغم أهميتها للاقتصاد القومى •

واذا كانت الدراسات السابقة تخلو من أعمال الرواد أو من الجهود المبكرة لهم ، فان ذلك لايعنى عدم جدواها فى مناقشة موضوع تقسيم العمل ، بل على العكس فان هذه الجهود هى التى حققت التراكم المعرفى والمنهجى للانثروبولوجيا كما أسهمت فى اخراجها من أسرها التقليدى لتواجه مشكلات متنوعة غير تقليدية كتلك التى تناقشها دراستنا •

أولا : « مينا اشاريا » وبيانات استخدام الوقت وقياس مستوى المعيشة فى قرى نيبال(*) :

١ — تقـــديم :

هذه الدراسة واحدة من الدراسات الانثروبولوجية التى تناولت بالتحليل اسهامات مجموعة من الاسر فى مجتمع نيبال • وتفصح الباحثة فى مقدمة هذه الدراسة عن أهمية مثل هذه الدراسات بشكل عام فى صياغة وتطوير مؤشرات واقعية للقياس أكثر جدوى لقياس الفقر والرفاهية ، وكذلك لاشتقاق أرقام واحصاءات دقيقة تتعلق بموضوع التشغيل وعوامل انخفاضه فى الدول النامية •

كما توضح الباحثة أن الدافع من اجراء هذه الدراسة فى قرى نيبال هو تعثر برامج التخطيط التى وجهت الى قرى نيبال ، والتى بنيت على افتراض خاطىء مؤداه أن سكان معظم القرى يمتلكون فائضا من الوقت يحتاج الى استثمار من خلال برامج كثيفة فى الوقت • وجدير بالذكر أن الاستراتيجية العامة التى تم التخطيط على أساسها ، كانت قد بنيت على أساس الاحصاءات الرسمية المتاحة حول الادوار والأنشطة الاقتصادية التى يؤديها الذكور ولاناث والأطفال بمجتمع نيبال • والتى لم تكن معبرة عن واقع الاسهامات الفعلية وبشكل خاص لبعض الفئات الاجتماعية

(*) Acharya, Meana : «Time use data and living standard measurement study working paper, No. 18, The World Bank, July, 1985.

كالنساء والأطفال ، حيث تؤدى هذه الادوار خارج الاطار المؤسس ، ومن ثم أغفلتها الاحصاءات الرسمية •

٢ - أهداف الدراسة :

تحددت أهداف الدراسة فى القاء الضوء على أنشطة أفراد الوحدة المعيشية وبشكل خاص تلك الأعمال التى تتم خارج النطاق كاسهامات الاناث والأطفال ، وذلك من خلال استخدام قوائم الأنشطة وتوزيعات الوقت ، وتقسيم العمل بين أفراد الوحدة المعيشية فى داخل المنزل وخارجه •

٣ - منهج الدراسة :

زاوجت الباحثة فى هذه الدراسة بين وسائل القياس الكمى والكيفى من خلال استخدام المنهج الانثروبولوجى ، وكذلك استعانت بالاخباريين والمقابلات المتعمقة لعدد كبير من وحدات المعيشة ، بلغ ١٩٢ ، فى نطاق جغرافى بلغ ثمانى قرى ، حيث اختيرت ٢٤ وحدة معيشية بكل قرية من القرى التى وقعت عليها الدراسة ، وتم اختيار وحدات المعيشة فى ضوء بعض المعايير والمحددات ، كالسن ، والدخل ، والمكانه والانتشار الجغرافى داخل القرية • وتعكس تلك لاجراءات المنهجية مدى وعى الباحثة بابعاد المنهج الانثروبولوجى بشكل متطور ، وتم ملاحظة الاسر التى وقع عليها الاختيار لفترات منتظمة من خلال باحثين مدربين على استخدام قوائم الأنشطة التى تم حصرها واعادة تصنيفها ، وذلك وفقا لعدد من المعايير منها :

- امكانية تسويق النشاط •
- توقيت النشاط ودرجة موسميته •
- تنوع النشاط وتكراره أو حدوثه لمرة واحدة فى العام[1] •

---

(1) Ibid : pp. 36-38.

٤ ـ نتائج الدراسة :

ـ تعمل المرأة فى كل الأنشطة الاقتصادية التقليدية وفى مقدمتها الزراعة التى تستأثر بالقدر الأكبر من الجهد والوقت ، ثم يلى ذلك بدرجة أقل تربيـــة الحيوان والأنشطة الخارجية المولدة للدخل • وقد أظهرت الدراسة أن العمل خارج البيت يتوقف على الفرص المتاحة أمام النساء وعلى الحاجة الاقتصادية للاسرة •

ـ تقع مسئولية الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية على عاتق المرأة فهى تنفق ٣ر٤ ساعة/يوم على الأعمال المنزلية بما فيها تربية الأطفال فى مقابل ٤٧ دقيقة ينفقها الرجل • وفى هذا النوع من النشاط يبـــدو تقسيم العمل بين الذكور والاناث أكثر وضوحا حيث تبدو هذه مسئولية المرأة على حين يتولى الرجل العمل خارج المنزل •

ـ تنفق الفتيات الصغار فى المجموعة العمرية (١٠ ـ ١٤ سنة) نسبة أكبر نسبيا من أوقاتهن على الأنشطة المنزلية أكثر من النساء ، فهن يقضين أكثر من (١٧ر٤ ساعة / يوم) فى الأنشطة الاقتصـــادية التقليدية وهذا أكثر مما يقضيه الفتيات فى نفس الفئة العمرية على هذه الأنشطة حيث يبلغ هذا الوقت (٦٣ر٣ ساعة / يوم) ويصدق نفس الشىء على الأنشطة الاقتصادية المنزلية والأنشطة الاقتصادية الكفافية•

ـ يقضى الرجل وقتا أطول فى الحفاظ على مصالحه الشخصية أكثر من المرأة •

ـ تحظى المرأة بوقت فراغ أقل من الرجل بسبب تحمل المرأة للعبء الأكبر من العمل اليومى •

ـ ليس هنـــاك موسمية فى الأنشطة المنزلية بينما يظهر النشـــاط الاقتصادى للرجل والنساء درجة عالية من الموسمية •

ـ يبدو تجاهل الاحصاءات الرسمية لاسهامات وحدة المعيشة فى

توفير الغذاء بشكل واضح ، اذا أظهرت الدراسة أن حوالى ١٥٫٦ ٪ من اجمالى الدخل فى قرى لبحث يتم داخل المنزل وغالبا ماتقوم به المرأة •

— أظهرت الملاحظات والمقابلات لحصر النشاط واستخدام الوقت أن النساء كبار السن يعملن (١٠٫٨١ ساعة / يوم) بينما يعمل الرجال (٧٫٥١) ساعة / يوم ، وذلك فى يوم العمل الذى يصل الى ١٦ ساعة / يوم •

— ان الفتيات فى الفئة العمرية (١٠ — ١٤) يعملن غالبا مثل الرجال ما يقرب من (٧٫٣١) ساعة عمل / يوم •

— زيادة ساعات العمل التى تبذلها الفتيات الصغار اللاتى يقعن فى الفئة العمرية (٥ — ٩ سنوات) عن ساعات العمل التى يؤديها الفتيان فى نفس الفئة العمرية والتى تصل الى ٣٫٣٩ ساعة / يوم بالنسبة للفتيات ٢٫٣٣ ساعة للفتيان •

— تخصص المرأة فى المتوسط ٤٫٦٢ ساعة / يوم للأعمال الاقتصادية التقليدية ، بينما يقضى الرجال ٥٫٨١ ساعة / يوم فى نفس الأنشطة ، ولذلك فان الاسلوب الاحصائى التقليدى الذى يصف الغالبية العظمى من النساء بانهن خاملات اقتصاديا بينما يعتبر الرجال أكثر نشاطا ليس له أساس علمى واقعى • واذا ما تضمن تعريف النشاط الاقتصادى الأنشطة الكفافية ، يتضح لنا أن المرأة تنفق وقتا أكثر ٦٫٧٨ ساعة للحفاظ على مستوى الأسرة وهو وقت يفوق الوقت الذى ينفقه الرجل •

ثانيا — حين هامفرسن ومجد الينالبون فى التحليل الطبقى والتاريخى لدراسة المرأة والتغير الاقتصادى :

هذه الدراسة ليست بحثا امبيريقيا ، ولكنها تقدم تحليلا تاريخيا حول القضية التى نحن بصدد الاهتمام بها ، وتخرج بفروض تصورية وظفت الباحثتان لصياغتها التراث النظرى الماركسى ، وتراث رواد التبعية

فى تحليل دور المرأة بشكل منهجى يمكن الاستفادة منه عند دراسة القضايا المشابهة وبشكل خاص تقسيم العمل فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء متغير النوع • وتقدم الباحثتان اطارا تحليليا ونظريا فى هذا الصــدد يرتكز على محاور أساسية أهمها تحليل العلاقة بين تقسم العمل حســب النوع وعملية التغير الاجتماعى الشامل • وتطرح الباحثتان فكرة للتحليل مؤداها أن وضع المرأة فى المجتمع يرتكز على أساس :

١ ـ الانجاب البشرى (من حيث العلاقات الاجتماعية التى تنظم تكوين الأسرة وانجاب الأطفال وتربيتهم) •

٢ ـ الانتاج (من حيث العلاقات الاجتماعية التى تتحكم فى انتاج السلع وتقديم الخدمات) •

ثم يأخذ التحليل أبعادا أكثر اتساعا لدى الباحثتين عندما نجدهما يتطرقان الى ضرورة تحليل وضع المرأة فى مجتمعات العالم الثالث فى اطار السياق الخاص بالتنمية القومية وذلك لارتباط تلك المجتمعات وتأثرها بتقسم العمل الدولى • ويوضح هذا الشكل تصورهما لهذه العلاقة :

فى مستويات ثلاث للتفاعل[1] هى (تقسيم العمل دوليا)

(تقسيم العمل اجتماعيا)

تجمعات طبقية	رأسمال دولى
بنــاء الانتاج	↑ ↓
ـ أنماط اقليمية للاندماج	رأس مال قومى
ـ تنوع فى عملية العمل	↑ ↓
الاجتماعى	الأسرة والمنزل

(تقسم العمل حسب الجنس)

---

(١) انظر : ريتشارد انكر ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ (شكل ٤ ـ ١)

وكذلك دراسة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية الخاصـــة بالبلدان المتخلفة فى اطار التطور التاريخى للرأسمالية الدولية ، وذلك لفهم درجات التفاعل والاندماج بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المسيطرة فى دول المركز •

ثم المستوى الثالث من التحليل لفهم العلاقة بين الأسرة الريفيـــة وتقسيم العمل فيها حسب النوع وبين تناقضات التخلف • وفى هذا السياق يجب أن يتم تحديد الفروق الاقليمية فى داخل الاقتصاد القومى • وتبرز الباحثتان ذلك الاتساع فى الرؤية بالتغــير التاريخى فى شــكل ادماج الاقتصاديات الاقليمية فى السوق العالمى عبر العصور المختلفة • وقد آثر ذلك فى اشكال التكامل الاقتصادى الاقليمى ، حيث انفصلت بعض مناطق الاقليم الواحد لتؤدى دورها فى حلقة الرأسمالية العالمية ، متجاوزة بذلك حدود الاقليم والدور الذى يجب أن تؤديه فى الاقتصاد القومى •

ثم تناقش الباحثتان التراث النظرى الماركسى حول دور المرأة فى الانجاب باعتبار ان ذلك مقولة طبيعية تميز دورا أساسيا من أدوارها ، وعلاقة ذلك ببعض العمليات الاجتماعية الأخرى •

وتطرح الباحثتان عدة تساؤلات منها :

— هل من الممكن وصف تقسيم العمل حسب النوع فى البلاد المتقدمة اقتصاديا على أساس قيام المرأة بالعمل المنزلى ؟

— واذا كان دورها مرتبطا بالعمل المنزلى فقط وبعض نواحى من العمل المأجور ، فهل ينطوى ذلك على نوع من القهر ؟

— هل هناك توافق واضح بين انتاج المرأة لقيمـــة الاستخدام فى المنزل ومسئوليتها الأساسية فى تربية الأطفال وبين التكوين الاجتماعى للشخصية الأنثوية واشتراكها فى وظائف وأعمال تكثر فيها المرأة بأعداد كبيرة[1] ؟ •

---

(١) ريتشارد انكر وزملاؤه ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ •

ثم تتعرض الدراسة بالنقد للاتجاهات الكلاسيكية الاقتصادية عندما تفترض ضمنا ان جميع استهلاك العمال هو من السلع التى ينتجها السوق، باعتبار أن هذا الافتراض يبدو قاصرا لاغفاله مصدرا هاما من مصـادر انتاج السلع وهو عمل المرأة فى المنزل • ومن ثم فهو بهذا الافتراض يطمس العلاقة بين العمل المنزلى والانتاج من أجل الربح ، ليسقط من حيز التحليل الاقتصادى العديد من بلدان العالم الثالث وبشكل خاص تلك التى تشهد ذلك التعايش بين أنماط انتاج غير رأسمالية مع السوق الرسمية ، ولذلك فان هذا الافتراض يزيد من تشويه الحقائق حول اسهامات بعض الفئات فى النشاط الاقتصادى بتلك النماذج من المجتمعات[1] •

وتستشهد الدراسة ببحوث امبيريقية برهنت على ان مساهمة المرأة فى الزراعة فى اطار الظروف التى تعمل فيها والمحددات التي تتحرك فى سياقها تعكس وتوضح الأوضاع التى تساعد على الاحتفاظ بأرخص مصدر للعمالة من أجل التوسع الاقتصادى ، كما توضح الدراسة ان ثمة فروق بين آثار الانتاج المعيشى والعمل المنزلى على انتاج القوة العاملة واعادة انتاجها فى الأنماط الاقتصادية المتباينة بين دول المركز والمحيط • وتتبدى هذه الفروق فى أن الوحدة المنزلية فى الدول المتقدمة اقتصاديا يزيد من استفادتها من الأجر ، وذلك بتحويل السلع الى سلع ذات قيمة استعمالية ، ولذلك تحتفظ للعامل بمستوى معيشى أفضل ، أما الوحـدة المنزلية الريفية أى التى فى دول المحيط (التابعة) فتنتج السلع والخدمات التى تشترى بالأجر فى دول المركز •

ثم تثير الدراسة بعد ذلك مجموعة من القضايا العامة عن تقسيم العمل حسب النوع فيما يلى :

— ان تقسيم العمل حسب النوع فى الأنشطة الانتاجية لا يتحدد بيولوجيا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا ، بل يتحدد اقتصاديا •

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٣ •

ـ ان تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لظروف الانتاج المادية المتغيرة ومن ثم يتغير على مدى الزمان وباختلاف المكان •

ـ ان عملية تقسيم العمل باعتباره متغيرا اقتصاديا تتأثر بالطبقة الاجتماعية وتتغير حسب العلاقات الاجتماعية للانتاج والانجاب •

ـ يبدو ان تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لاحتياجات الطبقات المسيطرة وذلك لتوليد فائض العمل ، كما يستجيب بصفة خاصة لمتطلبات التراكم الرأسمالى •

ـ ان تقسيم العمل حسب النوع داخل الأسرة ليس آليا ولا تطوعيا أو تلقائيا لكنه متغلغل فى نسق القيم السائدة الذى يتفاعل بطريقة مركبة مع المتغيرات التى تطرأ على المؤشرات الاقتصادية •

ـ ان مساهمة النساء فى الانتـــاج شرط هام ، لكنه ليس كافيا لحصول المرأة على مكانة اجتماعية مساوية فى مواجهة مكانة الرجل •

ـ ان تقسيم العمل حسب النوع يخص المرأة بالمسئولية الأساسية عن الأنشطة اللازمة للانجاب البشرى وبذلك فهو عامل رئيسى فى استمرار خضوع المرأة للرجل •

كما تقدم الدراسة مجموعة من الفروض العملية عن تقسيم العمل حسب النوع أهمها :

١ ـ تعتبر وحدة المعيشة بالنسبة للمنتجين الزراعيين المستقلين هى الوحدة الأساسية للانتاج والانجاب ، ومع ذلك فان تقسيم العمل حسب النوع يكون أكثر مرونة فى الأنشطة الانتاجية عن الأنشطة اللازمة لتوفير القوة العاملة على أساس يومى أو على أساس جيلى •

٢ ـ يختلف تقسيم العمل حسب النوع فى الأنشطة الانتاجية بين الطبقات الريفية المختلفة وذلك حسب امتلاك هذه الطبقات لوسائل الانتاج المعيشى •

٣ ــ اذا كان العمل الزراعى يعد نشاطا خاصا بالرجال ، فان نساء الطبقة العليا من الفلاحين نادرا ما يشتركن فى أعمال الفلاحة فى الحقل ، وبذلك يصبح تقسيم العمل حسب النوع أكثر صرامة فى هذه الشريحة الطبقية ، وهذا التفاوت فى العمل والمسئولية يرتبط بقدرة الأسرة على شراء العمالة بالأجر ، وهى العمالة اللازمة لعمليات الانتاج •

٤ ــ اذا كان العمل الزراعى يعد عملا خاصا بالذكور ، فان المرأة تشترك فى الانتاج الزراعى ، وفى اتخاذ القرار الخاص به فقط فى حالة غياب الرجل عن الزراعة ، وخاصة عندما يهجر الرجل الأرض سعيا وراء العمل المأجور • فاذا حدث ان انتشرت ظاهرة هجرة الرجال وغيابهم عن الأرض تصبح ظاهرة تقسيم العمل حسب النوع أكثر مرونة •

٥ ــ تميل النساء الى التخصص فى الأعمال غير الزراعية وذلك بسبب الضرورة الاقتصادية (بين الطبقات الفقيرة فى الريف) أو نتيجة لامتلاك الأسرة لبعض الموارد (وذلك بين الطبقات العليا فى الريف) الا أن الأعمال التى تدر الدخل والتى تشترك فيهــا المرأة تختلف فى نوعيتها ، كما انها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الأسرة على امتلاك وسائل الانتاج •

ثالثا ــ علياء شــكرى وآخرون : فى المرأة فى الريف والحضر[١] دراسة لحياتها فى العمل والأسرة :

هذه الدراسة واحدة من الدراسات الانثروبولوجية الجادة والرائدة فى مجال دراسة المرأة بالمجتمع المصرى ، اذ قد قدم فيها الباحثون رؤية منهجية جديدة فى تناول أدوار المرأة واسهاماتها فى الأنشطة الاقتصادية

---

(١) أشرف على اجراء هذه الدراسة الأستاذة الدكتورة علياء شكرى ، وقد اجريت بمحافظة الفيوم والقاهرة بالتعاون مع مكتب العمل الدولى ، ومركز بحوث التنمية والتكنولوجيا بجامعة القاهرة ، ونشر البحث فى كتاب بعنوان « المرأة فى الريف والحضر » دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، عام ١٩٨٨ ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م •

مسايرين بذلك أحدث الاتجاهات العالمية والفكرية فى دراسة المرأة ، وذلك من خلال أسلوب التناول واعادة طرح المفـاهيم المستخدمة فى الدوائر الرسمية حول المشاركة فى النشاط الاقتصادى ، ومن ثم الأفراد النشيطون اقتصاديا من منظور التعدادات والاحصاءات الرسمية ، وأهميـة اعادة مراجعة هذه المفاهيم فى ضوء الواقع وصياغة محددات أكثر موضوعية فى هذا الصدد •

أولا — أهداف الدراسة :

سعت الدراسة الى الاجابة على مجموعة من التساؤلات منها :

١ — الى أى مدى تتأثر أنشطة المرأة بالسياق الاقتصادى للقرى والمناطق الحضرية ويقصد بالسياق الاقتصادى نمط استقلال الأرض ودرجة التباين فى الأنشطة الاقتصادية ، وهل تتغير شدة الأنشطة التى تؤديها المرأة وكذلك كثافتها بتغير دورة العام ومواسم العمل الزراعى ؟

٢ — كيف يمكن أن تصنف أنشطة المرأة ، وهل توجد علاقة بين النمط الشائع من النشاط الاقتصادى وبين الانتماء الطبقى ، وطبيعة تنظيم وحدة المعيشة ، والعلاقة بين الزوج والزوجة ؟

٣ — كيف تسهم المرأة بنشاطها الاقتصادى فى دخل الأسرة ، وما هى الأشكال الشائعة لهذه المشاركة ، وهل تنتظم مشاركة المرأة فى دخل الأسرة من خلال الأنشطة الاقتصادية المأجورة ، أم غير المأجورة ، وهل ثمـة ارتباط بين نوعية المشاركة ودرجة التعليم والانتماء الطبقى وعدد الأطفال ؟

٤ — كيف ترتبط أنشطة المرأة وأدوارها بدورة حياتها ؟

٥ — كيف تتأثر الخصوبة بالأنشطة الاقتصادية ، وهل هناك علاقة بين طبيعة المكان الذى يؤدى فيه النشاط (داخل أو خارج المنزل على الخصوبة) ؟

٦ — ما تأثير هجرة الأزواج والأبناء على أنشطة المرأة وأدوارها ؟

٧ — مدى تأثير هذه التغيرات على مكانة المرأة وقوتها[١] •

وفى ضوء التساؤلات التى طرحت فى هذه الأسئلة ، كانت الاجابات التى قدمها البحث محاولة للكشف عن درجة اسهامات المرأة الريفية والحضرية فى قوة العمل ، وبالتالى فى عملية التغير الاجتماعى والتنمية الاجتماعية •

ثانيا — المناهج المستخدمة فى الدراسة :

زاوجت الباحثة فى هذه الدراسة بين وسائل المنهج الكمى والكيفى باستخدامها صحيفة الاستبيان على نطاق واسع فى المجتمعات التى شملتها الدراسة بالريف أما الجانب الكيفى فيتمثل فى استخدام المنهج الانثروبولوجى استخداما متطورا حيث عايشت الباحثة مع فريق البحث مجتمعات الدراسة لفترة تربو على عام ونصف العام ، ورغم ان بالامكان لانجاز مثل هذه الدراسات الانثروبولوجية أن يقوم الباحث باختيار عدد محدود من الأسر لاجراء الدراسة المتعمقة عليه ، الا أن الموقف قد اختلف فى هذه الدراسة حيث تميزت الدراسة المتعمقة بأن أجريت على عدد كبير نسبيا من الأسر بلغ مائة أسرة • وحتى لا يخل ذلك بعمق الدراسة الانثروبولوجية مكث فريق البحث الميدانى المدة السابق ذكرها فى انجاز الدراسة المتعمقة والكمية • جمع أفراده خلالها بيانات كمية حول توزيع النشاط الذى يؤديه أفراد الأسرة والوقت المتفق فى كل نشاط ، كما جمع فريق البحث بيانات حول الانفاق والاستهلاك ، والتكلفة والعائد من النشاط وفقا لبعض المعايير الكمية المستخدمة فى الاقتصاد •

كما اشتمل التحليل النهائى للبحث مستويات ثلاث :

— المستوى الأول تناول المرأة فى اطار وحدة المعيشة •

---

(١) علياء شكرى وآخرون ، المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣١ — ٣٢ •

— والثانى تناول وحدة المعيشة بكامل أفرادها ذكورا وإناثا •

— أما الثالث فقد تناول وحدة المعيشة فى اطار المجتمع المحلى باعتباره وعاء أكثر اتساعا تنصهر فيه التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[١] •

ثالثا — اختيار مجتمعات الدراسة :

تم اختيار ثلاث قرى بمحافظة الفيوم تمثل النطاق الريفى وثلاث مناطق حضرية تمثل الحضر ، ولقد تم اختيار القرى على أساس مجموعة من المعايير كأشكال النشاط الاقتصادى وتنوعه فى القرى ، والأنشطة التى تؤديها المرأة وبشكل خاص النشاط الزراعى ، ومستوى استغلال الأرض ، ودرجة الغنى والفقر بالقرية ووضوح العلاقات الطبقية فيها وما يتصل بذلك من فروق فى الأنماط الشائعة لعمل المرأة •

رابعا — نتائج الدراسة :

انتهت الدراسة الى نتائج كثيرة تتسق وشموليتها واتساع أهدافها ، ولكننا سنقتصر فى عرض النتائج على الجزء الخاص بالأنشطة الاقتصادية وتوزيعات الوقت • ومن هذه النتائج[١] :

١ — ان الأطفال فى سن صغيرة يؤدون أعمالا مشتركة لا يبدو منها التمييز بين الذكور والاناث ، كما تتوزع جهودهم بين البيت والحقل دون تخصيص محدد للأدوار • ثم يبدأ التمييز فى الظهور تدريجيا بمرور الوقت وتقدم السن •

٢ — تشارك المرأة الرجل وبشكل خاص فى مجال الأنشطة الاقتصادية الزراعية ، ويظهر ذلك واضحا فى الأسر ذات الملكيات المحدودة والمستويات الطبقية الدنيا •

٣ — يتغير دور المرأة الريفية فى بداية العقد الخامس من عمرها تقريبا حيث تقل الأعباء عليها وتتولى الأدوار الاشرافية •

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤١ •

٤ — ان الاناث فى الأسر من المستويات الطبقية الدنيا هن أقل حظا من حيث التمتع بوقت الفراغ بسبب تعدد الأدوار وتنوع الأنشطة التى تؤديها • وعلى العكس من ذلك فان ذكور هذا المستوى الطبقى يحظون بمتسع من الوقت يفوق نظيره لدى الاناث •

٥ — ان بعض ملامح التغير التى تشهدها القرية المصرية بوجه عام أخذت تترك آثارها على أنشطة المرأة التقليدية أيضا •

٦ — كما أظهرت الدراسة ان متوسط ساعات عمل المرأة فى الأنشطة يتفاوت تبعا لاختلاف النمط الأسرى وهى كالتالى :

	عدد ساعات العمل
— لفلاحات العاملات بالزراعة فى حقل الأسرة	١٧ ساعة يوميا
— العاملات بمصانع الطوب	١٦ ساعة يوميا
— العاملات بالتجارة	١٥ ساعة يوميا
— الموظفـــات	١٤ ساعة يوميا
— اللائى يولدن دخلا من أنشطة منزلية	١٥ ساعة يوميا
— ربات البيوت	١٣ ساعة يوميا
— الأرامـــل	١٦ ساعة يوميا

وهذه الدراسة كما سبق أن أسلفنا ، تعد بهـذه الأساليب المنهجية التى استخدمتها من الدراسات الهامة ، لا من حيث المنهج فحسب ، بل ومن حيث الموضوع الذى تصدت لمناقشته وهو الاسهامات الفعلية للاناث بالمجتمع وعدم الاعتماد على البيانات الرسمية لهذه الاسهامات • وواضح من كل الخطوات التى اتبعها فريق البحث بداية من أسلوب اختيار مجتمعات الدراسة الريفية والحضرية ، ثم اختيار الأسر للدراسة الكيفية واجراء المسح الكمى لفهم خصائص المجتمع وغير ذلك من الاجراءات المنهجية ، كاستخدام فكرة الأنماط الشائعة وتوظيفها توظيفا واعيا لخدمة الدراسة ،

وأوضح مدى الفهم الواعى لأبعاد المنهج الانثروبولوجى وكيفية توظيفه توظيفا ايجابيا وفى سياق متطور لسبر أغوار واحدة من القضايا المتشابكة بالمجتمع المصرى • كما أن صياغة مشكلة البحث وتحديد أهدافه يعكس الالمام بالتراث النظرى الخاص بدراسات المرأة على المستويين المحلى والعالمى • ويبدو ذلك فى استخدام المدخل المتعدد التخصصات لالقاء الضوء على موضوع له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم لوحظ استخدام قوائم النشاط ومسوح استخدام الوقت وحسابات تكلفة الفرصة ، وأسعار السوق لحساب الجهد غير المأجور للمرأة الريفية والحضرية • ويبدو فى هذه المفاهيم تأثير الروائد الفكرية المختلفة ، ويتجاوز الأمر هذا الحد عندما نجد تحليلا للأنشطة الاقتصادية فى ضوء مجموعة من المتغيرات الانثروبولوجية والاحصائية والسوسيولوجية ، وبذلك اكتملت دائرة التحليل والاستفادة من منجزات العلوم الأخرى كالاقتصاد والاجتماع والاحصاء فى سياق المنهج الانثروبولوجى •

رابعا — كيت يونج وأشكال الملكية وتقسيم العمل على أساس النوع(*) فى مجتمع أوكساكا بالمكسيك :

انطلقت هذه الدراسة من فرضين نظريين اقتصاديين الأول مؤداه : أن تطور الرأسمالية قد حصل فى طياته ازديادا لوضع المرأة سوء ، سواء كان ذلك فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو فى دول العالم الثالث • أما الفرض الثانى فمضمونه أن النمط الرأسمالى للانتاج هو الذى هيأ الظروف اللازمة لتحرير المرأة من دورها التقليدى • وتمضى الباحثة فى تحليلها بقولها انه رغم « التضاد بين هذين الفرضين فانه من الممكن أن نقرر أن احتمال تحرير المرأة يعتمد أساسا على التعارض بين الأوضاع

(*) Young, Kate : «Modes of approxiation and sexual division of labour» : A case study from Oaxaca, Mexico- Op. cit., pp. 124-145.

النسبية الناتجة عن تطور المجتمع الطبقى والمستوى المرتفع لتطور قوى الانتاج • ففى هذا السياق الدينامیکی من التفاعل يمكن أن تتحرر المرأة من أدوار الخدمة الفردية والانجاب » •

وتحدد الباحثة هدفها من هذه الدراسة فى اكتشافه العلاقة بين أدوار المرأة الانتاجية والانجابية ، وذلك بهدف فهم الوسائل التى يتم من خلالها تنحية المرأة عن السيطرة على الموارد الاجتماعية وقبولها دورا ثانويا ، أو النظر اليها باعتبارها مكملة لأدوار الرجل • وتوضح هذا الهدف بشكل أبسط عندما نجدها تقرر أنها أرادت بدراسة تقسيم العمل فى هذا المجتمع على أساس النوع ، والقاء الضوء على توزيع الأفراد على المكانات المختلفة من خلال هذا التقسيم ، وكيف يعمل هذا التقسيم على تهميش بعض قوى المجتمع •

ولقد انتهجت الباحثة فى تحليلها لهذه القضايا نهجا ماديا تاريخيا فى التحليل لكى تلقى الضوء على العلاقات الاقتصادية الرأسمالية ، وتأثيرها على مكانة المرأة فى سياق تاريخى ومعاصر تشكلت فى غضونه هذه العلاقات ويتسق ذلك والرؤية المنهجية للاتجاه الماركسى ، وتتبلور هذه المؤثرات فى هذا المجتمع بالتحديد فى دخول نوعين مختلفين من رأس المال وهمـــا رأس المال التجارى ورأس المال العامل أو (النقدى والسلعى) • ولقد أثرت هذه الأنماط فى الأدوار الانتاجية والانجابية للمرأة •

وامتداد للرؤية المنهجية السالف ذكرها ترى الباحثة أن رأس المال التجارى قد أحدث تناقضات فى الأبنية الاقتصادية للمجتمعات المختلفة عند دخوله اليها ويتم فى سبيلقه تداول السلع بنـــاء على طلبها مهما كان أساس هذا الطلب • وقد تكون المنتجات المتبادلة فائضـــا عن الحاجات المباشرة لمنتجين مستقلين أو أنها انتجت خصيصا لهذا الغرض ، كما أن تطور الرأسمالية التجارية يؤدى الى اكتساب الانتاج ما يعرف بصفة الانتاج من أجل القيمة التبادلية ، كما تتحول المنتجات فى هذا الاطار الى

سلع • ويؤدى جزء من فائض التجارة الى توسيع دائرة التجار ، وليس الى توسيع دائرة الانتاج •

وتفترض الباحثة سلفا أن دخول هذين النوعين من رأس المال سيكون له آثار مختلفة على الطلب على قوة العمل وعلى تنظيمها وتقسيمها حسب الجنس • أما الشق الثانى من العوامل فهو دخول الرأسمالية الصناعية المنتجة والتى تتحطم فى ظلها فروع الانتاج التقليدى ليحل محلها انتاج المواد الخام المطلوبة وبعض الأشياء المساعدة • وفى ظل هذه الظروف يعاد تشكيل قوة العمل ذاتها الى جد كبير ، وفى ظل هذا الشكل الانتاجى ، يعاد تشكيل قوة العمل حيث يضطر بعض أفراد المجتمـــع الى بيع قوة عملهم تحت وطأة الحاجة الاقتصـــادية • ومن رأى الباحثة ان النتيجة المباشرة لدخول الرأسمالية التجارية هى ازدهار النشاط الاقتصادى بحيث أصبح السكان منخرطون فى البحث عن دخول نقدية لمواجهة الاحتياجات النقدية المتزايدة • وترتب على ذلك اتساع دائرة العمل لتستوعب الأطفال والنساء ، كما أدى الغزو الخارجى للمنتجات السلعية الى تدهور الانتاج المحلى ، واختلال فى خريطة المهن ، حيث اختفت بعض المهن ، وظهرت أنشطة اقتصادية تتفق وطبيعة ذلك النشاط الاقتصـــادى الوافد على المجتمع •

ولقد كان تقسيم العمل على أساس متغير الجنس أو النوع واضحا ن لقرية ، فالنساء لا يعملن بالحقول الا فى أوقات ذروة النشاط الموسمية، أو عنـــدما يحتاجهن الأزواج للمساعدة المبـــاشرة ، وانحصرت مهامهن الأساسية فى غير تلك الأوقات فى الأعمال المنزلية كاحضار المياه وجمع الحطب ورعاية الأطفال والمسنين واعداد الطعام • ويقوم الرجال بالعمل فى الحقول ، ولا يقومون بأداء أى عمل من أعمال النساء الا فى الحالات الاستثنائية كعجز الزوجات أو مرضهن ، وبصفة عامة ينأى الرجال عن القيام بمهام النساء ولذلك يمكن القول بوجود تقسيم صارم للعمل على أساس النوع •

كما أظهرت الدراسة بعض الفوارق الطبقيـة فى أداء الأنشطة الاقتصادية داخل البيت وخارجه بالنسبة للمرأة فى هـذا المجتمع ، ففى الطبقة العليا من المجتمع حيث ملكية وسائل الانتاج التى تتمثل فى مزارع البن والمحـلات والسيارات والمشروعات التجـارية كالمطاعم والملابس لا تشترك النساء فى العمل الزراعى حتى فى أوقات الذروة التى يشهدها العام كالحصاد مثلا ، واذا شاركن يكون ذلك فى نطاق ضيق وعلى سبيل الاشراف • الا أن المشاركة تتسع فى ادارة الأنشطة التجارية والمحـال المملوكة لهن ، أما بالنسبة للنساء فى الطبقة الفقيرة أو الدنيا فالأمر يختلف من حيث ملكية هذه الوسائل ، حيث الملكيات الزراعية القزمية التى لا تكفى لزراعة احتياج الأسر من المحاصيل الغذائيـة ، مما يضطر الأسرة الى استئجار مساحة اضافية للوفاء باحتياجات الغذاء • ففى مثل هذه الظروف يعمل أفراد الأسرة الذين تتاح لهم فرصة العمـل ، جزء من الوقت فى مساعدة الأزواج فى مزارع الأسرة والجزء الباقى كن يعملن بأجر لدى أسر الطبقات العليا • ولقد مثلت هذه الاسهامات النقدية ركنا هاما فى استمرارية الحياة ، خاصة اذا عرفنا ان فرص النساء فى العمل بالمنازل كانت أكثر — لدى الأغنياء — وفقا لمقولة تقسيم العمل حسب الجنس ، والذى بمقتضاه يتعفف الرجل عن القيام بأعمال منزلية ، ولذلك اتجه رجال الطبقة الدنيا الى الهجرة بحثا عن العمل المأجور •

أما بالنسبة للطبقة المتوسطة فكان النساء فيها يعملن بمزارع البن مع الآباء والأزواج ، حيث يقدمن عملا بدون أجر فى اطار الاسـهام العائلى وبشكل خاص فى أوقات الحصاد والتى كان نشاطهن يتجاوز أحيانا النطاق العائلى المحدود ليعملن لدى الأقارب للمعاونة أو بالأجر فى حدود ضيقة • وفى هذا المستوى الطبقى تصبح النساء أكثر عرضة للقيود بسبب المفاهيم الثقافية السائدة والتى تحتم على النساء المتزوجات البقاء فى المنزل والاعتماد على الأزواج وذلك بالمقارنة بنساء الفئتين السابقتين •

الا أنه مع تجاوز المرأة الطقة الرابعة من العمر يمكنها ممارسة أنشطة اقتصادية تتطلب درجة من المرونة فى القيم الثقافية التى تمنح لها فى هذا السن • أما الرجال فيمتهنون الى جانب الزراعة بعض المهن الأخرى كالنجارة واللحام والبناء •

كما أظهرت الدراسة أن مقاومة بعض الرجال لعمل المرأة خارج نطاق العمل المنزلى لدى الغير بأجر يضطر النساء فى المستويات الدنيا الى قبول العمل المنزلى الذى يكون أجره أقل ، ولذلك تحتاج النساء المشتغلات فى هذه الظروف الى العمل لساعات طويلة لتعويض الأجر المنخفض • عندئذ تتحمل نساء الطبقة الدنيا جهداً مضنياً يبدأ فى الساعات الأولى المبكرة من صباح اليوم للانتهاء من واجباتها المنزلية ، ثم التوجه الى حيث مكان العمل المأجور • وتحتاج للوفاء بهذه المهام الى العمل لمدة تقارب ١٧ ساعة يومياً •

كما يبدو فى هذا المجتمع التفرقة واضحة فى الأجر بين الرجال والنساء وبشكل خاص فى مزارع البن ، رغم أن مهارة النساء فى جمع المحصول تكون أعلى من الرجال • وهنا تبدو معالم التعسف والتفرقة والتميز بين الذكور والاناث فى هذا المجتمع •

وتخلص الباحثة الى أن هذه الأوضاع المتردية للمرأة حدثت كمحصلة للتغير فى نظام الانتاج أو فى النشاط الانتاجي والذي تحمل وزره النساء فى الطبقات الدنيا بصفة خاصة حيث تشتت جهدهن ما بين مزارع البن أو الخدمة المنزلية الشاقة لدي الطبقات العليا • وانعكس ذلك على العناية بأطفالهن والأسرة بشكل عام ، وبالرغم من هذا الجهد فان المرأة قد فقدت السيطرة على دخلها أو التحكم فى عائد عملها ، كما زاد اهتمام النساء بالانجاب لتدعيم مركزهن الاجتماعي بعد فقدان السيطرة الاقتصادية بسبب اللامساواة بين المرأة والرجل فى هذا المجتمع •

الباب الثانى

الانثروبولوجيا الاقتصادية والاقتصاد الريفى

مشكلات المنهج وأدوات القياس

دراسة حالة على ظاهرة تقسيم العمل فى قرية مصرية

الابعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل الزراعى
فى مصر

مقـدمة :

تتأثر ظاهرة تقسيم العمل بالعديد من المتغيرات المحلية والعالمية ، وتتفاعل معا وتتضـافر فى تشكيل هذه الظاهرة بشكل محدد دون شكل آخر ، ومن ثم نجد اختلافات جوهرية فى مؤثرات حدوث هذه الظاهرة طبقا لظروف المجتمع وخصائصه ، وطبيعة النشاط الاقتصادى فيه ، وغير ذلك كنمط الانتاج السائد ، والتكنولوجيا المستخدمة ، والتركيب الطبقى ، ومؤثراتها وما تحدثه من اختلال فى سوق العمل ، والتعليم ، والعوامل الثقافية التى يتحـدد فى اطارها صياغة العلاقة بين الذكور والاناث ، ومفهوم الدور ، والضوابط المفروضة على أداء الأنشطة الاقتصادية •

واذا كان جزء من هذه المتغيرات يمكن اخضاعه للبحث والدراسة من خلال الأساليب الكمية للقياس ، فهناك أجزاء أخرى لا تقل أهمية يصعب الكشف عنها من خلال هذه الوسائل • ومن ثم فالأمر يحتاج الى معالجة منهجية لهذه الظاهرة الاقتصادية ذات الابعـاد الاجتماعية والثقافية ، تتيح الاقتراب من الواقع ورصد مؤثرات هـذه الظاهرة ، وابعادها داخل أصغر وحدات البناء الاجتماعى ، كوحدات المعيشة ، وذلك دون اغفال للمؤثرات المحلية والخارجية التى شكلت هذه الابعاد •

وتلك رؤية يتيحها استخدام المنهج الانثروبولوجى بوسائله المتنوعة، ولا يعنى ذلك اغفالا لمناهج العلوم الأخرى ، وبشكل خاص تلك التى أولت موضوع تقسيم العمل عنايتها منذ وقت مبكر ، والتى منها علوم الاقتصاد ، والاحصاء ، والاجتماع • بل أن الأمر يتطلب جهودا من الانثروبولوجين للاقتراب من هذه العلوم والفهم الواعى لمناهجها ليتحقق لعلمهم الوقوف على أبعاد الكثير من الظواهر الاجتماعية •

فالاقتصاد يمكن أن يقدم اسهاماته للانثروبولوجى عند تحديد العديد من المفاهيم حول النشاط الاقتصادى ، وغير ذلك من الجوانب التى تتعلق بالظاهرة التى نحن بصـــدد دراستها • كما مكن الاستفادة من مناهج البحث فى علم الاجتماع ، من خلال ما تتيحه هذه المناهج من فهم متسع للخصائص الاجتماعية لأفراد المجتمع ، كما تبدو فى هـــذا الصدد أهمية الاحصاء بوسائله الكمية ومعالجاته للبيانات المتوفرة حول المشكلات •

واذا كان هذا التضافر المنهجى بين التخصصات المتنوعة قد تأكدت فعاليته عنـــد دراسة النظم الاقتصادية فى الدول المتقدمة ، فان الأمر يصبح أكثر الحاحا لاستخدامه فى فهم الأبنية الاقتصادية للدول النامية لتمايز أنماط الاقتصاد بها وتعقدها من جانب ، ومن جانب آخر لـــا يزخر به واقع هذه البلدان من تباين اقتصادى فى وعاء اجتماعى متقارب وغير ذلك كاختلاط الأنشطة الاقتصادية فيها بالعديد من المؤثرات التى تتجاوز نطاق الاقتصاد •

وفى ضوء هذا السياق المتميز يتطلب الأمر استخدام المدخل متعدد التخصصات لفحص واقع هذه المجتمعات،دون تعسف فى استعارة المفاهيم التى صيغت بالمجتمعات المتقدمة ، باعتبارها قد صيغت فى أطر فكرية واقتصادية مختلفة • وينسحب ذلك على تحديد مفاهيم العمل ، والنشاط الاقتصادى ، وتقدير اسهامات الأفراد ، اذ تعثرت هذه المفاهيم فى اعطاء صورة صادقة عن واقع هذه البلدان لعدم ملاءمتها لطبيعة الظروف فيها اذ أن مفهوم العمل يتحدد وفق الافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية على أساس تحديد قيمته ، واعتبار الأجر محددا أساسيا فى ذلك ، أو اعتبار قابلية الجهد أو النشاط للتسويق شرطا أساسيا Marketability[1] •
بيد أن ذلك المحدد لا يتسق وظروف الأنشطة الاقتصادية وطبيعة أدائها

---

(١) محمود عبـــد الفضيل : مقدمة فى المحاسبة القومية — القاهرة : دار النهضة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠ •

فى العديد من بلدان العالم الثالث ، وبشكل خاص فى القطاع الزراعى والقطاع غــير الرسمى ، حيث تؤدى وحدات المعيشة بالقطاع الأول جهودا كثيفة للوفاء باحتياجات أفرادها • وتكاد تتم معظم هذه الجهود خارج الاطار المؤسسى ، وبعيدا عن السوق بمفهومه الاقتصادى الواسع• ومثال ذلك النوع من الأنشطة عمليات الاستهلاك الذاتى للانتاج الزراعى والتى تتم على نطاق واسع لدى صغار المزارعين ، والجهود التى تبذل من أفراد الوحدة المعيشية والتى يدخل جزء منها فى الأنشطة الاقتصادية المربحــة •

ولقد لاقت تلك الأفكار الاقتصادية الغربية الكلاسيكية عن العمل رواجا وقبولا فى مجتمعات العالم الثالث رغم عدم ملاءمتها لواقع هذه المجتمعات • كما أن هذه الافتراضات نفسها خضعت للمناقشة والمراجعة فى موطن نشأتها ، الا أن رواجها فى بلدان العالم الثالث يعكس قدرا من الاتساق بين توجهاتها الايدولوجية[1] ، وبين المعايير الثقافية التى صاغت العلاقات اليومية بين الذكور والاناث ، ولتعمق من تبعية الاناث للذكور ولتشكل فى النهاية قاعدة غير موضوعية للبيانات داخل مؤسسات التعداد الرسمى ، حول اسهامات الذكور والاناث والأطفال فى الأنشطة الاقتصادية وغير ذلك فانها تفصح فى النهاية عن الظروف التى يتحــدد فى اطارها شروط تقسيم العمل بين الذكور والاناث بالمجتمع •

ولقد شهد العقدان المــاضيان من القرن الحالى اهتماما من رواد الاتجــاه الاقتصادى الــكلاسيكى الجــديد والاتجاه الماركسى ورواد الانثروبولوجيا الاقتصادية بهذه القضية ، وجاء الاهتمام بتقسم العمل

(١) Molyneux, Maxine : «Beyond the domestic labour debate», in New Left Rev.». No. 116, 1971, pp. 8-11.

أو أعيد طرح هذه القضية فى العدد من دوائر البحث[1] بهدف الكشف عن عوامل تبعية الاناث للذكور بمجتمعات العالم الثالث ، وكيف تسقط

---

(١) فى مصر : انظر : دراســة علياء شكرى وآخرون : المراة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٨ . وتم تناول هذه الدراســة فى فصل الدراســات السابقة .

فى الخارج : انظر : دراسة منيا آشاريا فى قرى نيبال حول بيانات استخدام الوقت وقياس مستوى الرفاهية .

Acharya, Meana : «Time use Data and living standard measurement study», working paper, No. 18, The World Bank, July, 1985. FHY

— جين همفرسن ، ومجدا لينانيون فى التحليل الطبقى والتاريخى لدراسة المراة والتغير الاقتصــادى فى : ريتشارد انكر ، المراة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، ترجمة علياء شكرى وآخرون ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٥ .

— وانظر أيضا : اعمال مؤتمر البحوث الأنثروبولوجيــة الذى عقد بالنمسا بعنوان :

Sexual Division of Labour, Development and Women's Status.

والذى أشرف على عقده مؤسســة Wenner-Gren للبحوث الأنثروولوجيــة ولقد نشرت أعمال هــذا المؤتمر فى عام ١٩٨٦ فى كتاب بعنوان :

Women's work, Development and the Division of labour by Gender Bergin & Garvey Publisher, Massachusetts, U.S.A., 1986.

حيث ناقش هذا المؤتمر أربعة عشر بحثا تناقش فى معظمها قضــايا المراة وتقسيم العمل وفقا للنوع .

وانظر كذلك دراسة كيت يونج عن أشكال الملكية وتقسيم العمل على أساس النوع فى مجتمع أوكساكا بالمكسيك .

Young, Kate- «Modes of appropriation and the sexual division of Labour : A case study from Oaxaca, Mexico», in Annette &uhn and Ann Maire Wolpe (eds); Feminism and Materialism Women and Modes of Production, Routledge and Kegan Paul, London, Henley and Bostaon, 1977, pp. 124-145.

مؤسسات التعداد جهود بعض الفئات الاجتماعية فى الاسهامات الاقتصادية بسبب قصور التصنيفات المستخدمة فى ذلك •

وعلى الرغم من أن هذه الجهود تبدو رائدة فى هذا المجال ، الا أن موضوع تقسيم العمل بالمجتمع المصرى مازال يحتاج الى المزيد من الجهد لا لالقاء الضوء عليه فحسب فى ابعاده المختلفة ، والتعرف على تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه ، وحصر الجهود المبذولة فى أداء النشاط بالمجتمع ، بل أن الأمر يحتاج الى دراسة تتجاوز هذه الحدود ، لكى تسهم فى وضع مؤشرات للتصنيف والقياس على أسس موضوعية ، أو تعمل على مراجعة وسائل القياس والتصنيف المتبعة حاليا فى تعريف أنواع الأعمال ، وأسس تقسيم العمل وتوضيح شكل القصور فى هذه الأسس التى تستخدمها المسوح الرسمية ، اذن فالدراسة بهذا المعنى سوف تثير العديد من القضايا عند تناولها للوسائل المتبعة فى التصنيف ، حول مدى ملاءمة أساليب التصنيف الحالية للريف المصرى ، وكيف تسقط جهود بعض الأفراد من دائرة النشاط الاقتصادى ، وكيف ضللت وسائل القياس المتبعة والتى تستخدم الحصر المباشر للانشطة الاقتصادية بالريف — الاحصاءات الرسمية والبيانات المتاحة حول التعطل والبطالة والعمل • وعوامل تحيز هذه البيانات للعمل المأجور ، واغفال الاسهامات الأخرى وتأثير ذلك على علاقات الأفراد فى اطار الوحدة المعيشية بالقرية •

ويمكن صياغة الأهداف التى تسعى الدراسة الى تحقيقها فيما يلى :

١ — اختبار بعض الوسائل المنهجية المستخدمة فى حصر الأنشطة الاقتصادية فى مجال الزراعة ، وتوضيح أوجه القصور فيها بهدف مناقشتها ومراجعتها ، والتوصل الى محددات أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادى الريفى ، وما يدور فيه من أنشطة متنوعة تسهم فيها الاناث والأطفال بجانب الذكور ، فى ضوء التغيرات التى يمر بها المجتمع الريفى•

٢ — تحديد المؤثرات المتنوعة التى تسهم فى صياغة ظاهرة تقسيم العمل بواقع المجتمع الزراعى ، والصعوبات التى تقف حائلا أمام قياسها من خلال الوسائل الكمية •

٣ — القاء الضوء على ظاهرة تقسيم العمل فى اطار وحدة المعيشة بتقدير حجم الاسهامات الفعلية لبعض الفئات الاجتماعية التى أغفلتها المسوح المستخدمة من قبل مؤسسات التعداد والحصر واعتبرتها خارج دائرة النشاط الاقتصادى ، كالاناث والأطفال بالنشاط الزراعى • وذلك باستخدام المنهج الانثروبولوجى ، وفى ضوء مجموعة من الابعاد ، كالبعد الخاص بالاسرة ، وظروف الانتاج المغيرة بالقرية ، والهجرة ، والسن ، والنوع ، والتكنولوجيا والتعليم •

٤ — كشف النقاب عن الدور الذى تلعبه العوامل الثقافية فى تضليل المسوح الكمية حول اسهامات الأفراد والادوار الفعلية ، وكيف تصيغ شكلا معياريا حول واقع ظاهرة تقسيم العمل بين الذكور والاناث يتم تعميمه من خلال عمليات الاجتماعية •

وتتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة فيما تحاوله من أثراء للتراث النظرى حول موضوع العمل بالمجتمع الزراعى ، اذ أن المتوفر منه يكاد يكون منصبا على المجتمعات الصناعية فحسب • ومن ثم فمازال المجال الزراعى يفتقد الى الكثير من الاهتمام •

أما الأهمية التطبيقية فتكمن فيما تكشفه الدراســة عن حقيقة اسهامات بعض الفــئات الاجتماعية كالاناث والأطفال وبعض الذكور الذين يعملون فى مزارعهم ، والتى تغفلها الاحصاءات الرسمية بسبب قصور فى أدوات القياس المستخدمة من جانب وصعوبة رصدها فى الواقع من جانب آخر •

كما تبدو الأهمية التطبيقية أيضا لهذه الدراسة فيما تقدمه من بدائل منهجية أكثر فعالية يمكن أن تسهم فى وضع محددات أكثر موضوعية فى

قياس وتحديد الأفراد الذين هم فى دائرة النشاط الاقتصادى أو « النشيطون اقتصاديا » بالمجتمع الزراعى .

وعلاوة على ذلك فالدراسة تكشف عن التوجيهات الايدولوجية التى صيغت فى غضونها محددات تصنيف الأنشطة الاقتصادية بالريف المصرى، وتنبه الاذهان الى ضرورة مراجعة الكثير من المفاهيم الخاصة بذلك .

وسوف يتناول هذا الجزء العناصر التالية :

١ ــ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث .

٢ ــ الاجراءات المنهجية للدراسة .

٣ ــ تقسيم العمل بين الملامح التقليدية والمعاصرة فى السياق الطبيقى لوحدات المعيشة بالقرية .

٤ ــ الابعاد الثقافية لتقسيم العمل بين الذكور والاناث بالقرية .

٥ ــ الانتاج الريفى فى ضوء محددات تقسيم العمل الجديد .

الفصـــل السادس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث

أولا : الموقـــع

ثانيا : الســـكان

ثالثا : المسكن وخصائصه

رابعا : النشاط الاقتصادى

خامسا : المؤسسات الزراعية بالقرية

سادسا : التعليم بالقرية

سابعا : تسهيلات المجتمع المحلى

ثامنا : ســـوق القرية

تاسعا : المهن السائدة بالقرية

عاشرا : سوق العمل الزراعى بقرية الدراسة

حادى عشر : الانفتاح على العالم الخارجى

الفصـل السادس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث

أولا : ـ الموقـع :

سنتماى هى احدى القرى القديمة بدلتا مصر ، ويتكون الاسم من مقطعين سانت وتعنى قديسـة ، وماى وهو اسم مؤسستها[1] • وهى احدى توابع مجلس قروى أو ليله مركز ميت غمر حيث تقع فى جهة الشرق منه على الطريق الذى يصل ميت غمر بديرب نجم أحـد مراكز محافظة الشرقية • وهى بذلك على الحدود ما بين محافظتى الشرقية والدقهلية • وتبتعد عن المركز الحضرى الذى هو عاصمة الأقليم بحوالى خمسة كيلو مترات ، وعن مدينة ديرب نجم بحوالى ٢٠ كم • ويربط القرية بالمركزين السابقين طريق ممهد تجوبه السيارات الخاصة بنقل الركاب وسيارات النقل معظم ساعات النهار وبعض ساعات الليل فى حركة دائبـة لنقل الأفراد من القرى الواقعة على الطريق ، والتى منها سنتماى ، الى المناطق المجاورة سواء للعمل أو للدراسة أو لأغراض متنوعة •

ولقـد أثر ذلك الموقع فى علاقات أفراد القرية بالمناطق المجاورة حيث يدخلون فى علاقات مستمرة ومتصلة وتجمعهم مصالح مشتركة ، ساعد على وجودها سهولة الاتصال وقرب المسافات ، وتتاخم الحدود الشمالية للقرية قريتى كوم النور وأتميدة ، والجانب الشرقى قرية أوليله

---

(١) رمزى : القاموس الجغرافى ، ص ٢٦٦ ، ويرى بعض الاخباريين ان سانت ماى كانت كاثوليكية وفدت الى هذه المنطقة هربا من الاضطهاد الرومانى ، وظلت كذلك الى ان جاء الفتح الاسـلامى فدخلت فى الدين الاسلامى ، كما يروى ايضا ان هذه المنطقة كانت ذات خواص جغرافيـة مختلفة اى كانت فوق ربوة عالية ، ولكن لايلاحظ فى الوقت الحاضر مايؤكد ذلك حيث لا يوجد بالقرية معالم للارتفاع •

التى يوجد بها مقر المجلس القروى وهو المركز الادارى الذى تتبعه قرية سنتماى ، ومن الجنوب قرية دنديط والغرب قرية بشالوش التى تــكاد تكون امتدادا طبيعيا لقرية سنتماى من ناحية الغرب ، اذ لا يفصل بينهما غير مجرى مائى صغير ، ولذلك فهناك بعض الخدمات الحكومية المشتركة بينهما كخدمات التعليم والصحة والخدمات الزراعية كالجمعية التعاونية وبنك القرية ، وتسهيلات النقل والمواصلات • كما عمل ذلك الجوار على اقامة علاقات مصاهرة بين سكان القريتين منذ وقت مبكر بسبب هــذا الجوار •

وتنقسم القرية الى عدة أحواض زراعية (انظر الخريطة) يستخدم فى ريها وسائل تقليدية كالسواقى ، وأخرى حديثة كطلمبات رفع المياه من الترع التى تستمد مياهها من الرياح التوفيقى •

ويحاول أفراد القرية استخدام وسيلة ثالثة وهى طلمبات سحب المياه الجوفية رغم ارتفاع تكلفة هذه الوسيلة ، الا أنها تتميز بتوفير مياه الرى فى الوقت الذى يحتاجه النبات ، ودون انتظار لنوبات مياه الترعة والتى قد تتأخر لفترة طويلة مما يسبب اضرار لبعض المحاصيل ، وبشكل خاص الخضروات التى تحتاج فى بداية زراعتها الى الرى المنتظم• وكذلك محصول الأرز لذى يميل أفراد هذه القرية لزراعته والذى يتطلب توفر مصادر المياه بشكل متنظم •

كما يربط القرية بالقاهرة ذلك الطريق الذى ينعطف من مدينة بنها ، بمحاذاة الرياح التوفيقى لمسافة تصل الى ٣٠ كم حتى مدينة ميت غمر ، ثم يتجه الطريق شرقا من ميت غمر منفصلا بذلك عن الطريق الرئيسى •، وتوضح الخريطة التالية هذا الطريق •

ثانيا : السـكان :

يبلغ تعداد سكان القرية وفقا لتقديرات الاحصاءات الأولية للسكان لتعداد ١٩٨٦ — ١٠٧٣٤ نسمة منهم ٥٢٢٨ اناث و ٥٥٠٦ ذكور ٠ كما يبلغ عدد الأسر بها ٢٣٢٨ أسرة اذ أن متوسط الأسرة بمحافظة الدقهلية ٢ر٥ أفراد[١] ٠

أما عن توزيع سكان القرية حسب فئات السن والنوع وفقا للمتاح من البيانات فى تعداد ١٩٧٦ فهو كالآتى :[٢]

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئـة والاحصاء ، التعداد العـام للسكان والاسكان والمنشآت ، النتائج الأولية ، الدقهلية ، ١٩٨٦ ، ص ٧ ٠

(٢) المصدر السابق ، التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ ، ص ١٤٤ ٠

النوع	فئــــات الســــن لســـكان القــــرية																	جملة
	أقل من سنة	-١	-٥	-١٠	-١٥	-٢٠	-٢٥	-٣٠	-٣٥	-٤٠	-٤٥	-٥٠	-٥٥	-٦٠	-٦٥	-٧٠	+٧٥	
ذكور	٤٣	٤٤٤	٥٢١	٦٧٠	٥٦٦	٤٠٠	٣٢٨	١٨٩	١٩٣	١٥٦	١٩٤	١٨٣	١٩٠	١٥١	١١٣	٦٩	٧١	٤٤١١
إناث	٣٨	٤١٧	٤٥٣	٦٠١	٤٨١	٣٧٠	٢٨٠	١٩١	٢١٨	٢٠٧	١٨١	١٩٢	١٣٩	١٤٥	٧٦	٥٧	٤٥	٤٠٩١
المجموع	٨١	٨٦١	٩٧٤	١٢٧١	١٠٤٧	٧٧٠	٦٠٨	٣٨٠	٤١١	٣٦٣	٣٧٥	٣٧٥	٢٠٩	٢٩٦	١٨٩	١٢٦	١١٦	٨٥٠٢

وهذه الأعداد موزعة حسب الحالة العملية والنوع كما يلي :-

جدول رقم (٣)
يوضح الحالة العملية

النوع	الحــالة العمليــة لسكان القــرية														الجملة
	يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً	يعمل لحسابه ويستخدم آخرين	يعمل بالأجر	يعمل لدى الأسرة بدون أجر	يعمل لدى الغير بدون أجر	متعطل سبق له عمل	متعطل جديد	طالب متفرغ للدراسة	متفرغة للأعمال المنزل	بالمعاش متقاعد	زاهد في العمل	جسم غير قادر على العمل	عاجز غير قادر على العمل		
ذكور	٦٤٧	١٤٥	١٣٦٥	٨٥	—	٤	٧٠	١٢٦٠	—	١٤	٥٦	٧٧	٤	٦٧	٣٧٩٤
إناث	٢٥	—	٧١	٥	—	—	٣٨	٧٣٩	٢٤٥٦	—	—	١٧٧	١	—	٣٥١٢
المجموع	٦٧٢	١٤٥	١٤٣٦	٩٠	—	٤	١٠٨	١٩٩٩	٢٤٥٦	١٤	٥٦	٢٥٤	٥	٦٧	٧٣٠٦

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج الأولية ، الدقهلية ، ١٩٨٦ ، ص ٧٠ .
(٢) المصدر السابق ، التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦ ، ص ١٤٤ .
(٣) المصدر ذاته ، ص ٢٩٩ .

ثالثا : المسكن وخصائصه :

فى الجزء القديم من القرية ، لازالت المساكن تحتفظ بتقليديتها ، اذ تبدو مساكن ريفية تتكون فى معظمها من دور واحد ، ومبنية بالطوب اللبن ، وتضم معظم مكونات البيت الريفى بداخلها ، كحظائر الماشية ، وأماكن تخزين الحبوب فوق الأسطح ، والحطب الجاف ، وأماكن تربية الدواجن • وفرن الخبيز ، وبعضها به مياه الشرب من الشبكة الخاصة بذلك والبعض الآخر به طلمبات •

وعلى العكس من ذلك حيث نجد تباينا فى خصائص المساكن الجديدة التى شكلت امتدادا عمرانيا جديدا فى كافة الاتجاهات بالقرية ، حيث تم هذا الامتداد على حساب الأراضى الزراعية المجاورة للمساكن القديمة ، وهى مبنية بالطوب الأحمر وحمل سمات المساكن الحضرية ، كما تخلو فى الغالب من مقومات البيت الريفى القديم • وتضم المنطقة الجـديدة الواقعة على الطريق الممهد والممتد بين ميت غمر وديرب نجم محلات ومقاه وورش لاصلاح الموتسيكلات والسيارات • ويعكس ذلك الامتداد شكلا حضريا للقرية نشأ فى أعقاب حركات الهجرة الدائمة ، كما يعكس أيضا انفصال الأجيال التى تأثرت بالمتغيرات الجديدة واستقلالها بحياتها عن الأسر الممتدة •

ولقد ترتب على وجود ذلك النمط السكنى المغاير داخـل النطاق الجغرافى للقرية ، بدايات للتغير فى أسـلوب الحياة الريفية ، وفى قيم التنشئة والعمل والتى سادت لفترة طويلة داخلها ، حيث كان محورها المهارات التى يتطلبها العمل الزراعى فحسب ، أو لبيئة الزراعية ، لنجدها تأخذ طابعا مغايرا فى هذا الاطار الجديد الذى هجر أفراده النشـاط الزراعى ، وتغيرت لادوار فيه ، وبذلك فهذا الجزء يشبه الى حد كبير نمط الحياة الحضرية فى أسلوب حياة أفراده •

رابعا : النشاط الاقتصادى :

تعد قرية سنتماى مجتمعا زراعيا رغم ما حدث فيه من تغيرات ، اذ ما زال النشاط الزراعى ممثلا للطابع العام للقرية ، ليشكل اطارا عاما ومحورا تدور فى فلكه كافة الأنشطة الأخرى ، ويستحوذ هذا النشاط على جهود ما يقرب من ٦٠ ٪ من سكان القرية ، ويبلغ الزمام الـكلى بها ٩ ط — ١٦٤٩ ف — منها ٢٠ ط — ٢٠٢ — فدان مستخدمة كمنافع ومساكن ، والمساحة المنزرعة تبلغ ١٣ ط — ١٤٤٦ ف تستغل فى محاصيل متنوعة ، وتوزع فى ملكيات محدودة الحجم والمساحة • ويوضح الجدول التالى توزيع الملكيات على فئات الحائزين بالقرية[1] •

جدول رقم (٤)
يوضح فئات الملـكية بالقرية

فئات الملكية	عدد الحائزين	النسبة	ملاحظات
اقل من فدان	١٠٩٠	٥ر٧٣٪	
١ — ٢	٢٢٨	٥ر١٥٪	
٢ — ٣	١٠٢	٨ ٪	
٣ — ٤	٢٨	٠٢ر ٪	
٤ — ٥	١٦	٠١ر ٪	
٥ — ٦	٢	—	
٦ — ٧	٢	—	
٧ — ٨	١	—	
أكثر من ذلك	١	—	

ومن الملاحظ تقارب أحجام الملكيات بهذه القرية ، فاذا استثنينا نسبة محدودة قدرها ٢٥ ٪ والتى تزيد ملكيتها عن فدانين ، فان النسبة العظمى من سكانها لا تتجاوز ملكيتها الفدان ، ولذلك فالتفاوت الطبقى

(١) مجلات الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية .

غير واضح المعالم • كما أن قزمية المساحات المملوكة للأسر كانت دافعا الى الهجرة والتطلع الى خارج لقرية • وتمثلت هذه الهجرة منذ وقت مبكر فى سعى أفرادها خارج حدودها ، والعمل فى صناعة الطوب التى أشتهرت به هذه المنطقة ، ثم تحولت الهجرة بعد ذلك فى السبعينيات الى خارج الحدود • وساعد على ذلك توفر فرص العمل فى مناطق النفـط للبلاد العربية ، وأفول صناعة الطوب فى غضون التغيرات التى شهدتها هذه المصانع فى نظام الانتاج •

خامسا : المؤسسات الزراعية بالقرية :

تضم القرية فرعا للبنك ، وجمعية تعاونية زراعية ، تتولى توزيع البـذور وصرف الأسمدة والمبيدات الحشرية ، والاشراف على تنفـيذ الدورة الزرعية ، وتوريد بعض لمحاصيل التى ما زالت تخضـع لنظام التوريد • ويعمل بها ١٥ مهندسا زراعيا وفنيا من الذكور والاناث •

كما يقدم البنك القروض لأهالى القرية فى بعض الحالات عند شراء المعدات الزراعية كطلمبات الرى ومعدات الحصاد والحرثوالجرارات • وعلاوة على هذا يقدم البنك السلفيات للاسر التى تشترك فى مشروعات التسمين ، كما يتولى صرف الأعلاف ، وتوفير الاشراف البيطرى لهذه القطع •

وبالاضافة الى الخدمات الزراعية يوجد بالقرية وحدة صحية ريفية وعدد من العيادات والصيدليات ، ومكتب للتلغراف والتليفون ومجموعة من المساجد ، ومحلات البقالة ، ومحلات بيع الخردوات والملابسالجاهزة والأحـذية •

سادسا : التعليم بالقرية :

بدأت محاولات التعليم فى قرية سنتماى منذ وقت مبكر ، حيث أنشىء فى عام ١٩١٥ ستة كتاتيب لتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة ، كما

بلغ عدد من التحقوا بدور المعلمين ، ودار العلوم والأزهر من أبناء هذه القرية فى عام ١٩٢٥ حوالى ١٥٠ فردا • كمـــا أنشى فى عام ١٩٣٥ أول مدرسة ابتدائية للبنات باحدى القرى المجاورة لقرية سنتماى وهى قرية كوم النور ، التى تبعد حوالى ٢ كم عنها ، وهذه المدرسة هى مدرســـة « عبد الله هلال بك » • وتوجه اليها فى ذلك الوقت أعداد كبيرة من بنات سنتماى فى توقيت مبكر اذ لم يجد أهلها غضاضة فى ذلك كما يحدث فى بعض القرى الأخرى بالريف المصرى • وكمحصلة لذلك انتشر التعليم بين الذكور والاناث ، والتحقوا بالوظائف المختلفة فى مجالات متنوعة تاركين النشاط الزراعى • وظلت مسيرة التعليم مستمرة حيث زادت كثافتها فى ظل الجهود الرسمية المعاصرة ، والتى أعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أصبحت القرية تضم فى الوقت الراهن أربع مدارس ابتدائية بها ١١٩٨ تلميذا ، ١١٧١ تلميذه كما تضم مدرسة اعدادية يلتحق بها ٥٥٥ تلميذا و ٥٣٤ تلميذة •

وعـــلاوة على ما سلف فهناك العشرات من أبنـــاء القرية الذين يتحركون بشكل يومى الى المراكز الحضرية المجاورة لاستكمال مراحل التعليم المختلفة بالمعاهد الفنية المتوسطة والجامعة ، داخـــل المحافظة وخارجها •

ويوضح الجدول التالى موقف أفراد قرية سنتماى من التعليم وفقا للبيانات الأولية لتعداد ١٩٨٦ :

جدول رقم (٥)

يوضح الموقف التعليمى لأفراد القرية[1]

	ذكور	اناث	ملاحظات
أمى	٩٠٦	١٩٧٧	
يقرا ويكتب	١٢٢٦	٧٦٣	
مؤهل متوسط	١٥٢٥	٨٩٦	
مؤهل جامعى	١٨٠	٤٨	

حيث يلاحظ انخفاض نسـبة الأمية وبشكل خاص بين الذكور ، وكذلك ارتفاع عـدد الذين حصلوا على مؤهلات متوسطة بين الذكور والاناث •

سابعا : تسهيلات المجتمع المحلى :

تتغذى القرية بشبكة مياه نقية للشرب والاستخدام المنزلى يصل جزء منها الى داخل المساكن والجزء الباقى متاح على مسافة قريبة من المسكن أو فى مدخل المنازل ، هذا بجانب الحنفيات العامة التى تنتشر فى أماكن متفرقة من القرية • وعلاوة على ذلك فما زالت بعض الأسر تحتفظ داخل البيوت بالطلمبات وبشكل خاص تلك المنازل ذات النمط التقليدى لأهميتها فى توفير المياه بشكل دائم لشرب الانسان والحيوان ، وغير ذلك نظرا لتفضيل سكان القرية لهذه المياه عن مياه الشبكة • كما تضاء القرية بالكهرباء ، وتمتلك الكثير من الأسر وسائل الاتصال كالتلفزيون وبشكل خاص تلك الأسر التى سافر أفراد منها الى الخارج •

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، البيانات الأولية للتعداد العام والسكان ١٩٨٦ •

كما تنتشر الغسالات الكهربائية التى يسهل الحصول عليها من احدى ورش تصنيع الصاج الموجودة بالقرية والتى تقوم بتصنيع الجسم الخارجى للغسالة ويتم شراء الموتورات وتركيبها لدى احدى الورش الكهربائية فى ميت غمر وتباع بعد ذلك لأفراد القرية بالتقسيط وبسعر يسر من سعرها بالمصنع • ورغم وجود هذه الغسالات الا أن جزءا كبيرا من النساء فى القرية يفضلن استخدام مياه الترعة لاستكمال غسيل الملابس بحجة خواصها فى التنظيف ، وتفردها بهذه الخصائص عن مياه الشبكة والطلمبات ، وهى خواص تناسب تنظيف الملابس والأطباق التى تتلوث بسبب وجود مصادر حيوانية يتعامل الأفراد معها بشكل منتظم • بيد أن الأمر يحمل بعدا آخر هو أن نسوة القرية يجدن متنفسا فى الخروج الى الترعة وأداء هذه الأنشطة بصرف النظر عن وجود الغسالة أو عدم وجودها •

ولا يعنى ذلك عدم مواءمة بعض وسائل التكنولوجيا المنزلية لأفراد القرية بقدر ما يعكس تلك العلاقة المركبة والحوار المستمر بين الانسان والبيئة ، وهى مكونات ثقافية شديدة التعقيد يصعب على التكنولوجيا مهما تطورت احتواءها أو استيعابها •

وفيما يلى بيان بالوحدات السكنية ومصادر المياه بها وكذلك تلك التى تضاء بالكهرباء والكيروسين :

جدول رقم (٦)

يوضح مصادر المياه داخل مساكن القرية[1]

	شبكة عامة	طلمبة	حنفية داخل المسكن	حنفية داخل المبنى	حنفية لا يوجد	ملاحظات
مصادر المياه	٢٢٢٢٠	١١٨	١٢١٨	٧١٧	٤٠٥	

	وحدات سكنية مضاءة بالكهرباء	بالكيروسين
الكهرباء	عدد	عدد
	٢١٧٨	١٦٢

ويبدو واضحا من الجدول وصول مياه الشبكة الى معظم بيوت القرية وانحسار الوسائل التقليدية سواء بالنسبة للمياه أو الاضاءة ٠

ثامنا : ســوق القرية :

تشــهد هذه القرية سوقا كبيرا يقام فى يومى السبت والثـلاثاء أسبوعيا ، ويمثل محورا لالتقاء المستهلكين من مناطق الحضر القريب الذين يفدون اليه لشراء بعض منتجات القرية لتوفرها وانخفاض سعرها نسبيا عن الحضر ٠ كما يمثل ذلك السوق مسرحا لجذب المستهلكين من القرية ذاتها ٠ ومن ثم فهو سوق كبير متسع ومتنوع فى معروضاته من المنتجات ، اذ يجذب أبناء القرى المجاورة أيضا لتسويق منتجاتهم ، حيث تستوعب هذه القرية بخصائصها السكانية والمهنية والمتنوعة كافةالمعروض من الفاكهة والخضر ومنتجات الألبان ، ويشكل الموظفون والعاملون فى غير النشاط الزراعى مجموعة كبيرة يقترب استهلاكها من النمط الحضرى٠

---

(١) بيانات التعداد الأولية لعام ١٩٨٦ ٠

وجدير بالذكر أن ملاحظة السوق أفصحت عن اقتصاره على النساء فحسب سواء فى عمليات البيع أو الشراء • ويعكس ذلك تحديدا واضحا للدور واضطلاع الاناث بهذه المهمة دون الذكور •

تاسعا : المهن السائدة بالقرية :

عرفت هذه القرية منذ وقت مبكر بعض المهن التى تتصل بمجال الزراعة وغيرها من المجالات التى تتطلبها الحياة بالريف • وتخصص فى هذه المهن عائلات اقترن اسمها بمسميات هذه المهن ، كعائلة النشار التى تخصص أفرادها فى نشر الأخشاب ، وعائلة النجار والحداد والبناء والغنام والطحان ولبيطار والصياد والصباغ والجزار والخواص والقفاص والفخرانى • وتوارثت هــذه العائلات تلك المهن التى ظلت تنتقل بين أفرادها وأجيالها •

بيد أن التغيرات التى شهدتها القرية قد أخلت بذلك النظام المهنى الصارم ، اذ حدث فى غضون تلك التغيرات انتقال بعض أبناء هذه المهن الى أدوار أخرى بالقرية وتلاشت هذه العلاقة الصيقة بين المهن وأفراد تلك العائلات ، ولم يبق منها الا الاسم الذى تحمله بعض العائلات • وتكاد تكون معظم هذه المهن قد اندثرت أو تغير طابعها فى الريف متسقة بذلك مع طبيعة الحياة المتغيرة التى لحقت بالقرية • ومن المهن المعاصرة التى تم التعرف عليها بالقرية من خلال الحصر المباشر ما يلى :

جدول رقم (١٧)

يوضح الأنشطة المهنية بالقرية*

المهنة	عدد الحالات
جزار	٣
ساعاتي	١
ميكانيكي سيارات	٢
كهربائي سيارات	٢
محلات تصنيع أحذية	٤
محلات بيع أحذية	٢
محلات أقمشة	٢
ورشة عجلات	٤
محلات سباكة	١٠
صالونات حلاقة	١١
أجزخانات	١
عيادات	٦
كافيتريات	٣
مقاهي	١٠
خردوات	٦
محلات بقالة	١٠
مكوجي	٣
نقاش	١٧
نجار جفاوي	٣
نجار موبيليات	١٠
ترزي أفرنجي	٣
ترزي بلدي	١٧

* [illegible] هذه البيانات من الواقع.

عاشرا : سوق العمل الزراعى بقرية الدراسة :

تأثر عرض قوة العمل فى مجال الزراعة بالقرية بعديد من المؤثرات ، يأتى فى مقدمتها ما تشـــهده القرية من ازدياد فى معدلات نمو سكانها ، وفرص العمل المتاحة ، وطبيعتها ، وأماكن وجودها ، والتعليم والهجرة الداخلية والخارجية •

ومن الملاحظ أن قرية سنتماى ينخفض فيها متوســط حجم الملكيات الزراعية بشكل ملحوظ ، اذ تبلغ نسبة من يمتلكون أقل من غدان ٧٣٫٥ ٪ ويرتفع فيها متوسط حجم الأسرة اذ يصل الى ٥٫٢ • ولقد أدرك أفراد القرية هذه الحقائق منذ وقت مبكر ، وشعروا أن القرية وعاء ســوف يضيق بهم وبتطلعاتهم اذا لم يتجاوز سعيهم حدودها • وتوجه جزء كبير من أفرادها الى صناعة الطوب بالمناطق المجاورة ، التى امتصت أعدادا كبيرة قدرت فى بداية السبعينيات بحولى ٣٥٠ عاملا معظمهم ممن تعسروا فى التعليم أو تسربوا منه ، أو ممن ليس لهم ملكيات زراعيـــة تستوعب جهدهم • وعلى الجانب الآخر فقد أكمل التعليم امتصاص ما تبقى من قوة العمل الزراعى ، اذ من خلاله تحرك المئـــات من أفراد القرية الى خارجها للعمل المؤسسى • وظل التوازن قائما بين المعروض من قوة العمل الزراعى واحتياجات الأنشطة الزراعية •

بيد أن السنوات التى أعقبت السبعينيات قد شهدت تحولا كبيرا فى ســوق العمل الزراعى حدثت كانعكاس لمؤثرات عامة بالمجتمع المصرى ، وظهرت معالمها واضحة فى قرية سنتماى ، اذ امتصت الهجرة الخارجيــة معظم المتاح من قوة العمل الزراعى • وكمحصلة لذلك انخفض المعروض منها • وجدير بالذكر أن هذه التغيرات تكاد تكون سمة عامة ميزت الريف المصرى فى هذه الحقبـــة • حيث انخفض معدل النمو الســـنوى للعمالة

الزراعية الى أقصى درجاته فى عام ١٩٧٧ ليصل الى (١—ر٤٦ر١٩)[1] وانعكس ذلك بدوره على شكل الأجور فى قطاع الزراعة ، ليحقق ارتفاعا يتناسب عكسيا مع المعروض من قوة العمل ويرتفع أجر العامل من ٥ر١٢ قرشا فى عام ١٩٦٠ ، الى ٢٣٥ قرشا فى عام ١٩٨٢ • وليصل فى قرية الدراسة الى خمسة جنيهات فى عام ١٩٨٧ بالنسبة للذكور فى مواسم ذروة النشاط ، ويقل قليلا فى الفترات الأخرى من العام ليصل الى أربعة جنيهات ، وبالنسبة للاناث لقد بلغ الأجر اليومى ما بين ٢ — ٣ جنيهات فى عمليات جنى القطن •

وكمحصلة لنقص المتاح من قوة العمل تحملت الاناث والأطفال عبئا كبيرا فى جهود الحقل فى ظل غيبة الذكور وسعيهم الى الهجرة والعمل المأجور ، كما سيتضح فى الفصول التالية •

حادى عشر : الانفتاح على العالم الخارجى :

هذه القرية من القرى التى كانت على اتصال مبكر بالقاهرة عاصمة البلاد ، وذلك عندما خرج منها العديد من أبنائها لاستكمال تعليمهم بالأزهر ، حيث عاش هؤلاء الأفراد ما بين القاهرة والقرية ، وتوالى بعد ذلك ذهاب أبناء القرية الى الجامعات بالقاهرة • وظل الحال كذلك الى أن انتشرت الجامعات بالمراكز الحضرية القريبة منها ، بالزقازيق وطنطا وبنها والمنصورة ، حيث توجه اليها العديد من أبنائها الذين يتحركون اليها فى الصباح ويعودون الى القرية فى المساء •

ولقد ساعد على انفتاح القرية على هذه المناطق الحضرية شبكة الطرق المتاحة ووسائل النقل المتوفرة والتى شجعت انتقال الأفراد الى

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : سوق العمل فى مصر ، قطاع الزراعة والصيد ، يونية ، ١٩٨٥ ، ص ١١٧ •

الحضر المجاور .ثم زاد انفتاح القرية على العالم فى أعقاب موجات الهجرة المتلاحقة من القرية الى الدول العربيـــة ، واقتنائهم لوسائل الاتصـــال المختلفة كالفيديو والتلفزيون ، وهى من العوامل التى لعبت دورا هاما فى انفتاح القرية على العالم الخارجى .

يضاف الى ذلك تلك العـــلاقات التى تجمع بين المنتجين من القرية والتجار بمراكز توزيع الفاكهة بالقاهرة والاسكندرية .

الفصـل السـابع

الاجراءات المنهجية للدراسة

أولا : التساؤلات التى تسعى الدراسة للاجابة عليها •

ثانيا : المناهج والأدوات المستخدمة •

١ ــ المنهج الانثروبولوجى •

٢ ــ الملاحظة ضرورة منهجية تمليها طبيعة الدراسة •

٣ ــ استخدام الوقت •

٤ ــ الاسـتبيان •

٥ ــ المقابلات المتعمقة •

٦ ــ الاخبـاريون •

٧ ــ التصوير الفوتوغرافى •

٨ ــ السجلات والوثائق •

٩ ــ دليل العمـل الميدانى •

١٠ ــ بيانات التعداد واحصاءات القوى العاملة •

ثالثا : محددات اختيار مجتمع الدراسة •

رابعا : اختيار عينة المسح الكمى •

خامسا : اختيار أسر الدراسة المتعمقة •

سادسا : المجال الزمنى لانجاز الدراسة •

سابعا : صـعوبات الدراسـة •

ثامنا : خطـة التحليـل الميـدانى •

الفصـــل الســـابع

الاجراءات المنهجية للدراسة

أولا ــ تساؤلات الدراسة ومفاهيمها الاجرائية :

(أ) التســـاؤلات :

١ ــ كيف ضللت التصنيفات القائمة الاحصـــاءات الرسمية التى تعكس الشكل الحقيقى لتقسيم العمـــل بالقرية المصرية ، والى أى مدى توارت اسهامات بعض الفئات الاجتماعية كالنساء والأطفال فى ظل قصور التصنيفات المستخدمة ، وما يشوب المفاهيم الخاصة بها من خلط ولبس أدى الى ذلك •

٢ ــ هل يصبح تقسيم العمل أكثر مرونة فى الطبقات الدنيا وبشكل خاص عند هجرة الذكور الى خارج القرية بحثا عن العمل المأجور ، أو عند الانخراط فيه داخل القرية ، وبالذات اذا كانت الأسرة لا تمتلك القدرة على شراء العمالة المأجورة للعمل فى الحيازات القزمية التى تمتلكها غالبية الأسر فى هذا المستوى الطبقى ، أو للعمـــل فى الأرض التى تستأجرها لزراعة المحاصيل الغذائية ؟ •

٣ ــ الى أى مدى يتأثر تقسيم العمل داخل الوحـــدة المعيشية فى القرية بعدد من المتغيرات والتى منها المستوى الطبقى ، ونمط الانتـــاج السائد (معيشى أو سوقى) والتعليم ، والسن ، والتكنولوجيا المستخدمة ؟ وهل يصبح تقسيم العمل أكثر صرامة فى المستويات الطبقية العليا عنه فى المستويات الطبقية الدنيا ؟ •

٤ ــ كيف تؤثر الظروف المتغيرة للانتاج الزراعى على مدار العام فى تقسيم العمل بالقرية ، وبين أفراد الوحدة المعيشية ، وفى المستويات

الطبقية المختلفة وهل يمكن القول بأن تقسيم العمل يتحدد وفقا للأبعاد الاقتصادية لا وفقا للأبعاد البيولوجية أو الاجتماعية والثقافية ؟ •

٥ — هل يكون اشتراك بعض الفئات العمرية كالأطفال والتوعيــة كالنساء فى الأنشطة الاقتصادية للزراعية بسبب الحاجة اليهم أم أن هناك دوافع أخرى أدت الى ذلك •

(ب) المفاهيم :

تتمثل المفاهيم الأساسية للدراسة فى مفهومين أساسيين هما :

— تقسيم العمل •

— النشاط الزراعى •

وقد أشرنا تفصيلا لمفهوم تقسيم العمل فى بداية الفصل السادس •

أما مفهوم النشاط الزراعى فيقصــد به تلك الأنشطة التى تتم فى آثار العمل الزراعى بالمنزل أو بالحقل ، ويؤديها أفراد الوحدة المعيشية ذكورا واناثا ، ويشمل هذا المفهوم كل من الأفراد الذين يجمعون بين العمل الزراعى وغيره من الأنشطة الاقتصادية ، أو هؤلاء الذين يقتصر عملهم على الأنشطة الزراعية وحدها سواء تلك التى تتصل بالانتاج للسوق أو للاستهلاك المعيشى •

ثانيا — المناهج والأدوات المستخدمة :

١ — المنهج الانثروبولوجى الحديث :

هذه الدراســة يتطلب انجازها استخدام المنهج الانثروبولوجى فى اطاره المتجدد ، والذى يتم الجمع فيه بين وسائل القياس الكمى ممثلة فى الاستبيان بالاضافة الى ما يزخر به هذا المنهج من وسائل أخرى ذات فعالية عالية فى فهم الواقع والاقتراب منه ومعايشته ورصده • فالاستبيان من الممكن أن يحقق فهما لبعض جوانب ظاهرة تقسيم العمل فى نطاق متسع وفى ضوء العديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع القرية •

ولقد أصبح استخدامه فى البحوث الانثروبولوجية مألوفا وشائعا لما يقدمه من بيانات ذات أهمية على نطاق متسع يمكن للباحث من خلالها الوقوف على الانتظامات أو القوانين العامة فى أنماط السلوك الاجتماعى[١] عندئذ يصبح الطريق ممهدا لاختيار عينة الدراسة المتعمقة والتى تمثل وعاء أكثر عمقا لوجود الظاهرة كالأسرة أو وحدة المعيشة ، والتى يتطلب الكشف عنها اجراء دراسة الحالة باستخدام الوسائل المنهجية للمنهج الانثروبولوجى كالملاحظة والمقابلات المتعمقة لفترات متنوعة فى ذلك النطاق من المجتمع . وعلاوة على ذلك فان ذلك المنهج يتيح استخدام قوائم حصر النشــاط (استخدام الوقت) التى يمكن من خلالها التعرف على تقسيم العمــل الحقيقى بين أفراد الوحــدة المعيشية ومن ثم مكن فى النهــاية التحليل والمقارنة بين النمط المعيارى الذى كشف عنه استخدام الاستبيان وبين واقع الظاهرة كما أفصحت عنه الوسائل الكيفية .

٢ ــ الملاحظة ضرورة منهجية تمليها طبيعة الدراسة :

تعد الملاحظة كاسلوب منهجى من أهم وسائل جمع البيانات لامكانية الكشف من خلالها عن بعض أنماط التفاعل الاجتماعى التى يصعب الكشف عنها دون مشاهدتها ورؤيتها كما هى فى الواقع[٢] . وبذلك فان الملاحظة تصبح ضرورة منهجية تلائم الى حد كبير موضوع الدراسة التى نحن بصددها ، اذ من خلال استخدامها يمكن فهم الكثير من الأبعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل والعوامل الحاكمة فى صياغتها بشكل معين دون شكل آخر فى الواقع الاجتماعى بعد أن أسهمت المسوح الكمية فى طمس معالم هذه الظاهرة وتزييف واقعها .

---

(١) ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) انظر : محمــد الجوهرى ، وعبــد الله الخريجى : طرق البحث الاجتماعى ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ، ص : ٨٨ .

ولكى تتحقق أهداف الملاحظة فانها تحتاج من القائم بها الى تحديد وتنظيم مسبق يتضمن ترتيب الموضوعات المراد ملاحظتها[١] والبيانات المطلوب جمعها لخدمة الهدف العام للبحث • وتتميز الملاحظة عن غيرها من طرق الحصول على البيانات بانها تلقى الضوء على سلوك أفراد المجتمع فى جوانبه وأبعاده المتنوعة وقت حدوثه[٢] ومن ثم فيكون بالامكان رصده وتحليله فى سياق الموقف الذى حدث خلاله السلوك • وبذلك فالملاحظة يمكن أن تقلل من احتمال تدخل جزء كبير من تحيزات الشخص القائم بها ، وغير ذلك فمن الممكن أن تقلل من التحيزات التى تترتب على محاورة المشكلة من خلال السؤال المباشر الذى تستخدمه الوسائل الكمية فى البحوث • والى جانب المزايا السابقة فان الملاحظة تكون أكثر جدوى بشكل خاص للبحوث التى يزداد احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه اليهم من أسئلة • فمن خلال الملاحظة يمكن الكشف عن التناقض الذى يبدو فى سلوك الأفراد وأقوالهم • وتلك احدى الخصائص الهامة لهذه الوسيلة المنهجية والتى لا تتوفر فى كثير من الوسائل الأخرى •

ولقد أمكن بالفعل من خلال استخدامها رصد الأنشطة الاقتصادية بمجتمع القرية كما تبدو فى الواقع لا كما يتصورها أفراد المجتمع ، وهو أمر ظهر بوضوح فى اجاباتهم على أسئلة الاستبيان التى عكست تحيزات أفراد المجتمع وتصوراتهم غير الواقعية عن تقسيم العمـل بين الذكور والاناث • وتحقق من خلال ملاحظة هذه الأنشطة ، وتقسيم العمل بين أفراد القرية ، كشف ذلك التناقض الذى يبدو فى أقوال الأفراد ، وبين

---

(١) انظر : عبد الباسط محمد عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧، ص : ٣٠٣ •

(٢) انظر : غريب محمد سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ ، ص ص : ٢٥٥ـ٢٥٦ .

الموقف الفعلى كما هو فى الواقع ، وبشكل خاص عندما سئل الذكور عن امكانية قيام الاناث ببعض أعمال الحقل • واستنكر الأفراد ذلك معللين رأيهم بعدم ملاءمة هذه الأنشطة مع القدرات الجسمية للمرأة • ولكن الملاحظات المتكررة كشفت عن قيام الاناث بالعديد من الأدوار • لذلك تبدو أهمية هذا الاسلوب المنهجى خاصة فى دراسة الموضوعات التى تصيغها القيم الثقافية وتضعها فى اطر معيارية تقدم كاجابات ثابتة لكل قادم عابر بهدف الاستفسار عنها • اذ أن الملاحظة تمكن الباحث من النفاذ الى حقيقة الظاهرة وكشف التناقضات وتجاوز الاطر المعيارية التى كثيرا ما أسهمت فى تضليل الباحثين فى المسوح الكمية •

٣ ــ استخدام الوقت :

وهو أحد الأساليب المنهجية التى تعكس استجابة الانثروبولوجيا للمؤثرات المنهجية التى يمكن أن تزيد من فعاليتها كاتجاه منهجى فى التصدى لمشكلات الانسان والمجتمع بالتحليل والفهم والتشخيص • وموضوع استخدام الوقت قد احتل حيزا فى البحوث الانثروبولوجية الحديثة عندما لوحظ ان الدراسات المسحية التقليدية للقوى العاملة لا تعكس بصدق موقف بعض الفئات الاجتماعية من الأنشطة الاقتصادية وبشكل خاص الاناث والأطفال[1] ومن ثم كان التفكير فى استخدامه كبديل منهجى يحاول تجاوز القصور الذى يترتب على استخدام المسوح التقليدية التى أسقطت من حسابها معظم الأنشطة المبذولة فى العمل المنزلى والمزرعى الذى يتم

(١) لمزيد من التفاصيل حول استخدام الوقت :

انظر : ايفا مولر فى الفصل الثالث من كتاب المراة والمشكلة السكانية حيث تناولت فيه الباحثة بالمناقشة العلاقة بين الخصوبة وتقسيم وقت المراة وغير ذلك من المحددات التى تتعلق باستخدام الوقت .. لمزيد من التفاصيل ، انظر : المراة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ص : ٧١ ــ ١٢١ •

لحساب الأسرة • ولا شك أن اسلوب استخدام الوقت يصبح أسلوبا فعالا فى تصحيح الكثير من المفاهيم الشائعة حول تقسيم العمل والأدوار الفعلية التى يؤديها أفراد الوحدة المعيشية وذلك من خلال الرصد المباشر والمتكرر للنشاط والوقت المنفق فيه ، والأفراد الذين قاموا بأدائه • وبرغم ما يحيط به من صعوبات وما له من مشكلات تواجه تنفيذه خاصة عند استخدامه على نطاق متسع ، الا انه قد أسهم فى الكشف عن الجهود الاقتصادية التى أغفلت فى ثنايا التصنيفات والمسوح الكمية التى تستخدم فى حصر الأنشطة • ولذلك فسوف نستعين به للكشف عن الشكل الحقيقى لتقسيم العمل بين أفراد الوحدة المعيشية بمجتمع القرية لمقارنة النتائج التى تتحقق منه نتائج الاسلوب الاحصائى التقليدى •

٤ ـ الاستبيان(*) :

وهو الشق الثانى من طرفى المزاوجة المنهجية التى اتبعتها الدراسة والتى اقتضت الضرورة استخدامه أولا : لاختباره كأداة منهجية والتحقق من مدى ملاءمتها فى قياس ظاهرة تقسيم العمل بالقرية ، وثانيا : لتوظيفه فى الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان القرية ، بما يسهم بشكل فعال فى تحديد اختيار الأسر للدراسة المتعمقة • ولقد روعى

---

(١) انظر : ريتشارد انكر فى المرجع السابق ذكره ، الفصل الثانى عن ادوار المراة والتغير الديموجرافى حيث يتضمن الفصل اهمية استخدام الوقت فى تقدير الانشطة المنزلية .

(٢) انظر : علياء شكرى فى الفصل الخامس من كتاب المراة فى الريف والحضر حيث وظف الاسلوب لجمع بيانات تفصيلية عن انشطة افراد الاسرة فى المستويات الطبقية المختلفة فى البحث الذى اجرى فى بعض قرى الفيـوم وحضره وبعض المناطق بالقاهرة ـ لمزيد من التفاصيل ـ يمكن الرجوع الى : المراة فى الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ص : ١٦١ ـ ٢٥٢ .

(*) انظر اسئلة الاستبيان فى الصورة الموجودة بملحق الدراسة .

فى تصميمه أن يحقق الغرضين معا • وتضمن ٤٣ سؤالا بدأت بالأسئلة المباشرة حول مفهوم العمل والتعطل ، وقد اشتقت هذه البداية من التصنيفات الواردة فى دليل التصنيف العربى الموحد والذى يعد مصدرا أساسيا فى هذا الشأن • ويصنف هذا الدليل العمالة الزراعية طبقا لحالتها العملية الى ما يلى :

١ — يعمل لحسابه ولا يستخدم عمالا •

٢ — يعمل لحسابه ويستخدم عمالا •

٣ — يعمل بأجر نقدى •

٤ — يعمل بدون أجر سواء لدى الأسرة أو لدى الغير[١] •

كما روعى أيضا فى تصميم الاستبيان وبشكل خاص فى الأسئلة المباشرة منه والتى تناولت النشاط الاقتصادى لمجتمع القرية ، محاولة الكشف عن ذلك اللبس والغموض الذى يسود بين أفراد المجتمع الريفى حول مفهوم العمل والتعطل • ولذلك فقد صيغت هذه الأسئلة بشكل يتيح معرفة ذلك ، وفى هذا الموقف روعى ان يوجه السؤال لمعرفة مفهوم أفراد الوحدة المعيشية حول أنفسهم ، وعما اذا كانوا يعملون أو لا يعملون وبشكل خاص الزوج والزوجة ثم باقى الأفراد •

ثم ينتقل الاستبيان الى مرتبة ثانية من الأسئلة وهى تمثل فى صياغتها مستوى أكثر دقة وعمقا فى القياس الكمى للظاهرة ، وفى هذه المرتبة صيغت الأسئلة بشكل يتيح محاورة مفهوم العمل باعتباره مرادفا لمفهوم النشاط الذى يؤدى أيا كان نوع هذا النشاط وطبيعته (مقابل آخر أو

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دليل التصنيف العربى الموحد للمهن ، مرجع رقم ٩٨ — ٨٥/١٢٠١٤ يناير ١٩٨٥ (والدليل محصلة جهود المتخصصين فى هذا الصدد ويضم كافة المهن فى الريف والحضر على اساسه يتم جمع بيانات التعداد حول الأفراد وحالاتهم العملية) •

بدون أجر فى اطار الحياة اليومية للوحـدة المعيشية) وانعكس ذلك فى العبارات التى شـملتها أسئلة الاسـتبيان والتى تميزت بالمرونة عندما استخدمت بعض العبارات كمفهوم المساعدة فى الحقل والبيت بدلا من مفهوم يعمل أو لا يعمل ، وذلك بهدف الافصاح عن الأنشطة التى يؤديها الأفراد الا انهم لا يعدونها من وجهة نظرهم أنشطة اقتصادية •

اذن فالهدف هنا هـو اختبار كفاءة الاسـتبيان كأداة منهجية فى الافصاح عن الشكل الحقيقى لتقسيم العمل الزراعى بالقرية ــ فى مقابل لأدوات الكيفية والكشف عما يواجه القياس الكمى من معوقات ثقافية واجتماعية تخفى حقيقة الظاهرة ، وكيف يصعب على مثل هـذه الأداة تجاوز تلك المعوقات ، وكيف تتضمن اسـتجابات الأفراد على صياغات معيارية غير واقعية عندما يسألون عن بعض الموضوعات • وعلاوة على الأهداف السابقة فقد كان الاستبيان فرصة مواتية للكشف عن الخصائص الاجتماعية لأفراد القرية كما سبق أن ذكرنا •

٥ ــ المقابلات المتعمقة :

وهى من الوسائل المنهجية الهامة التى يمكن من خلالها الحصـول على تفاصيل متنوعة عن موضوع الدراسة ، كما انها تتيح فرصة أكبر للباحث للنفاذ الى الأبعاد غير الظاهرة فى نفوس أفراد المجتمع تجـاه ظاهرة ما من الظـواهر ، وعلاقة هذه الأبعـاد بتشكيل سلوك الأفراد وتصرفاتهم فى مواقف الحياة اليومية كما تتميز المقابلة كاسلوب منهجى فى جمع المادة الميدانية بالمرونة ، اذ تتيح الفرصة للباحث لكى يطور فروضه العلمية ومقولاته النظرية أثناء اجرائه لبحثه[1] • وعلاوة على ذلك فان المقابلة اذا ما تم احكامها منهجيا يتحقق للبحث من خلالها الكثـير من

(١) انظر : محمد الجوهرى ، وعبـد الله الخريجى مرجع سابق ، ص ص : ١٠٧ ــ ١١١ •

المعلومات عظيمة الجدوى والتى قد تكون غير متوقعة ، والتى تتكشف من خلال المقابلات المتكررة والمتعمقة •

ولقد اعتمدنا على المقابلة فى فهم طبيعة تقسيم العمـل بين الذكور والاناث والأطفال فى وحدات المعيشـة ، واتاحة الفرصة لفهم موقف الذكور من الدور الذى تؤديه الاناث ، وعوامل اغفال الذكور لهذه الاسهامات رغم أهميتها للأسرة وعلاقة ذلك بالمكانة وتحققها ، كما أمكن التعرف من خلالها على الاطر المعيارية التى صاغتها القيم لأفراد المجتمع وكيف يتم توظيف هذه الاطر لصالح فئة على حساب أخرى • وهـل هناك حدود صارمة لتقسيم الأعمال والأنشطة ويصبح تجاوزها أمرا غير مقبول ؟ أم أن هذه الاطر تتهاوى أمام بعض المؤثرات الأخرى ؟ •

وللحصول على بيانات من خلال المقابلة فى هذا الشأن ، تم اجراء المقابلات فى أوقات متباينة صباحا ومساء ، وفى مواسم محصولية شتوية وصيفية ، كما روعى اجراء المقابلات فى البيت وفى الحقل ومع الاناث والذكور ولأفراد فى أعمار مختلفة للوقوف على مؤثرات تقسيم العمل فى اطار العوامل المختلفة •

٦ ــ الاخباريون :

استفادت الدراسة من الاخباريين الذين روعى عند اختيارهم التنوع ما بين ذكور واناث ومن مستويات طبقية مختلفة ومراحل عمرية متباينة لامكانية رصد التغيرات التى طرأت على شكل تقسيم العمل بالقرية ومفهوم الأدوار بالنسبة للأفراد فى المراحل العمرية المختلفة •

٧ ــ التصوير الفوتوغرافى :

تم الاستعانة بالتصوير الفوتوغرافى لبعض الأنشطة بالحقل والبيت والتى يؤديها الذكور والاناث والأطفال •

٨ ـ السجلات والوثائق :

شكلت السجلات والوثائق أحد المصادر الهامة للحصول على البيانات حول التركيب المحصولى من سجلات الجمعية الزراعية بالقرية فى سنوات متتابعة (سلسلة زمنية) بلغت عشر سنوات ـ وهى السنوات الأخيرة ـ للوقف على مدى التغير فى أنماط الانتاج ، والتحولات التى يشهدها المجتمع الزراعى فى هذا المجال ، وحصر الجرارات وماكينات الرى ، ومشروعات التسمين المسجلة فى بنك القرية باعتبارها من الأنشطة الجديدة التى تشهدها القرية ويشرف عليها النساء فى البيوت • وغير ذلك من السجلات لمعرفة موقف التعليم بالقرية بين الذكور والاناث ومدى الاهتمام به لعلاقة ذلك بموضوع الدراسة •

٩ ـ دليل العمل الميدانى :

روعى فى صياغته ان يتضمن مستويين لجمع المادة الميدانية •
المستوى الأول : حاولت عناصره القاء الضوء على ظاهرة تقسيم العمل من منظور شمولى بالمجتمع المحلى الذى يشكل وعاء بيئيا ومحورا للتفاعل بالنسبة لوحدات المعيشة يؤثر فيها ويتأثر بها • وتطلب ذلك قبل صياغته بشكل نهائى حصر الأنشطة الاقتصادية التى تؤدى من قبل الأفراد فى مجال الزراعة والأعمال المساعدة لها ، والتعرف على نمط الانتاج السائد بالقرية وهل هو انتاج سوقى أم معيشى أم النوعين معا ، والقاء الضوء على ظروف التحول الى ذلك النمط الانتاجى الجديد والعوامل التى أدت اليه ، وطريقة تسويقها ، ومكان توزيعها • كما ضم الدليل عناصر حول التكنولوجيا المستخدمة فى العمل الزراعى وأدوات ووسائل الانتاج وموقف القرية وأفرادها من ملكية هذه الأدوات بالنسبة للمستويات الطبقية المختلفة ، لما لذلك من أثر مباشر على تقسيم العمل بين الذكور والاناث والأطفال ، وسوق العمل لأفراد القرية ، والهجرة ، والتعليم •

أما المستوى الثانى فتضمن بيانات تفصيلية فى نطاق أكثر تحديدا أى فى وحدات المعيشة بهدف رصد المؤثرات الخارجية على علاقات تقسيم العمل بهذه الوحدات ، وتطلب ذلك بيانات حول موقف أفراد الأسرة من التعليم والعمل ونوع الأنشطة التى يؤديها الأفراد ، والهجرة والتوظف ، وكيفية تقاسم المسئوليات لتغطية احتياجات الأسرة من الأنشطة ، وأدوار الذكور والاناث والسن التى يشارك فيها الأطفال فى الأنشطة وفقا للبيانات الطبقية ، وحجم اسهامات الاناث والذكور فى المستويات الطبقية المختلفة ، والأعمال المأجورة ومن الذى يؤديها • كما تضمن هذا الجزء جدولا للنشاط ورصده فى توقيتات زمنية مختلفة ، وهو نفس الجدول الذى استخدم فى بحث المرأة والذى أشرفت عليه الاستاذة الدكتورة علياء شكرى وتم عرض البحث فى فصل الدراسات السابقة من دراستنا •

١٠ — بيانات التعداد واحصاءات القوى العاملة :

وبالاضافة الى ما سلف ذكره من وسائل منهجية متنوعة تم مناقشة نتائجها فى سياق بيانات التعداد والقوى العاملة الرسمية آملين فى ذلك أن تتضمن محاولتنا المنهجية اسهام فيما يمكن أن نطلق عليه الاحصاء النقدى •

ثالثا — محددات اختيار مجتمع البحث :

روعى فى اختيار القرية التى سيتم فيها الدراسة عدة اعتبارات منها :

١ — طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة :

ويتطلب أن تكون فى معظمها للنشاط الزراعى ، ويتسق ذلك مع محور اهتمام هذه الدراسة وهو تقسيم العمل والأبعاد المؤثرة فيه بالمجتمع الريفى • ولا غضاضة فى ان تتسع دائرة النشاط الاقتصادى لتشتمل على أنشطة أخرى بقرية الدراسة وذلك لامكانية الاجابة على بعض التساؤلات السابق طرحها حول الظاهرة موضوع الدراسة •

٢ — الحجم :

تتطلب الدراسة الانثروبولوجية التى يجريها باحث فرد أن تتم على مجتمع مناسب الحجم ، فلا تكون القرية من القرى ذات الحجم الكبير

بحيث يصعب ذلك من مهمة الباحث فى الكشف عن أبعاد الظاهرة فيها ، ومن جانب آخر فلا يجب أن تكون من القرى صغيرة الحجم بشكل يخفى معه التباين والتنوع فى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكانها ، اذن فمن الملائم أن تكون القرية من النوع المتوسط الحجم والتعداد ، وهو ما ينطبق على القرية التى تم اختيارها •

٣ ــ تباين حجم الملكيات الزراعية وأنماط الانتاج :

وهو من المحددات الهامة فى اختيار مجتمع الدراسة ، اذ أن وجود هذا التباين سوف يسمح بالاجابة على التساؤلات الخاصة بعلاقة الملكية كأحد مؤشرات المكانة الاجتماعية بتقسيم العمل بين الذكور والاناث ، وكذلك فتنوع أنماط الانتاج وطبيعة الأنشطة الاقتصادية هى متغيرات هامة تركز عليها الدراسة باعتبارها مؤثرات هامة فى تحديد شكل ظاهرة تقسيم العمل •

٤ ــ الهجرة واتساع نطاق سوق العمل داخل القرية وخارجها :

اذ أن الهجرة الداخلية والخارجية من المتغيرات الهامة التى تؤثر بشكل مباشر فى تقسيم العمل بين الذكور والاناث • فالهجرة غالبا ما تحدث بين الذكور تاركين الأنشطة الاقتصادية للأطفال والاناث ، كما تحدث الهجرة اختلالا فى سوق العمل بالقرية ، وكذلك ترتفع أجور العمالة الزراعية مما يترتب عليه اختفاء أو ضعف الضوابط المفروضة على العمل بسبب الحاجة الاقتصادية ، وهى الضوابط التى تضعها الثقافة لكى تجعل عملا ما مقبولا لدى بعض الأفراد فى المستويات الاجتماعية المختلفة • ولعل ذلك ما دعا بعض الباحثين الى القول بأن الضوابط التى تفرض على الأنشطة الاقتصادية وأدائها انما تنبع من الاقتصاد لا من الثقافة • وتوفر الهجرة بمجتمع الدراسة يتيح لنا اختبار هذا الغرض •

٥ ــ التعليم :

فمن الثابت أن هناك علاقة بين التعليم والنشـــاط الاقتصادى[١] بسبب ما يحدثه التعليم من حراك مهنى وتغير فى الأدوار وبشكل خاص بالنسبة للمرأة والأطفال ، كما تتأثر مشاركة هذه الفئـــات فى الأنشطة الاقتصادية الزراعية ، ويتغير تبعا لذلك شكل تقسيم العمل • وعلاوة على ذلك فان التعليم يحدث بعض التوازنات بين الذكور والاناث ، وفى ضوء هذه الاعتبارات قد يقل العبء الذى تتحمله المرأة التى نالت قسطا من التعليم عن نظيرتها التى لم تتعلم ، كما ستقل حدة المؤثرات الثقافية التى تعوق تحركها لأداء النشاط •

٦ ــ أما البعد الأخـــير فيتعلق بالتسهيلات التى تتحقق للباحث فى مجتمع البحث ، كتوفر الاقامة وقبول أفراد المجتمع لمهمته ، وموقع القرية، وسهولة الانتقال منها واليها • وهى أمور تتحقق فى ذلك المجتمع الذى وقع عليه الاختيار •

رابعا ــ اختيار عينة المسح الكمى :

ولاجراء المسح الكمى تم اختيار ٢٠٠ أسرة ، ويمثل هذا العدد نسبة تصل الى حوالى ١٠٪ من اجمالى أسر القرية البالغ تعدادها ١٠٧٣٤ نسمة اذ أن متوسط حجم الأسرة وفقا للبيانات الأولية لتعداد ١٩٨٦ بمحافظة الدقهلية هو ٥٫٢ فرد فى الريف • ولقد تم اختيار هذه العينة بشكل عشوائى منتظم Systematic random sample ويتطلب الاختيار وفقا لذلك الاسلوب الاحصائى الى قوائم تضم أسماء الأسر ليتم الاختيار منها وفقا لانتظامها • الا انه قد تعذر الحصول على هذه القوائم ، كما أن محاولة حصر الأسر الموجودة يحتاج الى جهد ووقت كبيرين ، كما يصعب على

(١) Sheehan, Glen : «Labour force participation rates in Kartoum», In «Labour force Participation in Low-income Countries», Edited by Guy Standing and Glen Sheehan. Geneva : ILO, 1978, p. 169.

باحث فرد القيام به • وكبديل لذلك قسمت القرية الى مربعات سكنية ، ووقع الاختيار على بيت من كل عشرة بيوت • وبشكل عام فان هذه الطريقة لها مميزاتها ، فهى تعطى كافة وحدات المجتمع أو بالأحرى كافة الأسر فرصا متكافئة فى الاختيار ، وهى من جانب آخر تحقق التمثيل بشكل شامل للمجتمع الأصلى بكافة خصائصه الاجتماعية والاقتصادية[١] •

خامسا — اختيار أسر الدراسة المتعمقة :

تم اختيار ١٣ أسرة لاجراء الدراسة المتعمقة عليها ، روعى فيها ان تمثل الأنماط الشائعة بالقرية وفقا للمستويات الطبقية الثلاثة الدنيا والوسطى والعليا ، كما روعى ان تعكس فى مجموعها التباين فى أشكال الانتاج الزراعى ، والجمع بين الزراعة والأعمال الحكومية الأخرى ، ونمط الأسر الممتد والنووى •

ويلاحظ خلو عينة الدراسة المتعمقة من المعدمين تماما ، ومتسق ذلك مع خريطة توزيع الملكية الزراعية بالقرية من جانب ، ومن جانب آخر مع ما شمل القرية المصرية من تغيرات • بحيث لم يعد هناك فروق دالة بين المعدمين تماما وذوى الملكيات القزمية ، بل وأحيانا يصبح المعدم أحسن حالا من خلال مرونة موقفه الاجتماعى من العمل والمحاذير المفروضة عليه، على العكس من هؤلاء الذين يمتلكون ملكيات محدودة والتى قد تزيد من ارتباطهم بالقرية وتقلل من سعيهم الى الهجرة والتحرك للعمل المأجور خارج القرية •

والجدول التالى يوضح الأسر بالمستويات المختلفة :

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول اسلوب اختيار العينات والعينة العشوائية انظر :

— احمد عبادة سرحان : مقدمة فى الاحصاء الاجتماعى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٨٦ .

— السيد محمد خيرى : الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣٠ .

جدول رقم (٦) يوضح المستويات الطبقية لأسر الدراسة المتعمقة

مسلسل الاسرة	المستوى الطبقى	عدد الابناء		نمط الاسرة	الملكية الزراعية
		ذكور	اناث		
١	دنيا	٤	٤	نووية	١٠ قراريط
٢	دنيا	٢	٢	"	نصف فدان
٣	دنيا	٣	٢	"	نصف فدان
٤	دنيا	٣	٢	"	نصف فدان
٥	دنيا	٢	٢	"	ستة قراريط
٦	وسطى	٢	١	"	فدانين + تجارة صغيرة
٧	وسطى	٤	٢	ممتدة	ثلاثة افدنة
٨	وسطى	٣	٢	نووية	فدانين
٩	وسطى	٤	—	"	فدانين + جرار زراعى
١٠	وسطى	٢	٢	نووية	ثلاثة افدنة
١١	وسطى	٢	٢	"	فدانين
١٢	عليا	٣	—	ممتدة	١٤ فدان
١٣	عليا	٢	٢	"	خمسة افدنة

سادسا — المجال الزمنى لانجاز الدراسة :

بدأت هذه الدراسة فى يوليو ١٩٨٤ ومرت بالمراحل التالية :

١ — مرحلة الاطلاع على التراث النظرى المتعلق بموضوع تقسيم العمل فى المصادر الاقتصادية والاجتماعية والانثروبولوجية ، واستمرت حتى يوليو ١٩٨٥ حيث تم بلورة الاختيار ووضع اطار تصورى لانجاز الدراسة • وبعد الاختيار استمرت هذه المرحلة حتى ابريل ١٩٨٧ •

٢ — مرحلة العمل الميدانى :

وبدأت هذه المرحلة فى ديسمبر ١٩٨٦ متداخلة بذلك مع المرحلة السابقة حيث تم فى بدايتها عدة زيارات استطلاعية لبعض القرى بالمحافظات المختلفة بالوجه القبلى والبحرى ، فتمت زيارة قرية بنى هلال مركز القوصية بأسيوط وعرب الأطاولة مركز ابنوب بنفس المحافظة وكذلك قرية الفنت ببنى سويف والفديمين بالفيوم ، وصناديد بطنطا وسنتماى بمحافظة الدقهلية ، حيث استقر على اختيارها للاعتبارات السابق ذكرها • واستغرقت الدراسة الاستطلاعية الفترة من ديسمبر ١٩٨٦ الى مارس ١٩٨٧ وعقب الاختيار مباشرة بدأ التردد على القرية واجراء الاتصالات مع الجهات الرسمية والقيادات الشعبية ، ثم أعقب ذلك اجراء المسح الكمى ، وتتابعت جوانب الدراسة الأخرى •

ومن الملاحظ ان التحديد الزمنى لهذه المراحل لم يكن قاطعا فالتداخل بين المراحل والرجوع الى التراث النظرى أثناء العمل الميدانى كان أمرا تقتضيه طبيعة الدراسة ولقد روعى ان تستغرق الدراسة الميدانية عاما كاملا يتم فيه ملاحظة الأنشطة الاقتصادية على مدى دورات العام الزراعى ورصد التغيرات وظروف تقسيم العمل فى الفترات المختلفة ، كما بدىء فى منتصف هذه المدة فى تحليل ما توفر من بيانات داخل القرية التى كانت تتم فيها الاقامة لفترات متصلة• واستمرت تلك المرحلة حتى يوليو ١٩٨٨ •

سابعا — صعوبات الدراسة :

مازالت الدراسات والبحوث الانثروبولوجية من المهام الشاقة التى تلقى الكثير من التبعات النفسية والمادية على القائم بها ، فبصرف النظر عن الاقامة والاعاشة والانتقال الى مكان البحث ومحاولة التوفيق بين هذه الأمور ومسئوليات القائمين بالبحث فان هناك الكثير من الصعوبات التى تبدو فى شكل قضايا يثيرها أفراد المجتمع أمام الباحث الانثروبولوجى وهى : من أنت ولماذا اخترت هذه القرية بالتحديد ، وما هو هدف بحثك ، وما هى علاقة ذلك بمشكلاتنا اليومية التى نعانى منها ، وهل سيلفت بحثك هذا نظر المسئلين لحل مشاكلنا ، وما أكثر هذه المشكلات فى القرية المصرية بين الفلاح والمؤسسات الحكومية والدورة الزراعية وتوفر ميـــاه الرى وتوريد المحصول ، وتمثل هذه التساؤلات أو بالأحرى هذه العلاقة بين الباحث ومشكلات المجتمع الذى يجرى بحثه فيه احدى الحلقات المفقودة بين البحوث والدراسات والمجتمع ، والتى تبدو فى نظر أفراد المجتمع انها لا ترتبط بحاجات ماسة أو أهداف مباشرة تمثل الحاحا شديدا بالنسبة لهم • وهى قد تهدف بالفعل الى غايات بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع الأكبر بشكل عام ، ويجد الباحث نفسه أمام أمور شـــائكة ومعقدة وفى موقف صعب وعليه أن يتلمس طريقه وسط هذه الدروب لكى ينجح فى اقناع أفراد المجتمع ان اسهامهم بالرأى أو اتاحة الفرصة لتواجده من شأنه أن يعود بالفائدة على مجتمعهم ، وهى بدايات واجهناها بالقرية •

يضاف الى هذا انه يتمين على أى باحث انثروبولوجى ألا يكف عن التنقيب عن كل شىء فى المجتمع ، وقد يبدو ذلك أمرا غريبا على أفراده ، اذ قد يكون بحثه فى أمور ذات صلة بما أعلنه لأفراد المجتمع عن بحثه أو ليس لها صلة وثيقة من منظورهم ، بيد انها تمثل أهمية خاصة للباحث فى سبيله لتحقيق أهداف الدراسة ، عندئذ تتسرب الريبة والشك الى نفوس أفراد المجتمـــع وبشـــكل خاص اذا ارتبطت هذه الأمور بجوانب ذات حساسية خاصة بالنسبة لهم كالدخل والملكية والمحاصيل المنزرعة • عندئذ يحيط أفراد المجتمع الباحث بظنونهم باعتباره مندوبا للضرائب حضر الى

القرية للتحقق من بعض الأشياء التى تحتاجها الحكومة لانها تنوى مثلا زيادة بعض الأعباء الضريبية على الفلاحين ، وهى أمور قابلتنا فى هـــذه القرية ولولا مواجهتها بقدر من التريث والانتظار الى ان تتكشف أمام أهلها هدف الاقامة والدراسة التى تقوم بها لنسفت كافة الجهود •

أضف الى ذلك ان هناك من الصعوبات ما يتعلق بموضوع الدراسة ذاته والذى يتطلب التواجد جزءا كبيرا من الوقت بين الأسر داخل البيوت وفى الحقول لجمع المشاهدات واجراء الملاحظات والمقابلات ، ورغم أن ذلك مثل بالنسبة للبيوت مشقة فى البداية ، اذ ان ملاحظة باحث رجـــل لجهود الاناث داخل البيت قد يكون أمرا صعبا فى بعض المجتمعات • ولكن من خلال اصطحاب اخباريات واخباريين من المجتمع فى البداية أمكن التغلب على هذه المشكلة ثم أصبح الأمر ميسورا بعد مرور وقت من الدراســـة الميدانية — فاعتياد المجتمع للباحث واقامة العلاقات مع أفراده يعد ركنا هاما فى البحث الانثروبولوجى وهو ما سعينا فى البداية لتحقيقه الى ان تجاوزنا تلك الصعوبات فى متابعة الأسر فى البيت والحقل بشكل متكرر ودون غضاضة من أفراد المجتمع فى ذلك •

ثامنا : خطة التحليل الميدانى :

سوف يتم جمع المادة وتحليلها وفقا لمستويين : الأول على مستوى المجتمع المحلى ممثلا فى القرية بشكل عام والثانى سيتم فى وعاء أكثر عمقا وهو وحدات المعيشة وذلك لفهم التأثيرات التى انعكست عليها من المجتمع الأكبر • وحددت ملامح الظاهرة وبشكل خاص تلك التأثيرات التى انطلقت من التوجهات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، والماركسية بشأن تقسيم العمل والتى منها على سبيل المثال :

البعد الطبقى وتقسيم العمل :

سنحاول فى التحليل اختبار العلاقة بين البعد الطبقى لوحدة المعيشة وتقسيم العمل بالقرية فى مجال النشاط الزراعى ، والى أى مدى تصبح الحدود الفاصلة فى أداء الأنشطة المختلفة أكثر صرامة وفقا لهذا البعد •

اذ تفترض التوجهات الماركسية[١] ان هناك تباينا من المستويات الاجتماعية فيما يتعلق بدرجة تخصيص الأدوار وفى شــكل تقسيم العمــل ، ففى المستويات الطبقية الدنيا لا ينظر الا للقليل من الأنشطة الاقتصــادية باعتبارها غير ملائمة لبعض الأفراد فيها ، كما أن التباين فى الأدوار على أساس النوع ليس واضحا لدى هذا المستوى الطبقى • ويعنى ذلك ضمنا أن المرأة فى هذا المستوى الطبقى لها قوتها ومكانتها من خلال مشاركتها الفعالة للذكور فى كافة أنشطة الحقل ، ومن خلال قدرتها على استخدام معظم الأدوات الزراعية دون غضاضة من المجتمع فى ذلك • بيد أن الأمر يصبح مختلفا فى المستويات الطبقية العليــا حيث تظهر درجة عالية من تخصيص الأدوار ووضوح الحدود فى تقسيم العمل بين الذكور والاناث وفقا لذلك • وفى هذا المستوى الطبقى تصاغ بعض الضوابط التى تقيد من حركة الاناث فى نطاق الأنشطة الاقتصادية التى تتم خارج البيت وفى استخدامهن للمعدات الزراعية •

نمط الانتاج السائد فى المجتمع الزراعى :

هل هو انتاج للسوق أم انتاج معيشى أم يتضمن كلا النمطين معا ، وموقف أفراد الوحدة المعيشية من تقسيم العمل ، وهل يرتبط دور المرأة فى المجتمع الريفى بأداء الأنشطة الاقتصادية التى ترتبط بقيمة الاستعمال أى أداء الأنشطة التى تستهدف استبقاء قوة العمل التى تمتلكها الأسرة ، والى أى مدى تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورا من خلال الذكور فى تنحيتها عن الأنشطة التى تتصل بقيم التبادل سواء كانت هذه الأنشطة زراعية أم غير زراعية •

---

(١) انظر : نادية يوسف فى ريتشارد انكر ، مرجع ســابق ص ص : ٢٨٦ — ٢٨٧ •

وانظر أيضا فى هذا الصدد : علياء شكرى : المراة والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٧ •

الهجرة ومصاحباتها :

والتساؤل الذى ستحاول الدراسة الاجابة عليه هو : اذا كان العمل الزراعى يعتبر عملا خاصا بالذكور فهل المرأة تشترك فى الانتاج الزراعى ، وفى اتخاذ القرارات الخاصة به فقط فى حالة غياب الرجل عن المزرعة ، وبشكل خاص عندما يهجر الذكور الأرض سعيا وراء العمل المأجور ، أم ان اشتراكها لا يقتصر على هذه الحالة فحسب ، والى أى مدى أسهمت المؤثرات الاقتصادية فى اضفاء المرونة على تقسيم العمل بين الذكور والاناث .

السن والتعليم والتكنولوجيا المستخدمة :

ستحاول الدراسة القاء الضوء على تقسيم العمل فى ضوء متغير السن والتعليم وتوفر التكنولوجيا المنزلية والتى تستخدم فى النشاط الاقتصادى ، وما لهذه المتغيرات من تأثير على الظاهرة بين أفراد الوحدة المعيشية .

الفصــل الثامن

تقسيم العمل بين الملامح التقليدية والمعاصرة
فى السياق الطبقى لوحدات المعيشة بالقرية

أولا : مفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعى •

ثانيا : الملامح التقليدية لتقسيم العمل بمجتمع الدراسة •

ثالثا : الشكل المعاصر لتقسيم العمل بوحدات المعيشة من خلال البعد الطبقى •

(أ) تقسيم العمــل بالمســتويات الطبقية العليــا بين المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية •

(ب) الحراك المهنى للذكور بالمستوى الطبقى الأوســط وتقسيم العمل •

(د) تقسيم العمل بالمستويات الطبقية الدنيا •

رابعا : تقسيم العمل فى مجال أنشطة البيت بين الذكور والاناث بقرية الدراسة •

خامسا : ملامح تقسيم العمل فى المراحل العمرية المختلفة فى بعدها الطبقى •

الفصـــل الثامن

تقسيم العمل بين الملامح التقليدية والمعاصرة
فى السياق الطبقى لوحدات المعيشة بالقرية

أولا — مفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعى :

« نقصد بتقسيم العمل الزراعى ، ذلك النظام الذى يتحدد فى اطاره توزيع الأفراد على الأدوار من خلال مجموعة من الأبعـــاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافيـــة ، التى تتشكل وفق مؤثرات داخلية وخارجية ، لتصيغ علاقات الأفراد مع بعضهم البعض ، وبالأنشطة الاقتصـــادية ، وتجعل من نشاط ما ملائما أو غير ملائم لمن يؤديه ، وتنحى أو تدعم جهود بعض الفئـــات الاجتماعية من خلال الضـــوابط التى تفرض على أداء الأنشطة » •

ويقودنا ذلك التحـــديد لمفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعى ، والذى سننطلق منه الى دراستنا الميدانية — الى الملاحظات التالية :

(ا) أن التحديد على هـــذا النحو يعنى أن دراسة هذه الظاهرة يتطلب رصد أبعادها فى الأبنية الاجتماعية المحدودة داخل المجتمع الزراعى ممثلا فى القرية ووحدات المعيشة ، باعتبارها أوعية للتفاعل يتشكل فيها جزء من المؤثرات حول الظاهرة • فبرغم اشتراك المجتمع الـــكبير فى مؤثرات تـــكاد تكون عامة ، الا أن احتواءها داخل الأبنية الاجتماعية المحدودة قد يعيد أفرازها فى الواقع بشـــكل مختلف ، كمحصلة لعوامل تكون داخل هذه الأبنية •

ومن ثم تأتى أهمية رصـــد هذا الواقع كما هو فى هـــذه الأبنية المحدودة •

(ب) أن هذا التحديد قــد أفسح المجال فى التحليل ليستوعب المؤثرات الخارجية التى وفــدت الى المجتمع المصرى ، وانعكست على الريف ، وتفاعلت مع المؤثرات الداخلية فيه ، وأسهمت فى اعادة صياغة الكثير من المفاهيم الاقتصادية والانتاجية ، وانعكس ذلك بدوره على تقسيم العمل الزراعى •

(جـ) أن التحديد بهذا الشكل يقودنا الى ضرورة الوعى بالأبعاد المتنوعة التى صاغت هذه الظاهرة فى الواقع الاجتماعى بالمجتمع الزراعى، وكيف أدى ذلك الى صعوبة رصدها أو القاء الضوء عليها من خــلال الوسائل الكمية للقياس •

كما يجعلنا نؤكد على أهمية المدخل متعدد التخصصات ، وتضافر الجهود المنهجية فى اطار المنهج الانثروبولوجى لتصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة والشائعة حول تقسيم العمل ومراجعتها بالاحصاءات الرسمية •

ثانيا : الملامح التقليدية لتقسيم العمل بمجتمع الدراسة :

لعبت قضية النوع دورا حاسما فى صياغة تقسيم العمل لفترات طويلة بالمجتمع الزراعى ، اذ تشكل فى اطارها العديد من الأدوار التى اقترنت بالذكور ، وتلك التى اقترنت بالاناث ، وسارت العلاقة بينهما فى اطار قيمى عمل على تعميق ذلك التقسيم بصور مختلفة •

وفى هذا السياق ظل الذكور يفلحون الأرض ويؤدون كافة العمليات الشــاقة كالحرث ، وتسوية الأرض ، وتخطيطها ، وتقطيعها ، وبذر البذور والرى والحصاد ، وعمليات الدرس • وعلى الجانب الآخر اقترنت دوار الاناث فى المقام الأول برعاية الأطفال ، وغسيل الملابس ، والخبيز، والطهى ، وتربية الطيور ، وحلب الحيوانات ، وتصنيع منتجات الألبان ، والاسهام فى بعض العمليات المساعدة بالحــقل التى تتسق وقدراتهن الجسيمة فى سياق المتغيرات الاجتماعية كالسن والبعد الطبقى •

واضطلع الأطفال من الجنسين بأنشطة متنوعة مابين البيت والحقل حرص خلالها أفراد المجتمع على نقل الخبرات وتدريبهم على أداء العديد من الأنشطة المتوقعة منهم فى هذا المجال •

وجدير بالذكر أن هذا التقسيم قد دعمته العوامل الثقافية لمجتمع القرية باعتباره تقسيما يتسق والملكات الطبيعية للأفراد من الجنسين • بيد أن ذلك ليس سـندا كافيا لتبرير ذلك الشكل من التقسيم ، فهناك جانب لم يفصح عنه ، والأرجح أنه يرتبط بعلاقة العمل والدور بمكانة الشخص وهى قضية تفرد مناقشتها فيما بعد عند مناقشة الأبعاد الثقافية المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل بالقرية •

ويتشابه مجتمع البحث فى ذلك التحديد مع بعض المجتمعات التى درسها الانثروبولوجيين فى مناطق متفرقة ، فقد لوحظ بمجتمع «النائدى» بشرق أفريقيا أن الذكور يقومون بتربية الماشية ورعايتها لما لها من قيمة اجتماعية تضعهم فى مرتبة عليا تفوق العمل بالزراعة التى تركت للنساء بالاضـافة الى جهودهن فى تربية الأطفال واعـداد الطعام ، وتقطيع الأخشاب اللازمة للوقود • اذ أن الاعتقاد السائد أن قيام الذكور بأعمال الاناث ينقص من قدرهم •

وثمة نوعا آخر من التقسيم وجـد بين الشعوب النيلية الحامية بشرق أفريقيا والذى يتم على أساس طبقات العمر[١] •

كما أن هناك جماعات لاتعرف شكلا صارما لتقسيم العمل كأفراد شعب « السيرونو » فى شرق بوليفيا بأمريكا الجنوبية ، حيث تقسم الأعمال وفقا للعمر والنوع ، فيقوم الرجال بممارسة القنص وصـيد

---

(١) انظر : احمد ابو زيد : البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، مرجع سابق ص ص : ٢٠٦ — ٢٠٧ •

الأسماك وبناء المساكن وصنع الأسلحة والأدوات وبعض الاوانى ، أما النساء فيقمن بالطهى ورعاية الأطفال ونقل الماء وخشب الوقود ، وقد يقوم الجنسان بأداء الأنشطة المرتبطة بانتاج الأطعمة (١) .

وفيما يلى تحليل الأنشطة التى يتضمنها العمل الزراعى بالحقل والبيت ، ومدى ملاءمة النشاط للذكور والاناث صغارا وكبارا بالماضى والحاضر :

---

(١) انظر : رالف بيلز وهارى هويجر : مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، مرجع سابق ، ص : ٢١٤ .

أ- الأنشطة الزراعية :- جدول رقم (٨) يوضح العمليات المطلوبة للأنشطة الزراعية

نوع المحصول	العمليات المطلوبة للزراعة	موقف الذكور والإناث من أداء النشاط قديمًا		موقف الذكور والإناث من أداء النشاط حديثًا	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١- القطن	الحرث.	الذكور	—	الذكور	—
	التسوية والتزحيف .	الذكور	—	الذكور	—
	التقطيع والتخطيط .	الذكور	—	الذكور	—
	وضع البذور في جور داخل الخطوط.	الذكور	—	—	الإناث
	خف أعواد القطن بعد الإنبات بفترة قليلة .	الذكور	—	—	الإناث والأطفال
	عزق القطن (عزقة أولى) . (عزقة ثانية) .	الذكور الذكور	—	الذكور الذكور	—
	مقاومة الآفات يدويًا بجمع الأوراق المصابة.	الأطفال	—	—	الأطفال
	الرش بالمبيدات من خلال المعدات .	—	—	الذكور	—
	جني المحصول.	الأطفال	الإناث	—	الإناث والأطفال
٢- الذرة	تسميد التربة بالسماد البلدي من خلال وضعه في أكوام بأماكن متفرقة بالأرض التي ستزرع بالذرة .	الذكور	—	—	الأطفال
	نثر السماد فيها.	الذكور	—	الذكور	—
	ري الأرض وبها هذا السماد .	—	—	الذكور	الإناث
	حرث التربة قبل أن تجف تمامًا ووضع الذرة فيها.	الذكور	—	الذكور	تتولى الإناث وضع الحبوب في الأرض
	تسوية الأرض وتغطية الذرة، أو وضع الذرة في الأرض بعد حرثها وتسويتها به ثم ريها	الذكور	—	الذكور	—
	ري النبات بعد فترة من الإنبات .	الذكور	—	الذكور	الإناث
	خف أعواد النبات .	الذكور	—	الذكور	الإناث
	تنقية الحشائش عن طريق عزق الأرض و النقاوة باليد.	الذكور	—	الأطفال	الإناث
	تسميد المحصول بالسماد .	الذكور	—	الذكور	الإناث
	الإنتظام في ري المحصول.	الذكور	—	الذكور	الإناث
	تقطيع المحصول ووضعه في أكوام .	الذكور	—	الذكور	—
	فصل الثمار من العود .	—	الإناث	—	الإناث
	تقشير الثمار .	—	الإناث	—	الإناث
	نزع الحبوب من الثمار تمهيدًا للاستخدام.	—	الإناث	—	الإناث

تابع تحليل الأنشطة :-

نوع المحصول	العمليات المطلوبة	موقف الأفراد من أداء الأنشطة		
		ذكور	إناث	أطفال
	الخضروات ، الفلفل والباذنجان والكرنب والبصل والطماطم تحتاج إلى :-			
	حرث الأرض .	الذكور	—	—
	تسويتها .	الذكور	—	—
	تقسيمها إلى خطوط .	الذكور	—	—
	ري الأرض .	الذكور	الإناث	—
	شتل النبات في الأرض الطينية .	الذكور	الإناث	—
	عزق الخطوط بعد الإنبات .	الذكور	الإناث	—
	التسميد .	الذكور	الإناث	—
	الري المستمر .	الذكور	الإناث	—
	جمع المحصول للتسويق .	—	الإناث	الأطفال
	تسويق المحصول بالقرية .	—	الإناث	—
	تسويق المحصول خارج القرية .	الذكور	—	—
	ب - أنشطة أخرى تتعلق بالعمل الزراعي :-			
	نقل التراب الجاف من الحقل إلى البيت ونقل السماد من البيت الى الحقل باستخدام الدواب أو عربات الكارو المصممة لذلك .	—	الإناث	الأطفال
	نقل أغصان النبات الجافة لإستخدامها كوقود .	—	الإناث	—
	حـ - أنشطة البيت وهي :-			
	رعاية الأطفال - الطهي - غسيل الملابس - صناعة الخبز - حلب الحيوانات - تصنيع الجبن و الزبد ، تصنيع الوقود من روث الحيوانات ، جلب المياه ، تربية الطيور ، قطع حظائر الماشية ونقل السماد الى خارجها تمهيداً لنقله إلى الحقل ، ردم الحظائر بالتراب الجاف المشون خارج المنزل - رعاية حيوانات التسمين - تسويق المحاصيل .	—	الإناث	—

تابع تحليل الأنشطة :-

نوع المحصول	العمليات المطلوبة للزراعة	موقف الذكور والإناث من أداء النشاط قديماً		موقف الذكور والإناث من أداء النشاط حديثاً	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢- القمح	رى الأرض ثم حرثها قبل أن تجف تماماً.	الذكور	—	الذكور	—
	نثر الحبوب وراء المحراث.	الذكور	—	—	الإناث
	تسوية الأرض على الحبوب.	الذكور	—	الذكور	—
	تسميد المحصول.	الذكور	—	الذكور	—
	الرى المنتظم للنبات.	الذكور	—	الذكور	—
	الحصاد.	الذكور	—	الذكور	الإناث
	الدراس باستخدام النورج (قديماً).	الذكور	الإناث والأطفال	الذكور بوسائل حديثة	—
	التذرية لفصل التبن عن الحبوب (يدوياً).	الذكور	—	الذكور (آلياً)	—
	غربلة المحصول (يدوياً).	الذكور	—	الذكور (آلياً)	—
	نقل المحصول وتسويقه.	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
٤- البرسيم	غمر الأرض بالمياه.	الذكور	—	الذكور	الإناث
	بذر البذور فى الماء.	الذكور	—	الذكور	—
	تسميد المحصول.	الذكور	—	الذكور	—
	الرى على فترات منتظمة.	الذكور	—	الذكور	الإناث
	تقطيعه للاستخدام الحيوانى.	الذكور والأطفال	—	—	الإناث والأطفال
	نقله إلى الحظائر التى يوجد بها الماشية.	الذكور	—	—	الإناث
٥- الأرز	حرث التربة.	الذكور	—	الذكور	—
	غمرها بالمياه.	الذكور	—	الذكور	—
	تلويط الأرض المغمورة بالمياه.	الذكور	—	الذكور	—
	نقل الشتلات إلى الأرض المغمورة بالمياه.	الذكور	الأطفال	—	الإناث والأطفال
	غرس الشتلات فى الأرض.	الذكور	الأطفال	—	الإناث والأطفال
	الرى المستمر للشتلات.	الذكور	—	الذكور	—
	تنقية الحشائش الضارة منه.	—	الأطفال	—	الإناث والأطفال
	حصاد الأرز.	الذكور	—	الذكور	الإناث
	دراس الأرز.	الذكور	—	الذكور	—
	نقل المحصول للاستخدام.	الذكور	—	الذكور	الإناث

تابع تحليل الأنشطة :-

نوع المحصول	العمليات المطلوبة للزراعة	موقف الذكور والإناث من أفراد النشاط	
		ذكـور	إناث
١- الفاكهة :- الخوخ	تجهيز الأرض ويتم فحر جور على مسافات مناسبة .	الذكـور	—
	تنقل الشتلات من المشتل .	الذكـور	—
	زراعة الشتلات وردم الحفر .	الذكـور	—
	بعد النمو يتطلب تقليم الأشجار قبل فترات الازهار .	متخصص من الذكـور	—
	مقاومة الآفات .	الذكـور	—
	عزق الأرض .	الذكـور	—
	جمع ثمار الخوخ .	—	الإناث
	نقله إلى خارج المزرعة .	الذكـور	الإناث
	تسويق المحصول .	الذكـور	الإناث
٢- الموالح :-	تجهيز الأرض للزراعة بعد حرثها وتسويتها يتم فحر جور لغرس الشتلات التي يتم نقلها من المشتل .	الذكـور	—
	تحتاج الشجرة إلى رعاية مستمرة لعدة سنوات كالعزق والري والتسميد أثناء تحميل عليه .	الذكـور	—
	بعدان يصبح شجراً مثمراً يتطلب التقليم والرش بالمبيدات .	متخصص من الذكـور	—
	العزق والري والتسميد .	الذكـور	—
	جمع المحصول .	—	الإناث
	تعبئة المحصول .	—	الإناث
	تسويقه .	الذكـور	—
٣- العنب :-	تمهيد الأرض وتجهيزها لشتل العنب .	الذكـور	—
	إعداد مكان لتسلق الأشجار .	متخصص من الذكور	—
	يحتاج إلى التقليم للأشجار سنوياً .	متخصص من الذكور	—
	جمع الثمار .	الذكـور	—
	تعبئة ونقل الثمار .	—	الإناث
	التسويق .	الذكـور	—

تصنيف الأنشطة الزراعية فى العمليات الرئيسية التالية

أنشطة الحقل	أنشطة البيت
— حرث الأرض •	— رعاية الأطفال •
— تسوية الأرض •	— الطهى •
— تقطيعها •	— غسيل الملابس •
— تخطيطها •	— صناعة الخبز والعمليات المتصله بـه •
— الرى •	— صناعة الوقود من روث الحيوانات •
— التلويط بالنسبة للأرز •	— حلب الحيوانات •
— بذر البذور •	— تصنيع الجبن والزبد •
— شتل الخضروات والأرز •	— تربية الطيور •
— العزيق •	— قطع حظائر الماشية (نقل السماد منها الى خارج البيت تمهيدا لنقله الى الحقل) •
— التسميد •	— ردم الحظائر بالتراب الجاف للتشوين أمام البيت •
— تنقية الحشائش •	— رعاية حيوانات التسمين •
— الحصاد •	— تشوين المحاصيل فى الأماكن المعدة لذلك •
— الدراس •	— تسويق المحاصيل •
— غرس أشجار الفاكهة •	
— تقليم أشجار الفاكهة •	
— جمع الثمار والخضروات •	
— تعبئة الخضروات والفاكهة •	
— تسويق الخضروات والفاكهة •	

ثالثا : الشكل المعاصر لتقسيم العمل بوحدات المعيشة من خلال البعد الطبقي :

أفاض الباحثون[١] فى مناقشة الآثار التى ترتبت على مكانة الأسرة بالمجتمع الزراعى ، والانقسامات التى تحدث بين الشرائح الاجتماعية فيما يتعلق بتخصيص الأدوار بين الذكور والاناث ، وانعكاس ذلك على تقسيم العمل فى المستويات الطبقية المختلفة •

وأثير فى هذا الصدد عدة افتراضات منها :

« أن وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية العليا تمتلك المقدرة على شراء قوة العمل ، اذا ماتوفر المعروض منها عند الحاجة اليه ، ولذلك فمن خلال هذه المقدرة نجدها تحافظ على مكانة أفرادها ، وتصيغ المؤثرات الثقافية فى هذا الصدد الكثير من المحاذير والضوابط المفروضة على أداء الأنشطة الزراعية ، اذ يقترن أداؤها بانتقاص مكانة من يؤديها بالنسبة لذلك المستوى الطبقى » •

وتأسيسا على ماسبق فمن المحتمل أن تقل هذه الضوابط والمحاذير اذا ما أنتقلنا الى وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية الأخرى •

---

(١) انظر : احمد ابو زيد : البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، مرجع سابق ص ٢٠٦ — ٢٠٧ .

(٢) انظر : رالف بيلز وهارى هويجر : مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(١) انظر فى هذا الصدد :

علياء شكرى : المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

وأيضا : نادية يوسف : العلاقات المتبادلة بين تقسيم العمل فى وحدة المعيشة وادوار المرأة وتأثير ذلك على الخصوبة : فى ريتشارد انكر ، ترجمة علياء شكرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ وما بعدها .

— جين هامفرسن وماجد الينالبون فى : التحليل الطبقى والتاريخى لدراسة المرأة والتغير الاقتصادى ، المصدر السابق ، ص ٢٧ وما بعدها .

وقبل البدء فى تحليل نتائج الدراسة المتعمقة وحدات المعيشة وفقا لهذه الفروض السابقة ، ينبغى الاشارة الى ماذكرناه سلفا فى مواضع متفرقة حول ماشهدته هذه القرية من مؤثرات تكاد تكون عامة ، لكافة وحدات البناء الاجتماعى ، وان اختلفت فى شدة تأثيرها على وحدات ذلك البناء وفقا لموقعها الطبقى ، ومن هـــذه المؤثرات الهجرة والتعليم وفيما يلى نتناول تقسيم العمل فى المستويات الطبقية العليا والوسطى والدنيا بوحدات المعيشة :

(أ) تقسيم العمل فى المستويات الطبقية العليا بين المؤثراتالثقافية والضرورة الاقتصادية :

تأثرت وحدات المعيشة فى هذا المستوى الطبقى بالمتغيرات الماثلة بالقرية ، فبعد أن كان اشتراك اناثها فى الأنشطة الاقتصادية بالزراعة أمرا غير مقبول ، تغير الحال لنجد لهن اسهامات متنوعة فى مجال الزراعة، تتسق ومكانتهن الطبقية • وبشكل عام فقد تجاوزت هذه الجهود حدود الاشراف على العمال الذين يعملون بمزرعة الأسرة ، وامتدت الى الاشتراك الفعلى فى بعض الأحيان عندما تقتضى الحاجة ذلك وهى بالتحديد أثناء فترات ذروة الأنشـــطة عند تجهيز الأرض لزراعة محصول جديد وفى فترات الحصاد •

وظلت هناك بعض المحاذير والضوابط المفروضة على أداء الأنشطة بالنسبة لاناث هذا المستوى الطبقى ، كاستخدام الفأس ، وعزق الأرض أو الرى ، أو السير وراء الدواب التى تجلب الأتربة الجافة من الحقل لردم حظائر الماشية ، أو نقل السماد من حظائر الحيوانات الى الحقل • اذ ما زال أداء هذه الأنشطة غير لائق بنسوة المستوى الطبقى الأعلى ، وغير ذلك من الأعمال كالحرث أو بذر البذور •

ومن الواضح أن خروج اناث هذا المستوى الطبقى قد حدث بسبب

المشكلات التى يعانى منها سوق العمل بانقرية ، والنقص الذى أصابه ، وصعوبة الحصول على الأيدى العاملة المطلوبة للأنشطة الزراعية ، مما اضطر وحدات المعيشة الى لاستعانة بهن فى بعض الجهود الحقلية •

وفى هـذا الصدد تقول الزوجة من الأسرة رقم (١٢) من نفس المستوى الطبقى (شغل الغيط مابيخلصش وساعات مبنلاقيش أنفـار للشغل ونضطر كلنا نروح الغيط بعد المدرسة بالنسـبة لى وبعد الشغل بالنسبة لجوزى ، وحتى لو فيه أنفار بتشتغل فالأمر ما بيسلمش لازم تكون أيدنا بأيدهم ، وغير كده مش حناخذ منهم شغل ، واليومين دول هما يومينهم ، النفر بييجى الساعة ٩ الصبح يأكل ويشرب الشاى والساعة واحدة يقول أنا أروح ويقبض ٥ جنيه) •

ويبدو فى هذا الصدد مرونة الثقافة التى تصيغ الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة الزراعية ، اذ نجدها فى ظل الصعوبات التى تواجه المجتمع عند تدبير العمالة ، قد أفسحت المجال للمؤثرات الاقتصادية ، مؤكدة بذلك أنها دافع للتغير وليست معوقا له • فعندما كان المعروض من قوة العمل متاحا قبل فترة السبعينيات ، كانت الحدود المفروضة على أداء النشاط أكثر وضوحا وصرامة بالنسبة لنسوة هذا المستوى الطبقى•

وعندما اعترى سوق العمل نقص فى المعروض من قوة العمل الزراعى توارت المؤثرات الثقافية ، وأفسحت المجال للمؤثرات الاقتصادية لكى تعيد صياغة الضوابط بشكل يتسق وظروف المجتمع •

وفى هـذا السياق أصبح خروج اناث هذا المستوى الطبقى أمرا مقبولا ، لتشارك فى أنشطة الحقل فى كثير من الأعمال المساعدة والممكن أداءها من ظلالهن ، وتركت الأعمال الشاقة التى يصعب القيام بها للعمالة المأجورة فى أضيق الحدود •

اذن فالمؤثر الهام فى اشراكهن هو ذلك الاختلال الذى أصاب سوق العمل الزراعى ، والتكلفة المرتفعة للمعروض من قوة العمل • وتؤكد ذلك الأم فى الأسرة رقم (١٣) عندما تقول :

(كان العامل من ١٥ سنة بيأخذ ثلاثة جنيه فى الشهر ويعزق ويقطع الزريبة ويروى الأرض ، وساعات كتير كان بيحلب الجاموسة ، لكن كل شىء اتغير الأيام دى ، بقى العامل مش موجود ، كله سافر بره وكله اتعلم ولو لقينا عامل لازم نبيت عليه قبلها بأسبوع ونأكد عليه ليلة الشغل) •

ورغم هذه التغيرات التى لحقت بوحدات المعيشة فى ذلك المستوى الطبقى الا أن أفراد المجتمع بالقرية مازالوا يحملون فى أذهانهم صورا معيارية حول اسهامات الاناث فى أنشطة الحقل بالمستويات الطبقية العليا • ولقد انعكست تلك الصور المعيارية فى اجاباتهم على السؤال رقم ٣٢ من أسئلة الاستبيان والذى يسأل عن :

فيه ستات لاتشارك فى أعمال الغيط ولا تذهب اليه ؟

حيث أجابت نسبة بلغت ٧١ ٪ من أفراد العينة البالغ عددها ٢٠٠ أسرة أى حوالى ١٤٢ أسرة بالايجاب ، وبأن هناك نسوة لايذهبن الى الحقل مطلقا ، ولا يشاركن فى الأنشطة الزراعية ، وهو أمر يخالف الواقع الجديد بمجتمع القرية •

ولقد تأكدت تلك الصياغة المعيارية حول الأدوار بالنسبة لاناث ذلك المستوى الطبقى عند الاجابة على السؤال رقم (٣٣) من أسئلة الاستبيان وهو : مين هم الستات دول ؟

حيث جاءت الاجابة بنسبة بلغت ٦١٫٤ ٪ من ١٤٢ أسرة بأنهن نسوة العائلات الكبيرة ، والنسبة الباقية والتى تبلغ ٣٨٫٦ ٪ أجابت بأنهن المتعلمات والموظفات •

وفى هذا الصدد تبدو صعوبة الحصول على بيانات صادقة من خلال الاستبيان والاعتماد عليه كوسيلة مطلقة فى جمع بيانات حول الأنشطة الاقتصادية فالدراسة المتعمقة لأسر المستوى الطبقى الأعلى قد أكدت اشتراك النساء فى أعمال الحقل • وحتى بالنسبة للمتعلمات والموظفات ، فلهن اسهامات فى النشاط الزراعى ، كما هو فى الحالة رقم (١٢) والتى تعمل مدرسة وتشارك بجانب العمل المؤسس فى الجهود الاشرافية بالحقل عند احتياج الأسرة لذلك ، وبشكل خاص فى فترات ذروة النشاط • وهو مالم يفصح عنه من خلال الاستبيان كأداء منهجية لأسباب عدة سوف نتناولها فيما بعد •

أما ذكور هذا المستوى الطبقى فنجدهم فى معظمهم قد أكملوا مراحل التعليم الجامعى أو المتوسط ، والتحقوا بأعمال خارج النشاط الزراعى ، واقتصر اشتراكهم فيه على بعض الوقت عندما يتاح ذلك بالنسبة لهم بعد انتهاء يوم العمل ، اذا ماكانوا يعملون بالمناطق المجاورة للقرية كما هو فى حالة الزوج بالأسرة رقم (١٢) • أو أنهم يتركون العمل الزراعى تماما ويبتعدون من القرية طوال أيام الأسبوع ، ويقيمون بالمناطق الحضرية ، ويكتفون بالعودة الى القرية خلال أيام العطلات ، تاركين مهام العمل الزراعى لباقى أفراد الأسرة من الاناث والذكور الذين مازالوا بالتعليم كما هو بالأسرة رقم (١٣) •

وتكون الفرصة متاحة بالنسبة لذكور هذا المستوى الطبقى لتشغيل أو استئجار المعدات التكنولوجية فى العديد من العمليات الزراعية التى تحتاج الى ذلك كالحرث والرى والحصاد والدرس ، عندئذ يقتصر جهد الذكور على الاشراف على هذه العمليات التى تتم من خلال أفراد تخصصوا فى تشغيل هذه المعدات •

كما لم تظهر الدراســة الميدانية المتعمقة اسهامات لأطفال هــذا

المستوى الطبقى فى أنشطة الحقل ، اذ ينصب اهتمامهم فى المقام الأول على الدراسة حتى يتم تجاوز المراحل العمرية المبكرة • وبعد سن العاشرة يبدأ ترددهم على الحقل بشكل غير منتظم ودون الزامهم بأداء أنشطة محددة • بل تكون مهمتهم مرافقة الأباء والأمهات للتعرف على الجهود التى تتم بالحقل ، تؤطئة لاكتساب بعض المهارات المطلوبة فى العمل ، والتى تكون فى ذلك المستوى الطبقى أكثر اقترابا من الاشراف وادارة العمل المزرعى أكثر منها كجهد يبذل من خلال أفراد الأسرة •

أذن فالمؤثرات الاقتصادية التى يشـهدها العمل الزراعى بالقرية تصبح أكثر فعالية فى صياغة المعـايير المتعلقة بالأدوار ، وفى تحـديد الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة ، بشكل يفوق القيم الثقافية فى هذا الصدد • وهى ملاحظات يصعب رصدها أو كشفها من خلال الاستبيان أو غيره من أدوات القياس الكمى ، بل تتطلب فهما أعمق للعلاقات الأدوار وما يحيطها من ملابسات • فبدون هذا الفهم يظل أفراد المجتمع يقدمون تلك الصياغات المثالية حول الأدوار والاسهامات الاقتصادية والأنشطة التى يؤديها الاناث والأطفال ولذكور وفقا لتصورهم عن المستوى الطبقى وأداء النشاط كما حدث عند استخدام الاستبيان فى دراستنا •

(ب) الحـراك المهنى للذكور بالمستوى الطبقى الأوسـط وتقسيم العـمل :

تأثرت وحدات المعيشة فى هذا المستوى الطبقى بالتعليم الذى أحدث حراكا مهنيا كثيفا بين أبنائها من الزراعة الى مجالات أخرى • فقد أدركت هذه الوحدات منذ وقت مبكر أن تطلعاتها محاصرة ما بين ملكياتها الزراعية المحدودة ، ونموها المضطرد على أرض القرية ، ولم يكن أمامها من سبيل للخروج من ذلك المأزق الا بالتعليم الذى حرصت على تحقيقه لأبنائها ، فى ظل مناخ اجتماعى أتاح ذلك ، حيث انتشرت مؤسسات التعليم بالقرية أو على مقربة منها • وشكلت وحدات المعيشة بهذا المستوى الطبقى مصدرا

هاما وأساسيا لافراز قوة العمل المؤسسى التى ضاقت القرية عن استيعابها كقوة عمل ، كما لم يحتمل وعاء القرية المحدود تطلعات هؤلاء الأبناء ، فمنهم من هجرها للاقامة بمكان يليق بموقعه الجديد ، ومنهم من بقى وعاش فيها غريبا عنها أو مغتربا فيها ، عبئا على انتاجها •

وفى هذا السياق من المتوقع أن تتعرض مهنة المزارع للعمل الزراعى فحسب ، خلال سنوات لاحقة اذا استمر التغير فى هذه القرية بمعدله الذى يسير عليه • والملاحظ أن عبء العمل الزراعى قد تحمله اناث ذلك المستوى الطبقى وأطفاله الصغار وشيوخه من الذكور • اذ أن التحرك للعمل خارج القرية والهجرة التى أعقبت التعليم ، لم تحدث الا بين الذكور • فرغم تساوى فرص التعليم بين الذكور والاناث الى حد كبير بهذه القرية ، الا أنهن لايتساوين معهم فى فرص العمل والهجرة المتاحة ، باعتبارها محددات هامة للمكانة الاجتماعية التى يحرص المجتمع أن يكون للذكور فيها نصيب أوفر يفوق نصيب الاناث •

ويبدو ذلك التحيز جليا فى تقسيم العمل ولأدوار والأنشطة اليومية ، فالذكور يحظون بتلك التى تدر عائدا نقديا مباشرا يتسق وتوقعات المجتمع منهم باعتبارهم مسئولين عن الانفاق على الأسرة ، ومصدرا لأعالة أفرادها أما الاناث فيقمن بتلك الأنشطة التى ليس لها نفس العائد الذى يحصل عليه الذكور رغم أهميتها فى دفع عجلة الحياة • عندئذ يظل التوازن قائما لصالح الذكور فى اطار قيمى استوعب هذه التناقضات الاجتماعية ، فقد تبذل الاناث ساعات طويلة من العمل المجهد الذى ليس له عائد مادى مباشر ، بينما قد يبذل الذكور ساعات أقل الا أن لهـا عائدها المادى المحدد ليظلوا فى الصدارة •

ويظهر ذلك من تحليل موقف الأسر والعلاقات بين الذكور والاناث فيها فالأسرة رقم (٩) من أسر ذلك المستوى الطبقى يعمل الزوج والزوجة

فيها بأعمال مؤسسيه ، فهو يسافر الى ميت غمر ، وهى تعمل بالقرية ، وعند عودته يتولى ادارة الجرار وتشغيله بنفسه عندما تتطلب الحاجة ذلك ، اذ يتم تشغيله بالأجر لدى أفراد القرية • أما الزوجة فتقوم بجانب عملها برعاية الأبناء والبيت ، وتنفق بعض الوقت بالحقل • ومن خلال اللقاءات معهما كانت الزوجة تؤكد أن كافة المنجزات التى تحققت فى حياتهما هى من عائد جهد الزوج الذى يشقى مابين العمل بالوظيفة والعمل فى تشغيل الجرار •

ويتجاوز الأمر ذلك عندما تسقطها وسائل القياس ، فالاستبيان الذى استخدم لحصر النشاط بالقرية أوضحت استجاباته أن الاناث المتعلمات والموظفات لايؤدين أدوارا بالحقل •

وبشكل عام فان اناث ذلك المستوى الطبقى تمتد ساعات عملهن فى البيت والحقل لتطوى جزءا من الليل • فالحقل قد هجره الذكور سعيا وراء العمل الحكومى الذى غالبا مايكون خارج القرية • عندئذ تتولى الاناث العديد من الأعمال بالحقل صباحا الى أن يعود الذكور من أعمالهم ، ولذلك فان الملاحظ لحقول القرية فى الصباح يجد أنها تكاد تخلو من الذكور وتتناثر فى أرجائها الاناث • وما أن ينتصف النهار الا ويبدأ الذكور فى الظهور بعد عودتهم من أعمالهم •

ويوضح الجدول التالى اسهامات الاناث والذكور والأطفال باحدى أسر المستوى الطبقى الأوسط ، مع ملاحظة أن هذه الأسر المختارة للدراسة المتعمقة تمثل نمطا شائعا بالقرية فى ذلك المستوى الطبقى :

جدول رقم (٨)

يوضح حصر نشاط أفراد الأسرة رقم (٩) خلال عام
باستخدام قوائم النشاط والوقت المنفق فى كل نشاط

نوع النشاط	عدد أيام العمل على مدار العام	طبيعة النشاط		المشاركون فى أداء النشاط
		للاستهلاك	للسوق	
١) أعمال منزلية يومية متكررة بدون أجر	٢٨٩	للاستهلاك ٢٣٧	للسوق ٥٢	الزوجة
٢) أعمال أسبوعية ونصف شهرية وموسمية بدون أجر	١١٦	١١٦	—	الزوجة وبعض الأفراد من القرية بالأجر بالنسبة للخبيز.
٣) العمل بمزرعة الأسرة.	٧٩	للاستهلاك	—	الزوجة والزوج والأطفال
٤) العمل المؤسسى	٢٧٠ ٣١٢ ٦٠		بالأجر	بمرتب بالمدرسة بالنسبة للزوجة بمرتب فى العمل الحكومى للزوج للزوج على الجرار

١ ــ اجمالى عدد أيام عمل الزوجة بدون أجر = ٤٨٤
منها ١٣١ يوم للانتاج والباقى للعمل المنزلى
ومقداره = ٣٥٣ يوم
ــ أيام العمل المؤسسى ٢٧٠
ــ اجمالى أيام العمل المختلفة = ٧٥٤ يوم عمل فى السنة
٢ ــ اجمالى عدد أيام العمل للزوج = ٣٣٠ بالعمل على الجرار والعمل الحكومى •
٣ ــ اجمالى عدد أيام العمل للأطفال = ٦٠ يوم فى مساعدة الأسرة بالحقل •

ويتضح من جدول حصر النشاط السابق لهذه الأسرة مدى كثافة الجهد الذى تبذله الزوجة فى مجالات متعددة • فاذا ما احتسبنا الساعات المنفقة على أساس أن اليوم يساوى سبع ساعات عمل فان مقدار اسهامات هذه الزوجة سيبلغ ٧٥٤ يوم عمل سنويا ، جزء منها بالعمل المؤسسى والآخر موزع بين التزامات البيت وأعباء الحقل • ورغم أن أيام العمل خارج الاطار المؤسسى تبلغ ٤٨٤ يوم عمل ، الا أنه عند سؤالها عن عملها قالت أنها تعمل بالمدرسة الابتدائية ، ولم تفصح عن باقى الأنشطة الأخرى ، لتسهم هى الأخرى مع مؤسسات التعداد فى اسقاط العديد من الأنشطة الاقتصادية من حسابات التعداد •

ومن ناحية أخرى يظهر الجدول كثافة الجهد الذى تبذله الزوجة اذا ما قورن بجهد الزوج ، حيث يتركز جهده فى العمل المؤسسى وتشغيل الجرار ، ولكن الزوجة يتركز جهدها فى العمل المؤسسى والحقل والبيت كما تعكس الأنشطة المتنوعة التى يؤديها الزوج والزوجة ، نموذجا لتعدد الجهود التى تبذل بالقرية فى اطار وحدات المعيشة ، التى تمثل مشقة أخرى عند قياسها وتقديرها بالأساليب الاحصائية التقليدية • اذ لن

تفصح هذه الأساليب الا عن الجزء الرسمى أو المؤسسى من العمل • عندئذ تبدو أهمية استخدام وسائل منهجية أكثر كفاءة فى رصد تلك التباينات التى يزخر بها الواقع كقوائم النشاط المقرونة بالوقت المنفق فى كل نشاط ، فمن خلال استخدامها سيتم تحديد أى الأفراد يقوم بأى نوع من الأنشطة ، كما سيظهر ذلك الأسلوب المنهجى العديد من الأنشطة الهامة التى أغفلها الأفراد عند سؤالهم عن عملهم •

وهنا تثار مشكلة أخرى حول الأساس الذى يتم عليه ادراج الأنشطة فى التصنيفات الاقتصادية الرسمية ، هل هى الساعات التى تنفق فى العمل ، أم درجة تعقيد العمل أم الدخل الذى يعود على الفرد منه ، أم كل هذه المحددات معا ، وكيف يتم الحصول عليها من خلال الحصر المباشر وسط الكثير من المحاذير التى تجعل الأفراد يرتابون عند سؤالهم عن مزيد من التفاصيل حول العمل كمعرفة الدخل ، ويتسرب الخوف الى نفوسهم من أن يكون وراء هذا السؤال تبعات مادية سوف تلقى عليهم ، كأن يتقرر عليهم المزيد من الأعباء الضريبية ، أو لأيدلون بمصادر دخلهم من الأنشطة خوفا من الحسد •

(جـ) تقسيم العمل بالمستويات الطبقية الدنيا :

يختلف الحال كثيرا فى وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية الدنيا والتى يقع على أفرادها عبء انتاج محاصيل الاعاشة فى الملكيات المحددة التى هى فى حوزة هذه الأسرة حيث تتسع بشكل ملحوظ ، اذ تبلغ نسبة من يمتلكون أقل من فدان بهذه القرية ٧٣٫٥٪ من اجمالى الحائزين ، كما تحملت الاناث ومعهن الأطفال من هذا المستوى الطبقى تبعة سد النقص الذى حدث فى سوق العمل عندما أصيب بالاختلال فيما بعد حقبة السبعينيات ، ففى هذا المستوى الطبقى تقل كثيرا الضوابط التى تفرض على عمل الذكور والاناث • وتلك خاصية تميزت بها هذه الأسر فى ذلك

المستوى الطبقى ، لتواجه الظروف الاقتصادية التى تحياها ، ويصبح الشغل الشاغل لأفرادها هو دعم الأسرة اقتصاديا من خـلال الجهود المتنوعة التى يقدمونها للأسرة ، لتتمكن من استكمال مسيرة حياتها وسط تلك الظروف • ويحضرنا هنا ذلك التشبيه الذى أطلقه الدكتور أحمـد زايد بأن الأسرة فى هذه المستويات الطبقية تصبح أشبه بحصالة النقود التى يلقى فيها كل بجهده ، من العمل بالأجر أو المساعدة فى البيت أو فى الحقل[1] •

وتنعكس ملامح المشاركة التى توظفها عوامل التنشئة الاجتماعية[2] فى اعداد الذكور والاناث فى هذه المستويات الطبقية للاضطلاع بالعديد من الأدوار ، دون غضاضة أو كثير من الضوابط والمحاذير التى تعـوق مقدرتهم على أداء الأنشطة أو الانخراط فيها حيث تقول الزوجة فى الأسرة رقم (٤) من أسر هذا المستوى الطبقى (بنتى علمتها كل حاجة تحرث وتعزق وتضم القمح وارز وتمسك المحراث زى أى راجـل • حتى فيه رجاله الأيام دى متعرفش تمسك المحراث ، والحاجات دى أنا متعلماها من والدى الله يرحمه ، كان راجل فقير على قد حاله ، لكن كان بيعلمنا كل حاجـة ويعلمنا ازاى نشـتغل فى الغيط ، وكان يقول علشـان تنفعوا نفسكم)

وبالفعل فان الدراسة الميدانية قد أكدت تلك الأقوال ، كما أفصحت عن فخامة الجهد الذى يؤديه أفراد وحدات المعيشة بهذا المستوى حيث

---

(١) أحمد زايد : المراة والتغير الاقتصادى فى الريف ، ورقة مقدمة الى مؤتمر الفلاحون والبعد الاجتماعى فى الوطن العربى ، فى الفترة من ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ بمركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس .

(٢) انظر فى هذا الصدد : نجوى عبد الحميد سعد الله ، فى دراسـة انثروبولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية فى مجتمع محلى بدوى ومجتمع محلى ريفى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية بنات عين شمس ، ١٩٨٦ .

تشترك اناث هذه الطبقة مع اناث سائر طبقات القرية فى تحمل العبء الأكبر من العمل الزراعى ، ولكنهن يختلفن فى طبيعة الدافع الذى يحملهن على بذل هذا الجهد المضاعف • فاذا كانت نساء الطبقة العليا يعملن لسد النقص فى العمالة ، واناث الطبقة الوسطى يعملن لزيادة دخل الأسرة ، فان نساء هذه الطبقة يعملن بقوة الضرورة وحتمية الحاجة الاقتصادية ، اذ لايجد أفراد ذلك المستوى الطبقى أمامهم بديلا الا السعى الدائب لاستمرار الحياة • ويبدو ذلك جليا فى أقوال الزوجة من الأسرة رقم (٤) حيث تقول : (جوزى قبل ما يتعب كان بيساعد فى حاجات كثير فى البيت كان يحلب الجاموسة ويعمل الجبن والزبد أحسن من أى ست • والحاجات دى شطارة من الراجل ، وكمان شطارة من الست أنها تعرف تعزق وتدرث والى زينا لو قعدوا يقولوا ده شغل ستات وده شغل رجاله مش حيلاقوا يأكلوا) •

وفى قرية الدراسة تخصصت الاناث من أسر ذلك المستوى الطبقى فى أداء العديد من أنشطة الحقل التى تلائم قدراتهن من منظور أفراد المجتمع حول ملاءمة الأنشطة للذكور والاناث • ومن هذه الأنشطة فصل ثمار الذرة من الأعواد بعد نضجها ، وكذلك جمـع الخضروات والقطن وحمل محصول القمح والأرز من الأرض الى ماكينة الدرس • بيد أن الأدوار فى ظـل ندرة العمالة كثيرا ما تتسع عن ذلك الحيز المحدود ، لتقوم نسـوة ذلك المستوى الطبقى بكثير من الأعمال المأجورة خارج نطاق الوحدة المعيشية كالحصاد وتقطيع أعواد الذرة والتى تتطلب جهدا أكثر مشقة من عمليات فصل الثمار من الأعواد • وبشكل عام تفصـح الملاحظات الميدانية للأنشطة بالقرية عن مرونة عالية لأسر ذلك المستوى الطبقى فى استيعاب التغير الذى طرأ على تقسيم العمل بالقرية ، لنجد ذكورها واناثها قد تجاوزوا حـدود الأطر المعيارية للدور بشكل يفوق المستويات الأخرى • وانعكس ذلك بشكل ملحوظ فى اضطلاع الاناث

بأعمال الحقل بشكل معلن بعد. أن ظلت هذه الأنشطة أو جزء منها يتم على استحياء لفترات طويلة ، ومن جانب آخر فقد اتسع نطاق هـذه الأنشطة بالنسبة للاناث لتتجاوز العمليات البسيطة وتؤدى عمليات ظلت من صميم أعمال الذكور كالعزق والرى والحصاد والحرث • ويوضح الجدول التالى اسهامات أفراد أسرة من أسر ذلك المستوى الطبقى والأدوار التى يؤديها الذكور والاناث صغارا وكبارا ، كما تعكس الصور بعض هذه الأنشطة •

جدول رقم (٩)

يوضح أنشطة أفراد احدى أسر(*) المستوى الطبقى الأدنى

خلال العام

مسلسل	نوع النشاط	عدد أيام العمل	طبيعة النشاط		المشاركون فى أداء النشاط
			للاستهلاك	للسوق	
١	أعمال منزلية يومية متكررة	٢٣٦	١٨٤	٥٢	الزوجة والأبناء
٢	أعمال منزلية أسبوعية ونصف شهرية وموسمية .	٦٣	٦٣	—	الزوجة والأبناء
٣	العمل فى مزرعة الأسرة	١٠٨	١٠٨	—	الزوجة والأبناء
		٣٠	٣٠	—	الزوج
٤	العمل لدى الغير بأجر	٢٤٠	—	—	الزوج
		٣٠	—	—	الإبنة الكبرى
		٣٠	—	—	الابن الأكبر
		٣٠	—	—	الإبن التالى للأكبر
		٣٠	—	—	الإبنة

١ — اسهامات الزوجة فى أنشطة البيت : ٢٣٦ يوم عمل .

اسهامات الزوجة فى أنشطة الحقل : ١٠٨ يوم عمل .

اسهامات الزوجة فى أنشطة السوق : ٥٢ يوم عمل .

٢ — اسهامات الزوج فى أعمال الأسرة بدون أجر : ٣٠ يوم عمل .

اسهامات الزوج فى العمل بالأجر ٢٤٠ يوم عمل .

٣ — اسهامات الابناء الذكور والاناث ١ — ٣٠ يوم عمل .

٢ — ٣٠ يوم عمل .

٣ — ٣٠ يوم عمل .

٤ — ٣٠ يوم عمل .

(*) هذه هى الأسرة رقم (١) من حالات الدراسة المتعمقة ويبلغ حجمها ١٠ افراد ويعمل الزوج بالأجر لدى الغير . لمزيد من التفاصيل عن هذه الحالة : انظر التقرير الخاص بها فى ملحق الدراسة .

ويبدو من هذا الجدول وضوح حجم اسهامات الاناث فى هذا المستوى الطبقى ، ولكنها فى معظمها جهود تتم داخل اطار الوحدة المعيشية لاعادة انتاج الحياة • ورغم أن حساب ساعات العمل المنفقة ، واعتبارها أيام فعليـــة خلال أشهر العام قد بلغت ٢٧٣ يوم عمـــل للزوجة فى أنشطة البيت و ١٠٨ يوم بالحقل ، بينما بلغت الأيام التى ينفقها الزوج ٢٧٠ يوم عمل بالأجر ، فاننا نجد أن أفراد الأسرة لايذكرون من هذه الجهود الا مايؤديه الزوج ، باعتبارها ذات عائد نقدى مباشر • ويتسق ذلك مع الفهم العام الشائع بمجتمع القرية حول مفهوم العمل ، والذى لايحسب منه الا المرتبط بالأجر فقط ، ويصبح بذلك كل عمل غير مدفوع الأجر أو يتم داخـــل اطار وحـــدة المعيشة ، خارجا عن نطـــاق الأنشـــطة الاقتصادية •

وجدير بالذكر أن هذا الفهم الخاطىء لايقتصر على أفراد مجتمع القرية فحسب بل يتجـــاوزه الى التصنيفات الرسمية • ووفقا لهـــذه التوجهات الخاطئة يتم تحدد الأفراد النشطين اقتصاديا ، والعمل والتعطيل اذ نجـــدها هى الأخرى تســـقط من حساباتها الأعمال التى لا يدفع عنها أجر •

ويوضح الجدول التالى صورة لهذا الفهم الخاطىء من قبل الاحصاءات الرسمية :

جدول (١٠)

يوضح أقسام النشاط الاقتصادى بقرية سنتماى ٦ سنوات فأكثر[1]

النوع	أفراد بدون نشاط		أفراد ذوى نشاط		أفراد يعملون فى النشاط الزراعى		ملاحظات
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
ذكور	١٤٩٤	٣١٪	٢٢٠٠	٦٠٪	١٤٩٤	٣٨ ٪	هذه النسب محسوبة لاجمالى الذكور بالقرية وعدده ٣٧٩٤
اناث	٣٤١١	٩٦٫٨٪	١٠١	٠٢ر٪	١٦	٠٠٤ر٪	هذه النسب محسوبة لاجمالى الاناث ٣٥١٢

وعلى عكس ما أظهرته الدراسة المتعمقة من جهود متنوعة تبذلها الاناث لاعادة انتاج الحياة ، فاننا نجد أن الاحصاءات الرسمية قد اختزلت هذه الجهود وانعكس ذلك بشكل واضح فى بيانات الجدول السابق ، والخاصة بتعداد ١٩٧٦ للقرية والذى يوضح أن نسبة ٩٦٫٨ ٪ من اجمالى اناث القرية ليس لهن نشاط اقتصادى فى مقابل ٣١ ٪ من الذكور ، أما الأفراد النشطون اقتصاديا فقد بلغت نسبتهم من الذكور ٦٠ ٪ من اجمالى ذكور القرية ، بينما تتضاءل هذه النسبة لتصل الى ٠٢ر ٪ بالنسبة للاناث •

وتعنى هذه التقديرات الواردة بالاحصاءات الرسمية حول النشاط الاقتصادى لسكان القرية ، أن هناك فائضا من العمالة المعطلة أو التى لاتجد فرصا للعمل • ويخالف ذلك تماما ما أظهرته الدراسة حول الخلل

---

(١) المصدر : محسوب من احصاء السكان لتعداد ١٩٧٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، محافظة الدقهلية ، قرية سنتماى ص ٣٠١ •

الذى أصاب سوق العمل فى القرية بسبب الهجرة والتعليم • ويذكرنا ذلك بدراسة منيا أشوريا فى قرى نيبال ، والتى تعثرت فيها جهـود التخطيط لاستثمار الوقت المتاح لسكان هذه القرى ، والذى كان قـد حسب من خلال الاحصاءات الرسمية • وبعد اعادة الدراسة بأسلوب منهجى مغاير لمـا يستخدمه المسح الرسمى ، لوحظ عدم وجود أى وقت متاح للاستثمار بين سكان هذه القرى الذين يقضون وقتا طويلا فى أداء الأنشطة ، وبشكل خاص فئة الاناث والأطفال وهى التى أغفلت بشكل واضح من الاحصاءات الرسمية ، لطبيعة اسهاماتها خارج الاطار المؤسسى للوفاء باحتياجات وحدات المعيشة من الانتاج الحقلى والمنزلى[1] •

رابعا : تقسيم العمل فى مجال أنشطة البيت بين الذكور والاناث بقرية الدراسة :

تبدو الضوابط واضحة الى حد كبير فى مجال أداء أنشـطة البيت بالنسبة للذكور بشكل يقترب من النمط المعيارى الماثل فى أذهان مجتمع القـرية باعتبار أن العمل المنزلى هو عمل الاناث ، وانعـكس ذلك فى استجابات الأفراد التى أظهرها المسح الكمى ، ففى السؤال رقم (١٧) والذى يتساءل عما اذا كان هنـاك عمل للاناث وآخر للذكور ، جاءت الاجابة بنسـبة ٩٨ ٪ بأن من الأعمال ، لاتؤدى الا بالرجال ، ومنها مالا يؤدى الا بالاناث ، بينما أجابت نسبة ضئيلة ٢ ٪ بأن كل الأعمال من الممكن أن يؤديها الاثنان • وعن السؤال رقم (١٨) من الاستبيان والذى يتساءل عن الأعمال التى لايؤديها الا الذكور ، جاءت الاجابة بأنها الأعمال الخارجية والأعمال الشاقة فى الحقل كالحرث والعزق وعمليات تسوية ارض وتقسيمها للزراعة ، بينما الأعمال التى لايؤديها الا الاناث

(١) انظر عرضا للدراسة فى الفصل الثالث من هذه الدراسة •

فهى الغسيل والخبيز والطهى ورعاية الأطفال وتصنيع مواد الوقود من روث الحيوانات • وعن السؤال رقم (٢٠) والخاص بالأعمال المشتركة التى يمكن أن يؤديها الاثنين جاءت الاجابة بأن نطاق الاشتراك يمكن أن يكون فى بعض أعمال الحقل الخفيفة كتنقية الحشائش وخلف أعواد النبات وجنى القطن ، بينما لم تظهر الاستجابات مناطق للاشتراك داخل البيت وأنشطته التى ظلت وقفا على الاناث • وتتسق نتائج الاستبيان الى حد كبير مع نتائج الدراسة المتعمقة حول عدم اشتراك الذكور فى أنشطة البيت، اذ تكاد تنعدم مشـــاركة الذكور فى المستويات الطبقية العليا فى هــذه الأنشطة • وتعكس أقوال الزوجة فى الأسرة رقم (١٢) من أسر ذلك المستوى هذا المضمون عندما نجدها تقول (جوزى ميعرفش يسقى نفسه ، وحتى كباية الشاى أنا اللى لازم أعملها ، والراجل مهما كان راجل مش معقول يشتغل فى البيت الكلام ده فى مصر (القاهرة) بيقولوا الرجالة هناك بيساعدوا ستاتهم) •

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للذكور فى المستوى الطبقى المتوسط ، اذ وقف الذكور فى هذين المستويين الطبقيين عند تماس الدائرة بالنسبة للنشاط المنزلى واعتبرت أنها أعمال تقلل من قيمة من يؤديها • ويختلف الأمر بالنسبة للذكور بالمستويات الطبقية الدنيا حيث لا يجدون غضاضة فى أداء بعض أدوار البيت اذا اضطرتهم الظروف الى ذلك وأحيانا يؤدونها من قبيل المساعدة • وينعكس ذلك فى أقوال الزوجة من الأسرة رقم (١) من أسر المستوى الطبقى الأدنى حيث تقول : (لما يكون جوزى فى اجازة بيمد أيده فى حاجات البيت وبيساعد • لكن لما بيجى من الشــغل تعبان حنشغله فى البيت تانى ازاى وهو شقيان طول النهار) • وبذلك يمكن القول بأن الحدود التى تميز أعمال الذكور والاناث فى هــذا المستوى الطبقى أقل صرامة عنها فى المستويات الطبقية الأخرى •

ومن جانب آخر فان الصورة المعيارية حول أدوار الذكور والاناث والتى أفصح المسح الكمى عنها تتحقق من جانب واحد ، وهو جانب عدم اشتراك الذكور فى العمل المنزلى ، بينما حدث تجاوز لهذه الصورة المعيارية من الاناث لتمتد جهودهن خارج حدود البيت وتشتمل بذلك على أنشطة للحقل التى كانت من حميم عمل الذكور فى مراحل زمنية سابقة بالقرية • وأمام ذلك الجمع بين هذه الأنشطة المتنوعة سجل استخدام قائمة النشاط فى حصر جهود أفراد الوحدة المعيشية تباينا واضحا بين حجم اسهامات الاناث والذكور لنجدها تتضاعف فى الاناث عنها لدى الذكور بسبب تجاوز دائرة النشاط التقليدى منهن وتصديهن للعمـــل الزراعى بجانب العمـــل التقليدى اللائى اضطلعهن به لفترات طويلة •

خامسا — ملامح تقسيم العمل فى المراحل العمرية المختلفة فى بعدها الطبقى :

يختلف شكل تقسيم العمل بين أفراد الوحدة المعيشية الواحدة وفقا للمراحل العمرية المختلفة لهؤلاء الأفراد ، كما يختلف أيضا وفق موقع الأسرة فى البناء الطبقى لمجتمع القرية • وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا فعالا فى تهيئة الأفراد للأدوار المتوقعة منهم ، ففى المستويات الطبقية الدنيا حيث الملكيات الزراعية المحدودة ، وحيث يكون اعتماد الأسر فى المقام الأول على عائد جهد أفرادها ، تعجل التنشئة فى اشراك الأطفال ذكورا واناثا منذ نعومة أظفارهم فى تحمل أعباء الأنشطة الاقتصادية ، وتبدأ عمليات التدريب فى سن الرابعة ، عندما يكلفهم الكبار بأدوار بسيطة تتناسب وقدراتهم الجسمية والعقلية • وتتراكم لديهم الخبرات بشـــكل تدريجى اما بالتلقين المباشر أو بملاحظـــة الصـــغار لســـلوك الكبـــار وتقليدهم[1] •

---

(١) انظر فى هذا الصدد دراسة : نجوى عبد الحميد سعد الله ، مرجع =

وفى ظل هذه البدايات المبكرة تضيق فرصة اللهو أو قضاء سنوات طويلة فى الاعداد فما أن يصل الطفل الى سن السادسة من عمره ، الا وينخرط انخراطا تاما فى الأنشطة الاقتصادية التى تؤدى داخل نطاق الأسرة وخارجها • وفى هذا السياق لا تظهر الحدود الفاصلة بين ما ينبغى أن يؤديه الذكور وما ينبغى أن تؤديه الاناث ، وكلما تقدمت سنوات العمر ، توغل الأطفال فى أداء الأنشطة وزاد خروجهم الى سوق العمل المأجور ، واعتبرتهم وحدات المعيشة دعامة عامة فى دفع عجلة الحياة داخل الأسرة • وتتعدد الأنشطة التى يؤديها الأطفال فى هذه القرية بالاجر ، كجنى القطن وجمع الخضروات ، وشتل الأرز ، وغيرها من العمليات المساعدة التى تتسق وقدراتهم •

وتقول الزوجة فى الأسرة رقم (١) من أسر ذلك المستوى الطبقى (احنا عندنا ٨ أولاد وبنات وأنا وأبوهم يعنى عشرة وكلنا بنعمل أى حاجة وكل حاجة) • وأشارت الى أحدهم وعمره ست سنوات تقريبا وقالت (اللى انت شايفه ده كان مع أخوه الكبير بيجمعوا طماطم باليومية ، والبنت دى كانت معايا فى السوق ، والولد ده كان سارح بالجاموسة • لازم كل واحد يعمل حاجة • والعيال دى مش صغيرة لازم يعرفو كل حاجة فى الشغل علشان لما يكبروا يعرفوا يعيشوا ، احنا لا عندنا ورث ولا احنا موظفين) •

ويبدو من هذه الأقوال أهمية جهود أفراد الوحدة المعيشية صغارا وكبارا فى ذلك المستوى الطبقى • ومن الواضح أن الكثرة العددية للأبناء لا تمثل عبئا بل على العكس تمثل مصدرا للدخل • ورغم ما أكده الزوج

= سابق ، حيث تعرب فى نتائجها من هذه النتائج ، وكذلك انظر أيضا : دراسة : علياء شكرى وزملاؤها فى : المرأة فى الريف والحضر والتى تم عرضها فى فصل الدراسات السابقة ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

والزوجة اللذان لهما ثمانية من الأبناء أن ذلك قد حدث لأن الزوج كان ابنا وحيدا لأمه وأبيه ، ولذلك فالأسرة بهذا السلوك الانجابى تحاول تعويض موقف اجتماعى مثل خبرة سابقه بالنسبة للزوج فيها • بيد أن واقع الأمر ليس كذلك ، ولكنه ضرورة اقتصادية تطلبتها الظروف التى تعيشها هذه الأسر •

وبمضى سنوات العمر يزداد العبء على أطفال ذلك المستوى الطبقى وتتعدد مهاراتهم فى أداء الأنشطة • ومع تقدم السن تزداد درجات الالتزام بالحدود الصارمة لتقسيم العمل وبشكل خاص بالنسبة للذكور الذين قلما يتجاوزون الحدود المعيارية • على العكس من ذلك يصبح تجاوز تلك الحدود أمرا مؤكدا من قبل الاناث لنجدهن يشاركن فى أعمال خارج اطار العمل المنزلى • وفى سن العاشرة يكون الذكور والاناث قد ألموا بالعديد من المهارات المطلوبة لأداء أنشطة الحقل والبيت سواء تلك التى تتعلق بالأعمال المأجورة والمتاحة فى سوق العمل ، أو تلك التى تتعلق بالأنشطة المنزلية وتتطلب بعض المهارات التى تنفرد بها الاناث كتجهيز الدقيق وعجنه وخبزه ، والطهى ، وغسيل الملابس والأوانى • وهى فى مجملها مطلوبة للاناث حتى يتأهلن للزواج باعتبارها أدوارا متوقعة منهن ، بحيث اذا بلغن سن الرابعة عشرة ، يكن مستعدات تماما للانتقال الى أسرة الزوج • بينما يشهد هذا التوقيت العمرى لذكور هذه الطبقة أفاقا أوسع فى مجال العمل المأجور ليضم الى رصيد مهاراتهم العديد من الأعمال الشاقة بالحقل والتى تتسق وقدراتهم الجسمية •

وتشهد المراحل العمرية اللاحقة لأفراد هذه الطبقة كثافة فى الأنشطة اناثها وذكورها ، اذ أن من الأهداف التى توضع نصب العين انجاب أكبر عدد من الأطفال ليكونوا عونا للأسرة • ولذلك فتصبح مرحلة ما بعد الزواج

للمرأة من المراحل الشاقة التى يتكرر فيها الحمل والولادة فى سنوات متلاحقة حتى تجد نفسها أمام عدد كبير من الأطفال فى سنوات محدودة • وعليها أن تعد الأطفال الأكبر سنا ومنهم يتعلم الأصغر سنا • ويتعين عليها فوق هذا أن توفق بين هذه المهمة الشاقة فى تحقيق طموح الأسرة من وفرة الأبناء وبين الجهود المطلوبة منها والتى تحتاجها الأسرة ، وغير ذلك فالزواج يتم أيضا بهدف تدعيم قوة العمل بالأسرة التى سوف تنتقل اليها البنت فى أغلب الأحيان • ومن ثم تصبح هذه الحلقة العمرية بمثابة مرحلة كثيفة الأعباء فى عمر الاناث بشكل خاص والذكور بشكل عام ، والذين تكون مهمتهم مواجهة ذلك الموقف من خلال جهودهم الخارجية سعيا وراء العمل المأجور للوفاء بحاجات الأسرة الأساسية ، وذلك بمفردهم الى أن يشب الأطفال ليزج بهم فى الأنشطة المختلفة ، وفى هذا الصدد تصبح حياة أفراد الأسرة بهذه المستويات الطبقية سلسلة متواصلة من بذل الجهد ، بالنسبة للذكور والاناث • ولا تشهد المراحل العمرية المتقدمة كمونا فى فترات النشاط فى ظل انفصال الأبناء الذكور والاستقلال بأدوارهم وانتقال الاناث بالزواج بعد أن يكون هؤلاء الأبناء قد أسهموا اسهاما فعالا فى دعم الأسرة طوال سنوات ما قبل الزواج بالنسبة لهم • وتلخص الأم فى الأسرة رقم (٤) من أسر هذا المستوى الطبقى مشاعرها بفقدها أبنائها الذكور بعد الزواج بقولها (الولاد قبل ما يتجوزوا زهرة ونوارة وبعد ما يتجوزوا بيقوا عدو وجاره) •

وعلى العكس مما سبق موقف أسر المستوى الطبقى الأعلى ، حيث يجد أطفال ذلك المستوى قبل سن العاشرة الفرصة مواتية للهو والتعليم • وتمتد فترات إعدادهم لسنوات أطول بكثير من تلك التى يعد فيها أطفال المستويات الدنيا • كما يقل اشتراك هؤلاء الأطفال فى أنشطة الحقل الى

حد كبير لكى تقتصر على فترات ذروة النشاط أثناء العام ، عندما يتطلب الحقل حشد جهود أفراد الأسرة جميعا • ثم تشهد مراحل العمر اللاحقة انخراط هؤلاء الأبناء فى التعليم بالنسبة للذكور • أما الاناث فيتم تدريبهن على أعمال البيت الى جانب أيامهن بمتابعة التعليم كالذكور •

كما يتباين الجهد المبذول من اناث وذكور هذا المستوى الطبقى فى مرحلة الزواج بالنسبة للاناث ، وتشهد تلك الحلقة العمرية التى تقع ما بين العشرين والأربعين كثافة أعلى فى النشاط بالنسبة لاناث ذلك المستوى تتسق وطبيعة المسئوليات الملقاة على عاتقهن من عمليات كالحمل والولادة ورعاية الأطفال • ثم تشهد الحلقة الخامسة والتى تبدأ بعد الأربعين انحسارا فى كثافة الجهود عندما يشب الأبناء والبنات وتقل أعباؤهن الملقاة على الأمهات • أما الذكور فيقل كذلك الجهد الذى يبذلونه فى الأنشطة الاقتصادية بسبب استخدام التكنولوجيا الزراعية التى توفر لهم الوقت والجهد ، وهى التكنولوجيا التى يشيع استخدامها فى هذا المستوى الطبقى •

كما يتأخر أطفال المستوى الطبقى الأوسط نسبيا فى أداء الأنشطة بالقياس لأطفال المستوى الطبقى الأدنى ، حيث يبدأ اعدادهم من سن السابعة تقريبا لأداء الأنشطة المختلفة • ويتم التركيز على أعمال البيت بالنسبة للاناث وأعمال الحقل بالنسبة للذكور • اذ نجدهم يشاركون فى نقل التراب الجاف من الحقل الى حظائر الحيوانات بالبيت ، وكذلك المساهمة فى تنظيف المحاصيل من الحشائش الضارة ، وذلك الى جانب أدائهم لأدوارهم الأساسية فى التعليم •

وتشهد فترات الأجازة الصيفية بهذه القرية تجمعات من الصبية من طلبة المدارس أبناء ذلك المستوى الطبقى ، وذلك للعمل فى أنشطة جمع القطن وشتل الأرز وجمع الخضروات • ويتم ذلك فى مقابل أجر مدفوع • ويضطرهم ذلك أحيانا الى الانتقال الى القرى المجاورة لأداء هذه الأنشطة التى يحصلون منها على مصروفات العام الدراسى أو جزء منها • ويتم ذلك دون اعتراض من أسرهم ، حيث يكون توجيههم من خلال أحد الأبنـــاء الأكبر سنا ويعملون تحت اشرافه • وتقتصر هذه الأدوار على الذكور • أما الاناث فتكون اسهاماتهن داخل نطاق الأسرة فى الحقـــل اذا تطلب الأمر ، وفى البيت بشكل مستمر ، وكلما تقدم السن ازدادت الأعباء فى هذا المستوى الطبقى لتبلغ ذروتها للاناث فى مرحلة ما بعد الزواج ، حيث يتجه الذكور الى العمل فى الوظائف المؤسسية وتضطلع الاناث بجهـــود الحقل والبيت •

وجدير بالذكر أن أفراد مجتمع القرية عندما سئلوا بشكل مباشر من خلال الاستبيان عن مشاركة الأطفـــال فى أعباء العمـــل الزراعى جاءت اجاباتهم معيارية الى حد كبير ، مؤداها أن الأطفـــال ليس لهم مهمة الا التعليم والدراسة ، كما تضمنت اجاباتهم على السؤال رقم (٢٦) والذى يتساءل عما اذا كانت الأنشطة التى يؤديها البنات الصغار مثل الأنشطة التى يؤديها الذكور الصغار « بأن هذه الأنشطة تختلف بنسبة بلغت ٩٤٫٣ ٪ فى طبيعتها اذ أن مهام الاناث الصغار تنحصر فى أعمال البيت ، ومهام الذكور يكون مجالها الحقل • بينما أجابت نسبة ٥٫٧ ٪ بأن هذه الأدوار تتماثل • وأغلب الظن أن هذه النسبة الضئيلة يمكن أن يكون أفرادها من أولئك الذين ينتمون الى مستويات طبقية دنيا •

كما أظهرت اجابات عينة الدراسة على السؤال رقم (٢٥) من أسئلة الاستبيان والخاص بين اشتراك الأطفال فى الأنشطة تباينا واختلافا عما أظهرته الدراسة المتعمقة ، حيث أسقط أفراد العينة اشتراك الأفراد فى سن الخامسة والسادسة والسابعة • وأجابت نسبة بلغت ٢٦ ٪ بأن اشتراكهم فى الأنشطة يبدأ من سن الثامنة ، ٢٠ ٪ فى سن التاسعة ، وأجاب ٥٤ ٪ بأن اشتراك الأطفال لا يتم الا بعد سن العاشرة •

الفصـل التاسـع

الأبعاد الثقافية لتقسـيم العمـل
بين الذكور والاناث بالقرية

أولا : التنشئة الاجتماعية وصياغات غير واقعيـة لأدوار الذكور والاناث بمجتمع القرية •

ثانيا : المكانة وطبيعة الجهد المبذول •

ثالثا : الاسهامات الفعلية للذكور والاناث والأطفال كما أظهرتها الوسائل المنهجية المستخدمة بمجتمع البحث :

(ا) الاسـتبيان •

(ب) استخدام الوقت •

الفصل التاسع

الأبعاد الثقافية لتقسيم العمل

بين الذكور والاناث بالقرية

أولا ـ التنشئة الاجتماعية وصياغات غير واقعية لأدوار الذكور والاناث بمجتمع القرية :

من الأمور التى كشفت عنها الدراسات الانثروبولوجية ذلك الدور الهام والفعال الذى تلعبه التنشئةالاجتماعية فى صياغتها للأنماط والمعايير التى تشكل سلوك الأفراد فى مواقف الحياة المختلفة ، وتجعل سلوكا ما مقبولا لدى أبناء المجتمع أو غير مقبول منهم ، أو بين جزء محدد منهم • وينسحب ذلك التأثير الذى تحدثه التنشئة الاجتماعية فى المراحل العمرية المبكرة على تدعيم الكثير من القيم المتعلقة بالدور والمكانة بالنسبة للذكور والاناث[1] •

والملاحظ أن هذه القيم قد تبدو قيما معيارية فى بعض جوانب العمل ، ومن ثم فهى لا تطابق الواقع كثيرا • ولذلك نجد أفراد المجتمع على وعى تام بها ، ويتم استخدامها كلما دعت الضرورة الى ذلك • فاذا ما وجه اليهم تساؤل مباشر من أعمال كل من الذكور والاناث ، يقال أن الذكور تقتصر اسهاماتهم على الأنشطة التى تتم خارج حدود البيت ، اذ أن الأعمال المتعلقة بأنشطة البيت تنقص من قدرهم ، حتى ولو كانوا فى مراحل عمرية مبكرة •

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول دور التنشئة فى مجال العمل يمكن الرجوع الى : نجوى عبد الحميد سعد الله : مرجع سابق .

أما الاناث فتتركز اسهاماتهن فى أنشطة البيت كالخبيز واستحضار المياه والطهى ، ورعاية الأطفال ، وصناعة الجبن والزبد ، ويعد خروجهن الى الحقل من الأمور النادرة التى لا تحدث الا بالمستويات الطبقية الدنيا والتى تعتمد على جهدها من العمل المأجور • وبالنسبة للأطفال فان أفراد مجتمع القرية اذا ما ظلوا عن أدوارهم فى أداء الأنشطة الاقتصـــادية نجدهم يقدمون اجابات تنطوى على قدر كبير من التزييف ، حيث يقولون أن الأطفال تنحصر مهمتهم الأساسية فى التعليم وتلقى الدروس •

وتبدو الأمور من خلال هذه الاجابات ، لأى باحث منذ الوهلة الأولى وكأنها تسير وفق منظومة مرتبة ترتيبا صارما وبدرجة واضحة ، ولا يتم تجاوزها تحت أى الظروف ، أو تتم فى اطار من الحدود القاطعة بين الذكور والاناث فى كافة المستويات الطبقية •

بيد أن الأمر ليس كذلك كما أفصحت الدراسة الميدانية ، فرغم وعى أفراد المجتمع الريفى بتلك الحدود الفاصلة بين أدوار الذكور والاناث على مستوى القول ، الا أن الواقع يفصح عن تجاوزات فى تلك الأنماط المعيارية التى صيغت فى غضون عمليات التنشئة الاجتماعية ، لنجد أدوارا متنوعة تؤديها الفئات الاجتماعية فى سياق المبررات الاقتصـــادية التى دفعت الى ذلك بعد أن أفرغت الهجرة سوق العمل الزراعى من قوة العمل ، واستنفذ التعليم ما تبقى منها •

وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا فعالا فى تهيئة الاناث لتقبل المزيد من الأعباء التى يتوقع أن تضاف اليهن ، والتى قد تخرجهن من حيز الدور التقليدى كما حدث فى هذه القرية • وتدعم القيم السائدة ذلك التجاوز الذى يحدث فى الأطر المعيارية للأدوار •

وجدير بالذكر أن الاطار القيمى الذى صاغ هذه الأنماط ، هو نفسه الذي ساعد علي تجاوزها عندما دعت الضرورة الى ذلك • ويعكس ذلك

مرونة عالية فى استيعاب الثقافة للمتغيرات الاقتصـــادية لاحداث التغير بمجتمع القرية كما سبق أن ذكرنا ، والتى قد يتم استثمارها أو توظيفها فى تدعيم مكانة فئة على حساب أخرى • ويظهر ذلك جليا فى موقف الذكور بمجتمع القرية من العمل الزراعى فى فترات سابقة على هذا الوقت وقبل التغيرات التى تشهدها القرية • فعندما لم يكن أمامهم الا العمـــل فى الزراعة ، صيغت حوله بعض المحددات المطلوبة لأدائه ، وجعلت منه نشاطا متميزا يصعب على غير الذكور القيام به • ومن هذه المحددات انه عمل شاق ويتطلب مهارات عالية وخبرة ، وقدرات بدنية لا تلائم الخصائص الطبيعية للاناث • ولخدمة التوجهات الكامنة لدى الذكور وضعت القيم السائدة ، أو بالأحرى صاغت الثقافة مجموعة من الضـــوابط على أداء الاناث للأنشطة الزراعية •

وعندما ظهرت أمام الذكور آفاق جديدة خارج نطاق العمل الزراعى والقرية أصبح العمل الزراعى عمل لا يحتاج الى كل هذه المتطلبات لأدائه • بل أصبح يلائم الاناث والأطفال ، اذ أن بقاء الذكور فيه لفترات طويلة من العام يعد مضيعة للوقت والجهد لا يقابله عائد ملائم •

وتنعكس ملامح هذا السلوك فى أقوال تضـــاربت فى مضمونها بين جيلين من الذكور ، تمثل الأول فى هؤلاء الأفراد الذين لم تتح لهم فرصة التحرك خارج نطاق العمل الزراعى ، والذين تجاوزت سنهم الخمسين ، ومازال العمل فى الأنشطة الزراعية يمثل عملهم الأساسى ، بـــل عملهم الوحيد فى الغالب ، حيث يقول أحدهم : (الزراعة شغل صعب وعايز ناس فيها مروة ، وتعرف تمسك المحراث ، وتعزق ، يعنى عايز رجالة ، لأن الستات ضعيفة وماينفعش تعمل الحاجات دى) •

أما النوع الثانى من رد الفعل ويمثله واحد من ذلك الجيل الذى عاصر تحولات القرية ، والآفاق الجديدة للعمل خارج مجـــال النشاط

الزراعى فيقول : (الزراعة بقت شغلانة مش جايبة همها ، ومش محتاجة حد يقعد لها ، وممكن الستات والولاد الصغيرين يتولوا الحكاية دى وحد يوجههم وبس) •

ثانيا — المكانة وطبيعة الجهد المبذول :

تبدو العلاقة بين المكانة والجهد المبذول وطبيعته من خلال ما تؤديه القيم الثقافية داخل القرية • وتلعب دورها بشكل كامن فى تنحية الاناث عن الأدوار الاقتصادية ذات العائد النقدى ليستأثر بها الذكور ، فى سياق من المبررات المتنوعة التى تزكيها هذه القيم وتعمل على تدعيمها • ورغم أن المكانة تتشابك محدداتها وتتعقد بشكل يتجاوز حدود الأدوار ، الا أن ذلك لا يشكل محورا لاهتمامنا • وان كان من المجدى مناقشة المكانة فى اطار الجهود المبذولة ، للاستفادة منها فى كشف أبعاد هذه القيم الثقافية فى زيادة غموض الواقع أمام أدوات القياس الكمى •

فالملاحظ للأنشطة الاقتصادية بهذه القرية ، يجد أن الذكور قد استأثروا بالأعمال المؤسسية التى أتاحها التعليم ، وبفرص الهجرة الى الخارج ذات العائد النقدى المرتفع ، هذا فضلا عن احتفاظهم بادارة الأنشطة الانتاجية التى تدر عائدا نقديا داخل القرية ، كادارة الجرارات ، والمعدات التكنولوجية المستخدمة فى العمل الزراعى ، وتسويق المحاصيل النقدية مثل الفاكهة بمراكز التوزيع المختلفة •

وبرغم تساوى فرص التعليم أمام الذكور والاناث ، الا أن فرص العمل التى ترتبت عليها لم تكن متساوية بالقدر الذى يتيح للاناث الحصول على عائد هذه الفرص من الجهد الاقتصادى ، حيث لعبت المؤثرات الثقافية دورا واضحا فى صياغة العديد من المحاذير التى كبلت حركة الاناث وعاقت من انطلاقهن الى خارج القرية •

كما تسربت هذه المؤثرات لتحدد علاقة الاناث فى القرية بسوق العمل ، اذ نجد تفرقة واضحة بينهن وبين الذكور فى الأجر ، وعدم

الاقتناع بقدراتهن على أداء الأنشطة الزراعية • ويكون اللجوء اليهن أو الاستعانة بهن عند الرغبة فى الحصول على القوة العاملة بأجر منخفض ، ولتعويض النقص الذى حدث فى المعروض من قوة عمل الذكور • وتؤكد هذه الحقائق الزوجة بالأسرة رقم (٤) من أسر المستوى الطبقى الأدنى ، والتى تعمل بالأجر حيث تقول (الناس هنا فى البلد مش مصدقين أنى أقدر أشتغل زى الرجالة ، ولما يكونوا عايزين نفر بالأجرة ، أقول لهم أنا أهه ، لكن ما بيخدونيش على أنى ست الا أما يكونوا محتاجين أنفار قوى ، ولو أخدونى يدونى نص أجرة الراجل) •

كما تتجسد ملامح هذه التفرقة داخل تكوين الاناث النفسى عندما تقول زوجة أخرى (برضه الراجل راجل وشغله غير شـــغل الستات • وتسوق فى هذا الصدد المثل القائل : شغل الراجل زى بحر النيل وشغل الست زى نزح الزير) وهو كناية عن الوفرة التى تتحقق من عائد جهد الرجل المستمر •

ولا يجب أن نتصور أن هذه المعوقات التى ساقتها المؤثرات الثقافية قد قللت من جهود الاناث فى الاسهامات الاقتصادية الأخرى ، بل على العكس من ذلك فقد عرفتها هذه المعوقات لأداء الأدوار الأخرى المتعلقة بانتاج قيم الاستخدام ، والتى لا يدفع عنها عائد نقدى • عندما ترك الذكور أنشطة الحقل فى غضون الهجرة والحراك المهنى • وتنحت فى اطار ذلك عن العمل ذى العائد النقدى للذكور ، والتى صاغت القيم الثقافية العديد من المفاهيم حول مسئوليتهم فى الانفاق ، وقوامتهم فى ذلك على الاناث ليتحقق التوازن فى النهاية لصالحهم •

وفى هذا السياق القيمى المعقد والذى يشكل سلوك الأفراد بالقرية وعلاقات تقسيم العمل فى اطار وحدة المعيشة بشكل غير معلن تتعثر وسائل القياس اللحظية والكمية المباشرة فى رصد هذه التفاعلات • وتصبح هى الأخرى أداة لتجسيد التحيزات الثقافية التى تصيغ موقف الأفراد من النشاط الاقتصادى بالمجتمع •

وجدير بالذكر أن هذه المعوقات برمتها قد واجهتنا أثناء محاولة حصر أنشطة الأفراد بالقرية من خلال الاستبيان كما ستوضحها الفقرة التالية :

ثالثا — الاسهامات الفعلية للذكور والاناث والأطفـال كما أظهرتها الوسائل المنهجية المستخدمة بمجتمع البحث :

(١) الاسـتبيان :

برغم تنوع اسهامات الأفراد بالقرية وخارجها ، الا أنه عندما سئلوا من خلال المسح الذى استخدم فيه الاستبيان ، عن الأعمال التى يؤدونها نجدهم قد أغفلوا فى اجاباتهم جانبا كبيرا من هذه الاسهامات ، واختلط الأمر عليهم بوعى منهم أو بغير وعى • ففى السؤال رقم (٥) من أسئلة الاستبيان والذى وجه أفراد الوحدة المعيشية مستوضحا ما يلى :

يا ترى الزوج بيشتغل ؟

فجاءت الاجابة بنعم لنسبة بلغت ٣٥ ٪ من أفراد أسر العينة التى أجرى عليها المسح الكمى بالقرية والبالغ عددها ٢٠٠ أسرة ، حيث يعمل هؤلاء الأزواج الذين تمثلهم هذه النسبة فى وظائف مؤسسية واضـحة المسمى والمعالم لأفراد المجتمع •

بينما أجابت نسبة بلغت ٤٧٫٥ ٪ من عينة المسح الكمى بأن الزوج لا يعمل وذلك لعدم التحاق الأزواج فى هذه النسبة من الأسر بوظائف مؤسسية ، حيث يعملون فى أنشطة الحقل والزراعة ، كما اتضح من اجابة السؤال الخاص بذلك فى الاستبيان •

كما أجابت نسبة بلغت ١٧٫٥ ٪ بأن الأزواج يعملون لبعض الوقت فى مهن أخرى غير الزراعة • ويعكس ذلك فهما خاطئا من أفراد المجتمع حول مفهوم العمل والتعطل[1] من شـأنه أن يضلل القائمين بالمسـوح

---

(١) انظر فى هذا الصدد : ريتشارد انكر ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
وانظر ايضا : علياء شكرى : المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

الاحصائية ، اذ اقترن فى أذهان أفراد المجتمع بالقرية العمل بالتوظف فى أحد المنشآت الحكومية ، والحصول على أجر محدد وبشكل منتظم • أما العمل فى الحقل فقد أسقطه أفراد المجتمع باعتباره عملا لا يدفع عنه أجر • واتسع نطاق الخلط وسوء الفهم الشائع بين أفراد المجتمع حول هــذه المفاهيم عندما وجه اليهم السؤال رقم (٧) من أسئلة الاستبيان عن عمل الزوجة • حيث أجابت نسبة بلغت ٩١٪ من أفراد العينة بأن الزوجة لا تعمل فهى ربة بيت • بينما أجابت نسبة مقدارها ٩ ٪ بأن الزوجة تعمل فى وظيفة حكومية •

وانسحبت نفس التوجهات الخاطئة حول العمل والبطالة على الأبناء الذكور والاناث ، وبشكل خاص الذين مازالوا فى مراحل التعليم ، حيث أكد أفراد العينــة انهم مشغولون فى التعليم ولا يتســع الوقت لديهم لاسهامات أخرى فى مجال الأنشطة الاقتصادية •

وعندما تم تغيير صيغة السؤال الخاص باسهامات الزوجة فى مجال العمل ، واستخدم بدلا منها عبارات أكثر اقترابا من المفاهيم السائدة أو الشائعة حيث استبدلت كلمة « العمل » بعبارة « المســاعدة » ليصبح السؤال :

يا ترى الزوجة بتساعد فى الأعمال الزراعية فى ايه ؟ فجاءت الاجابة تعكس تنوعا أكثر ثراء حول واقع هذه المساعدة كما يعكسها الجــدول التالى :

جدول رقم (١١)

يوضح اسهامات الزوجات فى أنشطة الحقل

نوع النشـــاط	التكرارات	نسبة المشاركات من الزوجات فى النشاط الحقلى	ملاحظات
ـ رعاية الماشية	١٦٨	٨٤ ٪	اجمالى الأسـر ٢٠٠ اسـرة
ـ نقل السماد من البيت الى الحقـل	١٢٠	٦٠ ٪	
ـ نقـل التراب الجاف الى الحظائر من الحقل	١١٥	٥ر٥٧ ٪	
ـ عزق الأرض	١٠٠	٥٠ ٪	
ـ الحرث	٥٠	٤٥ ٪	
ـ زراعــة المحاصـيل أو المشاركة فى ذلك	١٥٦	٧٨ ٪	
ـ تنقية الحشائش الضــارة من المحاصيل	١٦٤	٨٢ ٪	
ـ جنى المحاصيل	١٦٠	٨٠ ٪	
ـ تشوين المحاصيل	١٧٧	٨٨ ٪	
ـ الــرى	٧٠	٣٥ ٪	

ويلاحظ من النسب الواردة بالجدول أن الزوجات تساعد فى العديد من العمليات الزراعية ، كرعاية الماشية ، وعزق الأرض والرى وتنقيـة الحشائش الضارة من المحاصيل • وجمع الخضروات وتجهيزها الى حيث تنقل الى أماكن التسويق •

وبالرغم من أن هذه الأنشطة تتولاها الاناث كاملة فى بعض الأحيان ، وبشكل خاص نسوة الطبقة الدنيا ، فى ظل غياب ذكور هذه الطبقة عن العمل الحقلى بحثا عن العمل المأجور ، الا أن الصياغات المعيارية للأدوار

تجعل الأفراد بمنأى عن الافصاح عن ذلك الموقف المعكوس ، والذى أصبح الذكور فيه هم الذين يقومون بدور مساعدة الاناث اذا أتيحت الفرصة لذلك • وتظل اجاباتهم عن الأسئلة التى توجه اليهم تقدم اجابات تلائم تلك الصياغة وتجعل النشاط الحقلى من اختصـــاص الذكور أساسا ، وللنساء على سبيل المساعدة فقط •

وتكرر الموقف عندما سئل أفراد المجتمع من الذين شملهم المســح الكمى بالنسبة لاسهامات الأبناء فى أنشطة الحقل ، حيث تأكد من استجابات أفراد المجتمع من طبيعة اسهامات الأبناء الذكور والاناث وموقفهم من العمل أن الأبناء مشغولون بالتعليم ذكورا واناثا ، ولا يتسع وقتهم لأداء أنشطة بجانب استذكار الدروس •

الا أنهم عندما سئلوا عن مساعدتهم فى الحقل جاءت الاستجابات تحمل أشكالا من الاسهامات المتنوعة فى العمل الزراعى •

ويوضح الجدول التالى نسبة الأبناء المشاركين فى الأنشطة الحقلية ذكورا واناثا :

جدول رقم (١٢)

يوضح عدد الأسر التي يشارك فيها الأبناء من الذكور والاناث بالعمل الزراعى

نوع النشاط	اجمالى عدد الأسر التى يشارك الذكور فيها فى الانشطة	النسبة	اجمالى عدد الأسر التى يشارك الاناث فيها فى الانشطة الاقتصادية	النسبة
ـ رعاية الماشية	١٨٠	٪٩٠	١٤٣	٥ر٧١٪
ـ نقل التراب الجاف الى حظائر الماشية	١٥٢	٪٧٦	٦٠	٪٣٠
ـ نقل السماد من البيت الى الحقل	١٧٦	٪٨٨	٥٢	٪٢٦
ـ عزق الأرض	٩٦	٪٤٨	٣٩	٥ر١٩٪
ـ الحرث	٨٠	٪٤٠	٩	٥ر٤٪
ـ زراعة المحاصيل	١٥٠	٪٧٥	٣٤	٪١٧
ـ تنقية الحشائش الضارة من الأرض	١٧٠	٪٨٥	١٠٠	٪٥٠
ـ الرى	٨٨	٪٤٤	٤٠	٪٢٠
ـ جنى المحصول	١٨٦	٪٩٣	٩٧	٥ر٤٨٪
ـ تشوين المحاصيل	٧٦	٪٣٨	١٤٩	٥ر٧٤٪
ـ تسويق المحاصيل	١٦	٪ ٨	١٨٠	٪٩٠

ومن الجدول السابق يتضح أن معظم الأسر بالقرية يسهمفيها الأبناء بالعديد من الأنشطة فى الحقل والزراعة بكافة عملياتها وبشكل خاص فى رعاية الماشية ، ونقل التراب الجاف الى حظائر الماشية ، ونقل السماد الناتج من الحظائر الى الحقول •

(ب) استخدام الوقت :

وعلى الجانب الآخر أفصحت الدراســة المتعمقة لبعض وحــدات المعيشة واستخدام وسائل منهجية مغايرة للاستبيان ، كاستخدام الوقت وقوائم حصر النشاط أفصحت عن حجم أكثر تنوعا وكثـافة أعلى فى الاسهامات تغاير الصورة التى أظهرها الاستبيان • ويوضح ذلك الجداول التالية عن وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية المختلفة :

جدول رقم (١٣)

رقم الأسرة	الحجم	ملكية الأسرة	إسهامات الزوجة باليوم		مكان أداء النشاط	إسهامات الزوج باليوم		مكان أداء النشاط	إسهامات الأبناء باليوم		مكان أداء النشاط
			للاستهلاك	للسوق		للاستهلاك	للسوق		ذكور	إناث	
١	١٠	١٠ قراريط	٢٠٣ ١٠٨	٥٢	للبيت وتربية المواشي. للحقل والعمل لدى الغير.		٢٧٠	بالأجر لدى الغير	٣٠	٣٠	لعدد أربعة أبناء ذكور وإناث بالأجر
٢	٦	١٢ قيراط	١٨١	٥٢ ١٨٠ ٦٤	أعمال البيت للتسمين بالأجر تسويق خضروات بالقرية.		١٨٠	بالأجر	٨٢	١٥٠	بالأجر
٣	٧	١٢ قراط	٣٥٠ ٦١		أعمال المنزل بالحقل		٢٨٨	بالأجر	٩١	—	بالأجر
٤	٧	١٢ قراط	١٨٦		أعمال المنزل بالحقل وفي تصنيع صوامع الغلال وفي بيع الخضروات	مريض			٢٠٦		بالحقل والتسويق وتصنيع صوامع الغلال بالقرية
٥	٧	١٢ قراط	٢٤٦ ٢٥	٨٠	للبيت للحقل للسوق	عائد من السفر ولم يزاول بعد أي عمل			٢٥	٢٨٥	خارج البيت بالحقل والأجر

جدول رقم (١٤)
يوضح الاسهامات فى الطبقة العليا

رقم الأسرة	الحجم	الملكية الزراعية	إسهامات الزوجة		مكان أداء النشاط	إسهامات الزوج		مكان أداء النشاط	إسهامات الأبناء		مكان أداء النشاط
			للإستهلاك	للسوق		للإستهلاك	للسوق		إناث	ذكور	
١٢	٦	١٤ فدان	١١٣ ٣٠	١٩٢	أعمال المنزل أعمال الحقل حكومى	٦٠	٢١٢	أعمال الحقل مؤسسى			
١٣	١٠	٥ فدان	٢٢٣ ١٠٠	٥٢	بالمنزل للسوق بالحقل					١٠٠	بالحقل

ومن قراءة الجداول السابقة والخاصة باسهامات الأفراد فى الأنشطة الاقتصادية بوحدات المعيشة نلاحظ ما يلى :

١ — بالنسبة للأفراد بوحدات المعيشة بالمستوى الطبقى الأدنى :

— يتنوع الجهد المبذول من كافة الأفراد فى هذه الأسر المعيشية ، وذلك للوفاء بمتطلبات حياتها ، فالأزواج يتفرغون فى هذه الأسر للسعى وراء العمل بالأجر والذى قد يتوفر داخل القرية أو خارجها • وتتولى الزوجة والأبناء النشاط الزراعى فى القراريط المحدودة التى تمتلكها الأسرة ، بجانب أداء بعض الأعمال بالأجر اذا أتيحت الفرصة للأبناء لأداء ذلك ، أثناء الاجازة الصيفية أو فى أيام العطلات ، وفى الأنشطة التى تلائم أعمارهم ومهاراتهم ، وهى بشكل خاص جمع الخضروات وشتل الأرز وخف أعواد القطن ، والاشتراك فى المقاومة اليدوية للآفات •

ومن ثم فقد سجلت قوائم النشاط التى توفرت من خلال استخدام الوقت كثافة عالية لاسهامات الزوجات والأبناء • بينما انحصرت اسهامات الأزواج العاملين بالأجر بشكل تعذر معه أداء أدوار أخرى فى أنشطة الحقل للأسرة • ولقد بلغت هذه الاسهامات فى الأسرة رقم (١) بالنسبة للزوجة ٤٣٣ يوم عمل خلال السنة موزعة كالتالى :

٢٧٣ يوم عمل أنفقتها الزوجة فى رعاية الأطفال وادارة شئون البيت وأداء الأنشطة اليومية والمتكررة والاسبوعية ونصف الشهرية • كالطهى والخبيز ، والغسيل •

٥٢ يوم عمل لرعاية حيوانات التسمين التى تقتنيها الأسرة •

١٠٨ يوم عمل أنفقت خارج البيت للانتاج المزرعى والعمل بالأجر لدى الغير •

— تولى الزوجات ادارة شئون الحياة واتخاذ القرارات فى ظل غياب الأزواج وانشغالهم فى العمل المأجور والذى يتطلب البعد عن الأسرة طوال اليوم ، لتصبح لفرصة سانحة أمام الزوجات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاج والانفاق اليومى • وهى أمور آثر الأزواج تركها لزوجاتهم لانشغالهم عن أدائها •

— انخفاض كمية الوقت الذى تبذله الزوجات فى العمل المنزلى بالقياس لحجم الأسرة اذا ما قورن بالمستوى المتوسط •

٢ — بالنسبة للمستوى الطبقى المتوسط :

— اختفت اسهامات الاناث فى العمل المأجور تماما ، اذ أن كافة الجهود التى تبذلها اناث هذا المستوى الطبقى تقتصر على البيت والدخل الذى تمتلكه الأسرة •

— لم تفصح الدراسة عن قيام الذكور بالعمل بالأجر أيضا لدى الغير ، ولكن أفصحت عن التحاقهم بالوظائف المؤسسية كما هو فى الأسرة رقم (٦) والأسرة رقم (٩) ، والأسرة رقم (١١) •

ينحصر نشاط الأبناء فى معظمه فى اطار متطلبات الأسرة داخل العمل الزراعى وخارجه •

٣ — بالنسبة لأسر المستوى الطبقى الأعلى :

انخفضت كثافة الجهد المبذول بالنسبة للاناث والذكور والأطفال بشكل واضح عنه فى المستويين السابقين • ومبرر ذلك أن معظم الأنشطة تؤدى من خلال الاستعانة بالعمالة المأجورة • كما أن هذه الأسر تتوفر لها الوسائل التكنولوجية المنزلية والزراعية التى تقلل الى حد ما من الوقت والجهد المطلوب من أفرادها بالقياس الى المستويين الطبقيين الأوسط والأدنى •

الفصـــل الثـــامن

الهجرة ومصاحباتها وتأثيرها على تقسيم العمل

أولا : الهجرة فى عقود زمنية متباينة بالريف المصرى •

ثانيا : قرية الدراسة وموقفها من المتغيرات التى تشكلت بالمجتمع الكبير فى سياق الهجرة •

ثالثا : الهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بقرية الدراسة •

رابعا : الهجرة وتنوع الدخول بالقرية •

خامسا : قيم جديدة للانسان الريفى تخلقت فى رحم الهجرة :

(ا) الانسان والأرض •

(ب) الاناث والأطفال جزء فى سوق العمل الزراعى •

سادسا : أنماط جديدة للاستهلاك تسللت الى القرية •

سابعا : مظاهر جديدة للتفاعل بين وحـدات الانتـاج المعيشى والسوق بقرية الدراسة •

الفصل الثامن

الهجرة ومصاحباتها وتأثيرها على تقسيم العمل

تمهيد :

تأتى أهمية تناول الهجرة باعتبارها بعدا هاما ومؤثرا فى ظاهرة تقسيم العمل ، وذلك من خلال ما أحدثته من تغيرات فى الوعاء الاجتماعى للقرية المصرية بشكل عام ، وفى مجتمع البحث بشكل خاص •

فبالاضافة الى أنها قد لعبت دورا فى احداث الاختلال بقوة العمل الزراعى عندما امتصت المتاح منها ، فانها على الجانب الآخر قد تفاعلت مع مؤثرات أخرى لتعيد تشكيل ظاهرة تقسيم العمل بالقرية • فأمام قلة المعروض من قوة العمل وارتفاع أجورها ، اضطرت وحدات المعيشة الى الاعتماد على جهود أفرادها لأداء مهام النشاط الزراعى • بيد أن التعليم كان قد استقطب الذكور اليه ، فمن خلاله تحقق لهم حراك مهنى من مجال الزراعة الى مجالات أخرى • عندئذ لم يكن هناك بد من اشراك الاناث والأطفال • ولقد حدث ذلك التغير فى سياق الهجرة التى بلورت المؤثرات الاقتصادية أمام أفراد المجتمع القروى ، عندئذ لم يجد الأفراد غضاضة فى ذلك التغير الذى تحملت فيه تبعة الجهود الحقلية فئات اجتماعية متنوعة •

وسنتناول فى الصفحات التالية الهجرة كبعد مؤثر فى ظاهرة تقسيم العمل من خلال العناصر التالية •

أولا : الهجرة فى عقود زمنية متباينة بالريف المصرى •

ثانيا : قرية الدراسة وموقفها من المتغيرات التى تشكلت بالمجتمع الكبير فى سياق الهجرة •

ثالثا : الهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بقرية الدراسة •

رابعا : الهجرة وتنوع الدخول بالقرية •

خامسا : قيم جديدة للانسان الريفى تخلقت فى رحم الهجرة •

(أ) الانسان والأرض •

(ب) الاناث والأطفال جزء فى سوق العمل الزراعى •

سادسا : أنماط جديدة للاستهلاك تسللت الى القرية •

سابعا : مظاهر جديدة للتفاعل بين وحدات الانتاج المعيشى والسوق بقرية الدراسة •

أولا — الهجرة فى عقود زمنية متباينة بالريف المصرى :

شغلت قضية الهجرة ومصاحباتها الاقتصادية والاجتماعية الباحثين فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسكان ، وما يعنينا هنا هو الهجرة الريفية بشكل خاص ، وما ترتب عليها من آثار انعكست من قريب أو من بعيد على محور اهتمام دراستنا حول تقسيم العمل • وجدير بالذكر أن ظاهرة الهجرة بين سكان الريف ليست بظاهرة معاصرة ، ولكنها قديمة تباينت وفق الظروف الاجتماعية لمناطق الطرد والجذب ووفقا لعوامل متنوعة • ولقد أشار الى هذه الحقائق د• عاطف غيث فى دراسته الرائدة والمبكرة عن القرية المتغيرة ، حيث رصد فيها بعض أشكال الهجرة المؤقتة ، التى تتخلل بعض شهور السنة ، وذلك للعمل فى تطهير الترع والمصارف وانشاء الطرق ، كما لاحظ هجرة أخرى من سكان الريف تتجه صوب المدينة وذلك الى الحضر القريب من مناطق الريف •

وحول خصائص المهاجرين يذكر د• عاطف غيث أيضا أن مناطق الجذب قد استقطبت أفرادا من القرى لا ملكية لهم ، أو ليس لهم منها الا النذر اليسير الذى لا يكفى احتياجاتهم الأساسية ، ورغم سلوكهم

هذا ، الا أنهم كانوا على علاقة وثيقة بالعمل الزراعى والقرية التى تحركوا منها ، ولذلك تحولت مدخراتهم الى القرية ، ووظفت فى شراء الأرض الزراعية ، أو بناء مساكن جديدة ، أو اعادة بناء مساكنهم[1] .

وفى السنوات من ١٩٥٢ وحتى بدايات الستينات لم تتغير دوافع الهجرة الريفية وان كانت قد زادت فى معدلاتها بشكل يفوق قدرة الحضر على استيعابها[2] رغم ما شهدته هذه الفترة من اتساع فى المشروعات الصناعية التى اعتمدت بشكل أساسى على الهجرة الريفية كمصدر أساسى لتدبير العمالة لتشغيلها ، ثم شهدت حقبة السبعينيات تغيرات واضحة فى ظاهرة الهجرة ، اذ تجاوزت حركة المهاجرين الحدود الاقليمية للقرية ، ومراكز الحضر القريبة ، وحدود المجتمع المصرى ، ليتوجه المهاجرون الى منابع النفط بالمنطقة العربية ، ولتحدث الهجرة بآثارها طفرة فى حلقات التغير بالمجتمع المصرى[3] من خلال المصاحبات التى ترتبت عليها وبشكل خاص فى قيم العمل والاستهلاك والقيم الأسرية[4] ، كما تميزت هذه الحقبة بكثافة موجات الهجرة وارتفاع معدلاتها بشكل لم يتحقق من قبل ،

---

(١) انظر : محمد عاطف غيث : القرية المتغيرة ، القاهرة دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ٢٨٠ — ٢٨١ .

(٢) انظر : سهير لطفى : تجارب التنمية الزراعية ، دراسة وصفية أولية فى التاريخ الاجتماعى الزراعى للريف المصرى ، ورقة مقدمة الى ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى ، مركز بحوث الشرق الأوسط من ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ .

(٣) انظر : سعد الدين ابراهيم فى : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مرجع ص ١٥ .

(٤) عبد الباسط عبد المعطى : الهجرة النفطية الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت ، القاهرة ، مدبولى ، ط ١ ١٩٨٤ ، ٦٩ — ٧٠ .

وقد قدرت المصادر المختلفة أعداد المهاجرين فى الفترة ما بين ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ كما هو مبين بالجدول التالى :

جدول رقم (١٥)
يوضح تقديرات الهجرة بين سنة ١٩٧٣ — ١٩٨٠ فى بعض المصادر[٢]

مسلسل	المصـــدر	الفترة قيد الدراسة	١٩٧٣	١٩٨٠
١	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء	١٩٧٣ — ١٩٨٠	—	٧٨٩٠٠٠
٢	منظمة العمل الدوليـة بديل اول	١٩٧٣ — ١٩٨٠	٢١٩٤٥٣	٦٣٧٩١٩
٣	منظمة العمل الدوليـة بديل ثان	١٩٧٣ — ١٩٨٠	٢١٩٠٠٠	١٠٦٣٠٠٠
٤	بيركس وآخرون	١٩٧٥ — ١٩٨٠	٣٧٠٠٠٠	٨٠٣٠٠٠
٥	سعد الدين وعبـــد الفضيل	١٩٨٠	—	١٠٥٦٥٠٠

وتعكس بيانات الجدول أن أعلى معدل للهجرة لتقدير « سعد الدين وعبد الفضيل » هو مليون و ٥٦٥٠٠ مهاجر • ولقد ارتفع هذا الرقم حسب ما أظهرته النتائج الأولية لتعـداد ١٩٨٦ ليصـل الى ٢ر٢٥٠ر٠٠٠[١] مهاجرا(*) •

---

(٢) محمد سمير مصطفى : بعض قضايا التنمية الراهنة فى جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجيـة رقم ١٤٥١ فبراير ١٩٨٨ ، ص ٥٥ .

(*) ملحوظة هذا الرقم تضمن المهاجرين وذويهم من باقى افراد أسرهم ولذلك فهو يشكل هذا الارتفاع الواضح .

ولقد أسهمت القطاعات المختلفة بأنصبة متفاوتة فى هذا العدد من المهاجرين • ويوضح الجدول التالى هيكل التـوزيع النسبى للمصريين المهاجرين حسب الأقسام الرئيسية للمهن فى عامى ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ :

جدول رقم (١٦)

يوضح (التعاقدات التى تمت للدول العربية حسب الأقسام الأقسام الرئيسية للمهن بين عامى ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥)(٢)

	الأقسام الرئيسية للمهن	١٩٨٤		١٩٨٥	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١)	أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	٧١٦٥٦	٤٢٫٧ ٪	١٠٠٧٢٦	١٦٫٩ ٪
٢)	المديرون والادرايون ومديرى الاعمال	١١٥٩	٫٧ ٪	١٤٨٩	٫٠٣ ٪
٣)	القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	٢٥٠٠٠١	١٤٫٩ ٪	٤٦١٧٩	٧٫٧ ٪
٤)	القائمون بأعمال البيع	١٢١٨	٫٠٧ ٪	٣٠٧٧	٫٥ ٪
٥)	القائمون بأعمال الخدمات	١٤١٠٣	٨٫٤ ٪	١٠٣٧١٠	١٧٫٤ ٪
٦)	العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	٦٢٩٤	٣٫٧ ٪	٥٥٢٢٠	٩٫٣ ٪

---

(١) وداد مرقص ، تقديم نادر فرجانى فى : سكان مصر قراءة تحليلية فى تعداد ١٩٨٦ ، مركز البحوث العربية ، ص ٢٥ .

ص ٥٩ .

(٢) محمد سمير مصطفى : بعض قضايا التنمية الراهنة ، مرجع سابق

ثانيا ــ قرية الدراسة وموقفها من المتغيرات التى تشكلت بالمجتمع الكبير فى سياق الهجرة :

تكاد تكون الهجرة فى قرية سنتماى ظاهرة عامة ، فالقرية هى احدى قرى محافظة الدقهلية التى تتميز بارتفاع معدلات الهجرة ، حيث قدرت المصادر الرسمية للتعداد حجمها بالنسبة لهذه المحافظة فى ١٩٧٦ ٢٩٧٩٣٢ مهاجر ، أى بنسبة تصل الى ٧ر١١ من اجمالى سكان المحافظة البالغ تعدادهم فى نفس السنة ٢٧٣٤٨١٤[١] •

ولقد تأكد من خلال معايشة أفراد القرية لفترات طويلة انتشار الهجرة بين الأسر فيها ، اذ لا يكاد يخلو بيت الا وخرج أحد أفراده للعمل باحدى الدول العربية ، أو هو فى انتظار السفر • ومعظم هؤلاء المهاجرين الى الخارج من الشباب الذين أنهوا مرحلة التعليم المتوسط أو الجامعى ، وغيرهم من فقراء الفلاحين والمعدمين ، والذين عملوا لفترة طويلة فى صناعة الطوب بالمناطق المجاورة فى فترات ازدهارها ، ولقد استقطبتهم الهجرة الخارجية عندما أغلقت هذه المصانع أبوابها وخفضت من انتاجها فى ظل القيود التى فرضت على تجريف الأرض الزراعية ، أو التغير فى تكنولوجيا انتاج الطوب

ولقد دفع هؤلاء الأفراد الى ذلك السلوك ــ كما سبق أن ذكرنا ــ ضيق الرقعة الزراعية بالقرية بشكل لا يستوعب تلك الزيادة المضطردة لسكانها ، ومن ثم كان البحث عن البدائل المتاحة أمام هؤلاء الأفراد للخروج من ذلك الوعاء المحدود والذى لا يتلاءم مع التطلعات التى يحياها أفراد القركية • والتى ولدت فى المناخ الاجتماعى للمجتمع المصرى •

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦ ، ص ٢٢٣ .

وتعتبر العراق والسعودية والكويت مناطق جذب المهاجرين من أفراد القرية وذلك لاعتبارات متنوعة أهمها وجود أفراد قد سبق لهم الهجرة الى هذه الأماكن ولهم صلات قرابية أو اجتماعية بالمهاجرين الجدد ٠

وعند عودة المهاجر الى قريته تتغير حياته ونظرته الى القرية وتطلعاته ، وكثيرا ما يفكر بشكل جاد فى قطع صلته بالعمل الزراعى ، أو حتى بتلك الأنشطة ذات الصلة بالأنشطة الزراعية ، فى الوقت الذى لا تنقطع صلته بالقرية ، اذ يتخذ منها مستقرا لحياته الجديدة ، ثم يبحث لنفسه عن عمل جديد ، ونموذجا لذلك ما حدث فى الأسرة رقم (٥) من أسر المستوى الطبقى الأدنى ، والذى باع فيها الزوج جاموسته ليجهز للسفر ، وسافر الى السعودية وبعد قضاء عامين هناك ، عاد الى القرية كما تقول الزوجة (ملوش نفس يشتغل تانى فى الفلاحة ولا عند حد ، ولا حتى يزرع الكام قراط بتوعنا ، وبيقول كلها حاجات مش جايبة همها) ٠

ومن المصاحبات التى اقترنت بالهجرة فى قرية سنتماى ، انفصال الأبناء العائدين عن الأسر الممتدة التى كانوا يعيشون فيها ، والاقامة فى مسكن مستقل ، ولم يكن أمامهم من حل سوى شراء قطعة من الأرض تتاخم حدود القرية ، لاقامة مسكن يلائم الموقف الجديد ، كما حدث بالنسبة للأسرة رقم (٤) من أسر المستوى الطبقى الأدنى ٠

وكمحصلة لزيادة الطلب على الأرض الزراعية المجاورة لمساكن القرية ارتفع سعرها ليصل ثمن القراط الى ٧٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٨٧ مقابل ٢٠٠ جنيه فى سنة ١٩٧٥ ٠ ويحدث المهاجر بشرائه الأرض للبناء عليها اختلالا مزدوجا ، سواء عندما يقيم عليها بيته الحضرى داخل القرية حيث لا تتوفر فيه مقومات الحياة الريفية ، كما ينفصل به تدريجيا عن

القرية فلا حظيرة للمواشى به ، ولا فرن للخبيز ، اذ يستبدل بدلا منها مقومات حضرية أخرى •

أما الموقف الثانى فيتمثل فى سلوك ذلك الشخص الذى باع قطعة الأرض ، فالمبلغ الذى يحصل عليه من ثمن الأرض يغريه بالاستمرار فى عرضها للبيع لاستغلالها كمساكن على حساب الرقعة الزراعية • فالمبلغ الذى يحصل عليه مقابل ثمن قراط واحد ، لم يحظ به خلال كدحه فيها عبر الأجيال • وينتهى به الأمر الى بناء مسكن مجاور لهذا الزحف العمرانى ، وكثيرا ما ينصرف عن العمل بالزراعة ليوجه أمواله الى استثمارات أخرى اسوة بما فعل المهاجر العائد •

ثالثا : لهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بقرية الدراسة :

أدت هجرة الذكور الى الخارج ، وسعيهم فى الداخل نحو الأعمال المؤسسية والأعمال المأجورة بقرية سنتماى ، الى أن تحمل عبء العمل الزراعى الاناث والأطفال • فالعلاقة واضحة بين غياب الذكور عن الحقول بالمجتمع الزراعى ، وبين اشتراك الاناث فى هذه الأنشطة • وقد اثبتت هذه العلاقة بعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع[١] • كما تأكدت هذه العلاقة فى دراستنا ، فمن خلال الملاحظات اليومية المتكررة للأنشطة الزراعية بالقرية ، ظهر جليا أن تقسيم العمل بين الذكور والاناث قد استجاب للمتغيرات المتنوعة التى تمر بها القرية وفى مقدمتها الهجرة التى بدأت فى القرية منذ وقت مبكر ، حيث توجه الأفراد الى مناطق احتياج العمالة بالمناطق الحضرية المجاورة •

---

(١) انظر : جين هامفرسن ، وماجدلينا ليون فى : ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، ترجمة علياء شكرى وزملاؤها ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

ولم تنفصل حياة المهاجرين تماما عن القرية ، بل ظلوا يعيشون فيها ويترددون عليها بشكل يومى ، واحتفظوا فى ظل هذه الحياة بملكياتهم المحدودة • ولقـــد ساعدت وفرة الأيدى العاملة فى الخمسينيات على استمرار حياتهم بالقرية وادارتهم للأنشطة الزراعية فى مساحات محدودة، وظلت مشاركة الاناث فى النشاط المزرعى فى اطارها المحدود ، والذى صيغت حوله الكثير من الضوابط والمحاذير فى بعض المستويات الطبقية • واستمر الحال كذلك حتى بداية السبعينيات حيث ابتلعت الهجرة معظم المعروض من قوة العمل الزراعى من الذكور ، وأجهز التعليم على ماتبقى منها ، وخلت ساحة النشاط الزراعى من الذكور •

وفى هـــذا المناخ تهيأت الظروف لتتجاوز الاناث حـــدود الاطار المعيارى الذى صاغته العوامل الثقافية ، حول اشراكهن فى بعض الأنشطة، وخروجهن للعمل • الا أن ذلك قد حدث على مستوى الواقع دون أن يواكبه تغير فى قيم الأفراد السائدة حول مفهوم العمل والادوار على المستوى الاجتماعى •

أو بعبارة أكثر دقة فان الواقع الاقتصادى الذى أفرز فى السياق المعاصر للقرية ، هو الذى حدد مسار ظاهرة تقسيم العمل حسب النوع بينما ظلت الصياغات المعيارية حـــول الادوار كامنة فى نفوس الأفراد تشكل أقوالهم فى هذا الصدد ، ولا تعطى صورة صادقة •

فبرغم اضطلاع الاناث والأطفال وكبار السن من الذكور بالأنشطة الزراعية بالقرية فى ظل ظروف الهجرة ، الا أن ذلك لم يتم استيعابه كلية داخل المحددات الثقافية التى تصغ أدوار الاناث والذكور • ولذلك فما زالت الاستجابات اللفظية تحـــمل أنماطا معيارية ، حول الأنشـــطة الاقتصادية التى يؤديها الذكور والاناث •

رابعا : الهجرة وتنوع الدخول بالقرية :

أكدت العديد من الدراسات التى تناولت موضوع الهجرة ، أن هذه الظاهرة قد ترتب عليها تغيرات فى مستويات الدخول لعديد من الأسر الريفية وكمحصلة لذلك ، فقـــد انخفضت معدلات الفقر المطلق • وطبقا للنتائج التى انتهى اليها المسح بالعينة على ألف أسرة ريفية فى ١٨ قرية مصرية ، والذى قامت به منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ ، وجد انخفاض لنسبة من كانوا يعانون من حالة الفقر الشديد بهذه القرى لتصل نسبتهم الى ٣ر٣٥ ٪ بعـــد أن كانت هذه النســـبة ٤٤ ٪ بين عامى ١٩٧٤ — ١٩٧٥[1] •

هـــذا الى جانب طائفة أخرى من الآثار ، حيث أدت تحـــويلات المصريين بالخارج الى ارتفاع متوسط الدخل الصافى للفرد بالريف من ١ر٦٦ سنة ١٩٧٥ الى ٦ر٧٣ أى بزيادة مقدارها ١ر١١ ٪ ، واستمرت هذه الزيادة فى دخل الفرد لتصل الى ١ر١٢١ فى سنة ١٩٨٠ ، وقدرت نسبة الزيادة بذلك فى تلك الفترة بـــ ٢ر٨٠ ٪[2] •

كما لم يعد النشاط الزراعى هو المصدر الوحيد للدخل بل تنوعت الأنشطة الاقتصادية بالريف ليتسع الوعاء التقليدى لأنشطة أخرى غير الزراعة • ويؤكد هذه التغيرات تلك الدراسة التى أجراها « هوبكنز »

---

(١) انظر : جلال أمين واليزابث تيلور عونى : هجرة العمالة المصرية ، دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية للخارج ، تقرير بحثى رقم ١٠٨ ، مركز بحوث التنمية الدولية بكندا ، يناير ١٩٦٦ ، ص ١٤٣ — ١٤٤ .

(٢) انظر : كريمة كريم : الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى ، فى ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس من ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ .

من الجامعة الامريكية بالقاهرة على قرية موشا بأسيوط ، ولتى ظهر منها ذلك التنوع وفقا للجدول التالى :

جدول رقم (١٧)

يوضح التنوع فى دخول الأسر الريفية بقرية موشا[١] بأسيوط

مصدر الدخل للاسر بقرية موشا	مجموع الاسر غير المالكة للاراضى	اسر تمتلك أقل من فدان	١-٣	٣-٥	٥ فاكثر	اجمالى الاسر
الدخل من الزراعة	—	—	١٩	٩	٧	٣٥
العمل باجر	١٣	٨	١	—	—	٢٢
وظيفة حكومية	١٥	٢	٣	١	—	٢١
تجارة صغيرة	١٢	١	٢	١	—	١٦
وظائف غير زراعية	٥	١	—	—	—	٦
تحويلات من الخارج	١	١	٢	—	—	٤
معاش	٢	—	١	—	—	٣
اجمالى العينة من الاسر	٤٨	١٣	٢٨	١١	٧	١٠٧

وتقترب هذه النتائج مما أظهره المسح الكمى للدراسة التى نحن بصددها فى قرية سنتماى ، حيث مثل النشـــاط الزراعى ٤٧٫٥ ٪ من

(١) Hopkins, N. : «The Social Impact of Mechanization» In : Richard and Martin (eds) «Mechanization and Agriculture Labour Markets in Egypl». Westview : Avepress, 1983, p. 194.

اجمالى الأنشطة الاقتصادية ، وبلغت الأنشطة المؤسسية نسبة قدرها ٣٥ ٪ وذلك بجانب العمل بالزراعة فى ملكيات محدودة ، ومثلت الأعمال بالأجر فى مجال الزراعة وأعمال البناء وأساسات المنـازل نسبة بلغت ١٤ ٪ ، ونسبة ٥ر٣ ٪ تعمل فى مهن متنوعة • ويوضح الجدول التالى الدخل كما أظهرها المسح الكمى :

جدول رقم (١٨)

يوضح مصادر الدخل لعينة المسح الكمى بقرية سنتماك

الملكية / مصادر الدخل	النسبة	اقل من فدان	١ — ٢	٢ — ٣	أكثر من ذلك	اجمالى
الزراعة	٥ر٤٧ ٪	١٥	٦١	١٧	٢	٩٥
دخل من العمل بالوظائف المؤسسية	٣٥ ٪	٥٥	٧	٥	٣	٧٠
دخل من العمل بالاجر فى انشطة بالزراعة وخارجها	١٤ ٪	٢٨	—	—	—	٢٨
أعمال غير زراعية	٥ر٣ ٪	٧	—	—	—	٧
اجمالى	١٠٠ ٪	١٠٥	٦٨	٢٢	٥	٢٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن القرية قد تنوعت فيها الأنشطة بشكل ملحوظ ، حيث اتجهت كثير من الأسر الى الوظائف المؤسسية • وجدير بالذكر أن نسبة الهجرة لم تظهر بوضوح فى المسح الكمى(*) ، اذا أن

(*) الا ان مقابلة الاخباريين الذين يتولون تسهيل مهمة السفر لأفراد القرية أفصحت عن أرقام تقريبية للمسافرين من القرية وهى ما بين ٢٥٠ — ٣٠٠ مسافر •

أفراد القرية يخفون هــذه الحقائق خوفا من اضافة بعض الأعبــاء الضريبية عليهم •

خامسا : قيم جديدة للانسان الريفى تخلقت فى رحم الهجرة :

(أ) الانسان والأرض :

أعادت المتغيرات التى واكب ظهورها موجات الهجرة الريفية صياغة العلاقة بين الانسان وكل من القرية والأرض • وقد ظلت تلك العلاقة على مر التاريخ تمثل محورا هاما لحياته ، وتشكل الكثير من سلوكه من خــلال تفاعله معها ، ورغبته للبقاء فيها • ولقد أشار الى هذه القيم د/عاطــف غيث و د/محمود عودة فى دراســة كل منهما عن القــرية المصرية[1] • ولقد تغير الأمر فى غضون انتقال القرية وتغيرها ، من خلال استقبالها للمهاجرين وتحويلاتهم وتطلعاتهم الجديدة ، ورغبتهم فى بناء المساكن الجديدة ، حيث كان سبيلهم الى ذلك هو شراء الأرض المجاورة للحيز السكنى •

وكمحصلة لذلك أصبحت الأرض سلعة تباع وتشترى ، كما لم تعد كما كانت من قبل مخزنا وحيدا للقيمة ، بل احتل رأس المال النقدى مكانتها فى ظل النمط الاقتصادى الرأسمالى ، والسياسات التى انتهجتها الدولة ، وفى ظل أشكال الاستثمارات المعاصرة التى وسعت من دائرة الانتاج للسوق على حساب نمط الاقتصاد المعيشى •

وفى هذا السياق المتغير للقرية وللانسان فيها يتطلب الأمر اعادة طرح الــكثير من المفاهيم حول الارتباط بالأرض المعروف عن الفلاح المصرى • وغير ذلك من المفاهيم والرموز الشهيرة فى الاقتصاد السياسى حول العلاقة بين الأرض والنقود ، والتى صيغت على هذا النحو : (ض

---

(١) انظر : محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ٢٨٥ .

محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ١٥٦ •

— ن — ض) • حيث « ض » هى أرض و « ن » هى النقود ، لـكى تصبح : (ن — ض — ن) • وبهذا الشكل نجد انفصالا للنقود عن الأرض وخروجا لرأس المال من أسره التقليدى الذى ظل حبيسا فيه عبر قرون طويلة بالقرية ، ليتفاعل مع أنشطة أخرى أكثر تنوعا[٢] تحقق لها النمو فى رحم الهجرة ، وولدت فى ثنائنا الرأسمالية الريفية والمناخ السياسى والاقتصادية السائد بالمجتمع المصرى •

كما تنوعت أشكال العلاقة بين الأفراد والأرض الزراعية ، والانتاج بها • فهناك المالك الغائب ، والحاضر ، وكلاهما قد لا يزرع الأرض بنفسه ، ويفضل استغلالها بشكل ايجارى قصير الأمد ، حتى لايقع فى مأزق من التحديد الايجارى المجحف الذى حدده القانون بسبع أمثال الضريبة ، أى ما يوازى سبعون جنيها للفـدان • وللافلات من هـذه العلاقة ابتكر الأفراد بالقرية علاقات ايجارية جديدة ، منها استئجار الأرض لمحصول واحـد ، أو محصولين خلال العام أو خـلال الموسم الزراعى •

ورغم وعى الدولة بهذه الأشكال الجديدة ، الا أنها قد آثرت ترك أفراد القرية لتنظيم هذه العلاقات وفقا لمقتضيات الواقع بينهم ودون اعادة لصياغة مثل هذه القوانين فى اطار أكثر موضوعية •

(ب) الاناث والأطفال جزء فى سوق العمل الزراعى :

أدت الهجرة الى ارتفاع أجر العمالة الزراعية ، نتيجة لقلة المعروض من قوة العمل وزيادة الطلب عليه • اذ قدر النقص فى سوق العمل بالزراعة

---

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى : التغير الاقتصادى فى الريف المصرى ، مع دراسة ميدانية لقرية مصرية ، مقال بمجلة دراسات عربية السنة العشرون، ١٩٨٤ ، ص ١٣٣ •

ما بين عامى ١٩٧٢ — ١٩٨٢ بنسبة تقترب من ١٤ ٪ ، ويعنى ذلك غياب مليون عامل زراعى من ذوى الملكيات المحدودة[1] •

ولقد أدى ذلك الى اختلال فى سوق العمل الذى ظل الذكور قوام المعروض منه لفترات طويلة[2] • والذين يمثلون تفضيلا بالنسبة لاحتياجات العمل الزراعى فى الكثير من الأنشطة ، وبشكل خاص الشاقة منها • والتى يرى أفراد المجتمع الريفى أنها لاتلائم قدرات الاناث •

الا أن ما حدث فى أعقاب الهجرة التى ارتفع معدلها بين الذكور ، أن زاد الطلب على الاناث والأطفال كبدائل فى قوة العمل ، وفى هذا الصدد تجاوزت أدوار الاناث حدود دائرة التقسيم الطبيعى للعمل ، وبشكل خاص نسوة الطبقات الدنيا ، لنجدهن يؤدين بعض الأعمال الشاقة فى الحقل ، بالاضافة الى أعمال البيت • وفى سبيل الوفاء بالادوار المتعددة للاناث ، اضطرت بعض الأسر للاعتماد فى جزء كبير من استهلاكها الغذائى على السوق ، وبشكل خاص فى الخبز والدواجن المذبوحة ، أو تلك التى يتم تربيتها فى المزارع التى انتشرت فى ارجاء الريف •

سادسا : أنماط جديدة للاستهلاك تسللت الى القرية :

فى غضون موجات الهجرة الخارجية التى شهدها الريف المصرى تجاوزت مؤثرات الظاهرة حدود الموقف الاقتصادى كعرض العمل والطلب عليه ، لتترك بصماتها فى شتى جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى • فقد وظفت أجزاء كبيرة من تحويلات المهاجرين لتمويل احتياجات أسرهم الكائنة فى الموطن الأصلى ، والتى تشكلت فى ضوء التغيرات الاجتماعية

---

(١) انظر : سهير لطفى : تجارب التنمية الزراعية ، مرجع سابق .

(٢) Mohie El-Din, Amr : «Rural Employment Problems in Egypl : Questions to be Answered»- Paper prepared for the World Bank, September, 1979.

بالمجتمع الكبير ، وأصبحت تمثل تطلعات اجتماعية فى سياق هذا الموقف الجديد بالنسبة للمهاجر وأسرته ، أو بالأحرى باتت فى متناول قدرته الشرائية بعد أن مثلت تطلعا عزيز المنال لفترات طويلة قبل السفر •

وتبدو مخاطر هذه التطلعات فى أنها تتضمن أنماطا استهلاكية وافدة على المجتمع المصرى بشكل عام ، وجديدة على الريف بشكل خاص ، وكمحصلة لذلك انتشرت السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وأجهزة الفيديو والتلفزيون فى أرجاء الريف ، كما تبدو مخاطرها فيما تحدثه من تحولات عشوائية داخل القرية المصرية لتخرجها من تريفها التقليدى ، وتنقلها الى حالة من التحضر المشوه وغير المخطط ، بالاضافة الى أن ذلك الشكل الاستهلاكى هو بمثابة ثقوب فى الوعاء الادخارى ، وهدر لجهود الأفراد وعائد الهجرة •

وعلى المستوى الأعم بالريف فان اقتناءها بواسطة مجموعة من الأفراد دون الأخرى يمثل تطلعات وضغوط وحاجات لم تتحقق للأفراد الذين لم تتح لهم فرصة السفر الى الخارج ، لتشقى بذلك القرية — فى ظل هذه التناقضات — بمشكلات التحضر ، علاوة على ميراثها التاريخى من المشكلات التى طالما أرقت أهلها وأثقلت كاهلهم عبر قرون طويلة •

والجدول التالى يوضح حجم الانفاق على الاستهلاك العائلى السلعى والخدمى بين الريف والحضر فى السنوات من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ :

جدول رقم (١٩)

يوضح حجم الانفاق على الاستهلاك العائلى (السلعى والخدمى) بالريف والحضر فى المدة من ١٩٧٤ — ١٩٨٢[1]

السنة	جملة الاستهلاك العائلى بالمليون	نصيب الريف والحضر		ملاحظات
		الحضر	الريف	
١٩٧٤	٢٨٧١	١٧٧٠ر٤	١١٠٠ر٦	يشمل الاستهلاك العائلى السلعى والخدمى .
١٩٧٥	٣٢٩٣	٢٠٧٢ر٧	١٢١٨ر٣	
١٩٧٦	٤٠٣٠ر٨	٢٥٦٦ر٨	١٤٦٤	
١٩٧٧	٤٩١٦ر٩	٣١٣٥ر٥	١٧٨١ر٤	
١٩٧٨	٦٢٦٢ر٥	٤٠٧٦ر٦	٢١٨٥ر٩	
١٩٧٩	٨٣٥٣	٥١٧٨ر٦	٣١٧٤ر٤	
١٩٨١/٨٠	١١١٥٤ر٨	٦٢٧٦ر٢	٤٨٧٨ر٦	
١٩٨٢/٨١	١٢٨٢٢	٧٢٦٢ر٢	٥٥٥٩ر٨	

---

(١) المصدر : بيانات تقارير المتابعة بوزارة التخطيط من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ ، نقلا عن سعاد عبد القادر حماد : تطور الاستهلاك العائلى فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ ، بحث دبلوم معهد التخطيط القومى لسنة ١٩٨٥ ، ص ٣٠ .

جدول رقم (٢٠)

يوضح معدل الزيادة السنوى فى الانفاق الاستهلاكى فى كل من الريف والحضر من ١٩٧٤ — ١٩٨٢[1]

السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١
معدل الزيادة والاستهلاك على المستوى القومى ٪	٢٢	١٤	٢٢	٢٧	٢٣	٢٣	١٤
معدل الزيادة فى الحضر ٪	١٧	٢٤	٢٢	٣٠	٢٧	٢١	١٦
معدل الزيادة فى الريف ٪	١١	٢٠	٥١	٥٣	٤٥	٥٣	١٣

ويبدو من أرقام هذه الجداول كيف ارتفعت معدلات النمو فى الاستهلاك بالريف من ١١ ٪ ١٩٧٥ لتبلغ ذروتها فى ٨٠ / ١٩٨١ حيث بلغت ٥٣ ٪ متفرقة بذلك على قطاع الحضر •

ولا يجب أن يتبادر الى الذهن بأننا من هؤلاء الذين ينادون بأن يظل الريف أسير تقيلديته التى عاشها فى العصور المختلفة ، ولكن مانود الاشارة اليه هو الا يترك التغير فيه دون تخطيط واع ، فقد كانت الفرصة مواتية لكى يخرج الرف المصرى من أسره التقليدى الذى ظل مكبلا به لسنوات طويلة ، ولكنها لم تستغل • وترك أفراده يقدمون حلولا فردية

(١) حيث معدلات الزيادة من الأرقام المتاحة بالجدول رقم (٢٢) .

لمشكلاتهم ، ويستعيرون نماذج معيارية قد تلائم القرية وقد لا تلائمها ، وكذلك أنماط انتاجية قد لا تحقق مصلحة المجتمع ولكنها لخدمة أصحابها أو لتحقيق احتياجات السوق الخارجية • وفى ظل هذه الظروف أصبحت القرية وعاء اجتماعيا حافلا بالتناقضات التى جعلت منها عبئا آخر على الاقتصاد القومى ، يضـاف الى عبء المدينة ومشكلاتها فى ضوء غيبة مشروع عام يضم القطاعين فى اطار قومى للانتاج وتقسيم العمل •

سابعا : مظاهر جديدة للتفاعل بين وحدات الانتاج المعيشى والسوق بقرية الدراسة :

استجابت بعض وحدات المعيشة بالقرية للتغيرات التى حدثت ، وكثفت من جهودها للوفاء بمتطلبات السوق المحدودة بالقرية ، والذى زاد الطلب فيه على منتجات البيت والحقل ، فى ظل عمليات الحراك المهنى من الزراعة الى أنشطة أخرى ، وفقد الكثير من الأسر لسمات التريف ، ونفور بعض العائدين من الهجرة من العمل فى الزراعة • وليست ظاهرة الانتاج لسوق القرية من قبل وحدات المعيشة بجديده ، ولكن الجديد فيها هو نقصان عدد الأسر التى تؤدى هذا الدور بالقياس للاسر الأخرى• وهو شكل معاكس لما كان يحدث من قبل •

ولذلك أحدثت هذه الندرة زيادة فى الطلب وارتفاعا فى أسعار هذه المنتجات ، وتفاعلت مع هذا الموقف بعض الأسر التى لم يتح لأفرادها السفر الى الخارج ، ومازالوا يعملون بالزراعة ، وقدمت منتجات الألبان من الجبن والزبد الى سوق القرية ، وغير ذلك من الحبوب اللازمة للغذاء• بل تجاوز الأمر كل ذلك لنجد بعض الأسر تقوم باعداد روث الحيوانات للاستخدام فى الوقود وبيعه للاسر التى تخلت عن هذه الادوار لعـدم وجود ماشية لديها • كما زادت المساحات التى خصصت لزراعة الخضروات فى ملكيات الأسرة ، فبعد أن كانت تعمل على المحاصيل الأساسية لاستهلاك

الأسرة فحسب • أصبح يخصص لها حيز فى ملكيتها للتسويق ، كان تكون بضعة قراريط أو أكثر قليلا من ذلك • وبهذا السلوك الاقتصادى أحدثت العديد من الأسر الريفية قدرا من التوازن بين انتاجها لسوق القرية ، واحتياجاتها من الدخل الذى اعتمد على احتياجات الأسر ذات الدخول النقـدية المنتظمة من العمل بالوظائف الحكومية ، أو من عائد الهجرة •

كما احتفظت نساء كثيرات من هذه الأسر الريفية ببعض حيوانات التسمين بهدف استثمارها ، وهو مشروع يدر عائدا نقديا مجزيا للاسرة ، وتقوم الاناث بادارته والاشراف عليه ، من خلال مشروع تشرف عليه وزارة الزراعة ، وبنك القرية ، اذ يقدمان للاسرة الراغبة فى الاشتراك مبلغا وقدره مائتان من الجنيهات عند الشراء والتعاقد ، كما يتم التأمين عليها ورعايتها بيطريا ، وتقديم الاعلاف اليها خلال فترة التسمين وبعض مضى ستة أشهر يتم تسليمها الى الجهتين ، البنك ووزارة الزراعة بعد دفع باقى الثمن وخصم التكاليف السابقة •

وتنتشر هـذه الظاهرة بشكل ملحوظ بين العديد من الأسر ، وفى شكل مزارع كبيرة • وتفيد احصاءات بنك القرية فى هذا الصدد ، أنه قد تم تسليم حوالى ٢٠٠٠ قطعة خلال دورتين فى عام ١٩٨٦ وذلك من هذه القرية وبعض القرى المجاورة لها • ويعكس انتشار هذه الأنشطة أشكال الاستثمارات الجـديدة التى عرفتها القرية ، والتى أسهم فى ظهورها وجود رأس المال النقدى من عائد حويلات المصريين بالخارج • كما أنها تلقى الضوء على تنوع الجهود التى تبذلها بعض الفئات داخل القرية ، والتى لم تلحق بركب الوظائف والمهن والهجرة بحيث تستطيع أن تواكب غيرها من الاسر ، وتتوازن فى ظل المتغيرات الجديدة •

الفصل الحادى عشر

الانتاج الريفى فى ضوء محددات تقسيم العمل الجديدة

أولا : التركيب المحصولى والاستجابة لمتغيرات السوق :

(أ) قرية الدراسة تتفاعل مع المتغيرات الانتاجية بالمجتمع المحيط :

(ب) شروط جديدة لتقسيم العمل أملاها المجتمع الكبير على القرية •

(جـ) تغير التركيب المحصولى سمة عامة بالريف المصرى •

(د) صياغة جديدة للعلاقة بين القرية والمدينة فى ضوء تقسيم العمل •

(هـ) دوافع التحول فى الانتاج الى محاصيل السوق •

ثانيا : التكنولوجيا المستخدمة فى العمل الزراعى وتقسيم العمل :

(أ) فى مجال الحقل •

(ب) التكنولوجيا المنزلية •

الفصل الحادى عشر

أولا : التركيب المحصولى والاستجابة لمتغيرات السوق :

(أ) قرية الدراسة تتفاعل مع المتغيرات الانتاجية بالمجتمع المحيط :

تفاعلت مجموعة من العوامل بقرية الدراسة ، لتغير من خريطة التركيب المحصولى لانتاجها ، وتحولت القرية فى غضونها من انتاج بعض المحاصيل ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة كالقطن ، الى محاصيل ذات أهمية خاصة بالنسبة للزراع كالفاكهة والخضر ، اذ أدت ندرة المعروض من قوة العمل الزراعى فى أعقاب موجات الهجرة التى شهدتها القرية ، وما أحدثه التعليم من حراك مهنى الى خارج قطاع الزراعة ، ومشكلات أفراد القرية الذين يعملون بالزراعة مع المؤسسات الحكومية ، أدت كل هذه العوامل الى هروب الزراع من بعض المحاصيل والاتجاه الى محاصيل أخرى ، لما تحققه من عائد مباشر ، ولعدم احتياجها الى الجهد الأدمى المستمر الذى تعذر وجوده بالقرية •

أضف الى ذلك الزيادة السكانية للقرية ، وثبات الرقعة المنزرعة والتطلعات التى يعيشها الأفراد فيها ، وأسلوب الحياة الجديدة ، للعديد من الفئات كالمتعلمين والعائدين من الهجرة ، وأنماط الاستهلاك الحضرية ، والوقت المتاح للعمل الزراعى ، ومكانته بين الأنشطة الأخرى • وهى الأخرى عوامل قد أسهمت فى تغيير نمط استغلال المساحات المنزرعة بالقرية ومحاولة استثمارها وتوظيفها للحصول على أقصى عائد نقدى ممكن ، والجدول التالى يوضح التركيب المحصولى بقرية الدراسة من ١٩٧٩ — ١٩٨٧ •

جدول رقم (٢١)

يوضح التركيب المحصولى بالقرية من عام ١٩٧٩ — ١٩٨٧.

السنة	نوع المحصول									ملاحظات
	ط	ف	ط	ف	ط	ف	ط	ف	خ	
١٩٧٩	٧	٨٦	٦	٤٥٣	١٢	٢٥٠	٥	٥٤٦	—	
١٩٨٠	٣	٩٨	١٣	٤٥٨	١٨	٢٧٠	١٣	٥٣٤	—	
١٩٨١	٧	١١٤	٦	٤٧٠	١٧	٢٧٠	١٨	٦٤٢	—	
١٩٨٢	—	١٢٠	١٨	٤٦٩	٢٣	١٥١	١٠	٦٢١	—	
١٩٨٣	٩	١٢٨	١٢	٤٧٣	١٨	٧٢	٢٣	٦٢٠	٢٠	
١٩٨٤	٢٢	١٢٩	١٤	٤٨٠	٢٠	٤٥	١٩	٦٦٣	٢٠	
١٩٨٥	٧	١٥٢	٨	٤٨٠	١٦	١١٦	—	٦١١	٣٠	
١٩٨٦	٧	٢١٤	٩	٤٥١	١	٤٨	١١	٥٦١	٥٠	
١٩٨٧	٤	٢٧٤	١٣	٤٥٢	١٦	٧٣	١١	٥٢٠	٨٠	

وبرغم ماتعكسه الأرقام الواردة فى هذا الجدول من بعد عن الواقع وبشكل خاص حول الحدائق والتى تزيد مساحاتها عن ذلك الرقم الا أنها تعكس بعض الحقائق نحو اتجاه أفراد المجتمع بالقرية الى زراعة الفاكهة على حساب القطن الذى تناقصت مساحته من ٢٥٠ فدان ١٩٧٩ الى ٧٣ فدان فى ١٩٨٧ ويؤكد عدم موضوعية بعض البيانات الواردة فى الجدول اغفالها لمساحات الأرز ، والتى تشتهر بزراعته هذه القرية ، فى الوقت الذى تحرم زراعته الدولة بسبب نقص المياة المخصصة لها ، الا أن الزراع يستخدمون فى ذلك المياه الارتوازيه • ومن الملاحظ أن سجلات الجمعية الزراعية تحاول التقريب بين لمساحات المطلوب زراعتها وفقا للدورة الزراعية ، والواقع الفعلى بشكل رقمى حتى لاتتفاقم المشاكل بين أفراد القرية والجهات الرسمية •

كما يلاحظ أيضا احتفاظ الكثير من الاسر بالمساحات المنزرعة بغذاء الحيوانات باعتبارها هي الأخرى ذات جدوى اقتصادية بالنسبة للفلاح من خـــلال أهمية الحيوانات ، سواء كانت تقتنى لأغراض التسمين أو للانتاج الحيوانى من الألبان • اذ يشير أحد المزارعين الى أهمية توفير الغذاء للحيوانات قائلا :

(ان أكل الانسان مقدور عليه وممكن لو مزر عناش قمح أو ذره نشترى العيش من فرن الحكومة ، لكن الحيوان لو مكانش له أكل حتبقى مشكلة ملهاش حل) •

وأمام ذلك وصل ايجار الفدان بالنسبة لزراعة البرسيم الى ٤٨٠ جنيها ، وغير ذلك من الملاحظات كالثبات النسبى فى مساحة القمح ، وزيادة مساحة الخضروات والتى يعتقد أنها تفوق هذه المساحة حيث يلجأ الزراع الى زراعتها فى مساحات مستقلة داخل محاصيل الدورة الزراعية ، عندئذ يصعب على المسئولين بالجمعية الزراعية حصرها •

(ب) شروط جديدة لتقسيم العمل أملاها المجتمع الكبير على القرية :

فبرغم عدم توفر المعوقات الأساسية التى تتطلبها محاصيل الفاكهة والخضروات والتى منها اتســـاع الملــكيات ، وتوفر رؤوس الأموال ، ووجود علاقات للتسويق يمكن من خلالها تصريف انتاج هذه المحاصيل، الا أن أفراد القرية يسعون الى زراعتها ، حث يقول أحد الاخباريين « الحكومة محرمة زراعة الشجر الا باذن من الجمعية ، واللى بيخالف بيـــدفع غرامة ، ومع ذلك الناس بتخالف ولما تتجمع شوية مخالفات الناس تستنى الانتخابات بتاعة مجلس الشعب ويطلبوا من المرشحين رفع هذه المخالفات مقابل أنهم يدوهم صوتهم • وفعلا ده حصل كذا مرة) • ولقد أكد هذه الأقوال مسئول الجمعية الزراعية •

ولاشك أن الدافع المادى يعد محركا هاما نحو سلوك أفراد القرية ازاء هـذا النوع من المحاصـيل ، وينعكس ذلك فى قـوال الاخباريين بالاسرتين رقم ٨ ، ٩ من أسر المستوى الطبقى المتوسط ، حيث تم زراعة نصف المساحة المملوكة لهما بأشجار الخوخ والعنب التى تشتهر بهما هذه القرية ، وترك النصف الآخر للمحاصيل الاخرى حيث يقول رب الأسرة رقم (٩) (زراعة الشجر مفيدة لأن الفلاح بيخلص من الجمعية وتعبها وحساباتها الملخبطة ، والجناين مش عايزه شـغل كتير ولا مراعية زى الحاجات التانية ، وبرضه الخضار كويس عمره قليل فى الأرض ومكسبه حلو للفلاح) •

ويقول رب الأسرة رقم (٨) موضحا أسـباب الاتجاه نحو زراعة الخضروات والفاكهة والهروب من محاصيل الدورة الزراعية (الناس بتحاول تهرب من مشاكل الجمعية والمعاملة الصعبه فيها) ويضرب مثالا لذلك فى تجربته مع الجمعيـة قائلا (أنا زرعت نصف فـدان أرز ، ولما جه مندوب الجمعية يقدر المساحة قدرها على أنها ١٥ قراط ، وحاولت أفهمه أنهم ١٢ بس قال لى لما ييجى معاد التوريد فكرنى ، وعند التوريد أصر أنهم ١٥ قراط وعلى ما وزعت على كل بنت من بناتى شويه رز خلص المحصول وعلشان أورد الحصة رحت لواحد تاجر بيلم كسر الرز وكناسة المضارب ويوردها على الفلاح مقابل ٣ جنيه توريد عن القراط ودفعت له ٤٥ جنيها • يبقى أنا اشتريت الرز اللى أنا زرعته من الحكومه علشان نأكل رز نظيف) •

وما يحـدث بالنسبة لمحصول الأرز هو أن الزراع يتهربون من توريد الحصة المقررة للجمعية ، وذلك لانخفاض سعرها اذا ما قورنت بالسعر خارج نطاق النظام الرسمى ، اذ يصل سعر الكيلو داخل القرية على مدار العام الى ٨٠ قرشا ، وذلك نجد الزراع يتحايلون باشكال مختلفة للاحتفاظ بكمية المنتج من الارز لتسـويقه خارج نظام التوريد ، أو يحاولون الاحتفاظ بالجزء الأكبر عن ناتج المحصول للاستفادة منه بالسعر الحر ، كما فعل هذا المزارع ، ومن ثم نجد أن الأنواع التى يتم توزيعها

من الارز من خلال منافذ التوزيع رديئة للغاية ، لأنها ناتج التحايل على نظام التوريد في جزء كبير منها ، والذى يشعر المنتمون أنه نظام مجحف ومفروض عليهم ويحتاج الى اعادة نظر من قبل الدولة •

والجدول التالى يوضح فروق الاسعار بين التوريد الاجبارى والسعر الحر لمحصول الارز من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٧٩ :

جدول رقم (٢٤)

يوضح أسعار السوق الحر والتسليم الاجبارى للارز[1]

السنة	سعر السوق الحر	سعر التسليم الاجبارى	ملاحظات
١٩٦٥	٣٠	٢١ر٣٦	بالجنيه للطن الواحد
١٩٦٦	٦٠	٢٦ر٦٨	
١٩٦٧	٤٠	٣٠ر١٢	
١٩٦٨	٤٠	٣١ر٥٧	
١٩٦٩	٣٥	٣٠ر٨٩	
١٩٧٠	٣٥	٢٨ر٤١	
١٩٧١	٣٨	٢٧ر٥٤	
١٩٧٢	٣٨	٢٦ر٨٣	
١٩٧٣	٤٦	٢٨ر٠٩	
١٩٧٤	٥٨	٣٥ر١٣	
١٩٧٥	٦٦	٤٠ر٢٤	
١٩٧٦	٨٠	٥٠ر٠٠	
١٩٧٧	٨٧	٥٠ر٠٠	
١٩٧٨	٩٠	٥٠ر٠٠	
١٩٧٩	٩٤	٧٠ر٠٠	

---

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، التنميــة الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية مجلد رقم (١٤) الجزء الثالث يوليو ١٩٨٠ ، ص ٣٢٧ .

وهناك مبررات متنوعة يسوقها الأفراد بالقرية حول عوامل الاتجاه نحو محاصيل السوق وبشكل خاص الفاكهة ، وانعكست هذه المبررات فى أقوال الأسرة رقم (١٣) من أسر المســتوى الطبقى الأعلى والتى تمتلك خمسة أفدنة ، زرعت ثلاثة منها بالخوخ والعنب والبرتقال ، وما زال الجزء الباقى يستغل لانتاج المحاصيل الأخرى ، حيث تقول الأم التى تدير الزراعة (بعد ما الولاد كبروا والعمال قلت فى البلد زرعنا ثلاث فدادين فاكهة ، منها أن الحمل يخف علينا شويه فى الشغل ومنها نجيب فلوس أحسن ، وكمان نخلص من الجمعية ومن الدورة الزراعية والتعب اللى بنشوفه من وراها) ، وقد يفهم من ذلك أن الحدائق تحتاج الى جهد أقل ، ولكن ذلك أمر غير مؤكد ، اذ أن الاحصاءات المتاحة فى هذا الشأن تؤكد ارتفاع الجهد المطلوب من العمل فيها وهو ١٣٨ رجل /يوم للفدان فى العام مقابل ٥١ رجل يوم للخضروات ، ٤٢/ رجل يوم للقطن وذلك فى احصاءات عام ١٩٨٢ ، والجدول التالى يوضح معدلات العمالة اللازمة للفدان فى المحاصيل الزراعية المختلفة :

جدول رقم (٢٣)

يوضح معـدلات العمالة اللازمة للفدان من المحاصـيل الزراعية المختلفة طبقا لبيانات وزارة الزراعة فى أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٢ وطبقا لنتائج دراسـة ميدانية أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى عام ١٩٨٤[1]

المحصول	١٩٥٠		١٩٧٤		١٩٨٢		١٩٨٤
	رجل/يوم	ولد/يوم	رجل/يوم	ولد/يوم	رجل/يوم	ولد/يوم	عامل/يوم
قمح	٢٧	٤	٢٧	٤	٢٧	٤	١٧,٨
شعير	١٨	٣	١٨	٣	١٨,٢٥	٢	١٠
فول	١٩	٥	١٩	٥	١٩	٥	١٦,٦٠
حلبة	—	—	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٢,—
عدس	—	—	١٩	٢	٢١	٢	٢٢,٢
كتان	—	—	٣٤	١٧	٣٤	١٧	٢٢,٢
بصل شتوى	٢٣	٧٠	٢٣	٧٠	٢٣,٥	٧٠	٣٦
ترمس	—	—	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٨
حمص	—	—	٢٢	٢	٢٢	٢	٦,٤
برسيم مستديم	٢٤,٥	٣	١٩	٧	١٩,٥	١	٧,٧
برسيم تحريش	٩	—	٨	٢	١١,٢٥	—	٣٤,٣
برسيم رباية	—	—	—	—	٢٥	٣	٥,١
قطن	٤١	٨٧	٤٢	١٠٠	٤٢	٨٧	٤١,٧
ذرة صيفي نيلي	٣٠	٤٠	٣٥	٤٠	٣٥	٤٠	١٦,١
ذرة شامية صيفي ونيلي	٢٥	١٠	٣٤	١٠	٢٥	١٠	٢٥,٦
ذرة رفيعة صيفي ونيلي	٤٢	١١	٤٢	١١	٤٢	٩	٤٣,١
قصب سكر (بكر)	٧٨	٣١	—	—	٩٨	٣١	٢٧,٦
قصب سكر (خلفة)	٥٩	١٧	—	—	٧٩	١٧	٣١,—
قصب سكر شتوى	—	—	٩٨	٢٧	—	—	—
فول سودانى	٤١	٣٥	٤١	٣٥	٤١	٣٥	٥١
سمسم	٢٨	٤	٢٨	٤	٢٨	٤	٣٤,٧
خضر	—	—	٥١	٢٧	٥١	٢٧	٢٨,٧
فاكهة	—	—	١٣٨	٥٢	١٣٨	٥٢	٣٩,٩
اخرى	—	—	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٤,٧

(١) المصدر : أحمد حسن ابراهيم ، ورقة مقدمة الى ندوة اجتماع خبراء مسوح الأسرة والبيانات اللازمة لتخطيط القوى العاملة فى القاهرة ، معهد التخطيط القومى . الفترة من ١٣ — ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٥ .

والارجح أن المبررات الكامنة وراء ذلك التحول هى السعى وراء التكسب المادى من جانب والتخلص من مشكلات الجمعية من جانب آخر ، أما بشأن كمية العمل الذى يبذل بالحدائق فانها يمكن أن تكون أكثر منها لدى المحاصيل التقليدية ولكن تتم فى فترات متقطعة على مدار العام ولا تحتاج الى الاستمرارية كما يحدث بالمحاصيل الأخرى ، ويتأكد ذلك من أقوال أحد المزارعين عندما نجده يقول (احنا بنزرع الفاكهة علشان نهرب من الجمعية ومشاكلها ، ونستريح من الجرى وراء العامل ، ومن الرى والعزيق اللى بيحتاجه محصول زى القطن مثلا ، وفوق كده الفاكهة بتجيب فلوس كويسه من ٢٠٠٠ ــ ٣٠٠٠ جنيه من الفدان مقابل ١٠٠٠ جنيه من القطن بعد خصم مستحقات الجمعية اللى بتعتبر شريك للفلاح فى أرضه دلوقتى) .

ويمكن أن يـكون اللجوء الى محاصيل السوق هروبا من وطـأة مشكلات العمالة الكثيفة التى تحتاجها بعض المحاصيل كالقطن مثلا حيث يتطلب زراعته وخفه وجنيه الى كثافة فى العمل لم يعد يتحملها المعروض من قوة العمل بالقرية .

ويقص أحـد الزراع ما حدث له مع القطن فى العام الماضى قائلا (زرعت فدانين قطن وعندما جاء موعد الجنى كانت المدارس دخلت وملقيتش حد يجمع القطن وخفت عليه ليتلف فذهبت الى مدير الجمعية شار عليه انى أروح لناظر المدرسة وأقدم له طلب عشان يخصص فصل أو اثنين يقوموا بالمهمة دى لكن أنا خفت لأن العيال دى مش ولاد جيل فلاحين دول ولاد جيل موظفين وخفت لأحسن يتلفوا المحصول ، وتعبت لحد ما دبرت شويه ستات بالعافيه واشتغلت معاهم أنا وزوجتى وولادى لحد ماجمعنا المحصول بالعافية ، والآخر على مادفعت أجر العمال وثمن المبيدات والسماد والبذرة طلعت من غير حاجة ، حتى ما أخذتش حق تعب ولادى ومراتى طول السنة) .

وأمام ذلك تناقصت مساحات القطن فى مصر بشكل عام وفى القرية التى يجرى فيها الدراسة بشكل خاص • رغم أهمية القطن كمحصول للتصدير وللصناعات الداخلية التى تقام عليه ، ولا يكفى ذلك أو تلك الأهمية لاستمرار دفع عجلة الانتاج الزراعى من هذه المحاصيل ، بل أن الأمر يحتاج الى اعادة النظر فى الكثير من العلاقات التى صيغت بين الفلاح والمؤسسات الحكومية المختلفة فى ظروف مختلفة تماما عن تلك التى تمر بها القرية المصرية فى الوقت الراهن • ويوضح أحد الزراع بالقرية المشكلات التى تواجه زراعة بعض المحاصيل الهامة كالقطن بقوله (فى الأول كان الفلاح بيحاول يزود زراعة القطن عن المساحة اللى الحكومة حددتها له ، وساعات كتير كانت الحكومة بتقطع القطن المزروع زيادة ، والفلاح كان يتمنى انه يزرع أرضـــه كلها قطن ، لأنه كان بيخلى كل المناسبات الكويسة فى حياته لحد ما يجنى القطن ، لكن الأيام دى اتغير كل شىء ، والفلاح اللى كان بيفرح بالقطن أصبح بيحزن لو وقعت أرضه أو شوية منها فى دورة زراعة القطن) • وتعكس هذا الأقوال تلك الفترات الزمنية بالقرية والتى لم تكن مجالات الاستثمار فيها الا لمحصول القطن فحسب ، ولكن الأمر قد تغير الآن لتتعدد مصادر الدخل للأفراد بالقرية فالهجرة ، والعمل خارج نطاق الزراعة والأنشطة الرأســمالية كالتسمين ، وزراعة محاصيل أخرى كالفاكهة ، والخضروات ، وثمن بيع الأرض للمبانى قد أخرجت القرية من أسرها التقليدى لتتفتح على المجتمع الكبير وتجعل من المجتمع الزراعى مجتمعا متنوع النشاط ، ويلاحظ ان هذه الأنشطة قد نمت على حساب القطاع الزراعى ، الذى لم يعد يمثل من منظور الكثير من أفراد القرية مجالا للجذب ، فكثافة السكان وثبات المساحات المنزرعة جعلت بوتقة النشاط الاقتصادى الزراعى تضيق أمام التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التى شكلت طموح الأفراد ، وبذلك ظهرت هذه التحولات فى نمط الانتاج ، وترتب على ذلك ان أصبحت القرية تنتج مالا يستهلك ،

وتستهلك مالا تنتج[1] • ومن جانب آخر فان انفتاحها على المجتمع الكبير قد سرب اليها العديد من المشكلات التى لم تكن تعهدها من قبل • واذا كانت أسر المستويين الطبقيين الأعلى والمتوسط قد اتجهت الى زراعة الفاكهة لتخفيف عبء العمل على أفرادها ، ولتناسب هذا النوع من المحاصيل مع ملكياتها الزراعية المتسعة نسبيا ، فان وحدات المعيشة بالمستويات الدنيا قد اتجهت نحو زراعة الخضروات ، حيث يتطلب زراعتها كثافة فى الأيدى العاملة تمتلكها هذه الأسر ، كما انها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة بالنسبة لهذه المساحات المحدودة ، وغير ذلك فعائدها مجزى بالنسبة لأسر هذا المستوى الطبقى • ويؤكد ذلك الزوج بالأسرة رقم (٢) بقوله (التعب اللى فى زراعة القمح والقطن مالوش فايدة كبيرة ، وقراط واحد خضار لو صح أحسن من نصف فدان ذرة أو قمح ، صحيح الخضار عايز أيدين كثيرة تتمد فيه دايما لكن مكسبه كويس) ، ويستطرد قائلا (السنة اللى فاتت زرعت نصف فدان طماطم بعت منهم بـ ٨٠٠ جنيه للتاجر وسبت الباقى اللى فيها للجماعة اللى فى البيت يبيعوا منه ويصرفوا على البيت والطماطم بتقعد فى الأرض تلات شهور ونصف الفدان صرف ٢٠٠ جنيه ، يعنى المكسب ٦٠٠ جنيه ولا بيجى من قطن ولا من قمح ولا من ذرة) •

والملاحظ أن مهمة تسويق الخضروات يتقاسم أداؤها أفراد الوحدة المعيشية بالمستويات الدنيا ، فنجد الذكور يتحركون بالكميات الكبيرة منها لتسويقها بالمراكز الحضرية المجاورة ، وتقتصر مهمة الاناث على تسويق الكميات المحدودة منها داخل القرية ، أما محاصيل الفاكهة فتتطلب تحركا الى مراكز التسويق خارج القرية ، وهى مهمة يؤديها ذكور المستويات الطبقية الوسطى والعليا وفقا لتقسيم العمل الذى يستأثر فيه الذكور

---

(١) محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى ، مصر ، ١٩٨٣ ، ص ٢١ •

بالأنشطة الاقتصادية اذا ما كان عائدها النقدى مباشرا • ورغم أن هناك اجماعا يكاد يكون عاما من الذكور الذين يؤدون هذه المهمة على صعوبتها بسبب احتياجها الى الانتقال والتحرك الى خارج نطاق القرية ، وهى مهام يجيدها الذكور البالغون ، الا اننا نجد ملامح مغايرة لذلك التقسيم المحدد للعمل ، عندما نجد بعض الاناث يؤدين هذا الدور كما هو فى حالة الأسرة رقم (١٣) من أسر المستوى الطبقى الأعلى ، اذ انها قد ترملت منذ خمسة عشر عاما ، ومن العجيب انها تؤكد سهولة هذه المهمة التى وصفها الذكور بالصعوبة ، فهى فى سبيل قيامها بهذا الدور تسافر الى ميت غمر وتعقد بنفسها الصفقات مع التجار لشراء محاصيل الفاكهة المزروعة بأرض الأسرة ، ويبدو أن حالة ترمل الاناث تسقط عنهن بعض المحاذير والضوابط المفروضة على أداء الأنشطة الاقتصادية ، اذ يحقق لها المجتمع قدر من المرونة يقترب من تلك التى تتاح للذكور حتى تتمكن من مواجهة الأعباء التى تركت لها بعد فقد زوجها •

وبشكل عام فان التفاعل قائم ومستمر بين العوامل المختلفة التى تؤثر فى تقسيم العمل ، فأمام المعروض من قوة العمل الزراعى ، وعبء الجهد الذى تتطلبه المحاصيل التقليدية على مدار العام ، اتجهت الأسر بالمستويات الطبقية الوسطى والعليا الى زراعة الفاكهة ، وان كان ذلك لا يكفى أن يكون مبررا لتغيير نمط الانتاج بالقرية ، اذ أن هناك مبررات أخرى كالعائد النقدى المرتفع لهذه المحاصيل ، والسياسات السعرية المجحفة فى الحاصلات الزراعية من الحبوب ، وانفتاح القرية على السوق الخارجى ، ومن الملاحظ ان محاصيل الفاكهة تتطلب بعض الجهود المميزة خلال العام ، وهى تلائم الى حد كبير قدرات الذكور وفقا للتقسيم الطبيعى للعمل ، ومن هذه الأعمال عزق الأرض بعمق أكبر منها فى المحاصيل الأخرى ، وعمليات تقليم الأشجار ، وبعد ذلك جمع الثمار والتى تتطلب تسلق الأشجار فى بعض الفاكهة كالمانجو والبلح بالاضافة الى عمليات التسويق والتعاقدات التى يجريها الذكور فى مناطق التسويق

بالقاهرة والاسكندرية ويؤدى الذكور كافة العمليات فى هـذا النشاط باستثناء عمليات التعبئة ونقل المعبوات من داخـل المزرعة الى وسائل النقل • وظلت كثافة الجهد المبذول من الاناث والأطفال فى مجال النشاط الزراعى التقليدى كما هى وذلك بسبب ندرة المعروض من قوة العمـل الزراعى وعزوف الذكور وانشغالهم بالوظائف المؤسسـية داخل القرية وخارجها •

وفى هذا السياق يمكن أن يتأكد الفرض القائل بانه كلما زادت كثافة العمل زاد الطلب على الاناث فى سوق العمل الزراعى ، وكلما قلت كثافة العمل قل الطلب عليهن • وفوق هذا فان اشتراك الاناث فى الأنشطة يتركز فى بعض الأعمال ذات العائد النقدى غير الواضح ، كأنشطة الحقل والبيت فى اطار وحدات المعيشة بالنسبة لأسر المستوى الطبقى المتوسط ، والأعلى، ويفسح المجال فى الأعمال ذات العائد النقدى للذكور الذين يستأثرون بهذه الأنشطة للاحتفاظ بمكانة الصدارة بالمجتمع ، وفى ظل ظروف الانتاج الزراعى المتغيرة من النمط المعيشى الى النمط الذى يسعى للتسويق تظل الاناث والأطفال يبذلون الجهد الأكبر فى الأعمال المنزلية والاعمال الحقلية البسيطة • كما تعكس هذه العلاقات التى تتم فى اطار وحدة المعيشة حول الدور ، ملامح تحيز من الثقافة للذكور على حساب الاناث

(جـ) تغير التركيب المحصولى سمة عامة بالريف المصرى :

ويبدو ان الأمر لم يختلف كثـيرا بالنسبة للريف المصرى ، الذى أحدثت فيه التحولات تغيرات جوهرية بالتركيب المحصولى بشكل عام ، فمنذ أن أعلنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تضمنت توجهاتها اطلاق العنان للقطاع الزراعى لدعم القدرة التصديرية من الخضروات والفاكهة ، وانتاج الريف يشهد تغيرا من محاصيل الحبوب والغذاء الى محاصيل الفاكهة والخضروات •

وجدير بالذكر ان ذلك التغــير يتم دون تخطيط واعى ، ويغــير استراتيجية شاملة تأخذ فى الاعتبار عوامل الانتاج المختلفــة ، والمزايا النسبية لانتاج الحاصلات فى أجزاء الريف المختلفــة ، ودون مراعاة الخصائص الطبيعية للقرية المصرية • وكمحصلة لذلك سارت القرية بخطى واسعة نحو انتاج محاصيل ذات قيمة تسويقية عالية على حساب محاصيل أقل فى قيمتها التسويقية ، ولكنها ذات أهمية لاستخدامها كغذاء للانسان •

وكان أحرى بواضعى السياسات الزراعيــة أن يتضمن تخطيطهم استراتيجية لزيادة محاصيل الغذاء لسد النقص الذى يعانى منه المجتمع المصرى ، وتوجيه الاستثمارات اليه ، والنظر فى سياسات التسعير الخاصة بالحاصلات الزراعية لاعادة التوازن المفقود بين احتياجات المجتمع من الغذاء ، وظروف الانتاج المتغيرة بالريف •

والجدول التالى يوضح التغــيرات التى حدثت فى انتــاج بعض المحاصيل للوفاء باحتياجات السوق المحلية والخارجية :

جدول رقم (٢٤)

يوضح نسبة المحاصيل من المساحة الكلية[1]

نوع المحاصيل	١٩٦٩ – ١٩٧١ النسبة التى يشغلها المحصول من اجمالى المساحة المنزرعة	١٩٨١ – ١٩٨٢ النسبة التى يشغلها المحصول من اجمالى المساحة المنزرعة	ملاحظات
حبوب (قمح وارز وذرة وشعير	٢٣ر٤٢ ٪	٤٣٪	مساحة الارض
قطن وكتان	٠٦ر١٥ ٪	٤٤ر١٠٪	المنزرعة فى
خضروات	٦٢ر٦ ٪	٢٣ر٩ ٪	عام ١٩٧١ هى
بقول	٤٪	٣٪	٧٤٢ر١٠ وفى
فاكهة	٧٢ر٤٪	٣ر٦٪	سنة ١٩٨٢ هى
محاصيل اعلاف	٢٤٪	٣ر٢٤٪	١٧٧ر١١

يلاحظ من قراءة بيانات هذا الجدول ما يلى :

١ – تناقص المساحة المنزرعة بالألياف ، وبشكل خاص القطن من ٠٦ر١٥ ٪ الى ٤٤ر١٠ ٪ ، رغم أهمية القطن كمحصول تصديرى ، الا انه فقد أهميته بالنسبة للمزارع بسبب ما يواجهه من مشكلات فى زراعته ، وجنيه ، وغير ذلك فقد احتلت محاصيل أخرى غير القطن أهمية فى قيمتها النقدية كالخضروات والفاكهة ، وقد أدى ذلك الى اتجاه الزراع نحوها .

٢ – يلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المساحة المستغلة من الأرض بالفاكهة والخضروات ، حيث زادت بالنسبة للفاكهة من ٧٢ر٤ ٪ الى ٣ر٦ ٪ ، وبالنسبة للخضروات من ٦٢ر٦ ٪ الى ٢٣ر٩ ٪ ويرجع ذلك الى قيمة هذه المحاصيل وزيادة الطلب عليها مما يغرى المزارعين الى زراعتها .

(١) معهد التخطيط القومى : سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٣ – ٥ .

كما يتأكد ذلك التغير الذى حدث فى نمط الانتاج من محاصيل على حساب محاصيل أخرى من خلال بيانات الجدول التالى ·

جدول رقم (٢٥)
يوضح معدلات الزيادة والنقص فى مساحات المحاصيل فى مصر[1]

المساحة بالألف فدان			
المحصول	١٩٧٠	١٩٨٠	٪ للزيادة أو النقص
قمح	١٣٠٥	١٣٢٦	٦ر١
عدس	٤٧	١٥	(٦٨)
فول	٣٣	٢٧٦	(٤ر١٦)
برسيم مستديم	١٥٢١	١٧٢٢	٢ر١٣
تحريش	١٢٢٧	٩٩٠	(٣ر١٩)
قطن	١٦٢٧	١٢٤٤	(٥ر٢٣)
الارز	١١٤٢	٩٥٦	(٣ر١٦)
خضر	٧٤٧	١١٠٩	٥ر٤٨
فاكهه	٢٤٣	٣٦١	٦ر٤٨

ملحوظة : + يشير القوس فى ٪ للزيادة أو النقص الى حدوث النقص فى عام ١٩٨٠ بالنسبة لسنة ١٩٧٠ ·

ويتسق ذلك مع التقرير الذى نشر للسيد وزير الزراعى الحالى بالأهرام الاقتصادى[2] ، والذى يشير الى تناقص مساحات القطن

(١) المصدر : محمد ابو مندور فى : الفجوة الغذائية فى مصر المظاهر والأسباب وبدائل المواجهة ، مجلة فكر للدراسات والأبحاث ، فبراير ١٩٨٥ ، العدد الرابع ، ص ١١٤ ·

(٢) الأهرام الاقتصادى : عدد ٧١٤ ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠ ·

بالقطاع الزراعى من ٦ر١ مليون فدان فى عام ١٩٧٠ الى ٣ر١ مليون فدان عام ١٩٨٠ ، وتناقص مساحات الأرز من ٤ر١ مليون فدان الى ٩٥٦ ألف فدان ، وكذلك نقص محاصيل الاعاشة من ٣٣٠ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ الى ٢٧٦ فى عام ١٩٨٠ وزيادة المساحات المنزرعة بالبرسيم من ٥ر١ مليون فدان فى عام ١٩٧٠ الى ٧ر١ مليون فدان عام ١٩٨٠ •

(د) صياغة جديدة للعلاقة بين القرية والمدينة فى ضـــوء تقسيم العمل :

أفصحت الدراسة المتعمقة عن أبعاد جديدة فى علاقة القرية بالمدينة ، ففى ظل نمط الانتاج المتغير الذى لحق بها ، والذى يغلب عليه الطـــابع الرأسمالى ، لم تعد القرية كما كانت حقلا لانتاج احتياج المدينـــة من الحبوب ، والخضروات ، وهى أدوار لعبتها القرية المصرية عبر مراحل تاريخية فى علاقتها بالمدينة ، حيث استنزف الفائض الاجتماعى لها فى ثنايا ذلك الدور الذى اضطلعت به لتوفير الغذاء لسكان الحضر ، فبرغم ما لحق بهذا الدور من تغيرات ، وبرغم الآراء التى تقول بتحول القرية المصرية الى قرية مستهلكة وليست منتجة ، مازالت المساحات الصغيرة بالقرية موجهة للوفاء باحتياجات الغذاء من الحبوب والخضروات لمالكيها ، كما أن زيادة السكان المضطردة بالقرية وتغير نمط الانتاج لتحتل محاصيل السوق جزءا كبيرا من الأرض ، قد قللا من احتمال بقاء فائض من محاصيل الغذاء ليفى باحتياجات المدينة •

ورغم ذلك فمازالت القرية تتحمل وزر الكثير من مشكلات المدينـــة عندما نجد أن سكان الحضر المجاور قد وجدوا فيها مهربا من وطأة الحياة فيه ووجدوا فى الاستقرار بها حلا لأزمة الاسكان ومصدرا أيسر للحصول على الكثير من احتياجاتهم ، كما آثر بعض هؤلاء الأفراد الاقامة الدائمة بالقرية والانتقال بشكل يومى الى المدينـــة ، وترتب على ذلك زيادة فى

الأعباء الملقاة على القرية التى ضـــاقت بأهلها ، وضمت أفرادا من غير القطاع الزراعى أو الريفى يوجهون أنماط الاستهلاك فيها ولا ينتمون الى وعائها الانتاجى ، باعتبارهم وافدين عليها من الخارج ، ومن ثم فهم عبء عليها ، فمن خلال هؤلاء وغيرهم من الحالات المشابهة ارتفع حجم الاستهلاك بالقرية ، وتنوع ليضم أنماط غريبـــة عليها ، وليبتلع معظم الانتاج من محاصيل الغـــذاء بها ، ويجعلها نموذجا يقترب من الحضر المجاور •

اذن فمن الاجحاف اطلاق القول بأن القرية المصرية أصبحت مستهلكة لا منتجة ويجعلنا ذلك نثير تساؤلا هاما فى هذا الصدد ، مؤداه كيف يطلب من القرية أن تؤدى دورها الانتاجى فى معزل عن المؤثرات الاقتصادية والسياسية بالمجتمع الكبير ، والتى يتحـــدد فى اطارها شروط الانتـــاج وعلاقاته من خلال السياسات القائمة ، والاستراتيجيات المطروحة التى تتبناها الدولة ، والتى شكلت مناخا عاما ملائما أفرز هذه العلاقات الانتاجية بالريف المصرى بشكل عام •

(هـ) دوافع التحول فى الانتاج الى محاصيل السوق :

على الرغم من ان هذا التحول الذى حدث فى العـــديد من جوانب الانتاج التقليدية بالقرية قد أدى الى بعض المشكلات بالمجتمع الكبـــير ، الا ان التحليل المتأنى له يفصح عن استجابة القرية والريف وســـكانها للمتغيرات الماثلة بالمجتمع ، فعندما وفد الى القرية العديد من أنماط السلوك التى لم يعهدها والتى جاءت فى طيات المؤثرات المختلفة ، تحرك الأفراد سعيا الى الخارج ليحققوا طموحاتهم التى ضاقت بها القرية ، ومن لم يتحقق له هذا التحرك تفاعل بشكل آخر مع المناخ البيئى من الامكانيات ، ولذلك كان التحول الى المحاصـــيل التى تحقق له عائدا ماديا مباشرا ، ويؤكد ذلك عدم صحة الكثير من الآراء التى ظلت شائعة حول الفلاحين فى

اطار العلاقة بين الانسان الريفى والموارد المتاحة حوله ، ومن هذه الأفكار فكرة مثل « تصور الخير المحدود The image of limited good والتى تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة للعالم وتمركزهم حول الذات ، ومن ناحية أخرى فان ذلك يجعلنا أيضا نعيد النظر فى مفهوم الاقتصاد المعنوى الذى اقترن بقطاع الفلاحين ، والذى يؤكد أنصاره عدم رغبة الأفراد فى هذا النطاق فى المغامرة وتفضيلهم البقاء على حافة الفقر عن الدخول فى أعمال غير مضمونة النتائج ، ويجعلنا أيضا نأخذ بمفهوم «Popkin» بوبكين الذى يقول بالاقتصاد السياسى للفلاحين ، والذى يغاير المفهوم الأول حيث يرى ان الفلاحين يتجاوزون فى سعيهم مجرد الحفاظ على وجودهم على حافة الفقر ، لكى نجدهم دائمى السعى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ، ويخططون لاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، ومتنوعة وفقا للظروف المحيطة بهم[1] •

اذن فهذا التحول قد تم بوعى من أفراد المجتمع الريفى لتحسين أوضاعهم وموقفهم المادى فى ظل هذه الظروف الاقتصادية التى يعيشها المجتمع المصرى •

---

(١) انظر : محمد عبد النبى ، مؤتمر التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا عرض وتعليق ، بالكتاب السنوى لعلم الاجتماع اشراف محمد الجوهرى ، العدد الخامس ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢٥ — ٣٣٥ ، ولمزيد من التفاصيل حول فكرة تصور الخير المحدود يمكن الرجوع الى :

Foster, George : «Peasent Society and Image of Limited Good», American Anthropologist, Vol. 27, 1965, pp. 293-315.

Popkin, Si. : «The Raional Peasant, The Political Economy of peasant society theory and society, Vol. 9 N., 1980.

ثانيا — التكنولوجيا المستخدمة فى العمل الزراعى وتقسيم العمل :

يحتاج موضوع التكنولوجيا واستخدامها فى الأنشطة الزراعية الى معالجة مستفيضة لأهميته ، ولكننا سنكتفى بمناقشته فى اطار علاقتـــه بتقسيم العمل ، فمن المتوقع أن تظهر تأثيرات واضحة للتكنولوجيا على علاقات العمل وتقسيمه فى مجال الحقل من خلال ما توفره وسائلها من جهد ووقت ، وغير ذلك فقد أكدت بعض الدراسات ان تكلفة العديد من العمليات الزراعية التى يستعان فيها بالطرق الآلية تكون أقل من مثيلاتها التى تؤدى بالطريقة التقليدية ، ومن هذه العمليات على ســبيل المثال الرى ، حيث لوحظ ان نسبة تكلفة الرى الآلى الى الرى التقليدى ١ : ٣ ، والجدول التالى يوضح تكلفة الرى لعديد من المحاصيل بالطريقتين :

جدول رقم (٣٦)

يوضح تكلفة الرى بالطريقتين التقليدية والحديثة(١)

نوع المحصول	تكلفة رى الفدان بالجنيه		ملاحظـــــات
	بالساقية	بالطلمبه الآليه	
القمح	١٤ر٠	٣ر٤	
القطن	٣١ر٤	٩ر٨	
الارز	٦٨ر٩	٢١ر١	
قصب السكر	٩٦ر٣	٢٧ر٣	
البرسيم	٢٤ر٣	٦ر٠	

كما تنخفض تكلفـــة استخدام المعدات الآليـــة الأخرى من بعض العمليات الزراعية بشكل يعوق الاسلوب التقليدى المستخدم فيها ، ومن هذه العمليات الحرث والتزبيف والتسوية والتخطيط والحصاد ، والجدول التالى يوضح التكلفة بالطريقتين :

---

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للانتاج فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ،

جدول رقم (٢٧)

يوضح تكلفة بعض العمليات الزراعية بالطريقة التقليدية والحديثة(١)

العمليات الزراعية	التكاليف الكلية للفدان بالجنيه		ملاحظات
	الطريقة التقليدية	الآلية	
أ ـ الحرث :			
وجه اول	٣٥	٣ر٤	
وجه ثانى	١٩ر١	٠ر٣	
ب : التزحيف	٥ر٢	٣ر١	
التسويه	٠ر٧	٠ر٤	
التخطيط	٠ر٧	٠ر٢	
جـ العزيق واقامة الخطوط	٠ر٢٥	٩ر٢	
حصاد القمح	٧ر٤١	٧ر٧	
حصاد الارز	٠ر٤٢	٦ر١٥	
درس القمح	٤٠	٥ر١٧	

١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٣١، ديسمبر ١٩٨٥، ص ٢٨٤ .

٢) المصدر: معهد التخطيط القومى ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

ورغم انخفاض تكلفة استخدام المعدات كما هو واضح من بيانات الجدولين السابقين الا ان انتشار التكنولوجيا فى الريف المصرى تواجهه العديد من العقبات ، وأهمها مصادر التمويل اللازمة لشراء المعدات الميكانيكية ذات الأسعار المرتفعة ، وقزمية الحيازات الزراعية ، وعدم ملاءمة بعض المعدات لطبيعة الظروف التى تعمل فيها .

---

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
رقم ٣١ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٨٤ .

(أ) فى مجال الحقل :

يوجد بقرية سنتماى المجال الجغرافى للدراسة حوالى عشرة جرارات، و ٢٠ عزقة وحوالى ١٨ طلمبة لرفع المياه ، وأربع ماكينات لدرس القمح والأرز ومجموعة من الحصادات ، وباستثناء ماكينات الرى ، فان اقتناء هذه المعدات لا يعبر عن احتياج فعلى لها ، اذ يتضافر مجموعة من الأفراد فى الاسهام بأنصبة متفاوتة بشراء احدى هذه المعدات ، بهدف استثمارها كمشروع تجارى يتم تشغيله لدى أفراد القرية ، كما ان بعض هذه المعدات قد وظف فى أنشطة متنوعة كعمليات النقل التى يؤديها الجرار بعد الحاق مقطورة به ، وكذلك ادخال بعض التعـديلات على العزاقة الميكانيكية بتركيب صندوق لها واستخدامه فى عمليات نقل البذور من والى الحقل ، ونقل علاف الحيوانات وغير ذلك • ورغم وجود هذا العدد من المعدات لا أن الدراسة المتعمقة والملاحظات أكدت ان غالبية أفراد القرية يرون ن ذه التكنولوجيا ذات تكلفة مرتفعة لتناقضها مع اتجاه أفراد المجتمع الريفى الذى يتضمن تقليل المدفوعات النقدية فى الزراعة بقدر الامكان[1] •

مما يجعلهم لا يقومون على استئجارها وبشكل خاص أسر المستوى الطبقى الأدنى ، التى لا تتجاوز ملكياتها عددا محـدودا من القراريط لا تحـل استخدام هذه المعدات ، ويتطلب استخدامها فى هذه المساحات لاطار تنظيمى محكم يضم هذه المساحات فى دورة محصولية واحدة ، ولكن ذلك من الأمور الشاقة لعدم وجود مثل هذا الاطار التنظيمى وتعـدد القرارات الزراعية وتباينها وفقا لتعدد ملاك هذه الحيازات القزمية •

---

(١) Long, Norman, (ed) : «Family and Work in Rural Society Perspectives on non-wage Labour», (Kathy R.G. Glavanis) «Aspects of non-capialist social Relation in Rural Egypt, The Peasant Household an Egyptian Delta Village», Tavistock, London and New York.- 1944, p. 59.

عندئذ يمكن القول بأن الطبقات الدنيا لا تستفيد من هــذه التكنولوجيا وتظل عمليات الزراعة التى تتم فى المساحات الصغيرة تعتمـد اعتمادا أساسيا على الجهود الحيوانية والآدمية ، وغير ذلك فمازال استخدام التكنولوجيا لا يتجاوز العمليات الأساسية والشاقة ، والتى كانت من مهام الذكور فى خريطة تقسيم العمل بالقرية ، ومن هذه العمليات الحرث والرى وتسوية الأرض وتخطيطها • بينما ظلت العمليات المساعدة كتنقية الحشائش ، وخف أعواد النبات وجنى القطن والخضروات تتطلب الى جهودا آدمية ، واذا عرفنا أنها أنشطة إقترنت بالاناث والأطفال ، عندئذ يمكن القول بأن استخدام التكنولوجيا اقتصر على بعض الفئات الاجتماعية، ولم تحقق الاستفادة للاناث والأطفال والطبقات الدنيا • ولذلك فلم تؤثر التكنولوجيا فى هذه القرية على طلب العمل ، وظل سوق العمل يعانى من النقص بسبب الهجرة والتعليم وبالاضافة الى ما سبق فمازال بعض أفراد القرية غير مقتنعين تماما باستخدام الوسائل التكنولوجية ، فمنهم من يورد مبررات مؤداها ، أن حصادات القمح تتلف الكثير من أعواد القمح التى تستخدم فى علف الحيوان ، وغير ذلك من التبريرات حول جدوى استخدام العزاقات الميكانيكية فى بعض المحاصيل وصعوبة استخدامها فى المحاصيل التى تتقارب فيها أعواد النبات ، وفى ظل هذه العوامل تشهد القرية تعايشا لأنماط التكنولوجيا الحديثة والتقليدية معا ، كما يحدث فى مجال رى المحاصيل اذ مازالت تستخدم الساقية التقليدية وطلمبات رفع المياه ، وكذلك المحراث التقليدى والميكانيكى •

الا ان هناك بعض مجالات قد إنقرضت فيها الوســائل التقليدية وحل محلها الوسائل الحديثة • وجدير بالذكر ان ادارة التشغيل المعدات الميكانيكية هى من مهام الذكور فى مجال العمـل الزراعى • ولم يلاحظ اقتحام الاناث لذلك المجال أو العمل على هذه المعدات أو استخدامها فى النشاط الزراعى ، فمازالت المحاذير الثقافية تضع القيود الصارمة على

تشغيل الاناث لهذه المعـدات ، وينعكس ذلك فى أقوال الزوج بالأسرة رقم (٩) من أسر المستوى الطبقى والمتوسط والتى تمتلك جرارا حيث يقول (ماهو مش معقول الست تسوق جرار والرجالة قعدين ده حتى يبقى عيب فى حقنا ، وكمان سواقة الجرار صعب على الست) والأرجح هو محاولة استئثار الذكور بهذا النشاط الاقتصادى الذى يدر عائدا ماديا مباشرا • ومن ثم جاءت هذه التبريرات حول عدم ملاءمة هذه التكنولوجيا لتشغيلها بواسطة الاناث • ليظل نطاق اسهاماتهن محصورا فى الأعمال البسيطة فى الزراعة بجانب البيت حتى لا يترتب على الانتقال من ذلك الحيز الحصول على مكانة أرقى •

(ب) التكنولوجيا المنزلية :

وعلى الجانب الآخر فهناك التكنولوجيا المنزلية كالغسالات الكهربائية والمواقد والثلاجات ، وغير ذلك من التسهيلات المتاحة داخـل المسكن بالقرية ، وهذه الوسائل أو بعضها لا يقتصر وجوده على أسر المستوى الطبقى الأعلى بالقرية فحسب ، بـل يزداد انتشـارها لدى الأسر من المستوى الطبقى الأوسط ، والتى يعمل بعض الأفراد فيها فى الوظائف المؤسسية والتى سافر بعض أفرادها الى الخارج ، بينما يقل وجود هذه الأجهزة بالمستويات الطبقية الدنيا ، ولقد أكدت نتائج الدراسة الكمية امتلاك نسبة تصل الى ٦٥ ٪ من أسر العينة للغسالات الكهربائية ، اذ توجد ورشة بالقرية لتصنيع الصاج ، وتقوم بتصنيع الجسم الخارجى للغسـالة ثم يتم نقله الى ميت غمر ، لاسـتكمال الأجزاء الكهربائية والميكانيكية بالورش المتوفرة بالمركز الحضرى ، ويتم بيعها للأسر بالقرية بالتقسيط المريح ، كما ان نسبة تصل الى ٤٣٫٤ ٪ من أسر العينة يمتلك ثلاجات ، ٥٥ ٪ لديها تلفزيونات ، ونسبة تصل الى ٥٢ ٪ لديها مواقد غاز •

ورغم وجود هذه الوسائل الا انها لم توفر الوقت للمرأة الريفية بنفس القدر الذى تحقق لنظيرتها فى الحضر من استخدام هذه الوسائل ، فمازال سلوك غالبية اناث الطبقة الدنيا وجزء كبير من اناث الطبقة الوسطى بالقرية يفضلون استخدام مياه الترعة فى غسيل الملابس والأوانى، لاعتقاد منهم مؤداه ان مياه الترعة أكثر فعالية فى تطهير الملابس مما أصابها من الفضلات الحيوانية وكذلك الأوانى ، ومن المألوف فى هذه القرية وجود الغسالات الكهربائية أمام البيوت ، وأوانى الغسيل على شاطىء الترعة ، وبشكل خاص للأسر التى تقع مساكنها على ذلك الشاطىء، كما يقلل من الاستفادة الكاملة من هذه الوسائل الحديثة استمرار انقطاع التيار الكهربائى بالقرية ، أو ضعف التيار لدرجة يتعذر معها تشغيل هذه المعدات دون اصابتها بالتلف •

يضاف الى ذلك ان خروج بعض القرويات الى الترعة يمثل مجالا للترويح عن النفس والالتقاء بالصديقات ، كما يعد متنفسا لهن ، ومن ثم فلم تحقق التكنولوجيا المنزلية الأهداف المرجوة منها فى ذلك المناخ غير الملائم لاستخدامها •

الفصل الثانى عشر

حوار بين الواقع ووسائل المنهج فى سياق
ظاهرة تقسيم العمل

« استخلاصات ميدانية ونظرية »

أولا : الاستبيان والوسائل الكمية وصعوبة رصد الواقع بمجتمع الدراســة •

ثانيا : مبررات حدوث هذه المشكلة •

ثالثا : محددات مستعارة للتصنيف طمست معــالم الظاهرة فى الواقع الريفى •

رابعا : بدائل منهجية أكثر فعالية فى رصد الظاهرة •
— اســتخدام الوقت فى تحــديد اســهامات الأفراد ومشكلاته المنهجية •

خامسا : ملامح المشكلة فى مسوح واحصاءات القوى العاملة •

سادسا : التصنيف المصرى والواقع الاجتماعى الاقتصادى المتغير للريف المصرى •

سابعا : ملاحظات عامة حول الجهود الرسمية التى يتم فى ضوئها حصر اسهامات الأفراد بالقطاع الزراعى •

الفصل الثانى عشر

حوار بين الواقع ووسائل المنهج فى سياق
ظاهرة تقسيم العمل
« استخلاصات ميدانية ونظرية »

أولا ــ الاستبيان والوسائل الكمية وصعوبة رصد الواقع بمجتمع الدراســة :

يزخر الواقع الاجتماعى والاقتصادى للقرية التى أجرى فيها البحث بكثير من التفاعلات التى تعرضنا اليها فى ثنايا الجزء الثانى من الدراسة ، والتى انعكست بشكل أو بآخر على أدوار الأفراد واسهاماتهم الاقتصادية• وفى هذا الصدد تجاوزت أدوار بعض الفئات الحدود المعيارية التى صاغتها العوامل الثقافية لهم ، واتسعت دائرة النشاط للذكور لتمتد الى خارج القرية ، وللاناث لتتجاوز حدود البيت ، وللأطفال لتتعدى التعليم فحسب ، وتباينت كثافة الاسهامات لهذه الفئات الاجتماعية وفقا لموقفهم الطبقى وغير ذلك من المتغيرات التى ناقشناها باستفاضة فى صفحات سابقة •

ورغم كثافة الجهد المبذول من اناث القرية وأطفالها فى ظل المتغيرات المعاصرة التى تعرضنا اليها فى الفصول السابقة ، والتى غيرت من شكل تقسيم العمل ، الا ان سكان القرية عندما يسألون عن اسهامات هــذه الفئات الاجتماعيــة ، فانهم فى تلقائية يسقطون تمــاما أدوار الاناث والأطفال من الجهود المزرعية ، أو من الأدوار التى تتم خارج نطــاق المنزل ، ويقتصر ذكرهم على أدوار الذكور فحســب ، وتنطوى هــذه الاجابات على قدر كبير من التضليل ، فقد يتصور القادم الى مجتمع القرية ليوم واحد أو فى زيارة عابرة ، ان ما يورده أفرادها فى هذا الصدد هو أمر صادق ، فليس هناك ما يدعو لتغيير الحقائق من قبل أفرادها ، وقد يسجل الكثير من هذه الأقوال والاستجابات التى تم الحصول عليها من خلال السؤال المباشر ، وبشكل خاص اذا كانت الفرصة غير متاحة للتأكد من هذه الاستجابات اللفظية ، وهو أمر غير متاح للباحث الذى

يقوم بجمع بيانات حول الظواهر الاجتماعية باستخدام الاستبيان كوسيلة منهجية ، وهو ما لا يتاح للقائمين على الحصر الرسمي الذى يصاغ على أساسه الاحصاءات الرسمية •

ولقد تأكد ذلك من خلال المسح الكمى الذى استخدم فى دراستنا هذه ، اذ أجابت نسبة بلغت ٩١ ٪ ان الزوجة لا تعمل فهى ربة بيت ، ٩ ٪ فقط من العينة هى التى أجابت بأن الزوجة تعمل فى وظيفة حكومية ، ويتسق ذلك وبيانات التعداد الرسمى حول قرية سنتماى ، والتى جمعت بالأسئلة المباشرة لتجدها كما هو مبين بالجدول التالى :

جدول رقم (٢٨)
يوضح توزيع سكان قرية سنتماى على عناصر التصنيف الاقتصادى فى تعداد ١٩٧٦[1]

النوع	اجمالى السكان بالقرية الذين فى الفئة من ٦ سنوات فاكثر	يعمل لحسابه	صاحب عمل	عامل	يعمل لدى الاسرة بدون اجر	يعمل لدى الغير بدون اجر	متعطل	متعطل جديد
ذكور	٣٧٩٤	٦٤٧	١٤٥	١٣٦٥	٨٥	—	٤	٧٠
اناث	٣٥١٢	٢٥	—	٧١	٥	—	—	٣٨
الجملة	٧٣٠٦	٦٧٢	١٤٥	١٤٣٦	٩٠	—	٤	١٠٨

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ، محافظة الدقهلية ، قرية سنتماى ، ١٩٧٦ ، ص ٣٦٩ .

وتعكس الأرقام الموجودة بالجدول السابق قدرا كبيرا من الاقتراب بين مفهوم أفراد المجتمع ، والتوجهات المعيارية حول الأدوار ، ومن جانب آخر فانها تعكس أيضا قصور أدوات القياس المستخدمة فى القاء الضوء بشكل موضوعى على اسهامات بعض الفئات كالاناث على سبيل المثال ، حيث يبلغ تعداد من هن فى سن العمل بالقرية ٣٥١٢ ، ولم ترصد وسائل القياس الا نسبة بلغت ٣٠ر ٪ من المشاركات فى أنشطة ، ووزعت هذه النسبة الضئيلة على بنود التصنيف يعمل لحسابه ، وعامل •

ويستخلص من ذلك ان هناك اتفاقا بين استجابات الاستبيان الذى استخدم فى دراستنا وبين أسلوب الجمع الذى يتم فى الحصر الرسمى ، حيث جاءت النسبة المحدودة للمشاركات من الاناث معبرة عن العمل المؤسس فحسب ولم تشر الاحصاءات الى أى من الجهود التى تتم خارج الاطار المؤسس • ولا يتسق مع الواقع أن يكون تعداد القوة البشرية(*) من الاناث بالقرية وهو ٣٥١٢ يعمل منها مائة انثى فحسب ، وهذا ما يخالف تماما واقع القرية ، والاسهامات التى أشرنا اليها فى الفصلين السابقين ،

(*) يحدد التعداد الرسمى فى مصر القوى البشرية انها ذلك الجزء من السكان الذى يستطيع أن يسهم فى النشاط الاقتصادى ، كما يحده فى الفئة العمرية من (٦ — الى أقل ٦٥) ومن المهم أن نميز بين القوى البشرية المتاحة ، والقوى العاملة كمفهومات ، فالقوى العاملة تشتمل على الأشخاص الذين يسهمون فى الانتاج او سبق لهم الاسهام ثم انقطعوا عن العمل ويبحثون عن عمل آخر (العاطلون) ، ثم الأشخاص الذين لم يسبق لهم العمل ويبحثون عنه .

اما القوى البشرية فهو مفهوم اكثر اتساعا من مفهوم القوى العاملة لانه يشمل بجانب القوة العاملة ، على الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون ، ولا يبحثون عن عمل .

انظر : وداد مرقس ، تقديم نادر فرجانى فى : سـكان مصر ، قراءة تحليلية فى تعداد ١٩٨٦ ، ص ٤٠ — ٤١ .

والتى تعكس جهدا ووقتا تؤديه الاناث أثناء النهار بالبيت والحقل ، وأحيانا يتطلب أداء النشـــاط جزء من ساعات الليل للوفاء باحتياجات الأسرة ، وان اختلفت كثافتها وطبقتها وفقا للعديد من المتغيرات ، ولكنها حقيقة أكدتها الدراسة الكيفية فى معظم المستويات الطبقية •

واذا كانت هذه الأنشطة تمثل مشكلة فى أسلوب حسابها لاعتبارات متنوعة ، فلا أقل من أن يتم البحث من قبـل القائمين على المســوح والتعدادات عن أسلوب منهجى لحساب أنشطة الحقل والبيت •

وثمة تساؤل آخر وهو لماذا لم يتم احتساب جهود الاناث اللائى يؤدين أدوارهن خارج الاطار المؤسس فى عمليات الحصر بالبند الخاص بمن يعملن « لدى الأسرة بدون أجر » ، ويتجاوز الموقف حدود القرية التى أجريت فيها الدراسة ليمثل قاعدة غير موضوعية للبيانات ، حول تقدير اسهامات الأفراد ومشاركتهم فى الأنشطة الاقتصادية بالمجتمـع المصرى كما يعكسها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٩)
يوضح نسبة مشاركة الذكور والاناث فى التعدادات المختلفة
من ١٩٤٧ — ١٩٨٦[1]

السنة	مشاركة الذكور فى النشاط الاقتصادى	مشاركة الاناث فى النشاط الاقتصادى	ملاحظـــــات
١٩٤٧	١ر٦٢	٨ر٦	
١٩٦٠	١ر٥٥	٨ر٤	
١٩٦٦	٢ر٥١	٢ر٤	
١٩٧٦	٩ر٥٢	٢ر٩	
١٩٨٦	١ر٥٨	١ر١١	

(١) المصدر : وداد مرقس ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

نجدها فى النهاية تكاد تسقط كافة الجهود التى تتم خارج الحدود المؤسسية للذكور والاناث والأطفال ، وان كانت تبدو أكثر اجحافا للاناث كما تذكرها بيانات التعداد الرسمى لمحافظة الدقهلية حول الجزء النشط اقتصاديا من السكان والذى تقدره هذه البيانات بـ ٧٦٦٠٥٠ ذكورا واناثا أى بنسبة قدرها ٣٣٫٨٪ من جملة سكان المحافظة (٦ سنوات فأكثر) منهم ٤٧٨٠١ من الاناث أى نسبة تصل الى ٦٫٢ ٪ من جملة ذوى النشاط ، ثم يقرر القائمون على التعداد « ان النشاط الاقتصادى يقع على كاهل الذكور اذا لم يتجاوز الجزء النشط من الاناث سوى ٤٫٣ ٪ من مجموع الاناث ٦ سنوات فأكثر »[1] .

ثانيا — مبررات حدوث هذه المشكلة :

وحول مبررات حدوث تلك المشكلة ترى د. علياء شكرى فى بحث أجرى فى هذا الصدد :

— ان مسوح القوى العاملة تتسم بالقصور وبشكل عام حول حقيقة اسهامات المرأة وعمالتها ، كما أن الدراسات المسحية التقليدية للقوى العاملة لا تمدنا ببيانات ذات دلالة من هذه الزاوية أيضا ، وثمة أسباب منهجية وراء ذلك كقصر المدة الزمنية التى يستند اليها المسح ، والغموض واللبس الذى يكتنف الكثير من المفاهيم المتصلة بهذا الموضوع ، كمفهوم العمل ، والتعطل ، والعمل المأجور ، والنشاط الاقتصادى ، الى غير ذلك من تعقيدات تدخل فى مجال الحديث عن سوق العمل الرسمى وغير الرسمى .

هذا الى جانب ان نوعية المادة العلمية والمعلومات التى يتم الحصول عليها فى اطار الدراسات المسحية التقليدية ذات طبيعة خاصة ، فهى معلومات تعتمد على الاستجابات اللفظية التى يقررها أفراد العينة ،

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

وقد تكون فى كثير من الأحيان مختلفة عن الواقع ، كما انها تركز على الكم بالدرجة الأولى[1] .

يضاف الى ذلك أن التصنيفات المستخدمة تنطوى على قدر كبير من الخلط ، والتضارب ، ويتطلب التعامل معها واستخدامها مجهودا شاقا لتحليل الأبعاد المتنوعة التى أدت الى ذلك الخلط ، وغير ذلك فقد يفصح التحليل المتأنى أنها فى احتياج الى اعادة بناء يتم وفقا لواقع المجتمع وجهود كل فئة فى الأنشطة الاقتصادية دون خلط أو تمييز لفئة على حساب أخرى[2] . ووفقا لطبيعة الاقتصاد السائد والمتغيرات المتنوعة التى تشكله .

يضاف الى ذلك أن جامعى البيانات الرسمية ، هم أفراد من المجتمع ويحملون نفس الخصائص الثقافية التى أسهمت فى حدوث الخلط والتمييز ، وغير ذلك من المبررات ، منها على سبيل المثال أن أفراد القرية عند ادلائهم باستجابات حول ما يوجه اليهم من أسئلة عن النشاط الاقتصادى ، يفترضون أن الباحث القادم من خارج مجتمع القرية لن يطول بقاءه كثيرا فيها . اذن فلا غضاضة فى أن يقدموا اليه تلك الاجابات التى تحمل نمطا معياريا حول تقسيم العمل .

وياخص ريتشارد انكر المشكلة فى أن المبحوثين كثيرا ما يسيئون تفسير المعنى المقصود من التعبيرات المستخدمة فى الحصر أو التعداد ، مثل « وظيفة » Job أو عمل Work ونشاط اقتصادى Economic activity

---

(١) علياء شكرى وآخرون : المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ — ١٦٣ .

(٢) Berneria, Lourdes, (ed) ; «Women and Development, The Sexual Division of Labour in Rural Society», Op. cit., p. 120.

وفى كثير من المجتمعات يرفض الأفراد التسليم بأن المرأة منخرطة فعلا فى أداء الأعمال[٢] ·

ثالثا — محددات مستعارة للتصنيف طمست معالم الظاهرة فى الواقع الريفى :

فالنشاط الاقتصادى ، ظاهرة اجتماعية يشكل مكوناتها الواقع الايكلوجى الثقافى المحيط بها ، ومن ثم فالاختلاف قائم فى هذا النشاط طبقا للعديد من المتغيرات التى تتشكل على هذا الواقع[١] ، بيد أن الافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية المبكرة قد أسهمت فى اطلاق بعض التعميمات فى هذا الصدد حول خصائص الظاهرة الاقتصادية ، وظلت هذه الآراء بمثابة توجهات فكرية تحدد فهم العالم الغربى ، وتشكله تجاه العالم الثالث ، وتقدم له فى مواجهة مشكلاته عديدا من الصياغات التى ليست ملائمة لخصوصيته ·

وبرغم ان جزءا كبيرا من هذه الأفكار قد خضع للمراجعة فى موطن نشأته — كما سبق ان أسلفنا فى صياغة مشكلة البحث — الا اننا نجد تأثيرها قد بات غائرا فى أبنية العالم الثالث فى ظل الظروف التاريخية التى شكلت نمط العلاقة بينهما · وفى طيات هذه العلاقة وغدت هذه الأفكار لتجسد ملامح الانفصال بين الواقع والأطر الفكرية التى توجهها · ولم تسهم بذلك فى حل مشكلات العالم الثالث ، بل زادتها تعقيدا ·

---

(١) انظر :

Firth, Rymond : «Themes in Economic Anthropology», Op. cit., p. 47.

وانظر أيضا : محمد دويدار ، مبادىء فى الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

ومثالا لذلك ما يحدث فى تقييم جهود الأفراد واسهاماتهم الاقتصادية فى المجتمع المصرى ، واعتبار الأجر محورا هاما للتصنيف ، وهو محدد غربى صيغ فى ظل اقتصاد ذى طبيعة خاصة ، واستخدام هذا المعيـــار باطلاق ودون مناقشة ، قد أسهم فى اسقاط الكثير من الجهود التى يبذلها الأفراد خارج الحدود المؤسسية للأنشطة ، وهى فى المجتمـــع المصرى تتنوع فى الريف والحضر ، ومن الاناث والذكور والأطفال بشكل خاص ، والتى أفصحت عنها الدراسة الانثروبولوجية التى نحن بصددها ، وعن حجمها وكثافتها ، ولقد سبق ان تعرضـــنا لها فى الفصلين الســـادس والسابع .

وجدير بالذكر ان تتبـــع نشأة هـــذه التصنيفات التى تستخدمها المؤسسات الرسمية فى مصر ، يكشف عن جذور التأثيرات التى أشرنا اليها من قبل ، والتى توجه المؤسسات الدولية العاملة فى هذا المضمار كمكتب العمل الدولى وحيث يتولى صياغة هذه التصنيفات وفق أسس ومعايير محددة ينشر توحيدها على مستوى الدول الأعضاء ومنها مصر . فنجد خبراؤه عند تحديدهم لمفهوم العمل فى تعريفات سنة ١٩٣٨ قـــد استبعدوا العمل المنزلى المربح من الأنشطة الاقتصادية ، وفى الوقت ذاته فقد اعتبروا أن أداء أفراد الأسرة فى مساعدة رب الأسرة فى عمله نشاط مربح ، حتى ولو كان العـــائد من هذا العمل غير مبـــاشر على هؤلاء الأفراد[١] .

معنى ذلك ان أفراد الأسرة اذا ما قاموا بأعمال منزلية كجلب المياه والخبيز وتخزين المحصول وتجهزه للاستخدام الأسرى ، وتربية الطيور ، فانهم بذلك يؤدون أنشطة خارج دائرة التصنيف المتفق عليه . الا انهم

---

(١) انظر : محمود عبد الفضيل : مقدمة فى المحاسبة القومية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

اذا ما ساعدوا رب الأسرة فانهم يندرجون تحت أفراد يؤدون أنشطة للأسرة بدون أجر • ومبرر ذلك بالنسبة للفئة الأولى من الأنشطة ، أن أفراد الأسرة عندما يبذلون هذه الجهود فى اطار الأسرة ، فانهم لا يؤدون أنشطة مولدة للدخل ، وفقا للافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية ، التى ترى ان معظم استهلاك الأفراد هو من السوق ، وهى افتراضات تسقط من الحساب عمل الاناث بالمنزل وجهود الذكور فى مزارعهم المحدودة للاستهلاك وأنشطة الأطفال ، كما تطمس العلاقة بين الجهود التى تبذل فى اطار وحدة المعيشة والانتاج من أجل الربح[1] •

وتتناقض هذه الافتراضات مع واقع الدراسة الميدانية المتعمقة التى استخدمت المنهج الانثروبولوجى بوسائله المختلفة كاستخدام الوقت وحصر الأنشطة وفقا للوقت المنفق فيها ، اذ تكشفت الكثير من الحقائق حول الاسهامات الكثيفة التى تؤديها الاناث فى بعض المستويات الطبقية ، والتى تتجاوز حدود الانتاج من أجل الاستهلاك العائلى لتنتج للسوق محققة بذلك عائدا ماديا على الأسرة ، ومثال لذلك الأسرة رقم (١) من أسر المستوى الطبقى الأدنى ، حيث تنفق الزوجة فيها ما يقرب من ٥٢ يوم عمل للسوق •

وكذلك الأسرة رقم (٢) من أسر المستوى الطبقى ذاته حيث تنفق فيها الزوجة (١٨٠) يوم فى العمل بالأجر ، (٨٤) يوم فى تسويق أو فى بيع الخضروات • والأسرة رقم (٥) من أسر المستوى الطبقى نفسه حيث تنفق فيها الزوجة ٨٠ يوم عمل خلال العام للانتاج للسوق ، علاوة على جهود أولئك الاناث فى أنشطة البيت التى افترض انها أنشطة غير

---

(١) انظر : جين هامفرسن ، ومجدالينا ليون : التحليل الطبقى والتاريخى لدراسة المرأة والتغير الاقتصادى فى : ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكانية ، ترجمة علياء شكرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ •

مربحة ، لأنها تتم من أجل تحقيق احتياجات أفراد الأسرة • رغم أن هناك اراء أخرى تقول بامكانية تقديرها من خلال استخدام مفهوم « تكلفة الفرصة »[1] •

ونحن أميل الى هذا الرأى ، باعتباره أقرب الى الموضوعية فى حساب الانتاج المنزلى الذى يندرج تحت قيم الاستعمال ، لتحويله الى قيمة سوقية حتى لا تغفل هذه الاسهامات الهامة والكثيفة بحجة انها غير مدفوعة الأجر ، وبالتالى يجحف حقوق من يؤدونها •

ولقد شهد عام ١٩٧٦ محاولات جادة لمناقشة التصنيفات التى يتم على أساسها موقف أفراد المجتمع على الصعيد العالمى ، وكمحصلة لذلك تبلورت مجموعة من التعريفات التى حاولت تلافى أوجه القصور فى التعريفات السابقة التى صيغت فى عام ١٩٣٨ ، كما نوقش فى ثنايا هذه الجهود العوامل التى أدت الى انخفاض التقديرات فى احصاءات العالم الثالث ، بشأن جهود الاناث والأطفال ، والتى أرجعتها مناقشات هيئة العمل الدولية الى عدة أسباب منها[2] :

١ — اعتبار معيار الوقت المنقضى فى النشاط الذى يبذله الشخص محددا هاما فى التصنيف ، والذى يتطلب استمراره فى العمل ثلث الساعات العادية على الأقل ، وفى هذا السياق المعقد للقياس تصبح الحدود الفاصلة بين التصنيفات حول العمل الأسرى غير مدفوع الأجر والعمل المنزلى حدود دقيقة يصعب تحديدها ويترتب على ذلك الانخفاض الذى لوحظ فى تقدير الاحصاءات الرسمية بالنسبة للاناث وعمال الزراعة والأطفال بمجتمعات العالم الثالث •

٢ — عند تصنيف الأفراد فى قوائم الأنشطة الاقتصادية ، واجراء

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٢) Beneria, Lourdes, Op. cit., p. 122.

المسح فى الواقع على أساس هذه التصنيفات ، تظهر مشكلات متنوعة ، منها ان اتجاهات بعض الأفراد تكاد تكون راسخة حول مفهوم الدور ، وبشكل خاص بالنسبة للاناث والأطفال ، اذا ما تجاوزوا أدوارهم التقليدية ، فان الأفراد يصرون على وضعهم فيها عند السؤال عنها ، وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحا فى قطاع الأنشطة الزراعية ، حيث لا يبلغ الأفراد عن هذه الجهود التى يعتبرونها اضافية لا يجب الابلاغ عنها لعدم أهميتها •

٣ — تداخل بعض الأنشطة الاقتصادية التى تؤدى داخل المنزل من أفراد الأسرة فى الاقتصاد الريفى ، فأحيانا يتم تصنيع الكثير من الأشياء داخل البيت وبيعها لأفراد المجتمع ، كما يحدث فى منتجات الألبان وغيرها كالطيور وبعض منتجات الحقل ، وهى فى مجملها أشكال للنشاط الاقتصادى يصعب على المسح الاحصائى ، أو التعداد تداركها ، وحصرها بالأساليب المستخدمة[1] •

رابعا — بدائل منهجية أكثر فعالية فى رصد الظاهرة :

استخدام الوقت فى تحديد اسهامات الأفراد ومشكلاته المنهجية :

شاعت مسوح استخدام الوقت فى الآونة الأخيرة ، كبديل منهجى لحصر جهود بعض أفراد المجتمع واسهاماتهم الاقتصادية ، لما تشتمل عليه من حسابات تفصيلية لكل فرد على حدة من أفراد الوحدة المعيشية ، ولكل نشاط من الأنشطة التى تم انجازها ، وطبيعة هذه الأنشطة سواء من حيث انتاجها للسوق ، أو للاستهلاك • ولقد كان لاستخدام هذا البديل المنهجى أكبر الأثر فى تجنب المثالب المنهجية للوسائل اللحظية التى كثيرا ما أخفقت فى القاء الضوء على اسهامات الأفراد فى الأنشطة الاقتصادية ، وبشكل

(١) Ibid : p. 123.

خاص فى تلك المجتمعات التى تتباين فيها الأنشطة وأهدافها ، كما أمكن من خلال هذا الاسلوب تلافى المؤثرات الثقافيـــة التى تقف حائلا أمام كشف الحقائق اذا ما استخدمت الوسائل الكمية •

ورغم تلك الايجابيات التى اقترنت باستخدام ذلك الاسلوب المنهجى الا أن هناك العديد من الصعوبات والمحاذير التى تواجه الباحثين وهم بصدد استخدام ذلك النوع من الوسائل ، يحددها « ريتشارد انكر » ، فى أخطاء التذكر أى استرجاع المبحوث للأعمال وتوزيعها على الوقت ، وخاصة بالمناطق الريفية التى تشهد اختلافات موسمية فى أنماط النشاط وكثافته ، وغير ذلك من الصعوبات كطول الوقت الذى يستغرق فى جمع البيانات حول الأنشطة التى تؤدى على نحو غير منتظم أو متكرر ، فضلا عن الأخطاء التى تظهر عندما يتحدث شخص باسم شخص آخر أثناء جمع البيانات[١] •

يضاف الى كل هذا مشكلة التكلفة التى تحتاجها البحوث التى تستخدم هذا الاسلوب • ويبدو أن هناك العديد من الأمور التى لم تحسم بعـــد بشأن هذا الاسلوب ، وبشكل خاص حول أنسب الطرق لجمع البيانات حول الأنشطة الاقتصـــادية التى يؤديها كل فرد من أفراد الوحـــدة المعيشية •

ولقد تجسدت بعض هذه الصعوبات المنهجية فى مجتمع البحث الذى نحن بصدده أثناء استخدامنا لذلك الاســلوب ، فادوار والاسهامات الاقتصادية بالنسبة للأفراد بالقرية أصبحت متعددة ومتباينة فى ظـــل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاشة • كما أن كثيرا من هذه الأدوار يتجاوز الحيز المكانى لاقامة الأفراد ، كما أنه كثيرا ما تتباين الأنشطة

---

(١) ريتشارد انكر ، المراة والمشكلة السكانية ، مرجع سابق ، ص ٢٣ — ٢٤ •

والأدوار بالنسبة للشخص الواحد ، ما بين أدوار مؤسسية وغير مؤسسية ، حيث يتنقل بعض الأفراد فى اليوم الواحد بين عـدة أنشطة ، وكثيرا مالا يفصح عنها منذ الوهلة الأولى تحسبا لأمور متعددة ، كالخوف من الضرائب أو الحسد أو التأمينات الاجتماعية التى يجب أن تسـدد عن العائد المادى لهذه الأنشطة ٠

كما أن القرية تضم بعض الاناث من مستويات اجتماعية واقتصادية يقضين ساعات النهار كلها فى سعى دائب لدفع عجلة الحياة بوحـدات المعيشة ، وعند سؤالهن عن الجهود المبذولة فى يوم نمطى ، نجـدهن يسقطن من هذه الأعباء جزءا كبيرا ، ويكتفين بذكر الأعمال التى تبدو هامة من وجهة نظرهن ، وفى هذا الصدد تبدو أهمية جمع البيانات بشكل مباشر من خلال ملاحظة الأفراد أثناء أداء الأنشـطة ، وان كانت هى الأخرى — أى الملاحظة — ليست بهينة ، اذ من غـير المنطقى أن يظل الباحث طوال ساعات اليوم مراقبا للأدوار التى تؤدى من أفراد الوحدة المعيشية ٠ فمن المعروف ان احساس الشخص بأن هناك من يراقبه أو يلاحظه ، يفقده التلقائية فى سلوكه ، وهذه التلقائية تمثل ركنا هاما فى صدق الموقف البحثى الذى يعتمد عليه الباحث الانثروبولوجى فى رصـد الواقع ٠

ويزيد من صعوبة الأمر ان بعض الأفراد اذا ما سئلوا عن الأنشطة التى يؤدونها يسقطون جزءا منها ، لاقتناعهم انها أنشطة غـير هامة ، وبشكل خاص تلك التى تؤديها الاناث من الطبقات الدنيا وجزء من الوسطى بشكل نمطى ومتكرر كازالة الروث من حظائر الماشـية ، وصناعة مواد الوقود منه ، وتصنيع الجبن والزبد وحلب الحيوانات ، وعلى الجـانب الآخر نجد بعض الأفراد يبالغون فى تعظيم ما يؤدون من جهد ، ويوهمون الباحث بصعوبة أدوارهم أو تعقدها ، وهو مالا يتسق مع الملاحظة المتكررة

لجهود هؤلاء الأفراد ، بالاضافة الى أن النشاط الواحد يمكن أن يشارك فيه عدة أفراد من الوحدة المعيشية أو من خارجها ، وتكون مشاركتهم بأنصبة مختلفة ، كما لا يحدث التخصيص فى الأنشطة الا فى حدود ضيقة •

عندئذ يواجه الانثروبولوجى بمشكلة اختلاف درجات أداء النشاط الواحد وفقا لمهارات الأفراد ودرجة تمرسهم فى أدائه ، والفروق الفردية بهم ، وتجنبا للبالغات التى يطلقها الأفراد عن قصد أو عن غير قصد فى تحديد الوقت المنفق لكل نشاط ، يتطلب ذلك من الباحث الوقوف على كافة الأنشطة الاقتصادية التى يتم أداؤها فى نطاق مجتمع القرية والمتعلقة بالزراعة ، ومحاولة الخروج بمعدلات معيارية للأداء والوقت المنفق فى هذه العمليات ، اذ ما قام بها شخص واحد أو أكثر مع الأخذ فى الاعتبار الظروف المتغيرة التى تحيط بأداء الأنشطة ، حتى لا يتعرض البــاحث للمغالطات التى يطلقها الأفراد حول الوقت الذى ينفق فى كل نشاط •

ووجد انه من الملائم فى هذا الصدد استعارة بعض المفاهيم التى تعرفها بعض القطاعات الاقتصادية والانتاجية الأكثر تنظيما عن مجال العمل الزراعى ، وبشكل خاص القطاع الصناعى ، وهذه المفاهيم هى تحليل العمل **Job analysis** وتوصيف العمل **Job description** وتصنيف العمل **Job classification** ، حيث يمكن من خلال هذه العمليات حصر الأنشطة الزراعية ، والوقوف على الوقت المنفق ، والجهد البشرى المطلوب لكثير من العمليات الانتاجية • مع مراعاة الاختلافات التى تميز كل القطاع الصناعى والزراعى ، والظروف المحيطة بكل منهما ، حيث يرتبط النشاط فى القطاع الأول بتوقيتات محددة ، وتتم بشــكل منتظم داخل اطار فيزيقى محدد ، وهى أمور لا تتوفر بالقطاع الزراعى •

ويظــل نجاح استخدام قوائم النشــاط معلقا بمقــدرة الباحث

الانثروبولوجى على الاقتراب من الواقع ، ومعايشته ، وفهمه دون تعسف، ومحاولة رصده كما هو ، واقامة العلاقات مع مجتمع البحث ، وهى فى مجملها جوانب تتحقق من خلال استخدام المنهج الانثروبولوجى فى دراسة تقسيم العمل •

ولقد أكد الواقع الميدانى فعالية استخدام هذا الاسلوب المنهجى فى اطار المنهج الانثروبولوجى فى رصد الأنشطة الاقتصـــادية واسهامات أفراد الوحدة المعيشية على النطاق المحدود ، كما تم من خلاله كشف جوانب القصور فى الاحصاءات الرســمية ، واجحافها لاسهامات بعض الفئات الاجتماعية كالاناث والأطفال والجهود المزرعية التى يبذلها الذكور فى مزارعهم المحدودة النطاق ، وهى فى مجملها أنشطة أغفلتها المســوح الرسمية بسبب صــعوبة قياسها لانها تتم خارج الاطار المؤسس من جانب ، ومن جانب آخر فان استخدام المنهج الانثروبولوجى بوسائله المختلفة سوف يتيح الكشف عن التحيزات التى تحدث من قبل أفراد المجتمع عند صياغتهم للأدوار ، كما سيتيح الكشف عن العلاقات المعقدة والمتشابكة التى يتم فى اطارها تداخل كل من نمط الانتاج الكفافى والرأسمالى ، وكيف تشكل جهود الأفراد فى القطاع الأول اسهامات متنوعة يتغذى عليهـــا القطاع الثانى •

كما أن القاء الضوء على هذه العلاقات ســـوف يتيح تصنيفها ، وتوسيع دائرة الجهود التى تندرج تحت هذه التصنيفات كما يزخر بها الواقع الريفى • ولقد تأكدت فعالية استخدام ذلك المنهج فى العديد من الجهود الحقلية التى بذلت خارج نطاق التعدادات الرسمية ، ليفصح عن اسهامات متنوعة قد أغفلتها الاحصاءات الرسمية لعدم مواءمة أساليب الجمع التى تم بها حصر جهود الأفراد ، ومن هذه الجهود تلك الدراسة

التى قامت بها الدكتورة علياء شكرى وزملاؤها[1] ، حيث أظهرت هذه الدراسة زيادة واضحة فى ساعات العمل التى ينفقها الاناث على الذكور فى المراحل العمرية المختلفة ببعض الأنشطة الحقلية ، كما يوضحها الجدول التالى :

(١) انظر تفاصيل هذه الدراسة : فى المراة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة — مرجع سابق ، ص ١٩٣ وما بعدها ، وقد عرضنا لها فى فصل الدراسات السابقة .

يوضح متوسط عدد الساعات المنفقة في الشهر

النوع / النشاط	البالغون		الأطفال	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
زراعة محاصيل للأسرة	١١٩	١٦١	١٤٠	١٥٤
زراعة محاصيل للغير	٤٠	٣٠	٦٠	٥٠
تربية الماشية للأسرة	٣٠	٩٠	٧٥	٩٠
عمل غير زراعي بأجر	—	—	—	—
حرف يدوية	٥٥	٧٥	٣٠	٤٥
أعمال تجارية	١٠٥	١٢٠	—	—
بناء المنزل وترميمه	—	—	—	—
عمل الجلة	—	٣٠	—	١٥
جمع الحطب وروث الماشية	—	٣٠	—	١٥
إحضار الماء للأسرة	٤	٦٠	—	٤٥
توصيل الأكل للحقل	٥	٢٠	١٠	٢٠
جلب السلع والتسويق	٢٠	٢٤	١٠	٥
الطهي للأسرة	—	١٦	—	٨
جلب اللبن واستخراج منتجاته	—	٤٠	—	—
تنظيف المنزل	—	٢	—	٥
تربية الطيور المنزلية ورعايتها	—	١٠	—	١٥
غسيل الملابس	—	١٠	—	١٥
غسيل الأواني	—	١٥	—	١٠
رعاية الأطفال	—	١٥	١٠	١٥
الذهاب إلى المدرسة	—	—	٨٠	٨٠
قضاء وقت الفراغ	٩٠	٣٠	١٢٠	٦٠
أنشطة دينية	٣٠	٥	—	—

المصدر: علياء شكري وزملاؤها، المرأة في الريف والحضر، مرجع سابق ص ١٩٤ .

وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراستنا فى هذا الصدد ، والتى كشفت عن جهود متنوعة تبذلها الاناث والأطفال سبق ان تعرضنا لها فى مواطن متفرقة من الدراسة ، كما تتفق هذه النتائج مع دراسات أجريت خارج المجتمع المصرى ، كدراسة منيا آشاريا فى مجتمع نيبال والتى سبق أن تعرضنا لها فى الفصل الخاص بالدراسات السابقة • (الفصل الرابع) •

وهذه الجهود البحثية تقترب فى مجملها من بعض الدراسات[1] ، التى حاولت تقدير اسهامات الاناث والأطفال فى قطاع الانتاج الكفافى بكثير من مجتمعات العالم الثالث والتى أسقطتها المسوح الرسمية بسبب قصور فى أدوات القياس أو فى التصنيفات المستخدمة •

خامسا — ملامح المشكلة فى مسوح واحصاءات القوى العاملة :

تفاعلت مجموعة من المؤثرات المتنوعة ، والتى يندرج بعضها تحت المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة تقسيم العمل ، وتمثل البعض الآخر فى المؤثرات الثقافية ، والثالث فى قصور أدوات القياس المستخدمة، والخلط الشائع فى مفاهيم العمل والتعطل والنشاط الاقتصادى •

وكانت ثمرة ذلك وفرة من الاحصاءات الخاطئة والتقـديرات غير الموضوعية حول موقف أفراد المجتمع المصرى من النشاط الاقتصادى ، وظهر ذلك بجلاء شديد فى احصاءات السكان وموقفهم ، واسهاماتهم من منظور التعداد والتى يعكسها الجدول التالى :

---

(١) انظر فى هذا الصدد :

Chamine, Mary : «Women of the World : Near East and North Africa», Report of U.S. Bureau of Census, 1985, pp. 68-73.

United Nations Development Programme : «Rural women's participation in development» Evaluation Study No. 3 New York-1980.

يوضح السكان النشيطون اقتصاديا فى مصر مـــن عام ١٩٦٠ - ١٩٧٦ (١)

السنة	اجمالى عدد السكان	الذكور النشيطون اقتصاديا	اجمالى عدد الاناث	الانـــاث النشيطون اقتصاديا	اجمالى الأفراد اقتصاديا	اجمالى الافراد المعالون
١٩٦٠	١٢٩٩٢٠٣٦	٧١٦٣٧٦١	١٢٨٤٨٧٥٣	٦١٨١٩٦	٧٧٨١٩٧٥	١٨٠٥٨٨٣٢
١٩٦٦	١٥٠٠٥٦٨٦٦	٧٧١١٨٤٠	١٤٧٩٠٢٧١	٦٢١٨٩٣	٨٣٣٣٧٣٣	٢١٥١٣٤٠٤
١٩٧٣	١٧٧٠٣٦٠٠	٨٧٢٧٨٠٠	١٧٣٨٨٢٠٠	٥٩٣١٠٠	٩٢٦٦٩٠٠	٢٥٨٢٤٩٠٠
١٩٧٥	١٨٩٤٤٠٠٠	٩٧٢٢٠٠٠	١٨٥٩٨٠٠٠	٧٩٥٠٠٠	١٠٥١٦٠٠٠	٢٧٠٢٦٠٠٠
١٩٧٦	١٨٥٧٩٦٥١	١٠٠٠٥٣٥٤٧	١٧٩٣١١٩٨	٩٨٣٥٤٦	١١٠٧٣٠٩٣	٢٥٤٧٢٧٥٦

- L. Sullivan;Korayem, Karima: In Women and work in the Arab World" Cairo Press in social science, V.4, Monograph 4, 1981, P. 14.

يوضح نسبة المشتغلات بالزراعة ونسبة من ليس لهن نشاط (1)

الاناث	الزراعة وصيد البر والبحر	النسبة	ليس لهن نشاط	النسبة
ريف	١٤٣٠٠١	١ر٧ ٪	٨٠٣٨٦٢٧	٩٨ر٢٪
جملة الاناث	١٥٥٧٠٢	١ر٠٤٪	١٤١٦٠١٥٢	٩٤ر٩٪

كما لاتظهر اسهامات للاطفال بهذه الاحصاءات على اعتبار انهم طلبة بالمدارس ، بيد أن الدراسة الانثروبولوجية قد اكدت على العديد من الادوار التى يؤديها الاطفال فى الانشطة الزراعية .

---

1) المصدر : علياء شكرى وآخرون : المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

مصر بغير تصنيف موحد للمهن حتى عام ١٩٥٧ حيث بدء فى ذلك التاريخ التفكير فى اعداد دليل موحد للتصنيف من خلال عـدد من الاجراءات التنفيذية التى مثلت اطارا عاما يوجه ذلك التفكير ومنها :

ـ تبويب المهن فى مجموعات ووضع توصيف لهذه المجموعات •

ـ عرض ذلك التبويب على الجهات المعينة للاسـتفادة من آرائها وملاحظاتها •

ـ دراسة المهن الموجودة بالسوق المحلية دراسة تفصيلية يمكن عن طريقها اتمام التصنيف على مستوى المهنة •

وفى سنة ١٩٦٣ صدر التصنيف المهنى القومى بعد أن تمت المرحلتان الأولى والثانية متضمنا مجموعات المهن على مسـتوى الحـد الثالث ، واستمرت الدراسات بعد ذلك الى أن أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كملحق للنظام المحاسبى الموحد « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » على مستوى الحد الثالث وفى سـنة ١٩٦٧ أقر المؤتمر الدولى الحادى عشر لاحصائى العمل تعديلات عدة فى التصنيف المهنى الدولى الذى سيتخذ أساسا لاعداد بيانات التعداد السكانى فى سنة ١٩٧٠ وكان من أهم هذه التعديلات تخصيص فصول خاصة للفنيين والملاحظين متداركا بذلك بعض أوجه النقص فى التصنيف السابق(١) •

ويتضمن دليل تصنيف المهن على عدة أجزاء نتناول منهـا الجزء رقم (٦) والذى يتناول العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر والمصنفة وفقا لمجموعة من البنود(٢) •

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دليل التصنيف العربى الموحد للمهن ، مرجع رقم ٩٨ ــ ٨٥/١٢٠١٤ ، يناير ١٩٨٥ ، المقدمة .

(٢) انظر بنود التصنيف واقسامه بملحق الدراسة .

ويلاحظ من فحص أقسام دليل التصنيف المهنى فى قطاع الزراعة والصيد تنوعه وشموله للعديد من الأنشطة ، ورغم وجود بعض الملاحظات على ذلك التصنيف الا انها لا تنقص من قيمته • ويبدو أن المشكلة الأساسية تكمن فى وسائل جمع البيانات من الواقع ، والتى لا تتسق كثيرا مع بنود التصنيف • ويؤكد ذلك ضآلة حجم البيانات حول بعض الفئات الاجتماعية من جانب ، وقصورها فى تحديد اسهامات الأفراد الاقتصادية بالمجتمع الزراعى من جانب آخر اذا ما قورنت بعناصر الدليل المهنى فى هذا الشأن •

سابعا — ملاحظات عامة حول الجهود الرسمية التى يتم فى ضوئها حصر اسهامات الأفراد بالقطاع الزراعى :

١ — لا تعكس الاحصاءات الرسمية حول السكان وموقفهم من النشاط الاقتصادى جهود الاناث والأطفال فى الريف بشكل عام ، أو فى مجتمع القرية التى أجرى فيها البحث بشكل خاص ، فانخفاض النسب الواردة الاحصاءات حول هذه الفئات يؤكد ذلك وهو ما يوضحه الجدول التالى حول سكان القرية التى أجريت فيها الدراسة :

يوضح توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادى والنوع والأفراد ٦ سنوات فأكثر "قرية سنتماى"

النوع	أقسام النشاط الاقتصادى										الجملة		
	الزراعة وصيد البر والبحر	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمينات والعقارات	خدمات المجتمع العامة	أنشطة غير كاملة التوصيف	ذوى النشاط	ليس لهم نشاط	السكان
ذكور	١٢٩٦	—	٢٤١	١٢	١٠٩	٨٥	١٠٦	١٩	٣٩٩	٣٢	٢٣٠٠	١٤٩٤	٣٧٩٤
إناث	١٦	—	٢٠	٣	—	٩	٢	٢	٤٦	٣	١٠١	٣٤١١	٣٥١٢
الجملة	١٣١٢	—	٢٦١	١٥	١٠٩	٩٤	١٠٨	٢١	٤٤٥	٣٥	٢٤٠١	٤٩٠٥	٧٣٠٦

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦ لمحافظة الدقهلية، ص : ٣٩٩ .

٢ ــ لم يرد فى بنود التصنيف فى الجزء الخاص بالعاملين فى مجال الزراعة والحيــوان وصيد البر والبحر ، ما يشـــير الى جهود الاناث والأطفال بالمجال الزراعى ، كما لم يرد فى احصاء١٩٧٦ مايفيد حصرهن ، وكل ما ورد فى الاحصاءات الرسمية عنهن أنهن متفرغات لأعمال المنزل ، وهذا التحديد يمكن أن يكون معبــرا عن موقف بعض الاناث فى القطاع الحضرى ، ولكنه لايصدق على القطاع الزراعى ، الذى تؤدى الاناث فيه بجانب أعمال البيت أعمالا أخرى فى الحقل • كماأن أنشطة البيت ليست كلها غير ذات قيمة اقتصادية ، بل منها ما يوجه الى السوق مباشرة •

٣ ــ تحتاج أدوات الحصر المستخدمة فى التعدادات أن تضم بجانب المهن المدرجة لها مجموعة أخرى من الأنشطة التى تلائم طبيعة الاقتصاد الريفى ، والتحولات التى تشـــهدها القرية المصرية • ولكى يتحقق ذلك بشكل موضوعى يتطلب الأمر تحليل الأنشطة والأدوار والجهود فى سياق الوحدة المنتجة وهى الأسرة ، أو وحدة المعيشة وفى ضوء المتغيرات التى توجه النشـــاط كالمستوى الطبقى ، ونمط الانتـــاج ، وحجم الأسرة ، والتعليم وسوق العمل •

٤ ــ أسهمت وسائل القياس المستخدمة فى الحصر السكانى حول النشاط الاقتصادى ، فى أحداث فجوة كبيرة من البيانات الاحصائية عن قوة العمل المتاحة بالريف المصرى من (٦ ــ أقل من ٦٥) وبين القوى العاملة التى تسهم فى الانتاج الفعلى من منظور الحصر ، وتكون محصلتها ارتفاع فى معدل البطالة لبعض الفئات ، مما يعكس فى النهاية قصــور هذه الادوات من جانب واعتمادها على معايير غير موضوعية فى التصنيف كمعيار الوقت الذى يجب أن يقضى داخل النشاط لكى يعتبر الفرد عاملا فيه والاستمرارية فى أداء النشاط على مدار العام ، أو قابلية النشـــاط للتسويق •

وخير دليل على ذلك هو بيانات تعداد ١٩٧٦ عن موقف أفراد قرية الدراسة من العمل والنشاط الاقتصادى وهى كالآتى :

الذكور ٦ سنوات فأكثر ٣٧٩٤ نسمة وزع منهم على أقسام

النشاط ٢٣١٦ ، والباقى ١٤٧٨ بدون عمل

والاناث ٣٥١٢ وزع منهم على أقسام النشاط ١٣٩

والباقيات ٣٣٧٣ بدون نشاط[1] •

٥ — تحتاج بنود التصنيف الى مراجعة بشأن بعض المهن التى تلاشت كصياد الحيوانات البرية والطيور •

٦ — يفرق التصنيف بين فلاح متخصص فى زراعة المحاصيل الحقلية وآخر غير متخصص ، ويقصد بالمتخصص ذلك الذى يقوم بزراعة الخضر والفاكهة والنباتات العطرية ونباتات الزينة ، ويقوم بتربية الدواجن والحيوانات فى نطاق متسع • بيد أن الملاحظ لنمط الانتاج المعاصر للقرية المصرية يجد ذلك التنوع الانتاجى ، فى اطار وحدات المعيشة التى أصبحت تجمع بين ما أطلق عليه التصنيف بالانتاج المتخصص ، والانتاج غير المتخصص اذ نجد الأسرة تقوم بزراعة جزء من أرضها بالفاكهة وآخر بالخضروات ، والباقى بمحاصيل الغذاء الانسانى والحيوانى ، علاوة على اقتناء حيوانات للتسمين وتقوم بعض الأسر بتربية الدواجن بهدف التجارة ، ومن الشائع أن نجد وحدات المعيشة تجمع بين بعض هذه الأنماط الانتاجية أو كلها ، فكيف اذن يمكن التحديد أو الفصل فى التصنيف بين الأفراد الذين ينتجون انتاجا متخصصا والذين لا ينتجون انتاجا متخصصا ، فاذا كان المعيار هو نمط الانتاج فقد اختلطت الأنماط الانتاجية فى الوعاء الأسرى الواحد ، واذا كان ذلك يتم وفقا لحجم الانتاج ، فان ذلك يسقط جزءا كبيرا من المنتجين الصغار داخل القرية

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩٩ .

وبشكل خاص أولئك الذين يزرعون هذه الأنواع فى مساحات محدودة ، واذا كان الانتاج للسوق أو للاستهلاك هو المعيار فان الأمر يزداد تعقيدا باعتبار أن ذلك فيه الهدفين معا دون فصل واضح.

٧ ــ عدم التناسب بين البيانات التى يتم جمعها من خلال الأدوات المستخدمة فى الحصر ، وتنوع بنود التصنيف المهنى ، مما يؤكد عدم استخدام التصنيف بشكل فعال فى كشف واقع الاسهامات الفعلية لأفراد المجتمع الزراعى .

الفصل الثالث عشر

نتائج الدراسـة

الفصل الثالث عشر

نتائج الدراســة

١ ـ القرية وعاء اجتماعى غير متجانس فى ضــوء التنوع المهنى المعاصر :

أفصحت الدراسة الميدانية المتعمقة أن قرية الدراسة لم تعد ذلك الوعاء الاجتماعى المتجانس ، فقد أصبحت مسرحا للتنوع المهنى ، اذ أحدث كل من التعليم ، والهجرة حراكا مهنيا من النشاط الزراعى الى أنشطة أخرى • وعرف الذكور فى ظل هذه المتغيرات عن العمل فى الأرض الزراعية التى لم يعد عائدها محققا لطموحهم الجديد ، الذى ضاقت به القرية ذات الملكيات المحدودة ، والتى يزداد سكانها بشكل مضطرد • وفى هذا السياق المركب تجاوز طموح الأفراد حدود القرية والأرض ، وتطلعوا الى خارجها ، فكانت الهجرة ، وكثرة عدد الموظفين ، والتغير فى القيم السائدة حــول الانتاج والتى ظهرت كانعكاس عام لمؤثرات الانفتاح الاقتصادى ، وظهور أنماط استهلاكية ترفية كمحصلة للتغير فى معدلات التنمية الزراعية ، كما زحفت المساكن التى التهمت جزء من الأرض الزراعية • وفقدت الأرض مكانتها ، وخرج الاقتصاد الريفى بالقرية من أسره التقليدى الذى كان معتمدا على الأرض لتظهر أنشطة خدمية وهامشية كأعمال النقل من القرية والمناطق الحضرية المجاورة ، والمحلات وآلات الحرث وغيرها من الأنشطة •

ولقد أكد ذلك التنوع المهنى المسح الكمى الذى أجرى على القرية اذ بلغت نسبة من يعملون بالزراعة بعينة الدراسة البالغ مقدارها ٢٠٠ أسرة ٤٧٫٥ ٪ ونسبة من يعملون فى أعمال مؤسسية بجانب العمل فى الزراعة بملكيات محدودة تعمل فيهــا الاناث والأطفال ٣٥٪ ، ونسبة

من يعملون فى أنشطة بالأجر فى الزراعة وأعمال البنـــاء ١٤٪ ، ونسبة ٣ر٥ ٪ لمن يعملون فى مهن متنوعة •

وترتب على هذه التغيرات أن أصبح العمل الزراعى جزءا من مهام الاناث وكبار السن والأطفال من الذكور بعـــد أن احتل مرتبة تالية فى الاهتمام للانشطة الأخرى ، وانصرف الذكور عنه لاحساسهم بأنه أقل من أن يستوعب طاقتهم أو أن يتفرغوا له •

ولقد تأكدت تلك الحقائق فى دراسات أخرى أجريت حول الريف المصرى أشير اليها عند تناول قضية الهجرة •

ويبـــدو أن هناك اتساقا بين موقف الأفراد والدولة حول الاهتمام المحدود بقضية الانتاج الزراعى والاحساس بعدم أهميتها « عندما نجد أن الاستثمارات التى وجهت الى ذلك القطاع لحيوى قــد أخــذت فى التناقص تباعا فى السنوات التالية لعام ١٩٦٠ • فبعد أن كانت ١٩ر٥ ٪ خلال الفترة من ٦٠/١٩٦١ — ١٩٧٠ نجدها قد انخفضت لتصل الى نحو ١١ر٣ ٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ / ١٩٧١ — ١٩٨٠ • ثم نجدها تتدهور بصورة أكثر ما بين عامى ٩١٧٤ — ١٩٨٠ حيث بلغت الاستثمارات لقطاع الزراعة ٨ر٤ ٪[١] •

٢ — القرية تستجيب لشروط الانتاج التى فرضها المجتمع الكبير :

أكدت الدراسة الميدانية أن قرية الدراسة تسير بخطى واسعة نحو التحول عن قرية تنتج المحاصيل التقليدية كالقطن والقمح وغيرهما من الحبوب ، الى انتاج محاصيل ذات قيمة تسوقية عالية كالفاكهة والخضر • وانعكس ذلك السلوك فى الملامح التالية :

— زادت نسبة الحدائق من ٧ ط — ٨٦ ف — فى عام ١٩٧٩ الى ٤ ط — ٢٧٤ ف فى عام ١٩٨٧ • ولا يشمل هذا الرقم الأراضى التى

(١) محمد أبو مندور : مرجع سابق •

زرعت بالفاكهة ولم يتم الابلاغ عنها خوفا من توقيع العقوبات على أصحابها •

ـ زادت المساحات المنزرعة بالخضروات من لاشىء فى سنة ١٩٧٩ الى ٧٣ فدان فى سنة ١٩٨٧ •

ـ انخفضت المساحات المنزرعة بالقطن من ١٢ ط ـ ٢٥٠ ف فى سنة ١٩٧٩ الى ٧٣ فدان فى سنة ١٩٨٧ •

ويحاول أفراد قرية الدراسة البحث عن صيغة ملائمة للهروب من العلاقة المباشرة مع المؤسسات الزراعية من جانب ، ويحاولون من جانب آخر تحقيق أعلى عائد نقدى ممكن ، ومواجهة النقص فى المعروض من قوة العمل الزراعى ، وبرغم ما يترتب على ذلك التحول من مشكلات قومية فى مجال الغذاء ، الا أن هذه القضية لاتشغلهم كثيرا ، اذ أن ذلك ليس مسئوليتهم وحدهم ، ولا غضاضة من وجهة نظرهم من الاستفادة مما توفره الدولة فى هذا الصدد •

وتكاد تكون ظاهرة التحول فى نمط الانتاج ظاهرة عامة فى جزء كبير من الريف الذى لا يسير الانتاج فيه وفق خطة قومية تأخذ فى اعتبارها المقومات الأساسية ، والمزايا النسبية لانتاج بعض الحاصلات ، فى ضوء الخصائص الطبيعية للقرية المصرية •

يضاف الى ذلك تدخل الدولة فى تسويق بعض المحاصيل ، وفرض سياسات مصرية مجحفة لا تراعى فى حساب السعر تكاليف الانتاج الحقيقية ، كما لا تحقق هامشا مشجعا لربح المنتجين الصغار •

ولقد استجابت القرية المصرية للتحول فى نمط الانتاج أملا فى الخروج من ذلك الحيز الضيق والجامد الذى صيغت فيه على مر التاريخ، والتى لعبت ذلك الدور المحدد كتابعة للمدينة ، ومزرعة لانتاج الخامات لمصانعها والحبوب لغذاء سكانها ، ومصدرا رخيصا للقوة العاملة الرخيصة التى تتطلبها المدينة لتشغيل مؤسساتها •

ولا يعنى ذلك فى النهاية أن القرية المصرية قـد تخلت عن دورها التاريخى ، ولم تعد قرية منتجة بل مستهلكة ، فهى مازالت تفى بجزء كبير من حاجات سكانها من الغذاء ، ومن جانب آخر فان القاء التبعة فى هذا التحول على سكان القرية يعنى قصورا فى الوعى بأبعاد هذه المشكلة • اذ أن القرية ليست مجتمعا مستقلا بذاته ، بل هى جزء من المجتمع الكبير تتفاعل معه وتتأثر بالمتغيرات الماثلة فيه ، والتى يتحدد فى ضوئها شروط الانتاج بها •

٣ ــ تقسيم العمل يتحدد فى اطار وحدة المعيشـة وفق المتغيرات الاقتصادية ، وتغلفه بعض المؤثرات الثقافية التى تعوق قياسه بوسائل كمية :

كشفت الدراسة الانثروبولوجية المتعمقة لوحدات المعيشة بالقرية ، عن دور بالغ الأهمية تلعبه العوامل الثقافية ، وتعمقه التنشئة الاجتماعية، فى صياغة الكثير من الأنماط المعيارية حول الادوار التى يجب أن يؤديها الذكور ، وتلك التى يجب أن تضطلع بها الاناث • كما تنطوى على نسق من الضـوابط والمحاذير المفروضة عـلى أداء كل من الذكور والاناث لبعض الأنشطة •

وجدير بالذكر أن معايشة أفراد مجتمع القرية لفترات طويلة أكدت أن هذه الضوابط والمحاذير المفروضة على العمل ليس لها وجود فى الواقع أو بالاحرى هى مجرد صياغات معيـارية لا تتجاوز المستوى القولى • ولقد شكلت هذه المؤثرات الثقافية عقبة فى سبيل الافصاح عن طبيعة الأنشطة الاقتصادية واسهامات الأفراد داخل القرية فيها ، عند محاولتنا استخدام الاستبيان لجمع بيانات حول ذلك الموضوع • اذ قدم الأفراد اجابات تنطوى على مبالغات غير واقعية •

ومثالا على ذلك اجابة أفراد المجتمع عن السؤال رقم (٥) والذى

يسأل عن عمل الزوج ، اذ جاءت الاجابة بنسبة بلغت ٣٥ ٪ بأن الزوج يعمل وذلك التحاق الأزواج باحدى الوظائف المؤسسية ، بينما اجابت نسبة بلغت ٤٧ ٪ بأن الزوج لا يعمل ، وذلك لعملهم فى مزارعهم ، وأجابت نسبة ١٧٫٥ ٪ بأن الأزواج يعملون لبعض الوقت بالأجر وفى مهن أخرى اذا أتيحت الفرصة لذلك •

وظهرت الصورة أكثر بعدا عن الواقع عندما سئل الأزواج عما اذا كانت الزوجات يعملن • فكانت الاجابة بأنهن لا يعملن لأنهن ربات بيوت وتأكد ذلك فى نسبة من الاجابات بلغت ٩١ ٪ ، والنسبة الباقية اجابت بأن الزوجة تعمل لالتحاقها بعمل مؤسسى •

وانسحب ذلك على الأبناء الذكور والاناث عندما سئلوا عن موقفهم من العمل • بيد أن هذه النتائج نفسها أخذت شكلا آخر عندما سئل أفراد المجتمع من أشكال المساعدة التى يؤديها الاناث والذكور فى الأنشطة الاقتصادية بالحقل •

وغير ذلك من صور الاجابة على الأسئلة التى اشتمل عليها الاستبيان كالسؤال رقم (١٧) والذى يتساءل عن عمل الذكور وعمل الاناث ، والسؤال رقم (٢١) والذى يتساءل عن الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة بالنسبة للذكور ، والسؤال رقم (٢٣) عن نفس الموضوع لدى الاناث •

ولقد جاءت الاجابات حول هذه الأسئلة فى مجملها تعكس تأثير العوامل الثقافية التى أشرنا اليها ، وتؤكد أن اشتراك الاناث فى الحقل أمر غير مرغوب فيه ، واشتراك الذكور فى أعمال المنزل ينقص من قدرهم ، وان العمل بالحقل هو عمل يؤديه الذكور ، والعمل فى البيت تؤديه الاناث •

وبالنسبة للاطفال الذكور فلهم مجالات يساعدون فيها وهى الحقل، على عكس الأطفال الاناث اللائى تتركز مساعدتهن داخل البيت •

بيــد أن الدراسة المتعمقة كشفت عن حقائق مغايرة تماما لتــلك الصياغات التى وردت فى استجابات أفراد المجتمع لأسئلة الاستبيان ، اذ تؤدى الاناث ، والذكور ، والأطفال اسهامات متنوعة خارج الحيز الذى صاغه أفراد مجتمع القرية ، كما كشفت الدراسة المتعمقة عن الكثير من الحقــائق والتى منها أن الضــوابط المفروضة على أداء الأنشــطة الاقتصادية ليست مطلقة ، ولكنها تختلف حسب المستوى الطبقى للاسرة، وملكية وسائل الانتاج ، ونمط الانتاج السائد داخل القرية ، والوحدة المعيشية ، وحاجة الاسرة الملحة لهذه الجهود فى توقيت زمنى محــدد ، والمعروض من قوة العمل الزراعى المأجور ، وامكانية الحصول عليها عند الحاجة اليها ، وحيث تقتضى التوقيتات الزراعية التى تتزامن فى فترات محددة لدى معظم الأفراد بالقرية ، والى تمتص المتاح من قوة العمل المتــاحة •

ففى وحدات المعيشة بالمستوى الطبقى الأدنى يشارك كافة الأفراد فى كافة الأنشطة الاقتصادية دون حدود صارمة ، ودون غضاضة من أفرادها فى ذلك • فالذكور يعملون بالاجر ، والاناث كذلك • والأطفال يعملون فى أثناء العطلة الصيفية أو الاجازات الرسمية • الا أن فرصة الاناث لا تكون مساوية للذكور فى الحصول على العمل المأجور الا عندما تشتد الحاجة اليهن • عندئذ تتوجه جهودهن فى غير ظروف العمل المأجور الى العمل بمزرعة الأسرة المحدودة المساحة ، لكى تتجاوز اسهاماتهن فى أداء النشــاط حدود البيت الى الحقل ، كما هو واضح فى أسر الدراسة المتعمقة أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، لذلك المستوى الطبقى •

ويمكن القول كنتيجة للدراســة أن الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة غير موجودة بين أفراد هذا المستوى الطبقى الأدنى •

أما عن الضوابط والقيود المفروضة على أداء الأنشطة بالمستويين الأوسط والأعلى فقد فكت وثاقها المتغيرات الاقتصادية التى تشهدها القرية ، ولم تقف المتغيرات الثقافية حجر عثرة فى سبيل ذلك التغيير الذى أملته الظروف التى يمر بها العمل الزراعى بالقرية ، فقد انصرف الذكور الى العمل بالوظائف تاركين أنشطة الحقل ، وانصرفت الأجيال الجديدة الى التعليم ، وامتصت الهجرة من تعثر فيه ، ومن نال قسطا منه ، لتجد اناث ذلك المستوى الطبقى نفسها فى مواجهة الموقف • ولانبالغ اذا قلنا أن الزراعة أصبحت وكأنها العمل الأساسى للاناث فى المستوى الطبقى المتوسط الى أن يعود الأزواج فى المساء من أعمالهم المؤسسية • وأصبح الاستثناء هو القاعدة ، فالذكور هم الذين يساعدون الآن •

وأمام ندرة المعروض من قوة العمل شاركت اناث المستوى الطبقى الأعلى فى أنشطة الحقل ، وان جاء اشتراكهن بشكل مغاير بعض الشيء عن اشتراك الطبقة الوسطى ويختلف عنه لدى الطبقة الدنيا •

وبشكل عام يمكن القول بأن تقسيم العمل فى قرية الدراسة أصبح يتحدد وفق متغيرات اقتصادية يفرضها الواقع الذى مازالت تغلفه بعض المؤثرات الثقافية الماثلة فى ذاكرة الأفراد عن الادوار والأنشطة لكل من الذكور والاناث ، وتقف عقبة فى سبيل أدوات القياس الكمى ، ولا تكشف عنها الا الدراسة المتعمقة •

٤ ــ أن التكنولوجيا لم تؤثر بشكل واضح فى خريطة تقسيم العمل بين الذكور والاناث بمجتمع البحث :

لم تؤثر التكنولوجيا بشكل واضح فى تقسيم العمل بالقرية ، حيث مازالت تستخدم فى نطاق محدود ، لاحتياجها الى رؤوس أموال كبيرة وملكيات متسعة وهو ما لا يتوفر بشكل عام بهذه القرية ، اذ أن معظم الملكيات محدودة ، كما أن تكلفتها تبدو مرتفعة فى ضوء اتجاه أفراد

مجتمع القرية نحو تقليل المدفوعات النقدية فى العمليات الزراعية كلما أمكن ذلك • ولذلك لم يتجاوز استخدامها حدود العمليات الأساسية فى ملكيات الأسر بالمستويات الطبقة العليا والوسطى ، والتى كانت من مهام الذكور فى المقـام الأول ، كالحرث والرى وتسـوية الأرض • وظلت العمليات المساعدة بنفس كثافتها لعدم ملاءمة التكنولوجيا المستخدمـة لادائها • كما ظلت هذه المسئوليات من مهام الاناث والأطفال • ويتأكد بذلك الفهم القائم حول التـكنولوجيا الزراعية بالعالم الثالث من أنها لا تفيد الطبقات الدنيا ، كما أنها لم تقلل الجهد الذى تبذله الاناث بالحقل أو فى الأنشطة الزراعية •

٥ — عدم مواكبة المسوح الاحصائية فى مؤسسات التعداد للتغيرات بالقرية :

أظهرت الدراسـة المتعمقة على قرية الدراسة أن ملامح التغير فى الادوار بين الذكور والاناث فى ميدان النشاط الزراعى — لم تظهر معالمه بعد فى المسوح والتعدادات الرسمية ، والتى لم تأخذ فى حسابها ذلك التغير فى خريطة تقسيم العمل • فما زالت الاناث ربات البيوت تصنف خارج قوة العمل • واذا صدق هذا التصنيف على ربات البيوت بالحضر فانه يفقد فعاليته فى القاء الضوء بشكل موضوعى على المرأة فى الريف أو ربـة البيت فى الريف واسهاماتها المتنوعة ، وعلى جهود الأطـفال ومشاركتهم فى العمل • وأمام ذلك الفهم الشائع والقاصر حول مفهوم ربة البيت ، مازالت الاحصاءات الرسمية تخلو من الاشارة الى قوة عمل المرأة والأطفال بشكل واضـح • ومن ثم أصبحت الحاجة ملحة لاعادة طرح العديد من الاسس التى يتم على أساسها تصنيف الأفراد ، ومحددات النشاط الاقتصادى فى المجتمع الزراعى وفقا لهذه التغيرات التى تشهدها القرية المصرية حتى تقترب الاحصاءات من الواقع وتعبر عنها بموضوعية أكثر •

٦ — أحدثت الهجرة والتعليم حراكا مهنيا كثيفا بين الذكور فى قرية الدراسة :

فحدث انتقال من أنشطة الزراعة الى غيرها من الأنشطة الاقتصادية الاخرى • وترتب على ذلك اختلال فى ســوق العمل الزراعى ، وقــل المعروض من قوة العمل ، وزاد الطلب عليها ، وارتفعت أجورها ولم يكن أمام الأسر بالقرية الا أن تستعين لسد النقص الذى حدث فى قوة العمل بالنساء والأطفال • ولقد أضـــاف ذلك مزيدا من الاعباء فوق الحياة اليومية بالبيت •

٧ — أدى الاغفال التاريخى والمعاصر لمشكلات القرية ، وغيبة التخطيط لنموها والتركيز على المدينة الى اختلال فى علاقة القرية بالمدن المجاورة فى اطار التقسيم المجحف للعمل بينهما ، كاعتمادها فى الكثير من خدماتها على المدينة ، واعتماد المدينة فى جزء من احتياجاتها على القرية • ونظرا لقيام هذه العلاقة بشكل عشوائى ، حدث فى القرية ما يعرف بالتحضر المشوه ، والذى تضمن إمتداد المساكن الحــديثة بالقرية على حساب الأراضى الزراعية • وحدث نفس لشىء من بعض أهــل القرية عندما حاولوا الاستيطان بالمراكز الحضرية القريبـــة ، فأقاموا مساكنهم على أطراف المدينة لتنمو المدينة نموا هامشيا مشوها • ولتشكل أعباء عــلى المدينة •

٨ — أكــدت الدراســة أن الحاجة ماسة الى استخدام المنهــج الانثروبولوجى بوسائله المختلفة ، وكفاءته فى رصد الواقع من خـــلال الاقتراب منه ، حيث تتضمن هذه الوسائل المعايشة والملاحظة ، والبقاء لفترات طويلة داخل المجتمع ؛ ومن ثم فمن الممكن أن يؤدى استخدامه فى دراسة ظاهرة تقسيم العمل الى تقديم صورة أكثر واقعية حول أدوار الأفراد يمكن من خــلالها امداد القائمين على التصنيف والحصر باطار أشمل لفهم التقسيم الحقيقى للعمل ، وتوزيعه الفعلى على الأفراد داخل المجتمع الزراعى • وكمحصلة لذلك سيعاد النظر فى الكثير من المفاهيم

حول « من يقوم بأى عمل » وليس مجرد من الذى يعمل • وما هو مقدار الجهد المبذول من كل فرد والوقت المنفق فى النشاط من القائمين به • عندئذ سوف تظهر أشكال للعمل لا تظهرها المسوح الكمية ، كما يمكن تلافى الأحكام المعيارية التى يحملها مفاهيم العمل والنشاط الاقتصادى المستخدمة •

ولا يجب أن يتبادر الى الذهن اننا بذلك نقصد استخدام المنهج الانثروبولوجى ووسائله فى المسوح الاقتصادية ، اذ أن ذلك غير منطقى نظرا للعديد من الصعوبات التى تواجه استخدامه بشكل متسع ، لـكن المقصود هو أن يتم توظيفه من قبل الاحصائيين والقائمين على مسوح التعـداد ، فى فهم المفردات المحدودة التى يتضمنها الواقع بالقرية ، والاختلافات التى يزخر بها النشاط الزراعى ، والوصول الى محددات واقعية للتصنيف المهنى •

٩ — من الضرورى اعادة النظر فى الأسس والمحددات التى يتم على أساسها تصنيف الأنشـطة الاقتصادية ، والتى منها على سبيل المثال قابلية عائد النشاط للتسويق ، لما تنطوى عليه مثل هذه المعايير من تعسف فى رؤية الواقع واختزاله فى المجتمعات غير الصناعية • واذا كان هذا المعيار قد ثبت فعاليته فى تقدير اسهامات الأفراد بالقطاعات الاقتصادية المنظمة أو المؤسسية ، باعتبارها تسير وفق علاقات منظمة ، وتتم الجهود فيها مقابل أجر محدد ، الا أن ذلك لا يصلح محددا بالقطاع الزراعى ، الذى يتم الانتاج فيه فى اطار وحـدات المعيشة ، ويخصص جزء منه لاشباع الحاجات والاخر للسوق ، كما أظهرت الدراسة الميدانية • فالوضع الراهن يسقط مجموعة كبيرة من الأفراد واسهاماتهم وتصنيفهم عنـد التعداد خارج قوة العمل ، كالاناث ربات البيوت ، وطلبة المدارس ، فى الوقت الذى تؤدى فيه هذه الفئات اسهامات فعلية داخل النشـاط الاقتصادى الزراعى بالقرية للسوق وللاستهلاك العائلى •

المراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية :

أحمد أبو زيد : « البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الانسان » ط ٣ ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ •

أحمد زايد : « البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة » ـ ط ١ ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ •

أحمد عبادة سرحان : « مقدمة فى الاحصاء الاجتماعى » ـ القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ •

أحمد مجدى حجازى : « الاقتصادى السياسى وقضايا العالم الثالث » ـ القاهرة : جامعة القاهرة ١٩٨٥ (محاضرات غير منشورة)•

اسماعيل صبرى عبد الله : « دروس فى الاقتصاد السياسى » ـ الاسكندرية : دار الطالب (بدون تاريخ) •

السيد محمد بدوى : « علم الاجتماع والنظم الاقتصادية » ـ الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٨٠ •

السيد محمد خيرى : « الاحصاء فى البحوث النفسية والتربية والاجتماعية » ـ القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٠ •

بوتو مور : « تمهيد فى علم الاجتماع » ـ ترجمة وتعليق وتقديم محمد الجوهرى وزملاؤه ـ ط ٦ ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣ •

بيلر رالف : « مقدمة فى الانثروبولوجيا الاقتصادية » ـ ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى ـ ط ١ ـ القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٦ •

تيماشيف ، نيقولا : « نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها » ـ ترجمة محمود عوده وآخرون ـ ط ٨ ـ القاهرة : دار المعارف •

جـــلال أمين : « هجرة العمالة المصرية : دراسة نقـدية للبحوث ولدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية للخارج » • أوتاوا : مركز البحوث للتنمية الدولية بكندا ، ١٩٨٦ — (تقرير بحثى رقم ١٠٨) •

جوده عبد الخالق : « الاقتصـــاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء » — ط ٣ — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ •

جوزفين فوزى يس : « دراسة تحليلية لأنماط الاستهلاك الغذائى فى حضر وريف مصر » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ •

حمديه زاهران : « التنمية الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى والتحليل الاقتصادى » — القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٤ •

رول ، أريك : « تاريخ الفكر الاقتصادى » — ترجمة راشد البراوى — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ •

سعاد عبد القادر حماد : « تطور الاستهلاك العائلى فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ •

سعد الدين ابراهيم : « النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة لنفطية » — القاهرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٢ •

سعد الحضرى : « اقتصاديات التخلف والتطور » — القاهرة : مكتبة الجلاء ، ١٩٨٥ •

سمير نعيم : « النظرية فى علم الاجتماع » — القاهرة : دار الوادى للنشر ، ١٩٨١ •

سهير لطفى : « تجارب التنمية الزراعية : دراسة وصفية أولية فى التاريخ الاجتماعى الزراعى للريف المصرى » ، ورقة مقدمة الى « ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى » — القاهرة : ركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ •

صالح محمد صالح : « الاقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر من عهد محمد على الى عهد عبد الناصر » — ط ١ — بيروت : دار ابن خلدون ١٩٧٩ ٠

صلاح منسى : « القرية والمدينة : دراسة بنائية تاريخية » — ط ١ — القاهرة مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥ ٠

عبد الباسط عبد المعطى : « البحث الاجتماعى : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده » — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ ٠

عبد الباسط عبد المعطى : « الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية : دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت » — ط ١ — القاهرة مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤ ٠

عبد الله الغانم : « النظرية فى علم الانسان الاقتصادى » — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ ٠

على ليله : « البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا » — ط ٢ — القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٢ ٠

على ليله : « النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع » — ط ٢ — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ٠

علياء شكرى : « المرأة فى الريف والحضر : دراسة لحياتها فى العمل والأسرة » — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ٠

غريب سيد أحمد : « تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى » — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ ٠

فاروق محمد العادلى : « الانثروبولوجيا الاقتصادية : قضايا نظرية ونماذج واقعية » — ط ١ — القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ ٠

مارسيل موس : « علم الاجتماع والانثروبولوجيا : بحث فى الهبات

والهـدايا الملزمة » ــ ترجمة محمد طلعت عيسى ــ ط ١ (د ٠ م) : (د ٠ ن) ، ١٩٧١ ٠

ماركس ، كارل ٠ « رأس المال : نقد الاقتصاد السياسى » ــ ترجمة فهدكم نقيش ــ موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٥ ٠

محمد أبو مندور : « الفجوة الغذائية فى مصر ٠ المظاهر والأسباب وبدائل المواجهة » ــ فى : مجلة فـكر للدراسات والأبحاث ــ ع ٤ ، (فبراير ١٩٨٥) ٠

محمد الجوهرى : « تنمية العـالم الثالث : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية » ــ القاهرة : دار النشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ٠

محمد الجوهرى : « طرق البحث الاجتماعى » ــ القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ٠

محمد دويدار : « الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى من ١٩٥٠ ــ ١٩٨٠ » ــ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢ ٠

محمد دويدار : « مبادىء الاقتصاد السياسى » ــ ط ١ ــ الاسكندرية مطابع المختار ، ١٩٨٦ ٠

محمد سمير مصطفى : « بعض قضايا التنمية الراهنة فى جمهورية مصر العربية » ــ القاهرة : معهد التخطيط القـومى ، فبراير ١٩٨٨ (مذكرة خارجية رقم ١٤٥١) ٠

محمد عاطف غيث : « القرية المتغيرة » ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤ ٠

محمد عبد الشفيع عيسى : « التغير مصرية » ــ فى : مجلة دراسات عربية ــ س ٢٠ ، (١٩٨٤) ٠

محمد عبد الشفيع عيسى : « العلاقة بين الاستقطاب الدولى الغربى وتطور التكنولوجيا الصاعية للعالم الثالث » ــ ١٩٨٣ (رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ٠

محمد عبد النبى : « مؤتمر التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا • عرض وتعليق — فى : الكتاب السنوى لعلم الاجتماع » — ع ٥ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ •

محمد عبده محجوب : « الاتجاه السوسيو انثروبولوجى فى دراسة المجتمع » — الكويت دار المطبوعات ، (بدون تاريخ)

محمود عبد الفضيل : « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية » — القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ •

محمود عوده : « أسس علم الاجتماع » — بيروت : دار النهضة العربية ، بدون تاريخ •

محمود عوده : « الفلاحين والدولة » — بيروت : دار النهضة العربية بدون تاريخ •

مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة الاحصاء : « التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت : النتائج الأولية : الدقهلية » — ١٩٨٦ •

مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : دليل التصنيف العربى الموحد للمهن — ١٩٦٩ •

مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : « سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد » — ١٩٨٥ •

مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : « الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لمصر من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ » — ١٩٧١ •

مصر — معهد التخطيط القومى : « دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للانتاج فى مصر » — القاهرة : معهد التخطيط القومى — ١٩٨٥ — (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ٣١) •

مصر — معهد التخطيط القومى : « سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ •

نادر فرجانى : « الهجرة الى بلاد النفط » — ط ٢ — القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ •

ناهد صالح : « تقويم الاحصاء فى الدراسات الانثروبولوجية : دراسة تطبيقية للنسق الاقتصادى بقريتى طموه ، وبيجام — ١٩٧٢ — (رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة) •

نجوى عبد الحميد سعد الله : « دراسة انثروبولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية فى مجتمع محلى ريفى » — ١٩٨٦ — (رسالة دكتوراه — كلية بنات عين شمس) •

هامفرسن ، جين : « التحليل الطبقى والتاريخى لدراسة المرأة والتغير الاقتصادى » — ترجمة علياء شكرى — فى : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث — القاهرة : دار الثقافية ، ١٩٨٥ •

وداد مرقس : « سكان مصر : قراءة تحليلية فى تعداد ١٩٨٦ » — القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٨٨ •

ثانيا ـ المراجع الأجنبية :

1. Acharya, Meane : «Time use data and living standard measurement study». Washington : World Bank, 1985 (W.B. Working Paper, No. 18).

2. Asad, Talal : «Anthropology : The colonial encouter». London : Ithaca Press, 1975.

3. Boserupe, Ester : «Women's role in economic development». London : George Allen and Uuwin, 1970.

4. Chamine, Mary : «Women of the world : Near East and North Africa», New York : U.S. Bureau of Census, 1985.

5. Coser, Lewis : «The introduction of division of labour in society : Emile Durkheim». London : Macmillan, 1984.

6. Dalton- George : «Theoretical issues in economic anthropology» In : Current Anthropology, Vol. 10, No. 1, 1969.

7. Deiamont, Sara : «The sociology of women : an introduction study in sociology», Vl. II, London, George Allen & Unwin, 1980.

8. Durkheim, Emile : «The division of labour in society», London : Macmillan Education, 1984.

9. Firth, Raymond : «Malay Fisherman, their peasant economy», London : Archon books, 1966.

10. Firth, Raymond : «Themes in economic anthropology», London : Tavistock- 1967.

11. Frank, Andre G. : «Dependent accumuation and underdevelopment», New York : Monthly Review Press, 1979.

12. Clavanis, Kathy R.G. : «Perspectives on non-wage labour: Aspects of non-capitalist social relation in rural Egypl : The small peasant household on Egyptian Delta village», in Norman Lonk (ed), «Famiy and work in rural society». **London : Tavistock, 1984.**

13. Hopkins, N. : «The social impact of mechanization» in : Richard and Martin (eds) «Mechanization and agriculture labour markets in Egypl». Wastview : Avcpress, 1983.

14. I.L.O. : «Rural development and women in Africa», Geneva I.L.O., 1984.

15. L. Sullivan; Korayem, Karima : «In women and work is the Arab World», Vol. 4, Monograph 4., Cairo : Cairo Press in Social Sciences, 1981.

16. «Labour force participation in low income countries»- ed. by : Glen Sheehan, Guy Standing. Geneva; I.L.O., 1978.

17. M., Roger : «Cultural anthropology : a contemporary Prespective», 2nd ed. New York : Holt Rinehart and Winston, 1981.

18. Malinowski, B. : «Argonatus of the Western Pacific», London : Kegan Paul, 1950.

19. Mandel, Ernest : «Marxist economic theory». Vol. 1, London : Merlin Press, 1968.

20. Mohie El-Din, Amr : «Rural employment problems in Egypt questions to be answered», Washington : World Bank, 1979.

21. Pritchard- E. : «Kinship and marriage among the Nur», Oxford : The Clarendom Press, 1981.

22. **Robert, Frank : «Cultural anthropology hand book : A basic introduction», New York : McGraw-Hill, 1982.**

23. Scanzoni, John and Greer : «Sex roles, family and society : The seventies and beyond», in : «Jornal of Marriage and Family». Vol. 42, No. 4, 1980.

24. Smelser, J. Neil : «The sociology of economic life», New Delhi : Prentice-Hall of India, 1965.

25. Smith, Adam : «Wealth of Nations», ed. by : Edwin Cannom. Vol. 1, London : University paperbacks- 19.

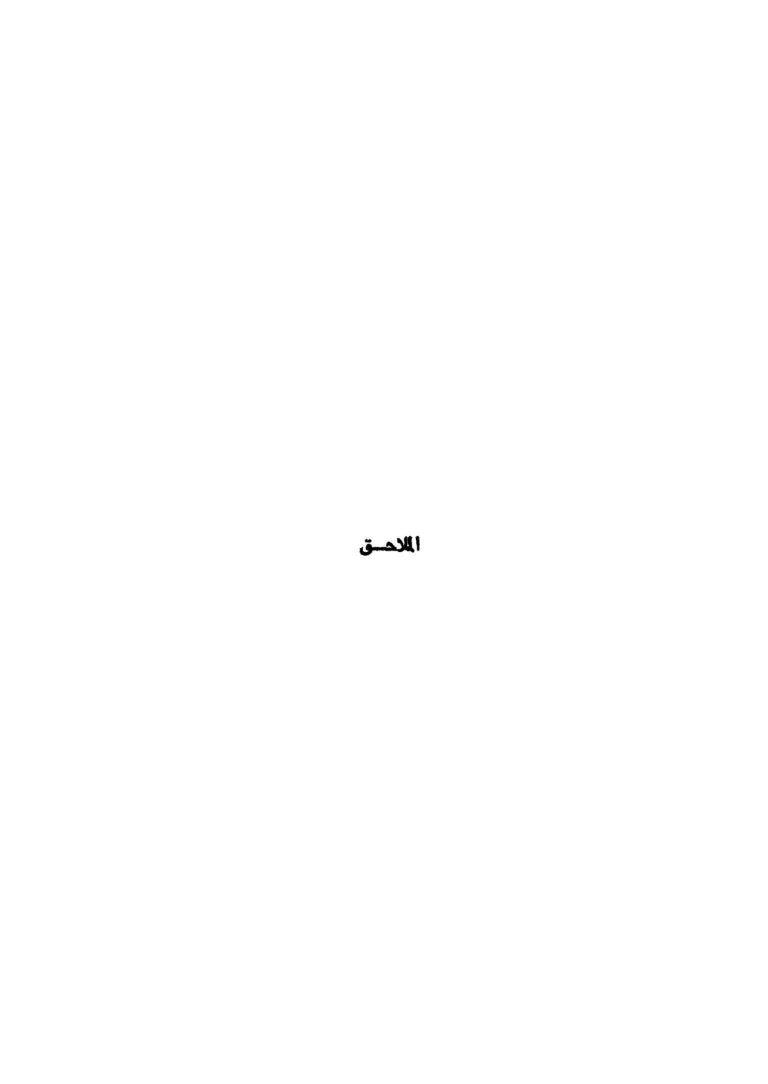
26. «Studies in economic anthropology», ed. by : Mourice ,Goodelier, George Dalton. New York : American Anthropology Association, 1971.

27. «United Natins Development Programme» : Rural women's participation in development». Evaluation Study No. 3, New York, 1980.

28. «Women development : the sexual division of labour in rural societies», ed. by : Lourdes Berneria. New York : Praeger, 1982.

29. «Women's work development and the division of labour», ed. by : Kathy R.G. Glavanis. New York : Praeger Publishers, 1982.

30. Young, Kate : «Modes of appropriation and the sexual division of labour : a case study from Oaxaca, Mexico», in : Annette Kuhn and Ann Marie Walpe (eds) : «Feminism and materialism : women and modes of production», London : Routledge and Kegan Paul- 1977.



الملاحق

دليـــل العمل الميـــدانى

أولا : بيانات عن المجتمع المحلى (القرية) :

ــ وصف القرية ، والأنشطة الاقتصادية بشكل عام ، والزراعية بالتفصيل والوسائل التى تستخدم فى الزراعة ، والأفراد الذين يؤدون الأنشطة ونوع المحاصيل المنزرعة ، هل هى محاصيل نقدية كالبرتقال ، والليمون وغيرهما من الفواكه التى تحتاج الى تسويق داخـــل القرية وخارجها ، وغير ذلك من المحاصيل كالخضروات ، وأين يتم تسويقها ومن الذى يقوم بالعناية بهذه المحاصيل النقدية ، وجمعها ، وتسويقها •

ــ أم أن هذه المحاصيل تقليدية (كالقطن والقمح والأرز والذرة والفول والتى تتطلب عناية أكثر على فترات طويلة واعداد سنوى للارض وعمليات منتظمة حتى ينمو المحصول ، ومن الذى يقوم بهذه الأنشطة بشكل عام بالمجتمع المحلى •

ــ الموقف العام للقرية من النشاط الاقتصادى هل هناك أنشطة اقتصادية تميز هذه القرية عن القرى المجاورة ، تستقطب بسبب هـــذه الأنشطة ، سكان من قرى مجاورة أو يخرج منها بعض الأفراد من الذكور والاناث فى فئات عمرية مختلفة لآداء الأنشطة خارج القرية بأجر •

ــ ماهى الادوار التقليدية التى تؤديها هذه القرية من حيث الانتاج وما هى أشكال التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة (سواء فى الحرث أو الرى أو الحصاد أو العزق) وما تأثير ذلك على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجنسين داخل هذا السياق الاجتماعى المتغير •

ــ هجرة أفراد المجتمع المحلى وهل حظيت القرية أو وقعت تحت مؤثرات الهجرة ، بمعنى أن هناك العديد من أفرادها قد هاجروا الى

البلاد العربية ، التى لايهاجر اليها الا الذكور تاركين الأرض وغيرها من الأنشطة لتديرها الزوجات والأبناء ، أم هناك هجرة داخل البلاد الى الحضر للعمل فى مصانع أو مصالح حكومية بشكل منتظم ، بعيدا عن القرية وكيف تؤدى أنشطة الحقل فى هذه الظروف ، أو أن يتم هجرة جزئية كالانتقال اليومى الى خارج القرية والعودة فى نهاية يوم العمل ، وتوزيع النشاط الزراعى ما بين الرجل والمرأة والأطفال حتى يمكن الوفاء بمتطلباته اليومية والموسمية •

— الآثار التى ترتبت على التعليم داخل القرية وبشكل خاص طبيعة الأنشطة بالنسبة للذكور والاناث وهل تغيرت الأنشطة الاقتصادية الادوار فى ضوء هذا المتغير ، أم تغير جزء منها فقط وهو الذى يتعلق بنشاط المرأة خارج البيت ، وظل نشاطها داخل البيت كما هو ، وهل ظل تقسيم العمل حسب النوع جامدا حتى فى ظل هذا المتغير ، وذلك فى القرية بشكل عام •

— هل هناك أنشطة اقتصادية فى مجال الزراعة تعرفها القرية لا يؤديها الا الذكور وأنشطة لا يؤديها الا الاناث وأنشطة يمكن أن يؤديها كل من الذكور والاناث ، وهل هناك أنشطة يضطلع بها الأطفال وأخرى للكبار • وهل يستمر هذا التحديد بشكل قاطع طوال فترات السن للجنسين • أم يتنوع التحديد طبقا للتغيرات العمرية بحيث لايصبح صارما وواضحا لكافة المراحل العمرية •

— هل تعرف القرية أنشطة لايؤديها الا الأفراد من مستويات طبقية معينة بشكل يحقق ذلك الغرض القائل بأن هناك علاقة بين المستوى الطبقى وبين تقسيم العمل حسب النوع ، والى أى مدى يتأثر ذلك الغرض فى تحققه داخل المستويات الاجتماعية المختلفة ، بعلاقات الانتاج ، وبملكية وسائل الانتاج ، ونمط الانتاج •

— علاقة القرية بالقرى المجاورة (العلاقات الاقتصادية — عمالة — أسواق .. الخ) .

— المؤسسات الخدمية بالقرية ومدى توفرها .

— حصر الأنشطة بالقرية وعدد العاملين فيها ومقارنة هذه الاحصائيات بالاحصائيات الرسمية .

ثانيا : دليل الأسرة أو الوحدة المعيشية :

— يتضمن الدليل بيانات تفصيلية عن أفراد الأسرة الذكور والاناث ونوع التعليم والأعمال الرسمية التى يلتحقون بها والأنشطة التى يعملون فيها بمجال الزراعة .

— ملكية الأسرة من وسائل الانتاج ويتضمن المساحة المنزرعة والأدوات التى تستخدم فى الزراعة (جرارات زراعية — وسائل تقليدية — ماكينات رى ، عزاقات ، وجود تسهيلات داخل المنزل كالغسالة والبوتاجاز وغير ذلك من المقتنيات) .

— الأنشطة التى يؤديها أفراد الأسرة بالتفصيل فى اليوم الواحد والأسبوع والنصف شهر والشهر والستة أشهر والعام . وما هى الانشطة التى يتم تكرارها بشكل يومى وما هى الأنشطة التى تتم بشكل أسبوعى وتلك التى يتم أداؤها بشكل شهرى ونصف سنوى وسنوى ومن هم الأفراد الذين يشاركون فى هذه الأنشطة وعدد الساعات التى تقضى فى كل نشاط من الأنشطة الموضحة بالجدول التالى :

اسم القائم بالعمل :

جملة القرابة برب الأسرة :

قائمة النشاط	عدد ساعات النشاط في الأمس	عدد ساعات النشاط الإسبوع الماضي	عدد ساعات النشاط خلال الشهر	عدد ساعات أو أيام النشاط على مدار السنة	الأجر المدفوع		طبيعة النشاط		مكان النشاط		المشاركون في النشاط	ملاحظات
					بأجر	بدون أجر	للإستهلاك	للإنتاج	داخل المنزل	خارج المنزل		
١.زراعة محاصيل الأسرة :- - تجهيز الأرض للزراعة												
- متابعة الزراعة												
- المشاركة في الحصاد والتخزين												
٢. رعاية الماشية للأسرة :- - رعاية الماشية												
- منتجات الألبان												
٣. العمل للأسرة داخل المنزل :- - أعمال منزلية												
- تربية دواجن للإستهلاك												
- صناعة الوقود من روث الحيوانات												
- رعاية الأطفال												
- صناعة الخبز												
٤. العمل للأسرة خارج المنزل :- - جلب المياه												
- تعامل مع السوق												

تابع جدول أنشطة أفراد الأسرة أو الوحدة المعيشية

قائمة النشاط	عدد ساعات النشاط في الأمس	عدد ساعات النشاط الأسبوع الماضي	عدد ساعات النشاط خلال الشهر	عدد ساعات أو أيام النشاط على مدار السنة	الأجر المدفوع		طبيعة النشاط		مكان النشاط		المشاركون في النشاط	ملاحظات
					بأجر	بدون أجر	للاستهلاك	للإنتاج	داخل المنزل	خارج المنزل		
٥- العمل للغير بأجر: - في أعمال الزراعة												
- في أعمال غير الزراعة												
- بالقطاع العام												
- بالحكومة												
٦- العمل للذات (بدون دخل): - مشروعات زراعية												
- مشروعات تجارية												
- مشروعات حكومية												
- مشروعات صناعية												
- صيد الأسماك												
- رعي الأغنام												
- تربية الماشية												
- تربية الدواجن												
- تربية النحل												
- أعمال للذات داخل المنزل												
- أعمال للذات خارج المنزل												
- أعمال أخرى												

— يلاحظ أن يتم حصر نشـاط الأسرة جميعا داخل المنزل وخارج المنزل وما هى الأنشطة التسـويقية التى تؤدى وما هى التى تتم للوفاء بالاحتياجات المعيشية •

— رصد التغييرات التى طرأت فى نطاق الأسرة على أنماط الاستهلاك اليومى ومدى تأثرها بالتغيرات التى حدثت فى القرية والمجتمع الكبير وذلك من خلال ملاحظة عمليـات الاحلال السوقى للحاجات الأساسـية محل الجهود التى كانت تبذل من أفراد الوحدة المعيشية للوفاء باحتياجتهم من الخبـز وانتاج الخضروات للاستهلاك والمحاصيل والألبـان والدواجن وغير ذلك •

— الأنشطة الزراعيـة التى استجدت على القرية ولم تكن تعهدها من قبل •

— الأدوار التى يؤديها الذكور والتى يؤديهـا الاناث والتى يؤديها الأطفال وهل تبدو هذه الأدوار ذات شكل محدد وصارم يتسق وتقسيم نوعى وعمـرى أم أنها تتغير طبقا لاعتبـارات مختلفة وما هى هـذه الاعتبارات •

— هل هنـاك أعمال فى مجال الزراعة لا يؤديها الا الذكور وأخرى لا يؤديها الا الاناث وما هى هذه الأعمال ، ولماذا ارتبطت بهذا التقسيم على أساس الذكور والاناث •

— ما هى الأعمار التى يبدأ فيها الأطفال فى المشاركة وما هو نوع المشاركة ، هل تبدو بالنسبة للأطفال الذكور والاناث موحدة ، أم أن هناك توجيهات فى التنشئة نحو اختيار أدوار معينة للذكور والاناث •

— ماموقف هذا التقسيم فى الأنشطة والأدوار داخل البيت وخارجه فى مواسم ذروة الأنشطة كزراعة القطن وجنيـه وزراعة القمح وحصاده وزراعة الذرة وجمعه وتخزينه ، هل تظل الأدوار محددة أم يحدث مرونة

فى أشكال التقسيم الخاص بالنوع ويقوم الرجال ببعض الأعمال التى هى معروفة أنها من اختصاص النساء والعكس •

— ما هى المحاصيل التى يتم تسويقها ومن الذى يقوم بعمليات التسويق وما هى المنتجات المنزلية التى يتم تسويقها ، وفيما ينفق عائد هذه المنتجات وهل تتصرف فيها الاناث أم الذكور أم الاثنين معا •

— هل يقوم أحد أفراد الأسرة للعمل بالأجر لدى الغير ، ومن هو هذا الفرد هل هو ابن أم ابنة أم زوج أو زوجة ، وما هى طبيعة العلاقات والأدوار داخل الأسرة وخارجها فى ظل هذا السياق المتميز بالقرية •

— هل حدث هجرة لأحد الأفراد ، الزوج أو الأبناء وما هى النتائج التى ترتبت على الهجرة فيما يتعلق بالأنشطة الحقلية ، هل تستأجر الأسرة ما يؤدى هذه الأنشطة • أم أنها تبذل المزيد من الجهد وخاصة بالنسبة للزوجة والأبناء الصغار لتعويض غياب الزوج •

الجدول التالى يوضح البيانات الاقتصادية والاجتماعية لوحدات المعيشة بالمستويات الطبقية المختلفة والتى أجريت عليها الدراسة المتعمقة

المسلسل	أفراد الوحدة المعيشية	السن	التعليم	موقعهم من العمل	مكان العمل	بيانات إقتصادية واجتماعية عن أفراد الوحدة المعيشية
١	الزوج	٤٤ سنة	يقرأ ويكتب	يعمل بالأجر لدى الغير	داخل القرية وخارجها	تمتلك الأسرة ١٠ قراريط ومنزل مكون من حجرتين وحظيرة تضم جاموسة وقطعتين للتسمين وبعض الماعز والخراف وتمتلك فدان إيجار. الأسرة لديها راديو ولا تمتلك تليفزيون. الأسرة نووية.
	زوجة	٤١ سنة	أمية			
	إبنة	١٤ سنة	بالإعدادى	الأم والأولاد يعملون فى بعض الأعمال بالأجر		
	إبن	١٣ سنة	بالإعدادى			
	إبن	١٢ سنة	بالإبتدائى			
	إبنة	١٠ سنوات	بالإبتدائى			
	إبن	٩ سنوات	بالإبتدائى			
	إبن	٨ سنوات	بالإبتدائى			
	إبنة	٦ سنوات	دون سن التعليم			
	إبنة	٢ سنوات	دون سن التعليم			
٢	زوج	٤٠ سنة	أمى	يعمل بالأجر	داخل القرية وخارجها	الأسرة تمتلك نصف فدان تقوم بزراعته وتستأجر نصف فدان آخر وتمتلك منزلاً ريفياً به حظيرة بها أربع قطع للتسمين. سافر الزوج إلى الخارج لمدة قصيرة ولم يوفق فى العمل ثم عاد إلى مصر. الأسرة لديها غسالة كهربائية وراديو وتليفزيون. (الأسرة نووية)
	زوجة	٢٦ سنة	أمية			
	إبن	١٧ سنة	بالثانوى			
	إبن	١٥ سنة	بالإعدادى			
	إبنة	١٢ سنة	بالإبتدائى			
	إبنة	٩ سنوات	بالإبتدائى			
٣	زوج	٢٥ سنة	يقرأ ويكتب	عامل بدريشة بلال بمرتب ٦٠ جنيه		تمتلك الأسرة منزل يقيمون فيه من الطوب اللبن وبه حظيرة بها جاموسة وبعض قطع التسمين ٣ عدد وتستأجر الأسرة نصف فدان. أسرة نووية. تمتلك الأسرة راديو وتليفزيون.
	زوجة	٢٠ سنة	أمية			
	إبن	١١ سنة	بالإبتدائى			
	إبن	١٠ سنوات	بالإبتدائى			
	إبنة	٩ سنوات	بالإبتدائى			
	إبنة	٧ سنوات	سن التعليم			
	إبنة	٤ سنوات	دون سن التعليم			

تابع أسر للمستوى الطبقي الأدنى :-

م	أفراد الوحدة المعيشية	السن	التعليم	موقفهم من العمل	مكان العمل	بيانات إقتصادية وإجتماعية عن أفراد الوحدة المعيشية
٤	زوج	٦٠ سنة	أمي	لا يعمل		تملك الأسرة نصف فدان من الأرض
	زوجة	٥٠ سنة	أمية	تعمل بالأجر		نزرع جزء منها بالفاكهة والجزء الآخر بمحاصيل
	إبن	٢٧ سنة	يقرأ ويكتب	لدى الغير وتعمل		آخرى .
	إبن	٢٥ سنة	يقرأ ويكتب	في صناعة مواجير		
	إبنة	٢٠ سنة	أمية	القلال .		الزوجة تعمل بالأجر في صناعة مواجير
	إبنة	١٣ سنة	بالتعليم الثانوي			القلال وتقوم بتسويق الخضروات التي
	إبنة	١٢ سنة	بالتعليم الإبتدائي			تزرعها الأسرة .
٥	زوج .	٢٧ سنة	يقرأ ويكتب	يعمل بالأجر		- سافر الزوج إلى الخارج .
	زوجة	٢٢ سنة	أمية	ثم سافر إلى		- تمتلك الأسرة ٨ قراريط .
	إبنة	١٢ سنة	تقرأ وتكتب	الخارج وعاد		- تقوم الزوجة ببيع الخضروات للأسر
	إبن	١١ سنة	بالإبتدائي	ومتوقف عن		بالقرية .
	إبن	٩ سنوات	بالإبتدائي	العمل .		- الأسرة عندها تليفزيون وراديو وغسالة
	إبن	٨ سنوات	بالإبتدائي	(هجرة)		وتسكن في بيت ملكًا لها من الطوب اللبن. (أسرة نووية)

ثانيًا : أسر المستوى الطبقي المتوسط :-

م	أفراد الوحدة المعيشية	السن	التعليم	موقفهم من العمل	مكان العمل	بيانات إقتصادية وإجتماعية عن أفراد الوحدة المعيشية
٦	زوج	٥٨ سنة	يقرأ ويكتب	ساعي بمضرب الأرز بميت غمر	ميت غمر	- الأسرة تمتلك بيتًا من الطوب الأحمر بداخله محل التجارة وفدانين والبيت
	زوجة	٤٥ سنة	أمية	تدير تجارة صغيرة	بالقرية	مجهز بالتليفزيون والثلاجة والغسالة - أسرة نووية .
	إبن	٢٥ سنة	تخرج من الجامعة	في إنتظار التعيين		
	إبن	٢٢ سنة	تخرج من الجامعة	في إنتظار التعيين		
	إبنة	٢٠ سنة	أنهت تعليمها المتوسط	إنتقلت إلى بيت زوجها		

تابع أسر المستوى الطبقي المتوسط.

م	أفراد الوحدة المعيشية	السن	التعليم	موقعهم من العمل	مكان العمل	بيانات إقتصادية واجتماعية عن أفراد الوحدة المعيشية
٧	زوج	٦٠ سنة	يقرأ ويكتب	لايعمل «مسن»		- تمتلك الأسرة منزلاً بقليوب مكون من
	زوجة	٥٠ سنة	أمية	—		دورين مبنى بالطوب اللبن، وجاموستين
	إبن	٢٥ سنة	يقرأ ويكتب	فلاح		وبقرة.
	زوجة الإبن	٢٠ سنة	تقرأ وتكتب			- تمتلك الأسرة ثلاثة أفدنة وتستأجر
	إبن	١٨ سنة	بالثانوى	بميت غمر		فدانين آخرين.
	إبن	١٦ سنة	بالثانوى	بميت غمر		- أسرة مركبة.
	إبن	١٣ سنة	بالإعدادى	بالقرية		- تمتلك الأسرة غسالة كهربائية وتليفزيون.
٨	زوج	٥٨ سنة	يقرأ ويكتب	يزرع الأرض بالقرية		- تمتلك الأسرة بيتاً مبنى بالطوب الأحمر
	زوجة	٥٥ سنة	أمية	ربة بيت		وفدانين وبعض حيوانات الحقل (بقرة
	إبن	٢٢ سنة	دبلوم	بالجيش		وجاموسة) وبعض فراخ التسمين [عدد]
	إبن	١٧ سنة	بالثانوى	طالب	بميت غمر	والأرض مزروعة بأكملها بالحدائق وهى
	إبن	١٥ سنة	بالإعدادى	طالب	بالقرية	على وشك الإنتاج.
	إبن	١٣ سنة	بالإعدادى	طالب	بالقرية	
٩	زوج	٣٢ سنة	دبلوم	موظف	بميت غمر	- تمتلك الأسرة منزل مبنى بالطوب
	زوجة	٢٩ سنة	دبلوم	موظفة	بالقرية	الأحمر وفدانين بحظيرة للمواشى وأخرى
	إبن	١٠ سنوات	بالإبتدائى	طالب	بالقرية	للتسمين وجرار.
	إبن	٩ سنوات	بالإبتدائى	طالب	بالقرية	- تمتلك الأسرة ثلاجة وتليفزيون
	إبن	٨ سنوات	بالإبتدائى	طالب	بالقرية	وراديو وغسالة كهربائية.
	إبن	٤ سنوات				
١٠	زوج	٤٠ سنة	يقرأ ويكتب	فلاح	بالقرية	- تمتلك الأسرة ثلاثة أفدنة من الأرض
	زوجة	٣٤ سنة	أمية			الزراعية وبيت مبنى بالطوب الأحمر
	إبنة	١٦ سنة	بالإعدادى			وملحق به حظيرة للمواشى وتضم بعض
	إبنة	١٣ سنة	بالإعدادى			فراخ التسمين.
	إبن	١٢ سنة	بالإبتدائى			- الأرض منها فدان ونصف تزرع بالفاكهة
	إبن	٩ سنوات	بالإبتدائى			والباقى تزرع بالمحاصيل الأخرى.

تابع أسر المستوى الطبقي المتوسط ...

م	أفراد الوحدة المعيشية	السن	التعليم	موقعهم من العمل	مكان العمل	بيانات إقتصادية وإجتماعية عن أفراد الوحدة المعيشية
١١	زوج	٦٤ سنة	يقرأ ويكتب	خفير بمصنع الغزل والنسيج	ميت غمر	- تمتلك الأسرة منزلاً من الطوب اللبن وفدانين وتستأجر ١٠ قراريط أخرى.
	زوجة	٥٨ سنة	أمية			- تمتلك الأسرة جاموسة وبعض الدواب وقطعتين للتسمين وبعض الماعز والخراف.
	إبن	٢٢ سنة	دبلوم	يعمل بالحقل لدى الأسرة		- تمتلك الأسرة تليفزيون وغسالة.
	إبنة	١٧ سنة	بالثانوي			
	إبنة	١٦ سنة	بالثانوي			
	إبن	١٣ سنة	بالإعدادي			

ثالثاً: أسر المستوى الطبقي الأعلى:-

م	أفراد الوحدة المعيشية	السن	التعليم	موقعهم من العمل	مكان العمل	بيانات إقتصادية وإجتماعية عن أفراد الوحدة المعيشية
١٢	زوج	٣٢ سنة	دبلوم	موظف	بميت غمر	- تمتلك الأسرة بيتاً ريفياً من الطوب الأخضر وبيتاً حضرياً من الطوب الأحمر
	زوجة	٢٧ سنة	دبلوم	مدرسة	بالقرية	- تمتلك الأسرة ١٤ فدان.
	إبن	١٠ سنوات	بالإبتدائي			- تمتلك الأسرة جرار زراعي وماكينة درس الغلال وعزاقة وحيوانات للحقل وأخرى للتسمين
	إبن	٨ سنوات	بالإبتدائي			- تزرع الأسرة محاصيل تقليدية وتسويقية (فاكهة وخضروات).
	إبن	٦ سنوات	بالإبتدائي			
	أم الزوج	٦٠ سنة	أمية			
١٣	زوجة	٥٠ سنة	أمية			- تمتلك الأسرة خمسة أفدنة.
	إبن	٢٦ سنة	تعليم جامعي	موظف	بالإسكندرية	- تمتلك الأسرة بيتاً ريفياً وبه حظيرة لمواشي الحقل وأخرى للتسمين.
	زوجة إبن + طفل	٢٣ سنة	تقرأ وتكتب			- الأرض مزروعة بالفاكهة في جزء كبير منها.
	إبن	٢٣ سنة	دبلوم	موظف	بالقاهرة	- الأسرة لديها تليفزيون وغسالة.
	زوجة إبن + طفل	١٩ سنة	تقرأ وتكتب			
	إبن	٢٠ سنة	بالجامعة	طالب	بالزقازيق	
	إبن	١٩ سنة	بالجامعة	طالب	بالزقازيق	

الجدول التالى يوضح الأنشطة الإقتصادية التى يؤديها الأفراد بالأسرة رقم (١) خلال العام

نوع النشاط	الوقت المنفق فى أداء النشاط	مكان أداء النشاط	طبيعة النشاط للسوق - للاستهلاك	ملاحظات
١- أعمال منزلية يومية متكررة.	٥ ساعات x ٧ = ٣٥x٤ = ١٤٠ x ١٢ = ١٦٨٠ساعة أى حوالى ٢٢٦ يوم عمل سنويًا.	داخل البيت	٢٦ ١٠٪ للإستهلاك	الزوجة ومساعدة الأبناء.
٢- أعمال منزلية أسبوعية ونصف شهرية وموسمية.	١٠ساعات إسبوعيًا x ٤ = ٤٠ x ١٢ = ٣٦٠ساعة سنويًا ٧خبيز x ١٢ = ٨٤ ٣٦٠ + ٨٤ = ٤٤٤ساعة ٤٤٤ ÷ ٧ = ٦٣يوم عمل تقريبًا	داخل البيت	للإستهلاك	الزوجة والأبناء
٣- العمل فى مزرعة الأسرة.	٣ ساعة x ٦ = ١٨ ١٨ x ٤ = ٧٢ x ١٢ = ٧٦٤ ساعة = ١٠٨ يوم عمل.	خارج البيت	للإستهلاك	الزوجة والأبناء
٤- العمل لدى الغير بأجر أيام متقطعة أثناء الأجازة للأبناء.	شهر لكل إبن وبنت x٥ = ٣٠ يوم عمل لكل إبن وإبنة = ١٥٠ يوم عمل.	خارج البيت	عمل للغير بأجر	الأبناء والبنات
- الزوج	٢٤٠ يوم عمل أثناء السنة + شهر عمل للأسرة ٣٠ = ٢٧٠	خارج البيت	عمل للغير بأجر بمزرعة الأسرة	الزوج

إجمالى عدد أيام العمل : للزوجة = ٤٠٧ يوم عمل للأسرة.

للزوج = ٢٧٠ يوم عمل بالخارج وللأسرة.

للأبناء = ٦٠ يوم عمل لكل طفل.

استبيان لدراســة الخصائص الاقتصادية
لأفــراد المجتمع المحــلى
لاحدى القرى المصرية

١ ــ بيانات أساسية عن أفراد الوحدة المعيشية :

مسلسل	الاســـــم	العلاقة برب الأسرة	السن بالسنوات	النوع	التعليم	الحالة الاجتماعية	ملاحظات

٢ ــ بيانات عن الحيازة الزراعية للأسرة :

	ط	ف
ملك		
ايجار		
مشاركة		

٣ — ما هى أنواع المحاصيل التى زرعت فى العام الماضى بهـذه المساحة :

( ) بساتين فاكهة

( ) خضروات

( ) محاصيل تقليدية (ذرة ، قطن ، قمح ، فول)

ملحوظة : (يمكن أن تتعدد الاجابة فى هـذا السؤال)
(ومطلوب توضيح المساحات المنزرعة بكل صنف)

٤ — عندكم ايه من الحاجات دى ؟ :

( ) جرار زراعى

( ) ماكينة مياه

( ) ورشة بلاط

( ) سيارة أجرة

( ) عزاقة

( ) ماكينة درس

( ) ماشـية

( ) ثلاجـة

( ) فيـديو

( ) تليفزيون

( ) راديـو

( ) غسالة

( ) بوتاجاز

( ) أخرى تذكر :

٥ — والزوج بيشتغل :

( ) نعم   ( ) لا

فى حالة الاجابة بنعم يسأل ؟

٦ - بيشتغل أيه ؟ :

( ) موظف بالقطاع العام

( ) موظف فى الحكومة

( ) يعمل فى قطاع خاص

( ) يعمل بالأجر لدى أهل القرية فى الزراعة

( ) يعمل فى مهنة لحسابه

( ) بالجيش أو الشرطة

( ) بالمعـــاش

( ) أخرى تذكر بالتحديد وبوضوح :

---

٧ - والزوجة بتشتغل :

( ) نعم ( ) لا

فى حالة الاجابة بنعم تسأل ؟

بتشتغل ايه ؟ :

- موظفة فى القطاع العام

- موظفة فى الحكومة

- موظفة فى القطاع الخاص

- تعمل بالأجر لدى أهل القرية

- تعمل فى مهنة لحسابها

- أخرى تذكر بالتحديد وبوضوح :

---

٨ - فيه حد من أولادكم الصبيان بيشتغل :

	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
نعم						
لا						

اذا كان أحد من الأبناء الذكور يعمل يسأل السؤال (١٠)

٩ - وأولادكم الذكور بيشتغلوا ايه ؟ :

مسلسل	نوع العمل	الابن الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
١	يعمل فى وظيفة حكومية								
٢	يعمل فى النشاط الزراعى لدى الغير باجر								
٣	يعمل فى الزراعة لدى الأسرة								
٤	يعمل فى التجارة								
٥	يعمل فى اعمال النقل								
٦	يعمل فى حرفة أخرى								
٧	طالب ولا يعمل								
٨	طالب ويعمل فى وقت الفراغ فى حرفة أو فى مهنة .								
٩	يعمل فى ورشة بلاط بالقرية أو خارجها								
١٠	أخرى تذكر								

ملحوظة : يتم تسجيل الابن الأكبر فى الخانة الأولى ثم يليه الأقل سنا وهكذا .

١٠ — فيه حد من بناتكم بتشتغل :

	الاولى	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
نعم						
لا						

اذا كان فيه بنات بتشتغل يسأل :

١١ — وبناتكم بيشتغلوا ايه ؟ :

مسلسل	نوع العمل	الابنة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة
١	لايشتغلوا							
٢	يعملن في الزراعة بحقول الاسرة							
٣	يعملن في الزراعة لدى الغير باجر							
٤	يعملن في وظيفة حكومية							
٥	التجارة البسيطة							
٦	تربية الدواجن							
٧	أشغال يدوية							
٨	العمل في مصنع طوب أو ورشة بلاط							
٩	بالتعليم ولايعملن							
١٠	بأعمال البناء والتشييد							
١١	رعاية الماشية للاسرة							
١٢	أخرى تذكر							

ملحوظة :

يتم تسجيل الابنة الأكبر فى الخانة الأولى ثم يليها الأقل سنا وهكذا •

١٢ — وياترى الزوجة بتساعد الزوج فى أعمال الزراعة ؟ :

(   ) نعم   (   ) لا

١٣ — وايه هى نوع المساعدة التى تقوم بها الزوجة ؟ :

(   ) المساعدة فى حرث الأرض

(   ) المساعدة فى عزق الأرض

(   ) المساعدة فى تجهيز البذور لزراعتها

(   ) المساعدة فى الرى

(   ) المساعدة فى تنقية الحشائش من المحصول

(   ) المساعدة فى جنى المحصول

(   ) المساعدة فى تشوين المحصول وتخزينه

(   ) المساعدة فى تسويق جزء منه بسوق القرية

(   ) أخرى تذكر

....

....

....

١٤ — والأولاد الصبيا بيساعدوا فى الزراعة فى ايه ؟ :

(   ) رعاية الماشية

(   ) نقل السماد من البيت الى الحقل •

(   ) نقل التراب الجاف الى حظائر الماشية من الحقل الى البيت

(   ) عزق الأرض

(   ) الحـرث

(   ) زراعة المحاصيل
(   ) تنقية الحشائش الضارة من المحصول
(   ) جنى المحصول
(   ) تشوين المحاصيل
(   ) تسويق المحاصيل
(   ) أخرى تذكر

١٥ — والبنات بيساعدوا فى الزراعة فى ايه ؟ :

(   ) رعاية الماشية
(   ) نقل السماد من البيت الى الحقل
(   ) نقل التراب الجاف من الحقل الى حظائر الماشية
(   ) عزق الأرض
(   ) الحــرث
(   ) تنقية المحصول من الحشائش والحشرات الضارة
(   ) جنى المحصول
(   ) تشوين المحصول
(   ) تسويق المحصول

١٦ — ياترى — فيه شغل للستات — وأعمال للرجالة ؟ :

(   ) فيه أعمال للرجال فقط
(   ) فيه أعمال للستات فقط
(   ) كل الأعمال ممكن يعملها الاثنين

فى حالة وجود أعمال للستات فقط وللرجال فقط يسأل :

١٧ — ايه هو الشغل ده بالنسبة للستات ؟ :

....
....
....

١٨ — وايه هو الشغل ده بالنسبة للرجال ؟ :

---

١٩ — وايه هو الشغل الذى يمكن أن يؤديه الرجال والنساء ؟ :

---

٢٠ — طيب وفيه حاجات فى الشغل اذا عملها الراجل تبقى عيب ؟ :

(   ) نعم   (   ) لا

٢١ — وما هى هذه الأشغال ؟ (تذكر بالتفصيل) :

---

٢٢ — وهل فيه شغل اذا عملته الستات يبقى عيب ؟ (تذكر بالتفصيل) :

(   ) نعم   (   ) لا

٢٣ — وما هى الأعمال ؟ :

---

٢٤ — والولاد الصغيرين بيساعدوا من سن كام ؟ :

(   ) ٥ سنوات

(   ) ٦ سنوات

(   ) ٧ سنوات

(   ) ٨ سنوات

(   ) ٩ سنوات

(   ) ١٠ سنوات فأكثر

٢٥ — والبنات الصغار شغلهم زى شغل الولاد الصغار ؟ :

(   ) نفس الشغل

(   ) يختلف

اذا كان يختلف :

٢٦ — تختلف فى ايه ؟ :

(   ) البنات بتشتغل أو بتساعد فى البيت أكثر

(   ) الولاد بيساعدوا فى الغيط أكثر

(   ) البنات يقضوا طلبات البيت داخل القرية

(   ) الولاد يقضوا طلبات البيت خارج القرية

٢٧ — والشغل اللى بتعمله البنت قبـل الزواج يختلف عنه بعـد الزواج ؟ :

(   ) هو نفس الشغل

(   ) يختلف بعد الزواج

٢٨ — وايه الشغل اللى بتقوم به الست لما تكبر فى السن ؟ :

---

٢٩ — فيه ناس سافروا للخارج فى البلد هنا ؟ :

(   ) نعم

(   ) لا

٣٠ — فى حالة سفر الأزواج مين اللى يزرع الأرض ؟ :

(   ) الزوجة

( ) الأولاد البنات والذكور

( ) الأولاد الذكور فقط

( ) أخرى تذكر

٣١ ــ ياترى الست اذا تعلمت بيخف عليها الشغل ؟ :

( ) بيخف   ( ) يظل كما هو

٣٢ ــ وفيه ستات لا تشارك فى أعمال الغيط ولا تذهب اليه ؟ :

( ) نعم   ( ) لا

فى حالة نعم

٣٣ ــ مين هم الستات دول ؟ :

( ) المتعلمات

( ) الموظفات

( ) اللى من عائلات كبيرة

( ) أخرى تذكر

٣٤ ــ ممكن الزوج يساعد الزوجة فى شغل البيت ؟ :

( ) نعم   ( ) لا

فى حالة الاجابة بـ لا تسأل :

٣٥ ــ ايه السبب انه مش ممكن بيساعدها ؟ :

( ) لأن هذه الأعمال عيب أن يقوم بها الرجل

( ) الرجل مش فاضى الا للأعمال خارج المنزل

( ) مش من مقامه

( ) لا يعرف فيها

( ) أخرى تذكر

٣٦ ـ امتى الرجل ممكن يشارك الست ويساعدها فى شغل البيت ؟ :

(   ) لما يكونوا موظفين

(   ) لما يكون الزوجة بتشتغل بأجر خارج المنزل

(   ) لا يحدث تحت أى الظروف

(   ) أخرى تذكر

٣٧ ـ الولاد الصبيان ممكن يساعدوا فى شغل البيت (زى الخبيز وجلب المياه والحاجات دى) :

(   ) ممكن

(   ) غير ممكن

(   ) عيب

(   ) أخرى تذكر

٣٨ ـ ايه الحاجات اللى بتعملوها فى البيت بنفسكم ؟ :

(   ) الخبيز

(   ) الزبد والجبن

(   ) صناعة الوقود (من روث الحيوانات)

(   ) تربية الماشية

فى حالة عدم تصنيع الخبز فى المنزل تسأل :

٣٩ ـ ايه السبب انكم لا تخبزوا فى البيت ؟ :

(   ) الخبز الجاهز أرخص

(   ) الخبيز بياخد غلبة كبيرة

(   ) أخرى تذكر

٤٠ ـ بتزرعوا خضار للاستهلاك ولا بتشتروا من السوق ؟ :

(   ) بنزرع

(   ) بنشترى

(   ) أخرى تذكر

٤١ ـــ وفيه حاجات بتسوقوها من منتجات البيت زى الجبن والزبد والطيور ؟ :

(   ) نعم

(   ) لا

٤٢ ـــ مين اللى بيبعها فى السوق ؟ :

ـــ الزوجة

ـــ البنات

ـــ فيه ناس تحضر لشرائها

ـــ أخرى تذكر

رقم الايداع بدار الكتب ٩٨٧٥ لسنة ١٩٩٢

977 - 00 - 4421 - 0

مطبعـــة الفجر الجـــديد

٤٤ ش الكبارى ـــ منشية ناصر

تليفون ٩١٠٧٢٩